

العولمة

تدمير العمالة و النمو
التجربة خير دليل



المشروع القومي للترجمة

تأليف: موريس آليه

ترجمة: أميرة جمعة

مراجعة: رقية جبر

728



يوضح هذا الكتاب بالرسوم البيانية وبالجداول الرياضية وبنسائج ومعطيات التجربة ، بما لا يدع معه مجالاً للشك ، كيف تسببت العولمة بصورة مباشرة فى زيادة حدة البطالة وتدمير النمو وازدياد الفوارق الاجتماعية وانتشار مظاهر العنف وزيادة معدل الجريمة وتفكك النسيج الاجتماعى ، نتيجة تدهور مستوى المعيشة وانتشار كافة صور البؤس والشقاء ، من جراء تشريد ملايين العاملين الذين أصبحوا بلا مأوى ، علاوة على الدمار النفسى الذى لحق بهؤلاء من جراء تطبيق خاطئ لنظرية صحيحة هى نظرية التكاليف المقارنة . إن إطلاق سياسة التبادل الحر بشكل أهوج ومندفع دون تحفظ، مع عدم وجود إطار تأسيسى منظم أمر مرفوض ، بل ومحكوم عليه بالفشل مقدماً .

العولمة

تدمير العمالة والنمو

التجربة خير دليل

تأليف: موريس آليه

ترجمة: أميرة جمعة

مراجعة: رقية جبر



المشروع القومي للترجمة

إشراف : جابر عصفور

– العدد : ٧٢٨

– العولة : تدمير العمالة والنمو التجريبية خير دليل

– مورييس أليه

– أميرة جمعة

– رقية جبر

– الطبعة الأولى ٢٠٠٥ م

هذه ترجمة كتاب :

**La Mondialisation : La destruction des
emplois et de la Croissance
L'évidence empirique**

Par : Maurice Allais

© 1999 - Editions Clement Juglar

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمجلس الأعلى للثقافة

شارع الجبلية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت ٧٢٥٢٢٩٦ فاكس ٧٢٥٨٠٨٤

El Gabalaya St., Opera House, El Gezira, Cairo

Tel. : 7352396 Fax : 7358084.

قائمة المحتويات

19 تقديم
35 الجزء الأول : بظالة مكثفة
37 أ - المشكلة الرئيسية الراهنة
41 ب - عاملان وراء تفاقم الأوضاع
47 الجزء الثاني : انكسار عام ١٩٧٤
49 أ - عام الفجوة
50 ب - تدمير فرص العمالة
69 ج - تدمير الصناعة
75 د - تدمير النمو
85 هـ - رؤية شاملة
93 الجزء الثالث : العوامل المسببة للخفض الكلي للعمالة
95 أ - الخفض الكلي للعمالة والعوامل المسببة له
105 ب - نموذج للتحليل
111 ج - رؤية شاملة
135 الجزء الرابع : مفاهيم خاطئة
135 أ - الحقائق الثابتة
138 ب - اتفاقيات منظمة الجات عام ١٩٤٧
144 ج - العداء السائد ضد كل أشكال الحماية

159	الجزء الخامس : محاربة البطالة بصورة قطعية وإعادة النمو
161	أ - ما العمل : تداعيات السياسات المتبعة
167	ب - مجتمع تحررى وإنسانى
175	خاتمة : إبصار العمى وإسماع الصم
185	ملحقات
187	الملحق الأول : التبادل الحر - فاعلية قصوى وأجور
197	الملحق الثانى : بيانات إحصائية وجداول
205	الملحق الثالث : مؤشر إحصائى على البطالة التقنية
213	الملحق الرابع : سياسة العمالة
239	الملحق الخامس : نموذج مكونات خفض العمالة
271	إضافات
273	الإضافة الأولى : ملاحظات عامة
281	الإضافة الثانية : الإجابة على بعض الأسئلة
321	الإضافة الثالثة : المذاهب السائدة بخصوص البطالة
339	الإضافة الرابعة : نظرية التكاليف المقارنة : المبادلات الدولية
355	الإضافة الخامسة : تجمع تفضيلى ليبرالى
367	الإضافة السادسة : نمو وتضخم
375	المراجع

أهم الكتب التي نشرت للمؤلف

- ١٩٤٣ البحث عن نظام اقتصادى . الجزء الأول . الاقتصاد البحث . الإصدار الأول ، دار نشر أتيليه اندستريا ، ١٩٤٣ ، ٨٥٢ صفحة وملحقات تقع فى ٦٨ صفحة.
- الإصدار الثانى ، ١٩٥٢ ، نشر بمعرفة المركز القومى للبحث العلمى ، بعنوان: اتفاقية الاقتصاد البحث - المطبعة القومية ، خمسة أجزاء ، فى ٩٨٤ صفحة .
- يختلف الإصدار الثانى عن الإصدار الأول فقط فى إضافة مقدمة للإصدار الثانى (تقع فى ٦٣ صفحة) .
- الإصدار الثالث ، دار نشر كليمون جوجلار ، ١٩٩٤ ، أوصت بنشره وزارة التعليم العالى والبحث ، بعنوان: اتفاقية الاقتصاد البحث ، مع إضافة مقدمة ثالثة . ص ١٥ ، ويقع فى ١٥٦ صفحة .
- ١٩٤٥ اقتصاد بحث ومردود اجتماعى
باريس ، دار نشر سيرى ، ١٩٤٥ ، ٧٢ صفحة .
- ١٩٤٦ وفرة أم قحط
باريس ، مكتبة مدسيس ، ١٩٤٦ ، ١٢٠ صفحة .
- ١٩٤٧ اقتصاد ومصلحة
مكتبة المنشورات الرسمية والمطبعة القومية.
باريس ، ٨٠٠ صفحة ، فى جزئين .
- الإصدار الثانى ، دار نشر كليمون جوجلار ، ١٩٩٨ ، نشر بتوصية من وزارة التعليم القومى والبحث والتكنولوجيا ، مع إضافة مقدمة ثالثة. ص ١١ ، يقع فى ٢٦٥ صفحة.
- (*) للحصول على بيلوجرافيا مفصلة ، انظر Allais ، ١٩٨٩ ، ملامح ذاتية ، ص ١١١-١٤٦ ، وبواتيه دى مونبريال ومونيه ، أسواق ، رأسمال وشكوك.
- مقالات تكريما ل Maurice Allais ، دار نشر إيكونوميكا : ١٩٨٦ ، ص ٢٥٤-٢٢٧.
- انظر أيضا Allais ، ملامح ذاتية لرجل عصامى ، ١٩٩٩ .
- ١٩٤٩ إدارة المناجم المؤممة والنظرية الاقتصادية .
المطبعة القومية ، باريس ، ١٩٥٣ ، ١٢٦ صفحة.
- ١٩٥٤ تقييم الأفاق الاقتصادية الخاصة بالبحث عن المناجم فى المساحات الشاسعة - مثال صحراء الجزائر .
مكتب البحث عن المناجم بالجزائر ، الجزائر ، ١٩٥٧ ، ١٠١ صفحة.

- ١٩٥٤ الأسس المحاسبية للاقتصاد المُصَغَّر - المعادلات المحاسبية بين الكميات الكلية وتطبيقاتها.
- مطبعة فرنسا الجامعية ، باريس ، ١٩٥٤ ، ٩١ صفحة .
- الإصدار الثانى ، مطبعة فرنسا الجامعية ، ١٩٩٣ .
- ١٩٥٩ أوروبا الموحدة ، طريق الرخاء ، دار نشر كالمان - ليفي .
- باريس ، ١٩٥٩ ، ٣٦٩ صفحة .
- ١٩٦٠ الأشكال الأساسية لسياسة الطاقة . باريس ، المطبعة القومية ، ١٩٦١ ، ٧٤ صفحة .
- ١٩٦١ العالم الثالث فى مفترق الطرق - مركزية متسلطة أم تخطيط تنافسى إليه كاييه أفريكان" ، دار نشر "ليه كاييه أفريكان" ، الجزء ٨ و ٧ ، بروكسل ، ١٤٧ و ١٥٢ صفحة .
- ١٩٦٢ جزائر إفيان
- دار نشر لمبيريه نوفو ، باريس ، ٢ يوليو ١٩٦٢ ، ٣٧٩ صفحة .
- الإصدار الثانى ، دار نشر "جان بيبه نوار" ، ١٩٩٩ ، مع إضافة مقدمة ثانية ص ١-٢١ .
- ١٩٦٣ دور الرأسمال فى تنمية الاقتصاد .
- نشر فى الجزء المعنون دور التحليل الاقتصادى القياسى فى تشكيل خطط التنمية . دار نشر بونتفيسيا أكادمية سينتاريوم سكربتيا فاريا ٢٨ ، ١٩٦٥ ، الجزء الثانى II ، ص ٦٩٧-١٠٠٢
- ١٩٦٥ إعادة صياغة النظرية الكمية للنقد .
- دار نشر سيدس ، باريس ، سبتمبر ١٩٦٥ ، ١٨٦ صفحة .
- ١٩٦٧ نمو بدون تضخم
- مركز الاقتصاد الحديث ، جامعة ريكو ، طوكيو ، ١٩٦٨ ، ٨٦ صفحة
- ١٩٧٠ تحرير العلاقات الاقتصادية الدولية
- اتفاقيات تجارية أم تكامل اقتصادى
- جوتيه - فيلار - باريس ، ١٩٧١ ، ١٩٥ صفحة .
- ١٩٧٤ للتضخم الفرنسى والنمو ، خرافات (ميثولوجيا) وحقيقة
- رابطة الحرية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى . باريس ١٩٧٤ ، ١١٩ صفحة .
- ١٩٧٧ الضريبة على رأس المال والإصلاح النقدى .
- دار نشر هرمان ، باريس ، ٣٧٠ صفحة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٨ .

- ١٩٧٩ مدى جدية الفروض المتوقعة وتناقض Allais. تأليف Hagen و Allais ، دار نشر ريدل كومباني ، ١٩٧٩ ، ٧١٤ صفحة.
- إسهامات شخصية ، ص ٣-١١ ، ٢٥-١٤٥ ، ٤٣٤-٥٩٨
- ١٩٨١ النظرية العامة حول الفائض اقتصاديات ومجتمعات ، باريس ، يناير - مايو ١٩٨١ ، معهد العلوم الرياضية والاقتصادية ، جزاين ، ٧١٨ صفحة .
- الإصدار الثاني ، دار نشر جرينوبل الجامعية ، ١٩٨٩.
- ١٩٨٩ ملامح ذاتية
- دار نشر مونت كريشتين ، باريس ، ١٥٠ صفحة.
- ١٩٩٠ من أجل الفهرسة .
- دار نشر كليمون جوجلار ، باريس ، ١٨٤ صفحة.
- ١٩٩٠ من أجل إصلاح النظام الضريبي .
- دار نشر كليمون جوجلار ، باريس ، ١٣٢ صفحة.
- ١٩٩١ أوروبا تواجه مستقبلها . ما العمل ؟
- دار نشر روبير لافون وكليمون جوجلار ، باريس ، ٣٠٩ صفحة.
- ١٩٩٢ أخطاء ومآزق التشكيل الأوروبي .
- دار نشر كليمون جوجلار ، باريس ، ١٢٥ صفحة.
- ١٩٩٤ الكاردينالية ، منهج تأسيسى .
- تأليف Hagen و Allais ، دار نشر كلووار كومباني ، باريس ، ٣٠٦ صفحة.
- ١٩٩٤ معارك من أجل أوروبا ١٩٩٢-١٩٩٤ .
- دار نشر كليمون جوجلار ، باريس ، ٥٣٠ صفحة.
- ١٩٩٧ تبين خواص الفضاء ضرورة مراجعة بعض البيديهيات الخاصة بالنظريات المعاصرة.
- معطيات التجربة . دار نشر كليمون جوجلار ، باريس ، ٧٥٨ صفحة.
- ١٩٩٩ الأزمة العالمية الراهنة.
- دار نشر كليمون جوجلار ، باريس ، ٢٤٠ صفحة.
- ٢٠٠٠ معارك جديدة من أجل أوروبا.
- دار نشر كليمون جوجلار (فى طور الإعداد) .
- ٢٠٠٠ ملامح ذاتية لرجل عصامي.
- دار نشر كليمون جوجلار (فى طور الإعداد) .

نبذة مختصرة

ولد موريس آليه Maurice Allais فى ٣١ مايو ١٩١١ فى باريس ، وهو سليل أسرة متواضعة ، حيث كان جده يعمل بالنجارة وعمل والده بالتجارة . ظهر عليه النبوغ منذ الصغر و اهتمامه بالدراسات الاقتصادية بصفة خاصة . بدأ موريس آليه Maurice Allais كتابة أول مؤلف له منذ أكثر من خمسين عامًا عام ١٩٤٣ بعنوان " البحث عن نظام اقتصادى، الاقتصادى البحث " فى ١٠٠٠ صفحة واستغرق العمل ٣٠ شهرًا بدءًا من يناير ١٩٤١ حتى يوليو ١٩٤٣.

اهتم موريس آليه Maurice Allais أيضًا بالفيزياء وله مؤلفات عن الجاذبية وسرعة الضوء وتباين خواص الفضاء، وقد حصل على الجائزة الذهبية فى مارس ١٩٧٩ من المركز القومى للبحث العلمى فى فرنسا ، كما حصل على جائزة نوبل لعام ١٩٨٨ عن نظرية التكاليف المقارنة حيث برع فى تحليل الوقائع و الربط بين النظرية والتجربة، و الانطلاق من التجربة للوصول إلى النظرية وليس العكس كما يعتقد معظم رجال الاقتصاد . ربط موريس آليه Maurice Allais علم الاقتصاد بالعلوم الإنسانية الأخرى مثل علم النفس و علم الاجتماع و التاريخ . كما أن هناك أكثر من ٣٥٨٠ موقعًا على الإنترنت مخصصة للتعليق على مؤلفاته التى تعدت ٩٠ مؤلف فى الاقتصاد و الفيزياء والسياسة .

يدين موريس آليه Maurice Allais فى هذا المؤلف سياسة العولمة ، أى سياسة التبادل الحر العالمى التى تنتهجها منظمة بروكسل منذ عام ١٩٧٤، مبنيا إنها تستند إلى نظرية صحيحة ، هى نظرية التكاليف المقارنة ، ولكنها خضعت لتطبيق خاطئ تماما، ويصفها بأنها " أكبر عملية تصب سياسى فى التاريخ"

يوضح آليه Allais بالرسوم البيانية و بالجدول الرياضى و بنتائج ومعطيات التجربة ، أى بما لا يدع مجالا للشك، كيف تسببت العولمة بصورة مباشرة فى زيادة حدة البطالة و تدمير النمو وازدياد الفوارق الاجتماعية وانتشار مظاهر العنف وزيادة معدل الجريمة وتفكك النسيج الاجتماعى، نتيجة تدهور مستوى المعيشة وانتشار كافة صور البؤس والشقاء، من جراء تشريد ملايين العاملين الذين أصبحوا بلا مأوى ، علاوة على الدمار النفسى الذى لحق بهؤلاء من جراء تطبيق خاطئ لنظرية صحيحة هى نظرية

التكاليف المقارنة . إن إطلاق سياسة التبادل الحر بشكل أهوج ومندفع دون تحفظ ، مع عدم وجود إطار تأسيسي منظم أمر مرفوض ، بل ومحكوم عليه بالفشل مقدّمًا .

يرى Allais إن التبادل الحر يجب ألا يضر بمصالح الشعوب على الصعيد الاقتصادى ويجب أن يكون مُقننًا يخضع للتصحيح و المراجعة من حين إلى آخر ، وأن يتم من خلال إطار تنظيمى سياسى أوّلا ثم اقتصادى ثانيًا وليس العكس، كما ينبغى أيضًا أن يتم بين مجموعات أو دول أو منظمات متماثلة من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إذن التقارب شرط أساسى حتى تكون الاستفادة متاحة للجميع دون الإجحاف أو المساس بحقوق الآخرين .

فى النهاية يؤكد Allais إنه يعارض ما يسمى "بالحقائق الثابتة" أى المذاهب التى لا يجرؤ أحد على الاقتراب منها أو دحضها ، من منطلق أن الاختلاف فى الراى لا يفسد للود قضية، و إنه يتعين دائمًا إعمال الفكر و العبرة بالنتائج التى تسفر عنها الوقائع ، كما يرفض Allais التأييد الأعمى لأى مذهب لا يستند على أسس سليمة يستند إليها العقل والمنطق ، وبالتالي يدين أولئك الذين يتشدقون بمذهب الليبرالية و يساوون بين الحرية والفوضى باسم الليبرالية المزعومة.

يؤكد Allais فى النهاية إنه لن ييأس من جعل العمى يبصرون والصم يسمعون .

هذا الكتاب أهديه لعدد لا حصر له من الضحايا في العالم أجمع،

ضحايا أيولوجية التبادل الحر العالمي

أيولوجية بالغة الضرر بل وخاطئة

كما أهدي هذا الكتاب أيضا إلى أولئك

الذين لا يخفون ميلهم لتلك الأيديولوجية.

العولمة

تدمير العمالة والنمو

التجربة خير دليل

إن التحليل سواء كان اقتصادياً أو غير ذلك ، ليس فى نهاية الأمر سوى عرض للاتجاهات القائمة فى عالم يخضع للملاحظة.

هذه الاتجاهات لا تنبؤك أبداً بما سيحدث مستقبلاً فى هذا العالم، بل بما يمكن أن يحدث لو إنها ظلت على حالها ، مثلما حدث فى الزمن الذى نال حظاً وفيراً من ملاحظتنا فى حالة عدم تدخل أى عامل خارجى.

إن "القضاء والقدر" أو "الضرورة" يحملان المعنى نفسه لما قيل.

جوزيف شومبتر

رأسمالية ، اشتراكية ، وديمقراطية

Joseph A.
Schumpeter
Capitalism, Socialism, & Democracy 1947

إن الاتجاه الذي وقفت عنده ليس وليد الارتجال غير المدروس .
هذه الدراسة لم تكن بالنسبة لي مشروع منفرد ، تصورته في
آنٍ ونفذته في آنٍ آخر ، بل كانت ثمرة أبحاث متتالية تخدم في
وقت واحد المضمون والاستدلال ، أي كانت هذه الدراسة بمثابة
"بساط للبحث" أوليته عدة مقالات متتابعة لمعانٍ مختلفة .
من هذا المنطلق ، أريد أن أوضح الآن وبصفة خاصة أن الاتجاهات
القائمة على المنهج العلمي ، والتي سأتولى تقديم صياغتها ،
تم رصدها تدريجياً من خلال هذه التجربة ذاتها ، أي لم تكن
وليدة نظام تصوري أو أفكار جاهزة تم تصورها سلفاً .
هذه المحاولة ... تسعى للقيام على أساس الوقائع وليس على
أساس الأفكار ، كما إنها تسعى أيضاً لتجاوز مرحلة ملاحظة
الوقائع بهدف إيجاد علاقات قادرة على تفسير هذه الوقائع .

فرانسوا سيمياند

الأجر ، التطور الاجتماعي للنقد

François Simiand

Le Salaire, L'Evolution

Sociale De La Monnaie 1932

**إن أولئك الذين يعتقدون إنهم دائماً على حق
لا يتمتعون بروح المشاركة والإحساس بالمصلحة العامة.**

شامفور

حِكَم وأفكار

Chamfort

Maximes Et Pensées

غنى عن البيان أن الأرقام التي اعتدنا على استخدامها فى مصر مثل ١ ، ٢ ، ٣ ... إلخ هى أرقام هندية الأصل ، وهى تستخدم فقط فى مصر ، بينما العالم العربى بأسره وكذلك العالم الغربى يستخدم الأرقام 1, 2, 3 أرقام عربية صحيحة .

لذلك كان من المستحسن استخدام الأرقام العربية جنبًا إلى جنب مع اللغة العربية التى تترجم إليها هذا الكتاب من اللغة الفرنسية. من جهة أخرى، يتضمن هذا الكتاب رسوم بيانية تخطيطية و جداول رياضية وبالتالي معادلات و رموز رياضية نقلناها كما هى استنادًا إلى أن لغة الرياضيات لغة عالمية ، فعلى سبيل المثال الرموز : γ ، δ ، Δ تتقل كما هى فى منهج مادة الرياضيات فى المدارس والجامعات. بالنسبة للأرقام الرومانية مثل : I; II; III إلى آخره ، التى استخدمها المؤلف لتمييز الجداول والرسوم البيانية التى تمثل عصب هذا الكتاب ، استخدمنا الأرقام نفسها لمزيد من الدقة والالتزام فقط فى الجزء الخاص بالرياضيات . ولمزيد من الإيضاح بالنسبة لهذه الأرقام - لكونها أقل شيوعًا من الأرقام العربية - نوردها مصحوبة بالأرقام العربية المقابلة لها حرصًا منا على الوضوح التام

١ - I ، ٢ - II ، ٣ - III ، ٤ - IV ، ٥ - V ، ٦ - VI ، ٧ - VII ،
٨ - VIII ، ٩ - IX ، ١٠ - X ، ١١ - XI ، ١٢ - XII ، ١٣ - XIII ،
١٤ - XIV ، ١٥ - XV ،
١٦ - XVI ، ١٧ - XVII ، ١٨ - XVIII ، ١٩ - XIX ، ٢٠ - XX .

تقديم

إن رجل الاقتصاد يحل رأيه الخاص محل رأى مواطنيه فيما يتعلق

بالمنشود من الأهداف والغايات النهائية ، فهو يتساءل ببساطة عما إذا كانت
الأهداف

التي تسعى إليها الأمم والحكومات والأحزاب السياسية ، وكذلك المجموعات يمكن
تحقيقها بواسطة الأساليب أو الطرق التي وقع عليها الاختيار بالفعل .

لدوفيج فون ميسيز

الحكومة المطلقة

Ludwig Von Mises

Le Gouvernement Omnipotent 1947

- الهدف من هذا المؤلف الجديد :

١- إذا نظرنا بعين الاعتبار للعلاج الاجتماعى الذى يؤليه المجتمع لظاهرة البطالة حيث بلغ تخفيض العمالة نحو ستة ملايين عامل ، نجد أن فرنسا تعيش هذه الأيام أسوأ وضع اقتصادى شهدته فى زمن السلم^(١). حيث لم يسبق لمعدل البطالة أن تخطى رقم المليون فى الفترة من ١٩١٨ - ١٩٣٩ وفى الفترة من ١٩٤٦-١٩٧٤ .

وفى المقابل ، نجد أن معدل النمو السنوى الذى سجله الاقتصاد فى الفترة من ١٩٥٠-١٩٧٤ بنحو % ٤,٩ قد انخفض إلى أكثر من النصف ، حيث أصبح ٣,٣% فى الفترة من ١٩٧٤-١٩٩٧^(٢).

مما يذكر أن الأسباب الحقيقية وراء ارتفاع البطالة على نحو كبير من جهة، وانخفاض النمو منذ عام ١٩٧٤ من جهة أخرى ما زالت مجهولة أو خفية وذلك من جراء هيمنة ونفوذ جماعات لها مصلحة فى هذا .

ويبدو ظاهرياً أن أحداً لم يلاحظ أن معدل نمو الاقتصاد الفرنسى قد تقلص إلى أكثر من النصف منذ عام ١٩٧٤. فى الواقع ، إن فرنسا بحاجة ملحة اليوم لتحليل حقيقى يقوم على الأسباب التى أدت إلى ازدياد نسبة البطالة على هذا النحو السريع من جهة؛ وانخفاض معدل النمو من جهة أخرى، بُغية وضع سياسة فعالة تستطيع أن تقبل فرنسا من عثرتها. ثمة تساؤل بصدد فشل السياسات المعمول بها منذ خمسة وعشرين عاماً فى الحد من ظاهرة البطالة ، وذلك من قِبل الحكومات ذات التوجهات السياسية المختلفة^(٣).

إن أحداً لا يريد ، أو ربما لا يستطيع ، الاعتراف بهذا الأمر البديهي : إذا كانت جميع السياسات الجارية العمل بها منذ خمسة وعشرين عاماً لمكافحة البطالة قد باءت جميعها بالفشل ، ذلك لأننا لم نقبل أبداً باستئصال المرض من جذوره : أى استئصال الليبرالية الدولية التى لم يُنظر إليها بعين الاعتبار، والتى أسفرت عن التبادل المكثف والمتزايد على حساب التقلات الهائل فى الأجور الحقيقية، وهو ما تم رصده خلال سعر الصرف فى العديد من الدول.

وعلى الرغم من ذلك فإن تحليل الوقائع على مُجمل الفترة من ١٩٥٠-١٩٩٧ وضَّح تماماً العامل الرئيسى فى الارتفاع المطرد لنسبة البطالة، وانخفاض معدل النمو منذ عام ١٩٧٤.

إن وضوح التجربة فى هذا المضمار كان لها وَقَعٌ مدويًا، وهكذا فإن ازدهار العولمة هو السبب الرئيسى فى البطالة وانخفاض معدل النمو ، بالإضافة إلى أن جميع السياسات

التي طُبِّقَتْ على مدى خمسة وعشرين عامًا لمكافحة البطالة وتحسين معدل النمو قد باءت جميعها بالفشل وثبت خطأها^(١).

فى مواجهة التفاوت الهائل فى الأجر الفعلي فى مختلف الدول ، فإنه بسياسة التبادل الحر العالمى قد ازدادت الحالة خطورة نتيجة لسياسة معدل الصرف المتغير (المتنذبذب) وعدم استقرار حركة رؤوس الأموال ، مما أسفر عن: ضياع فرص العمالة ، خفض معدل النمو ، فوضى ، عدم استقرار ومآسى مختلفة الأشكال .

وبالمقابل ، فإن هذه التحليلات العلمية هى تحليلات أساسية يركز عليها هدف أسمى يتعلق بهذا المؤلف الذى نحن بصدد الحديث عنه - ألا وهو الإقصاد عن الرأى من جهة ، وإقناع قادة الاتحاد الأوروبى بإجراء تعديل جذرى لسياسة التبادل الحر العالمى التى تنتهجها بالفعل منظمة بروكسل^(٢) من جهة أخرى. وفى الواقع ، فإن جميع العوامل التى تهدد اليوم بقاء مجتمعنا هى نتيجة سياسات خاطئة متبعة منذ خمسة وعشرين عامًا ، فى إطار مؤسسات اجتماعية غير مناسبة من قبَل حكومات متعاقبة ذات اتجاهات متباينة. إن سياسية التبادل الحر العالمى التى تنتهجها منظمة بروكسل بشكل كبير وخطير منذ فترة طويلة فى خفض العمالة بشكل مطرد، وخفض معدل النمو على الشكل الذى نلاحظه. ولمعالجة هذه المشكلة ، يتعين على الكيان الأوروبى خلق تجمع تفضيلى كشرط للتوسع، وخلق فرص للعمالة وتعميم الرخاء^(٣).

إن الأساس القلبي لمبدأ الحماية ، و كذلك سبب وجود هذا المبدأ ، والحاجة التى دعت إليه مبعثها الرغبة فى الحماية التى لاغنى عنها ضد مظاهر الفوضى ومختلف الصعوبات الناجمة عن عيوب تطبيق النظام الاقتصادى العالمى. ومما يذكر أن هذا المبدأ يتمتع بصلاحية عالمية تناسب جميع الدول كافة .

إن السؤال الأكثر أهمية الذى يطرح نفسه الآن - دونما أى خلاف- هو مشكلة خفض العمالة التى تخطت بكثير منذ أعوام الحدود المسموح بها، وأصبحت فى منتهى الخطورة ولا يستهان بها، والتى أنت قطعا إلى انفجار اجتماعى يهدد كيان مجتمعنا . يجب ألا ننسى أن الزمن الماضى ملئ بالأمثلة التى انتهزت فيها المجتمعات التى لم تستطع أن تترك أو تتصور أو تخلق الشروط الكفيلة بالحفاظ على بقائها^(٤).

- إعداد وتكوين هذا المؤلف الجديد :

٢- إن هذا المؤلف الجديد الذى يتناول أوروبا هو المؤلف الخامس فى الترتيب بعد أربعة مؤلفات أخرى : - أوروبا المتحدة وطريق الرخاء (١٩٥٩) - أوروبا تواجه مستقبلها . ما العمل ؟ (١٩٩١).

- أخطاء ومآزق التشكيل الأوروبي (١٩٩٢) ، - معارك من أجل أوروبا ١٩٩٢-١٩٩٤ (١٩٩٤) ، كما أن هذا المؤلف قد ظهر إلى الوجود أيضاً بعد سلسلة كبيرة من المقالات والأبحاث.

لقد نشرت عام ١٩٩٤ فى مقالات فى جريدة الفيجارو ^(٨) ، ثم فى مؤلف آخر هو "معارك من أجل أوروبا" ١٩٩٢ - ١٩٩٤ ^(٩) ، "Combats pour L'Europe" أكثر من رسم بيانى توضيحي لنسبة البطالة فى فرنسا وفقاً لمكتب العمل الدولى، الخفض الكلى للعمالة (تقرير عن العلاج الاجتماعى للبطالة) ، كذلك عدد العاملين فى مجال الصناعة، وإجمالى الناتج القومى الفعلى للفرد فى الفترة من ١٩٥٠ حتى ١٩٩٣.

توضح تلك الرسوم البيانية جميعها فترات انقطاع وتوقف خطيرة فى عام ١٩٧٤، وتُعزى تلك الفترات إلى التغيرات الكبيرة فى السياق الدولى أولاً من قبل الليبرالية الدولية فى مجال التبادل الحر، وثانياً نتيجة إرساء نظام الصرف المتغير ، وتحرير حركة رؤوس الأموال . ونخص بالذكر أن ارتفاع نسبة البطالة على نحو مكثف ، وكذلك انخفاض معدل النمو بشكل ملحوظ وهائل هما نتيجة مباشرة لسياسة عولمة المبادلات .

وفى مارس عام ١٩٩٥ ، إبان ندوة حول النظام العام ، نظمها ريمون بولان ، أصررت من جديد على انكسار ١٩٧٤ وتداعياته . وفى خريف عام ١٩٩٧ أيضاً عندما دعانى السيد رينيه بومو رئيس أكاديمية العلوم السلوكية والسياسية لإلقاء بحث فى ٢٣ مارس ١٩٩٨ اقترحت عليه موضوع: "الاتحاد الأوروبى ، العولمة والبطالة" . تناول البحث الشفهي التطورات العامة التى وردت بالتفصيل فى مذكرتى ، التى دونتها فى فبراير ١٩٩٨ ونقحتها لكى تكمل الأجزاء التى وردت فى كتابى الذى نشر فى ١٩٩٤ . لذلك أصبح هذا المؤلف هو الجزء المكمل لكتابى الذى صدر عام ١٩٩٤ بعنوان "معارك من أجل أوروبا ١٩٩٢-١٩٩٤" ولا يمكن الفصل بينهما ^(١٠) . فى الواقع أن التحليل الذى تناول مذكرتى الصادرة فى فبراير ١٩٩٨ ، والتحليل الذى يتناول كتابى هذا ، قد ركزاً بشكل أساسى على التبادل الحر العالمى، وكونه السبب الرئيسى فى مشكلة البطالة وانخفاض معدل النمو فى فرنسا.

التبادل الحر العالمى سبب رئيسى فى تدهور العمالة والنمو

٣- يتناول الجزء الأول لهذا المؤلف - أو هذا الكتاب - تحليل مختصر يتعلق بالسياسة الاقتصادية التى تنتهجها منظمة بروكسل ^(١١).

انعكست آثار هذه السياسة الاقتصادية بالسلب حيث أدت إلى ارتفاع كبير فى حجم البطالة وانخفاض هائل فى معدل النمو بالمقارنة مع سياسة تحرير الصرف تدريجياً.

ازداد هذا الوضع سوءًا نتيجة الهجرة المفرطة وعدم الاستقرار الدائم للنظام النقدي والمالي في العالم.

ومما يذكر أن منظمة بروكسل قد انتهجت - منذ عام ١٩٧٤ - سياسة انفتاح على الخارج كنوع من العناد الأعمى والصلف ، وبالتالي تؤكد عن هذه السياسة خاصة في فرنسا مشكلة البطالة المكثفة.

• يتناول الجزء الثاني من هذا الكتاب بالشرح والتركيز الوافي تحليل انكسار ١٩٧٤ وتداعياته. وهذا هو الجزء الأكبر في هذا الكتاب . ومن ثم يتعين على القارئ أن يُعيره كل الاهتمام.

وكما استخلصت في تحليلي لعام ١٩٩٤^(١٧) فإن التطور السلبى غير المُشَجَّع الذى رصدناه فى فرنسا منذ عام ١٩٧٤ فيما يتعلق بالعمالة، والصناعة والنمو، إنما يرجع فى مُجمله إلى سياسة التبادل الحر العالمى التى تنتهجها منظمة بروكسل ، وكنت قد كتبت عام ١٩٩٤^(١٨): "إذا ظلت سياسة فرنسا الداخلية والخارجية على ماهى عليه، نستطيع أن نؤكد بأن الاتجاهات التى رصدها الرسوم البيانية ستظل بما لا يدعو معه مجالاً للشك فى تصاعد". وهذا ما حدث بالفعل كما وضحتها الرسوم البيانية اللاحقة فى الجزء الثانى^(١٩) .

• يتناول الجزء الثالث لهذا الكتاب وكذلك الإضافة الصغيرة التابعة له تحليلًا كميًا للأسباب التى أدت إلى تدمير العمالة، تدمير الصناعة ، وتدمير النمو منذ عام ١٩٧٤.

يعتمد الجزء الثالث بصفة أساسية على نموذج تمثيلى - توضيحي - للخفض الكلى للعمالة بصفة عامة منذ عام ١٩٥٠ حتى ١٩٩٧.

أوضح هذا النموذج ومُجمل الفترة من ١٩٧٤-١٩٩٧ بأن معدل خفض العمالة نتيجة سياسة التبادل الحر العالمى التى تنتهجها منظمة بروكسل قد تعدى بنسبة تربو على ٧٠% عن معدل خفض العمالة الناتج عن الامتيازات الاجتماعية المفرطة بالنسبة لإنتاجية العمل . وفى الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٧ وصلت النسبة بينهما إلى الضعف^(٢٠). إن هذا النموذج نفسه قد أشار عند تطبيقه على النسبة المئوية لعدد العاملين فى مجال الصناعة بالنسبة للعمال و لإجمالى الناتج الداخلى الفعلى فى الفترات من ١٩٥٥-١٩٩٧ و ١٩٥٠-١٩٩٧ والتي شهدت هيمنة قوية جدًا على الصعيد الدولى^(٢١).

• تناولت بالتحليل فى الجزء الرابع ، المفاهيم الخاطئة التى قامت عليها سياسة الاتحاد الأوروبى:- سياسة تجارية تقوم على خطأ اقتصادى ، تفسير خاطئ لنظرية الاستفادة القصوى ، تطبيق خاطئ لنظرية صحيحة : نظرية التكاليف المقارنة ، عداء تام ضد أى شكل من أشكال الحماية ، إجراءات توسيع الاتحاد الأوروبى ، عكس الأولويات ،

معلومات ناقصة مبتورة ، اعتقاد خاطئ لا يستند على تفكير عقلاني لإيجاد حل ، مذهب يقوم على ما يسمى بالتسيب العالمي.

- من جهة أخرى تناولت التحليل في الجزء الخامس، التداعيات الخطيرة للسياسات الخاطئة المعمول بها والشروط الواجب توافرها لمكافحة البطالة على نحو فعال، والتي من شأنها العمل على إعادة انطلاق النمو ، وعلى نحو خاص إيجاد تجمع تفضيلي غير محدود، وضرورة أن نأخذ في الاعتبار المبادئ الجوهرية بُغية خلق مجتمع ليبرالي وإنساني. في الواقع إن مبدأ خلق تجمع تفضيلي مبدأ يتمتع بصلاحيات عالمية . إن إرساء تجمع تفضيلي يقوم فقط على أسس ليبرالية سيسمح لكل منظمة إقليمية على حدة ، أخذ الضمانات الكافية لحمايتها من الاضطرابات الخارجية، والآثار السيئة للعولمة المفرطة في مجال التبادل الحر.

- لقد قُدمتُ المعطيات التجريبية المتعلقة بالفترة من ١٩٥٠-١٩٩٧ والتحليل الاقتصادي القياسي للتقديرات الخاصة بمفردات البطالة في خمسة ملحقات.

- ١ - التبادل الحر ، فعالية قصوى ولجور.
- ٢ - معطيات وبيانات إحصائية.
- ٣ - مؤشر إحصائي للبطالة التقنيّة.
- ٤ - سياسة العمال.
- ٥ - نموذج لمفردات (مكونات) البطالة.

وعلاوة على ذلك استعرضت في ست إضافات أخرى بعض العناصر التي من شأنها توضيح تطور الأجزاء الخمسة المكونة لهذا الكتاب:

- ١- ملاحظات عامة حول التحليل الخاص بالأسباب التي أدت إلى انكسار ١٩٧٤ وحول مغزى تحليلي الكمي لعوامل البطالة.
- ٢- إجابة على بعض الأسئلة وبعض الاعتراضات^(١٧).
- ٣- تحليل مختصر للمذاهب السائدة بصدد البطالة.
- ٤- عناصر أساسية خاصة بنظرية التكاليف المقارنة المطبقة على المبادلات الدولية وشروط تطبيقها.
- ٥ - إجراءات تطبيق سياسة ليبرالية خاصة لتجمع تفضيلي .
- ٦- وأخيراً تحليل للعلاقات الاقتصادية المشتركة ذات المدى الطويل بين النمو والتضخم^(١٨).

- وأخيراً ، وعقب الانتهاء من مُجمل الكتاب ، تراءى إلي ذهني أن اختتم العمل الرئيسي بخاتمة أستخلص فيها الأفكار الرئيسية لهذا الكتاب والدافع الذي يكمن وراء هذه المعركة ألا وهو:

العمل على إنهاء البطالة ، إعادة النمو ، تحقيق الرخاء لفرنسا ، والعمل على إنجاح الكيان الأوروبي.

النهج المتبع

٤- إن النهج الذى اتبعته فى تحليلي للعوامل المحددة للبطالة كان وليد تناول يقوم على نتائج تقريبية متتالية .

- فى عام ١٩٤٣ ، فى كتابي "البحث عن نظام اقتصادي" الجزء الأول بعنوان "الاقتصاد البحث 'A La Recherche D'une Discipline Economique" Tome I, L' Economie Pure تناولت بالتحليل البطالة الناجمة عن تقليص الأجور المغالى فيها بالنسبة لإنتاجية العمل ، بطالة أطلقت عليها بطالة مزمنة^(١).

منذ عام ١٩٤٣ وحتى عام ١٩٨٨ لم أتوان عن تأصيل هذا التحليل سواء من خلال محاضراتي الجامعية أو من خلال الكم الهائل من المنشورات ، وعلى وجه الخصوص فى الفترة من ١٩٧٠ حتى ١٩٨٥ ، أثناء محاضرات للدكتوراه فى جامعة باريس X ، عكفت على دراسة الآثار الناجمة عن البطالة المزمنة على البطالة فى فرنسا^(٢).

- ومن جهة أخرى وخلال أكثر من مرة عقب فترة ما بعد الحرب مباشرة، وخلال قيامي بالتدريس فى مركز توماس جفرسون فى جامعة فرجينيا (١٩٥٩)، وإثن كتابتي مؤلفين لى عام ١٩٥٩ و ١٩٦١ وهما "أوروبا المتحدة ، طريق الرخاء" "L'Europe Unie, Route De La Prosperité" و "العالم الثالث فى مفترق الطرق" "Le Tiers-Monde Au Carrefour" وكذلك خلال قيامي بالتدريس فى المعهد الدولى للدراسات العليا فى جنيف (١٩٦٧-١٩٧٠) وأخيراً خلال كتابة الجزء الخامس عام ١٩٦٩ بعنوان "النظام الدولى واقتصاد السوق"، الذى تضمنه كتابي "الشروط العامة للتنمية الاقتصادية"^(٣).

Les Conditions Générales Du Developpement Economique

- كنت دائماً أعمل جاهداً على تعميق نظرية التكاليف المقارنة ، افتراضاتها الأساسية وشروط تطبيقها. لقد أعددت خصيصاً فى يناير ١٩٦٩ نموذجاً رياضياً عاماً موضوعاً نظرية التكاليف المقارنة^(٤).
- إن التفكير فى العلاقة المزدوجة بين نظرية البطالة المزمنة ونظرية التكاليف المقارنة قادنى فى عام ١٩٩٣ إلى اعتبار أن البطالة المكثفة التى ازدادت حدتها فى فرنسا عام ١٩٧٤ هى نتيجة أساسية لعاملين هما: - وضع حد أدنى للأجور الحقيقية المرتفعة للغاية بالنسبة لإنتاجية العمل، وكذلك سياسة التبادل الحر العالمى التى

انتهجتها منظمة بروكسل على الرغم من التفاوت الهائل فى الأجور الحقيقية بالنسبة لسعر الصرف فى العديد من الدول. إن التحليل التجريبي لسلسلة من الإحصائيات البيانية المتعلقة البطالة وتخفيض العمالة بشكل عام ، ثم سلسلة أخرى من الإحصائيات تتعلق بالفترة من ١٩٥٠-١٩٩٣ كانت وراء توضيح ما أسميته عام ١٩٩٤ انكسار ١٩٧٤ ، محدداً بذلك فترتين اقتصاديتين مختلفتين تماماً ، هما الفترة من ١٩٥٠-١٩٧٤ والفترة من ١٩٧٤-١٩٩٣^(١٦) . وهكذا ، فإن التفسير الوحيد المحتمل لهذا الانكسار كما يتراءى لى هو انتهاء منظمة بروكسل منذ عام ١٩٧٤ لسياسة التبادل الحر العالمى ، والتي تفاقمت حدتها إثر تطبيق نظام خاص بمعدل الصرف النقدي المتغير (المتذبذب) على الصعيد العالمى وتحرير حركة رؤوس الأموال .

• ومن ثم حرصت على تقديم نموذج لتوالد البطالة من خلال أربعة عناصر:

- البطالة المزمنة .
- بطالة ناجمة عن التبادل الحر .
- بطالة ناتجة عن الظروف الاقتصادية الطارئة .
- البطالة التقنية النجمة عن التقدم التكنولوجى^(١٧) .

لقد توصلت بعد عدة تجارب لإيجاد تعريف للنموذج الذى استعرضته فى الجزء الثالث من هذا الكتاب ، ولأسباب التى أدت إلى تخفيض البطالة عموماً ، وتم تحليل هذا النموذج فى الملحق الخامس الذى سيظهر لاحقاً بعنوان " نموذج لأسباب البطالة" .

إن الميزة الأساسية لهذا النموذج تكمن فى التوضيح الكامل لازدياد معدل خفض العمالة فى فترتين مختلفتين تماماً وهما الفترة من ١٩٥٠-١٩٧٤ و ١٩٧٤-١٩٩٧^(١٨) .

وفى الواقع ، وأخيراً وكما هو مُدَوَّن فى الإضافة الصغيرة الملحقة بالجزء الثالث، فإن هذا النموذج كان فعالاً للغاية من حيث تصويره لزيادة النسبة المئوية للعاملين فى مجال الصناعة وبصفة خاصة نسبة الأيدى العاملة النشطة وإجمالى الناتج الداخلى الفعلى^(١٩) .

• إن التحليل الاقتصادى الذى نحن بصدد الحديث عنه من خلال هذا الكتاب، والذي تأسس على المعطيات وليدة التجربة التى وردت فى الجزء الثانى ليس وليد وجهات نظر مسبقة، بل هو نتاج سلسلة طويلة من المقارنات المتتالية ، قامت فى أن واحد على المعطيات القائمة على الملاحظة وعلى ردود الأفعال النظرية التى أحدثتها هذا التحليل. من جهة أخرى هناك مبدأ واحد فقط كان يحكم جميع أبحاثى ، وهو الاحترام غير المشروط للوقائع ، واستبعاد أى تفسير لا يتلاءم مع المعطيات القائمة على الملاحظة^(٢٠) .

أربع نتائج رئيسية

- ٥ - نستخلص من هذا الكتاب فى مجمله أربع نتائج جوهرية :
 - تطبيق مبدأ العولمة بالنسبة للمبادلات فى دول أجور العاملين فيها تختلف اختلافاً كبيراً من حيث سعر الصرف لن يؤدى فى النهاية - سواء فى الدول النامية أو المتقدمة - إلا لمزيد من البطالة ، وخفض معدل النمو ، وعدم المساواة ، وانتشار كافة صور البؤس والمعاناة. وللأسف فإن العولمة ليست بالشئ الحتمى ولا هى بالشئ الضرورى ولا هى بالشئ المرغوب فيه.
 - إن التحرير التام للمبادلات ولحركة رؤوس الأموال ليس ممكناً ، لكنه مرغوباً فيه فى حالة تجمعات إقليمية تضم دولاً ترتبط فيما بينها اقتصادياً وسياسياً وذات نمو متماثل اقتصادياً واجتماعياً.
 - من الضرورى مراجعة المعاهدات المؤسسة للاتحاد الأوروبى وخاصة فيما يتعلق بإنشاء تجمع تفضيلى دون التقيد بتوقيت ما.
 - ثمة ضرورة ملحة بإعادة طرح المبادئ السياسية العالمية التى تطبقها المؤسسات الدولية مرة أخرى للمناقشة وبصفة خاصة منظمة التجارة العالمية (م.ت.ع).
 - منذ أمد بعيد ، على الصعيد الدولى ، وتحت ضغط الجماعات القوية ذات المصلحة المستمرة إلى حد ما ، دأبت فرنسا على التوقيع على أى شئ وبأى شكل.
- لقد أصبحنا اليوم فى وضع يحتم علينا تماماً أن نعيد التفكير مرة ثانية ، وبصورة أشمل فى التشكيل الأوروبى، وإن نعيد طرح ما أطلق عليه "المكاسب الأوروبية" للدراسة والنقاش. إن كل شئ فى الحقيقة يخضع لإعادة النظر، فثمة دور جوهرى و مصيرى يتعلق هنا بفرنسا.

من الجلى ، إننا بحاجة للتفكير فى الأهداف والغايات المنشودة الواجب اتباعها ، وكذلك الوسائل الواجب انتهاجها لتحقيق سياسة اقتصادية فاعلة، وسياسة ليرالية إنسانية للمجتمع على الصعيد السياسى، وذلك على المستوى القومى، وفى إطار المؤسسات الإقليمية، وعلى مستوى أكبر بالنسبة للمؤسسات الدولية. ومما يذكر أنه ثمة أزمة طاحنة منتشرة حالياً وهى ارتفاع نسبة البطالة على نحو مكثف فى جميع البلدان ، وانخفاض معدل النمو ، والتفاقم المستمر غير المقبول بالنسبة لعدم المساواة ، والشعور العام بافتقار

الأمان، وظهور مناطق خارج القانون ، وكذلك الاختفاء التدريجي للمبادئ الأخلاقية التي لا غنى عنها لبقاء أى مجتمع ، كل هذا يحتم علينا إعادة النظر فى السياسات الجارى العمل بها حالياً بصورة أعمق وأشمل.^(٢٨)

من المؤكد إن فرنسا لا مستقبل لها إلا فى إطار الاتحاد الأوروبى ، ولكن هذا الإطار أو هذا الاتحاد لن يخضع للهيمنة غير المحدودة وغير المسئولة للقادة الجدد لمنظمة بروكسل ، أو لوجود منطقة واسعة للتبادل الحر العالمى مفتوحة لجميع الأهواء والاتجاهات ، أو الخضوع للسيادة الفعلية للولايات المتحدة التى تحكمها هى أيضا قوى خفية إلى حد ما لكنها فى منتهى القوة مكونة من المؤسسات الأمريكية متعددة الجنسيات.

ومن جهة أخرى فإن مسألة الحفاظ على نسبة من العاملين فى مجال الزراعة وبحد أدنى يمثل ٥% من مجموع العاملين الحاليين، هو أمر حيوى جداً بالنسبة لفرنسا سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية . والأمر كذلك بالنسبة لبقية الدول الأوروبية الأخرى مثل ألمانيا والسويد.^(٢٩)

وعلى كل حال، إن انضمام فرنسا للكيان الأوروبى لا يجب أن يقودها إلى الانصهار فى كيان يكون مجهولاً معه مصالحها الجوهرية ، أو يؤدى إلى القضاء على تلك المصالح ، أو أن تفقد فرنسا فى النهاية روحها.^(٣٠)

سان كلو فى ٢٧ سبتمبر ١٩٩٨.

إضافة صغيرة

عقب الانتهاء من صياغة هذا الكتاب ، رأيت أنه من المفيد تطبيق النموذج الذى ورد فى الجزء الثالث ، والخاص باستبيان النسبة المئوية للعاملين فى مجال الصناعة بالنسبة للعاملين النشطين وإجمالى الناتج الداخلى الفعلى^(٢١). هذه التطبيقات هى محتوى هذه الإضافة علاوة على تأكيدين ذاتا دلالة للنموذج فى الجزء الثالث الذى سيأتى لاحقا، ثم العوامل التى أدت إلى خفض العمالة بصفة عامة ، ثم إضافة أخرى صغيرة فى الملحق V الخامس الذى سيأتى لاحقا^(٢٢).

لقد أخذت هذا بعين الاعتبار خلال صياغتي لهذه المقدمة.

شكر

أود أن أتوجه بالشكر وبصفة خاصة إلى السيدة آن مارى Anne-Marie والسيد الآن فيلمور Alain Villemur لمساهمتهما فى نشر هذا الكتاب . أخرجت للنور السيدة آن مارى فيلمور وبصبر لا ينفد وموهبة كبيرة الصياغات المتتالية لمحتوى هذا الكتاب الذى يقع فى ستمائة وخمسين صفحة ، كما أنجز السيد الآن فيلمور باقتدار جميع الرسوم البيانية والحسابات الكثيرة للغاية التى أستند إليها هذا الكتاب ، والتى كانت فى معظم الأحوال معقدة .

١- الهدف من هذا المؤلف الجديد :

- (١) الجزء الثاني- سيأتى ذكره لاحقاً .
إن الوضع الراهن مأساوى وذلك لسببين : أولاً نتيجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الحالية، وثانياً نتيجة التعتيم الكامل لكل الذى لم يتحقق ولم يكن إلا محض خيال.
- (٢) الجزء الثاني - سيأتى ذكره لاحقاً فى القسم ٢ الرسوم البيانية XIII ، * XIII
- (٣) الجزء الرابع - سيأتى ذكره لاحقاً.
- (٤) انظر على وجه الخصوص الجزء الثانى - سيأتى ذكره لاحقاً.
- (٥) الجزء الخامس سيأتى ذكره لاحقاً.
- (٦) القسم ٣ من الجزء الخامس والإضافة للخامسة سيأتى ذكرها لاحقاً.
- (٧) مازلت منذ ثماني أعوام وأنا أدين السياسات التى تنتهجها منظمة بروكسل . وأياً كان تأثير مقالاتى وأعمالى ، إلا إنها لم تستطع حتى يومنا هذا إحداث تغييرات جوهرية . ولكن الأحداث دائماً ما تفرض نفسها رغم كل شيء ، ولا مفر مما هو مقسّر، إننى لم أياس من جعل العمى يبصرون والصم يسمعون.

٢- إعدام وتكوين هذا المؤلف الجديد :

- (٨) صحيفة الفيجارو فى ١٠ و ١٣ أكتوبر ١٩٩٤.
- (٩) Maurice Allais ، ١٩٩٤، Combats Pour L'Europe . ١٩٩٢ - ١٩٩٤ للباب العاشر، ١، ص ٣٣٦-٣٣٩
- (١٠) لهذا السبب سأشير فى كتاباتى اللاحقة للعديد من المراجع الخاصة بكتابى "معارك من أجل أوروبا" ١٩٩٢ - ١٩٩٤ . Combats Pour L'Europe

٣- التبادل الحر العالمى سبب رئيسى فى تدمير العمالة والنمو :

- (١١) للاطلاع على بحث شامل انظر كتابى لعام ١٩٩٤ Combats Pour L'Europe ١٩٩٢ - ١٩٩٤ . انظر أيضاً كتابى Erreurs Et Impasses De La Construction Européenne ١٩٩٢ ، L'Europe Face à son Avenir, Que Faire? ، ١٩٩١ .
- (١٢) Combats Pour L'Europe ١٩٩٢ - ١٩٩٤ ، ١٩٩٤ ، الباب العاشر ص ٣٣١-٣٧٠ .
- (١٣) انظر الهامش السابق ، خاتمة ، ص ٤٥٥ هامش رقم ٥٢ .
- (١٤) الجزء الثانى سيأتى ذكره لاحقاً ، القسم ب ، جـ دـ .
- (١٥) القسم الخامس من الجزء الثالث سيأتى ذكره لاحقاً .
انظر أيضاً الجدول الثالث من القسم السادس فى الملحق الخامس ، سيأتى ذكره لاحقاً .

(١٦) إضافة صغيرة فى الجزء الثالث ، القسم الرابع ، الجدول رقم ١
(١٧) خلال استعراضى للبحث الذى ألقيته فى ٢٣ مارس ١٩٩٨ فى أكاديمية العلوم السلوكية
والسياسية اكتفيت فى خطبتي الشفهية على التعليقات العامة .

عقب هذا البحث، عُبِّتْ من خلال عرضي للرسوم البيانية الأساسية الخاصة بالجزء الثانى
من هذا الكتاب ، وكذلك من خلال الجدولين فى الملحق الأول الذى سيظهر لاحقاً .

وعقب تعليق أربع شخصيات حضروا كمرقبين هم / تيرى دى مونبريال ، وجان كلود كازانونا ،
وميشيل ألبير ، وإيفون جاتاز كان هناك تبادل لوجهات النظر أُجبت من خلالها على ملاحظاتهم.
وثمة تدخلات قد حدثت - عقب تبادل وجهات النظر - من أعضاء الأكاديمية الذين حضروا هذه
الجلسة أو الجلسات التالية (سبعة عشر عضواً) هم هنرى لمورو ، مارسيل بولتو ، إدوار بونفو ،
جاك بوريه، بيار شونى ، برنار ديستر يمو، رولاند دراجو ، جاك دوياكيه ، جان فوييه ، جاك
دى لاروزيار، الآن بيريفيت، آلان بلاتقى، ريمون بولان ، أليس سونيه سيته ، بير تافافونى ،
ريمون تريبوليه ، وجان تولار .

• فى الحقيقة كنت أهدف فى الأساس إلى نشر مُجمل الموضوعات شديدة الأهمية ،
والتعليقات الخاصة بالمراقبين الأربعة والأعضاء السبعة عشر بما فى ذلك أجوبتي -
ضمن محتوى هذا الكتاب - ولكن هذا الحل نظراً لطوله ، لم يلق القبول لدى دار نشر
كليمون جوجار التى رأت أن تنشر كِتَابًا إلى حد ما معقولاً من حيث الحجم . وللأسف
الشديد لكتفيت بالتحليل للأسئلة الأساسية والاعتراضات المقدمة ، دون أغفل أى منها
على الإطلاق ، مع تعليق مختصر من جانبي فى شكل ثلاث إضافات :
١- ملاحظات عامة .

٢- أجوبة على بعض الأسئلة وعلى بعض الاعتراضات.

٣- للمذاهب السائدة فيما يتعلق بمشكلة البطالة.

(١٨) أوضح هذا التحليل أحد العوامل الأساسية لمعدل نمو بلد ما، وكذلك سبب تخلفه بالنسبة لبلد
أكثر تطوراً.

٤- النهج المتبع :

(١٩) ١٩٤٣ ، اتفاقية الاقتصاد للبحث ، ص ٦٧٤-٧٠٣.

(٢٠) انظر على وجه الخصوص : العوامل الأساسية المكوّنة للبطالة ، فرنسا ١٩٥٢ - ١٩٧٨

سبتمبر ١٩٨٠ تقرير عن النشاط العلمى ، المركز القومى للبحث العلمى (ص ٤٦-٦٧)

بطالة و تكاليف الأجور الشاملة ، ١٠ يونيو ١٩٨١ (ثمة موجز نشر فى صحيفة لوموند

فى ١٤-١٥ يونيو ١٩٨١ بعنوان بطالة و تكاليف الأجور الشاملة).

- العناصر الأساسية المسببة للبطالة ، فرنسا ١٩٤٩-١٩٨٠ ، يوليو ١٩٨٢ ، تقرير عن النشاط العلمى ،

المركز القومى للبحث العلمى (ص٢٨-٣٠ و ص٥٠-٥١) انظر أيضا الملحق الخامس
سيأتى ذكره
لاحقاً ، القسم التاسع.

(٢١) إن كتابى الشامل **Les Conditions Générales Du Developpement Economique** لعام ١٩٦٩ وهو لم ينشر بعد.

الجزء الخامس من الكتاب، **L'Ordre International Et L'Economie de Marchés** يتضمن ثلاثة أبواب ، تحرير للمبادلات (ص٣٤) ، التنمية الاقتصادية ولقتصاد السوق (ص٥١) والتجمعات الاقتصادية (ص٤٣).

(٢٢) يعد هذا النموذج الرياضى الذى يوضح نظرية التكاليف المقارنة (ص٥٨) والذى أعدته من خلال قيامى بالتدريس فى المعهد الدولى للدارسات العليا بجينيف (١٩٦٧-١٩٧٠) نموذجاً توضيحياً بالدرجة الأولى وللأسف لم أتمكن لأن من نشره.

(٢٣) انكسار عام ١٩٧٤ ، صحيفة **للفيجارو** ، ١٠-١٣ أكتوبر ١٩٩٤ ، و **Combats Pour L'Europe** ١٩٩٤ - ١٩٩٥ ص ٣٣٣-٣٤٥.

إن هذا الانكسار الاقتصادى معروف الآن فى العالم الاقتصادى ولكن ليس له مرجع واضح (انظر على سبيل المثال دارس **DARES**) إدارة تنشيط الأبحاث و الدراسات الاقتصادية ، ١٩٩٧ ، سياسة العمالة ص ١١).

(٢٤) من خلال دراستى فى الفترة من ١٩٧٨-١٩٨٢ حول البطالة ، لم أرصد سوى ثلاثة عناصر لتفسير البطالة : البطالة المزمنة ، البطالة المرتبطة بالظروف الاقتصادية الطارئة ، والبطالة التقننية ، (انظر لاحقاً ، الملحق الخامس القسم ٩).

منذ عام ١٩٩٤ وسلسلة الإحصائيات الخاصة بالفترة من ١٩٥٠ - ١٩٩٤ كانت وراء التركيز على الدور الرئيسى والسائد لسياسة التبادل الحر التى تنتهجها منظمة بركسل والتى كانت السبب فى الزيادة المكثفة للبطالة.

(٢٥) يمثل هذا النموذج بالتأكيد حالة استثنائية جداً فيما كُتبَ عن الاقتصاد ، أولاً لاتساع فترة تطبيقه حوالى نصف قرن من الزمان ، وثانياً لنوعية وطبيعة تصويره للوقائع وللطابع التقديرى الذى اتسم به.

(٢٦) انظر الإضافة الصغيرة الخاصة بالجزء الثالث.

(٢٧) تناولت أبحاثى الخاصة بمشكلة البطالة عن الفترة من ١٩٧٨-١٩٨٢ ثلاثة عوامل تفسر لنا تلك الظاهرة : البطالة المزمنة ، البطالة المتعلقة بالظروف الطارئة ، والبطالة التقننية (هامش رقم ٢١) .

ومن جهة أخرى إن التحليل الخاص بالأحداث ، وعلى الأخص انكسار ١٩٧٤، كان وراء
ترصدي للدور الفاصل في مشكلة البطالة الناجمة عن سياسة للتبادل الحر .

٥- أربع نتائج رئيسية

(٢٨) يركز محتوى هذا الكتاب على الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تدمير العمالة، ومعدل للنمو
وضرورة حماية السوق الأوروبية المشتركة. ورغم أهمية السوق الأوروبية إلا أن هذا
الكتاب لا يتناول بالتحليل مؤسسات الاتحاد الأوروبي.
وللوقوف على مؤسسات الاتحاد الأوروبي انظر أعمالى السابق ذكرها .

- ١٩٩٢، *Erreurs Et Impasses De La Construction Européenne*.

- ١٩٩٤، *Combats Pour L'Europe*، ١٩٩٢-١٩٩٤ ، ص٧٢-٧٣، ص٢٦٣-٣٠٠
ص٤٠١-٤٠٥ ص٤٣٨-٤٤٣.

انظر أيضًا كتابى المرتقب لعام ٢٠٠٠ ، *Nouveaux Combats Pour L'Europe*.

انظر كتابى لعام ١٩٩٩ *La Crise Mondiale D'Aujourd'hui* الذى يتناول التناولى النقدية
للتشكيل الأوروبى.

(٢٩) انظر بصفة خاصة كتاب *Maurice Allais* ، لعام ١٩٩٤ ، *Combats Pour L'Europe*
١٩٩٢-١٩٩٤، ص١٠٧-١٠٨.

(٣٠) أستطيع أن أؤكد أن التحليلات التي تناولت بالنقد مشكلة البطالة وغيرها من خلال هذا
الكتاب ليست فى الواقع موجهة إلى أشخاص بعينهم ، بل هى موجهة إلى السياسات
والإيديولوجيات الوخيمة التي انتشرت عنها السياسات التي اتبعتها الحكومات المتتالية
منذ ما أسميته بانكسار ١٩٧٤.

إضافة صغيرة:

(٣١) رسوم بيانية * X و * XIII فى الجزء الثانى.

(٣٢) الحسابات المدونة خاصة فى الفترة من ٢٥ أغسطس إلى ٢ سبتمبر ١٩٩٩.

الجزء الأول

بطالة مكثفة

إن العرف الذى يَتَّبَعُهُ الناس فى رفضهم إصدار أحكام
ينتقدون فيها النقاط الجوهرية هو أمر فى منتهى الخطورة
لأنه يهدد على نحو عام مَلَكَاتِ الفهم الإنسانية.

هـ.ج. ولز

من إنسان كرو ماغنون

إلى إنسانية الغد

H.G. Wells

De L'Homme De Cro Magnon à

L'Humanité de demain

١٩٤٣

المشكلة الرئيسية الراهنة

الخفض الفعلي للعمالة :

١- تشكل مسألة خفض العمالة على نحو مكثف المشكلة الرئيسية الراهنة والتي نحن بصدد رصدها فى فرنسا ، والتي وصلت إلى ستة ملايين عاطل ، حسب البيان الخاص بالعلاج الاجتماعى للبطالة إذ أن النسبة آخذة فى التصاعد^(١) مما يهدد وجود مجتمعنا الليبرالى والإنسانى فى ذاته.

إن خفض العمالة على هذا النحو المكثف ، يزيّف تمامًا عدالة توزيع الدخول، ويعمل على تفاقم التفاوت الاجتماعى على نحو ملحوظ ، بينما هناك دخول غير مُستَحَقّة آخذة فى التكاثر .

ومما يذكر أن مشكلة خفض العمالة تهدد بشكل خطير التحرك الاجتماعى ، ومن ثمّ الارتقاء الاجتماعى. فهى تخلق شعورًا لا يحتمل من عدم الأمان ، ليس فقط لدى الذين حرّموا من الحصول على عمل دائم ، ولكن أيضًا لدى ملايين آخرين مهدين بشدة بفقد وظائفهم . وهكذا نجد أن النسيج الاجتماعى يتفكك تدريجيًا.

فى الواقع ، إن هذا الوضع غير مقبول على الإطلاق من جميع النواحي سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الأخلاقية. أدت مشكلة خفض العمالة إلى ارتفاع مطرد فى معدل الجريمة بشكل شرس وعدوانى وبربرى ، بحيث لم تعد الدولة قادرة على الإطلاق على القيام بأحد واجباتها الأساسية ألا وهو تأمين حماية الأشخاص.

الأدهى من ذلك ، تتسبب الهجرة المكثفة من خارج التجمع الأوروبى فى تقويض أسس تماسك البنيان الاجتماعى ، الذى يُعدّ شرطًا أساسيًا لمجتمع ليبرالى إنسانى.

مما لا شك فيه أن الوضع الحالى أسوأ بكثير من الوضع عام ١٩٦٨ حيث بلغت البطالة حينذاك أقل من ٦٠٠ ألف شخص ، مما يعد من الناحية العملية أمرًا هينًا ، ومع هذا تفكك النظام العام.

رغم اختلاف الظروف فإن القوى الكامنة وراء التفكك الاجتماعى هى اليوم بلا شك فى وضع أكثر قوة عما كان عليه الحال عشية الثورة الفرنسية، ولا يستطيع أحد أن يتكهن بما سيكون عليه الوضع غدًا إذا جاءت الرياح بما لا تشتهى السفن. فضلًا عن هذا ، عدم وعى

الجماعات الإقطاعية المهيمنة التي تعتقد أنها في مأمن من الأحداث وتستفيد دائماً بلا وجه حق من الأوضاع المتميزة بشكل عام.

- العوامل المسببة للبطالة :

٢ - ليست هناك سياسة تتسم بالفاعلية دون تحليل فعلى يقوم على الأسباب الجوهرية التي خلّفت ورائها مشكلة البطالة المكثفة على هذا النحو .

تعتبر البطالة ظاهرة معقدة للغاية ترجع جذورها إلى أسباب عدّة ، وتحليلها يفرز لنا خمسة عوامل أساسية :

١ - البطالة المزمنة التي تأتي في الإطار القومى ، بعيداً عن التجارة الخارجية، نتيجة تأسيس الحماية الاجتماعية.

٢ - البطالة الناجمة عن سياسة التبادل الحر العالمى التي تفاقمت حديثاً نتيجة تطبيق نظام نقدى ومالى دولى لا يتمتع بأى تنظيم ، وهو من ضمن الأسباب التي أدت إلى عدم الاستقرار.

٣ - البطالة الناجمة عن الهجرة الزائدة من خارج التجمع الأوروبى.

٤ - البطالة التقنية.

٥ - البطالة المتعلقة بالظروف الاقتصادية الطارئة^(١).

فى الواقع ، إن السبب الرئيسى المسبب للبطالة التي نلمسها الآن هى سياسة التحرير العالمى للمبادلات ، والتي ازدادت سوءاً نتيجة الآثار الضارة لنظام معدل الصرف المتغير (المتنّيب) وعدم تنظيم حركة رؤوس الأموال ، فضلاً عن المضاربة غير المدروسة، وإغراق نقدى فى كثير من الدول عقب سوء تقييم العملة الخاصة بها.

أيضاً من الأسباب التي أدت إلى البطالة سياسة الحد الأدنى للأجور، وعدم مرونة سوق العمل بالتدريج الكافى.

من أجل تحديد آثار سياسة التبادل الحر العالمى على البطالة والعوامل التي أدت إلى تفاقمها ، هناك أيضاً التخفيض الهائل فى أجور العاملين ، وبصفة خاصة هؤلاء الذين لا يتمتعون بمهارات عالية.

مما يذكر أن الآثار التي خلّفتها سياسة التبادل الحر العالمى لم تنحصر فقط فى ارتفاع معدل البطالة على نحو مكثف ، بل أدت أيضاً إلى زيادة عدم المساواة نتيجة التدمير التدرجى للنسيج الصناعى الفرنسى ، وانخفاض هائل فى معدل النمو. ^(٢)

البطالة الناجمة عن سياسة التبادل الحر العالمي :

٣ - أظهر التحليل الخاص بالتكاليف المقارنة إنه فى جميع الأنشطة حيث العمال الذين لا يتمتعون بمهارات عالية فى الدول الأقل تقدماً وذات مقدرة تكنولوجية ، يتمتعون بميزة إلى حد ما نسبية فى سعر سوق الصرف، غير أنه فى حالة استقرار السوق ، فإن الوفرة الكبيرة لهؤلاء العمال الذين لا يتمتعون بمهارات عالية فى الدول الأقل تقدماً ، قد تسببت فى خفض أجور العمال الذين لا يتمتعون بمهارات عالية نسبياً فى الدول المتقدمة ، وارتفاع موازى لأجور العمال المهرة.

بيد أن هذه الحركة المتضاربة تكون فى الواقع مستحيلة الحدوث فى إطار التشريعات أو الاتفاقيات التى تحتم وجود حد أدنى للأجور، وخاصة فى ظل استحالة موافقة المجتمع على الزيادة المطردة للفروق الاجتماعية ، وهو أمر غير مقبول على الإطلاق لدى الرأى العام.

إن تلك الآلية الخفية ، والتى هى مع ذلك جوهرية وقوية للغاية، تقف وراء ازدياد معدل البطالة - إلى حد كبير جداً - بالنسبة لشريحة العمال الذين لا يتمتعون بمهارات كافية وكذلك وراء زيادة عدم المساواة.^(١)

ومنذ ذلك الحين نجد أنفسنا أمام خيار لا مفر منه :- إما اللجوء إلى سياسة الحماية التعريفية (بيان بالأسعار) أو سياسة تعيين الحصص بالقدر المعقول ، أو إتباع سياسة مفتوحة غير محددة للتبادل الحر، وبالتالي علينا أن نقبل النتائج التى لا مفر منها : إما تفاوت هائل فى عدم المساواة الاجتماعية ، أو ازدياد حجم البطالة، وعلى أى حال سواء قبلنا بهذا الوضع أو ذاك ، فإن الصعوبات الخطيرة والتى ستظهر عاجلاً أم آجلاً ستكون وليدة وضع اقتصادى صعب احتماله ، بل وغير محتمل .

سياسة التبادل الحر العالمى التى تنتهجها منظمة بروتوكسل :

٤- فى الواقع لقد ذكرنا - مراراً وتكراراً - أن العوامل الاقتصادية التى تهدد اليوم مستقبل المجتمع الفرنسى هى نتيجة السياسات الخاطئة والتى تطبيقها منذ خمسة وعشرين عاماً الحكومات المتتالية من جميع الاتجاهات ، وذلك من خلال إطار تجمع تأسيسى غير مناسب.

ومن جهة أخرى ، فإن السياسة التجارية للتجمع الأوروبى بدأت تتجه رويداً رويداً إلى سياسة التبادل الحر العالمى ، وهى سياسة تتعارض أساساً مع فكرة إنشاء تجمع أوروبى اقتصادى.(السوق الأوروبية المشتركة) إن هذه السياسة العالمية ، والتى تفاقمت حدتها نتيجة النظام المطبق لسعر الصرف المتذبذب وعدم تنظيم حركة رؤوس الأموال ، قد خلقت ورائها

عدم استقرار وبطالة، بل عملت على تفويض الكيان الصناعى الفرنسى بصفة مستمرة وبإصرار، وخفضت معدل النمو على نحو خطير، مما كان له تأثير سلبى على مستوى المعيشة لدى الشعب الفرنسى.

- تنتهج منظمة بروكسل - بصفة خاصة - سياسة مندفعة لتحرير المبادلات التجارية مع دول قارة آسيا ، ودول أوروبا الوسطى ، وأوروبا الشرقية ، واليوم مع تركيا ، حيث الأجور الفعلية فى سعر سوق الصرف منخفضة للغاية بالمقارنة مع الأجور فى الاتحاد الأوروبى^(٩) . إن اتباع مثل هذه السياسة سيؤدى إلى شيوع حالة من عدم الاستقرار والبطالة فى كل مكان. وثمة رأى يؤيد فكرة أن الدول ذات الأجور المنخفضة ، مثل الصين، ستخصص فى الأنشطة ذات العائد الضعيف ، بينما الدول المتقدمة، مثل فرنسا ، ستخصص أكثر من ذى قبل فى مجال التقنية المتقدمة. وهذا إن دل على شىء فهو يدل على عدم معرفة ظروف العمل تمامًا ولا الذكاء الذى يتمتع به الشعب الصينى . ومع استمرارنا فى التمسك بهذه الأفكار المتخلفة فثمة كارثة محققة ستحل بنا لا محالة.

عاملان وراء تفاقم الأوضاع

هجرة مكثفة :

١- إن الهجرة المكثفة التي سُجلت في فرنسا منذ الستينيات والتي خَلّفت ورائها عواقب مختلفة الأشكال تمثل في واقع الأمر حملاً ثَقِيلاً يصعب تحمله. وعلى الرغم من أن المجتمع الأمريكي كان قد استعرض - أمام أعيننا - الصعوبات التي كان من الصعب تجنبها في مجتمع غير متجانس ، فإن تشجيع الهجرة الأجنبية لعدة سنوات حتى وصلت إلى حد غير معقول، قد أدى إلى إضعاف الأجور الحقيقية الفرنسية بشكل ملموس في مجال الأعمال الشاقة بالمقارنة مع الأجور التي كان من المفروض أن تكون عليها قبل ذلك ، كما زادت من صعوبة إعادة تكيف المجتمع الفرنسي رغم كونه أمرًا ضروريًا^(١).

وهكذا طغى على السياسة الفرنسية دومًا شعور بالالوعى التام.

على سبيل المثال فإن الإعانات الاجتماعية قد ظهرت إلى الوجود لهدف محدد : هو الحد من ظاهرة انخفاض نسبة المواليد في فرنسا بقدر الإمكان . وقد امتد هذا القانون ليشمل العمال الأجانب وعائلاتهم الذين يتوالدون بكثرة ، مما أفقد هذا القانون معناه ، وهكذا شاركنا في اجتذاب الأجانب إلى فرنسا^(٢).

وعلى أى حال ، فإن البنية الأساسية في فرنسا (الطرق ، الإسكان ، المدارس ، .. إلخ) لم تعد تكفي بالحاجة نظرًا للهجرة المكثفة والتي لا تستند إلى عقل أو منطق كما رصدنا من قبل^(٣).

ونظرًا لعدم دقة الإحصائيات ، فإنه من الصعب حقًا ، إذا لم يكن مستحيلًا ، تحليل الأثر الفعلي نتيجة الهجرة إلى فرنسا على مشكلة البطالة.

لقد لوحظ أيضاً بعض الاختلافات في التقديرات الرسمية بالنسبة لعدد المهاجرين حسب مصادر هذه التقديرات^(٤) ومهما تكن طبيعة هذه الصعوبات ، فإن الهجرة تشكل بدون شك عاملاً مهماً في تفسير مشكلة البطالة كما هو واضح^(٥). إذا وضعنا في الاعتبار الهجرة المكثفة للأجانب ، التجمع العائلي ، وحيازة الجنسية الفرنسية من خلال قانون الأرض ، نستطيع أن نقفهم لماذا مسألة الهجرة أصبحت ذات أبعاد اجتماعية وسياسية خطيرة جدًا^(٦).

• يشهد العالم في وقتنا هذا توسعاً ديموجرافياً (سكانيًا) هائلاً وغير منظم ، بل لا يقل خطورة عن خطورة القنبلة الذرية . إن التوسع السكاني من شأنه عرقلة جميع الحلول.

وهنا يكمن العامل الجوهري الذى يتعين على كل سياسة واقعية أن تنظر إليه بعين الاعتبار.

إن مشكلة الهجرة الوافدة من الدول الشرقية ومن تركيا ومن الجمهوريات السوفيتية السابقة ومن دول المغرب ومن أفريقيا السوداء وكذلك من دول جنوب شرق آسيا تمثل فى الواقع إحدى المشاكل الرئيسية التى تفرض نفسها على الاتحاد الأوروبى. إن هذه المشكلة على أى حال مهمة جدًا وعاجلة للغاية ، فهى تفوق فى أهميتها موضوع تطبيق عملة موحدة.^(١٧)

عدم استقرار كامن فى النظام النقدى والمالى العالمى :

٢- إن نظام التبادل الحر العالمى لم يسفر وحده عن عدم استقرار رهيب وفوضى عارمة ، بل هناك أيضًا النظام النقدى والمالى العالمى الذى إتسم أيضًا بعدم الاستقرار الخطير والكامن فيه.

إن الاقتصاد العالمى بأسره يرقد حاليًا فوق هرم ضخم من الديون مخلفًا وراءه توازن هش وغير مستقر.

لم يحدث قط فى الماضى أن تعددت الوعود بالدفع على هذا النحو.

وسواء تعلق الأمر بالمضاربة على الأموال أو المضاربة على الأسهم ، فقد أصبح العالم مقهً كبيرًا تتناثر فيه الطاولات على الخطوط العرضية والرأسية للكرة الأرضية، وأصبحت المضاربة تلقى القبول لدى آلية الائتمان ، إذا فى الإمكان الشراء دون دفع الثمن وكذلك البيع دون حيازة المبيع. إن آلية الائتمان كما تعمل فى الوقت الراهن والتى تقوم على تغطية الودائع جزئيًا ، وعلى إيجاد نقود من العدم ، وعلى سياسة الاقتراض الطويل الأجل لأموال تم اقتراضها لفترة قصيرة الأجل ، كل ذلك من شأنه زعزعة الاستقرار وخلق شتى أشكال الفوضى، طالما كان الشراء متاحًا دون تسديد الثمن ، وكذلك البيع متاحًا دون حيازة السلعة، فلن يكون هناك إذا تنظيم مقبول.

- يضطلع سعر الصرف فى التجارة الدولية بدور مهم للغاية طالما إن السعر الخاص بأى منتج فى دولة أجنبية يعتمد على سعر الصرف فى البلد المنتج للسلعة نفسها. بيد أنه فى حالة عدم تطابق سعر الصرف مع استقرار الميزان التجارى، فإن سياسة التبادل الحر ستضر بمصالح جميع الدول المشتركة وستؤدى إلى أوضاع غير مواتية وغير مستقرة على نحو خطير.

وهذا هو بالضبط الوضع بالنسبة للدول التي تعاني من انخفاض عملتها، بينما هناك دولاً أخرى عملتها مرتفعة للغاية. مما يذكر أن التجارة الدولية ومعدل سعر الصرف يتطابقان مع اتجاهين لا يمكن الفصل بينهما ، سنتعرف على كل واحد منهما على حدة .

- إن أنصار نظام سعر الصرف المتغير يرون أن هذا النظام هو فقط الذى يستطيع خلق استقرار حقيقى .

هذا الاتجاه صحيح فى حالة ما إذا كان ميزان المدفوعات يتطابق مع الميزان التجارى ، بمعنى إذا كانت المبادلات التجارية تشكل فقط عناصر ميزان المدفوعات. فى الحقيقة ، الأمر لم يكن هكذا أبداً ، خاصة بسبب حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل والتي هى أساساً قائمة على المضاربة .

وفى الواقع إن نظام سعر الصرف المتغير (المتذبذب) يتسبب ليس فقط فى عدم استقرار دائم، بل أيضاً فى إيجاد سعر صرف من الممكن أن يكون بعيداً جداً عن حد الاستقرار .

إن أهمية تدفق الأموال فى البورصة تفسر لنا عدم الاستقرار غير العادى فى سعر صرف الدولار، كما لاحظنا مثلاً أن قيمة الدولار أمام المارك الألماني قد تغيرت من ٢ إلى ١ خلال عامين^(١٧) ونلاحظ أيضاً أن التنظيم المزعوم لسعر الصرف المتغير فى الميزان التجارى ليس له حقيقة ، معنى فى الوقت الراهن.

إن نظام سعر الصرف المتغير ، متضامناً مع خلق أموال من العدم بمعرفة النظام المصرفى (البنك) ، يعمل على تقلب سعر الصرف مما يحو أى معنى حقيقى لمستوى الأسعار العالمية^(١٨)

- وكما كان الحال فى جميع الأزمنة السابقة ، ثمة عدم استقرار فى كل مكان نتيجة آلية سياسة الائتمان ، غير أن المعدل آخذ فى التصاعد فى هذه الآونة على الصعيد الوطنى والدولى لأسباب عدة :

- تحويل الديون إلى نقود فى وقت وجيز والخلط المتزايد بين التوفير والنقد.
- توسع غير مدروس فى سياسة الائتمان.
- عدم الاستقرار الكامن فى النظام المصرفى القائم على التغطية الجزئية للودائع ، وعلى خلق نقود من العدم ، وتعميم القروض طويلة الأجل من أموال تم اقتراضها على فترة قصيرة الأجل.
- زيادة حجم الاستدانة على الصعيد الوطنى والدولى.
- عدم استقرار سعر الصرف المتغير (المتذبذب)
- عدم استقرار ميزان المدفوعات الجارية.

- زيادة المضاربة الجامحة فى أسواق النقد وأسواق البورصة والتي يعززها تحديد سعر الصرف باستمرار.
 - الاستخدام العالمى للدولار - كوحدة تقييم - إذ أن قيمته الحقيقية على الصعيد الدولى غير مستقرة بشكل كبير ويصعب التنبؤ بها.
 - التعارض الجوهرى بين تحرير حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل، واستقلال السياسات النقدية لكل بلد على حدة أو لكل مجموعة من الدول.
 - سياسات ملائمة لمواجهة الصعوبات الطارئة.
 - وأخيراً عدم الاستقرار الكامن فى الاقتصاد العالمى ككل.
 - ورغم ما تقدم استطلعنا أن نتجنب الانهيار العام، لكننا أصبح من الصعب مواجهة عدم الاستقرار ولم يعد أحد قادراً على السيطرة عليه أو كبح جماحه.^(١٠)
- وفى الواقع ليس لدينا مثلاً واحداً من الزمن الماضى يبرهن لنا على أن الزيادة غيرا لمدروسة للالتئام والديون لم تؤد فى نهاية المطاف إلى صعوبات جمة. إن الفكر الثاقب والمستدير يجب عليه أن يؤدى إلى إصلاح جذرى للنظام النقدى والمالى على الصعيد الأوروبى وعلى الصعيد العالمى. لقد بات من الضرورى أن يحترس الاتحاد الأوروبى - بطريقة أو بأخرى- تمام الاحتراس من الآثار النقدية السيئة للاقتصاد العالمى .
- إن مسألة إيجاد عملة موحدة ليست كافية ، إذ بات من الضرورى إجراء إصلاح جذرى للنظام النقدى والمالى فى العالم، وإيجاد حد أدنى من الحماية للسوق الأوروبية المشتركة ، فهذا أمر لا غنى عنه^(١١).

هوامش

١- المشكلة الرئيسية الراجعة

- ١- **الخفض الفعلي للعمالة .**
(١) انظر الجزء الثاني ، القسم ب ٢.
- ٢- **العناصر المسببة للبطالة**
(٢) Allais (Maurice) ، ١٩٩٤ ، Combats Pour L'Europe ، ١٩٩٢ - ١٩٩٤ ، ص ٣٤٧-٣٥٨
(٣) انظر الجزء الثاني سيأتي ذكره لاحقاً . القسم جـ و د.
- ٣- **البطالة الناجمة عن سياسة التبادل الحر العالمي .**
(٤) انظر الإضافة ١٧ الرابعة سيأتي ذكرها لاحقاً ، نظرية التكاليف المقارنة والمبادلات الدولية.
- ٤- **سياسة التبادل الحر العالمي التي تتبناها منظمة بروتوكسل**
(٥) انظر الملحق I الأول سيأتي ذكره لاحقاً ، تكاليف عند ساءلت العمل للأيدي العاملة.
ب- عاملان وراء تفاقم الأوضاع
- ١- **هجرة مكثفة .**
(٦) انظر Allais ، L'impôt Sur Le Capital Et La Reforme Monétaire ، ١٩٧٧ ، ص ١٢ ،
وص ٣١٤ ، هامش ٢٦ .
(٧) انظر Allais ، L'Europe Face A son Avenir Que Faire ، ١٩٩١ ، هامش ١١٤ ،
ص ١٩٦-٢٠٠ .
(٨) كما ذكرت من قبل في الباب الرابع من كتابي ١٩٩٢ ، Erreurs Et Impasses De La
Construction Européenne ص ٥٩ :
"أهم الأتكلر الاقتصادية حول الهجرة هي بصفة عامة سطحية للغاية، ففي الواقع نجد أن رأس المال القومي
المنتج في مختلف الدول يعادل أربع مرات العائد القومي، ونستخلص من هذا أنه عندما يند عامل إضافي نتيجة
الهجرة ويعين في النهاية لتحقيق البنية الأساسية (إسكان ، مستشفيات ، مدارس جامعات ، بنىة أساسية
مما جميعه ، منشآت صناعية ..إلخ) ويعين إجراء توفير إضافي يوازى أربعة مرات الأجر السنوى لهذا العامل.
وإذا اضطحب هذا العامل زوجته ولطفاله الثلاثة ، فإن التوفير الإضافي والضرورى سيمثل - تبعاً للحالة - من
عشرة إلى عشرين ضعفاً من الأجر السنوى لهذا العامل ، مما يمثل عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد."
(٩) انظر بصفة خاصة Allais (Maurice) ، ١٩٩٤ ، Combats Pour L'Europe ، ١٩٩٢ - ١٩٩٤ ،
ص ٣٥٤-٣٥٦ .

انظر أيضا المؤلف الجماعي : *Morales Et Politiques de L'Immigration* ، للنشر جاك دوبلكيه ١٩٩٨.

- (١٠) انظر الجزء الثالث ، القسم ٦. سيأتي ذكره لاحقاً .
(١١) انظر *Allais (Maurice)* بخصوص هذه النقاط ، *Combats Pour L'Europe* ، ١٩٩٢ - ١٩٩٤ ، الملحق IV الرابع ، حول الهجرة ، ص ٤٨٥-٤٩٢ انظر أيضا الخاتمة ص ٤١٥ .
(١٢) انظر *Allais (Maurice)* ، ١٩٩٤ ، *Combats Pour L'Europe* ١٩٩٢ - ١٩٩٤ ، ص ٢٥-٣٢ ، موضوع غير محدود .

٢- عدم استقرار كامن في النظام النقدي والمالي العالمي.

- (١٣) *Allais (Maurice)* ، ١٩٩٤ ، *Combats Pour L'Europe* ، ١٩٩٢ - ١٩٩٤ ، ص ٤١١-٤١٣
(١٤) سبق ذكره، الباب الرابع IV ، ٢ ، ص ١٦٧-١٧٦ .
(١٥) إن الأزمات التي شهدتها عام ١٩٩٨ الخاصة بالاقتصاد الآسيوي والروسى ليست سوى علامات منبهة وعلى أى حال فإن الخلافات المالية التي حدثت فى الولايات المتحدة وأوروبا أدت إلى أوضاع خطيرة للغاية.
(١٦) بخصوص تلك النقاط المختلفة انظر *Allais (Maurice)* ، ١٩٩٩ ،
La Crise Mondiale D'aujourd'hui .
انظر أيضا ١٩٩٤ ، *Combats Pour L'Europe* ، ١٩٩٢ - ١٩٩٤ ، الباب السادس VI ٢ ، ص ١٦٧-١٧٦ ، والباب الثامن VIII ، ٦١ ص ٢٧٦-٢٧٣ .

الجزء الثاني

انكسار عام ١٩٧٤

إن التجربة هي المصدر الوحيد للوصول إلى
الحقيقة : فمن خلال التجربة نتعلم شيئاً جديداً ،
إن التجربة هي الشيء الوحيد الذى يجعلنا على
يقين.

هنرى بوانكاريه

العلم والافتراض

Henri Poincaré

La Science et L'Hypothèse

١٩٠٣

-١-

عام الفجوة

كان عام ١٩٧٤ هو عام الفجوة بين الفترة من عام ١٩٥٠ حتى ١٩٧٤ التي اتسمت بالرفاهية والرخاء ، والفترة من عام ١٩٧٤-١٩٩٧ التي حدث فيها ازدياد مكثف في معدل البطالة ، وانخفاض ملحوظ في عدد العاملين في مجال الصناعة ، وانخفاض حاد في معدل النمو .

إن الفجوة بين تلك الفترتين ، والتي حدثت عام ١٩٧٤ تم توضيحها ببعض الرسوم البيانية والتي تحمل في الوقت نفسه مغزى كبير ذو دلالة، وهي تمثل على التوالي التطورات التي حدثت في الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٩٧ بالنسبة للبطالة - وسيرمز إليها بحرف C حسب تقديرات مكتب العمل الدولي ، والخفض الكلي للعمالة - وسيرمز إليها بحرف C* (روعى في هذا العلاج الاجتماعى لمشكلة البطالة) وسيرمز إلى معديهما بحروف : γ و γ^* بالنسبة للأفراد القادرين على العمل وكذلك فرص العمالة في مجال الصناعة والنسبة المئوية للأفراد القادرين على العمل ، وإجمالى الناتج الداخلى الفعلى والشامل لكل فرد .

• يمثل كل رسم بياني على حدة محتوى ما هو آت من خلال تصوير وتمثيل مضاعف يحمل رمز G و*

إن الشكل البياني الأول - يحمل رمز G - يتفق مع الفترة من ١٩٥٠-١٩٩٣ ومع الوضع الذى تم رصده عام ١٩٩٤ خلال صياغتي لكتابي عام ١٩٩٤ ، *Combats Pour L'Europe* ١٩٩٢-١٩٩٤ ، وهو يوضح الاتجاهات كما هي، أى كما تم حسابها آنذاك ويرمز إليها بخط رفيع للتمييز. بالنسبة للشكل البياني الثاني - يحمل رمز G* - يتفق مع الفترة من ١٩٥٠-١٩٩٧ ومع الوضع كما تم رصده في أوائل عام ١٩٩٩ على ضوء المعطيات الإحصائية التي توافرت بالفعل.

وأساساً أن الرسم البياني G* يتطابق مع الرسم البياني G ولا يختلف عنه سوى في إضافة النقاط الجديدة الخاصة بالاعوام ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧^(١).

ونلاحظ أن النقاط الجديدة التى أشير إليها بالحبر الثقيل قد كتبت فعلياً بجوار الاتجاهات التى تم رصدها عام ١٩٩٤ وتتطابق مع الفترة من ١٩٧٤-١٩٩٣ وغالباً ما توضع النقاط الجديدة على الاتجاهات التى تم رصدها بالفعل عام ١٩٩٤ .

• فى الواقع ، إن الاتجاهات الخاصة بالفترات السابقة واللاحقة لعام ١٩٧٤ مختلفة اختلافاً جديراً .

اتسمت الفترة من ١٩٧٤-١٩٩٧ بتدمير فرص العمالة ، وتدمير الصناعة ، وتدمير النمو .

تدمير قرض العمالة

البطالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولي :

١- الرسم البياني ١ و ١* يوضحان البطالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولي في الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٩٣ وفي الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٩٧.

الرسم البياني ١ - البطالة C حسب تقديرات مكتب العمل الدولي

في الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٩٣.

يبدو انكسار عام ١٩٧٤ جلياً - في الرسم البياني ١ الخاص بالفترة من ١٩٥٠ - ١٩٩٣ حول البطالة C حسب تقديرات مكتب العمل الدولي - بالنسبة للتطور المحلي الذي تم رصده في الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٧٤ وأشار إليه بخطوط رفيعة (*) للاستكمال الرمزي.

ارتفع عدد العاطلين في الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٧٤ حسب تقديرات مكتب العمل الدولي من ٣٤٠ ألف إلى ٦٣٠ ألف عاطل ، وكان العدد قد تخطى بقليل ١٨٠ ألف عاطل تقريباً عام ١٩٥٧.

وعلى النقيض من هذا ، ففي الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٨٧ ارتفعت البطالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولي بصورة سريعة جداً فوصلت عام ١٩٨٧ إلى ما يقرب من ٢ مليون و ٦٠٠ ألف عاطل.

وعقب انخفاض طفيف في الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٩٠ ، أرتفع عدد العاطلين حسب تقديرات مكتب العمل الدولي عام ١٩٩٣ إلى ٢ مليون و ٩٠٠ ألف عاطل ، أى بمعدل وصل إلى ١١,٦% تقريباً بالنسبة للأفراد القادرين على العمل ، ونسبتهم ٢٥ مليون و ١٩٠ ألف شخص .

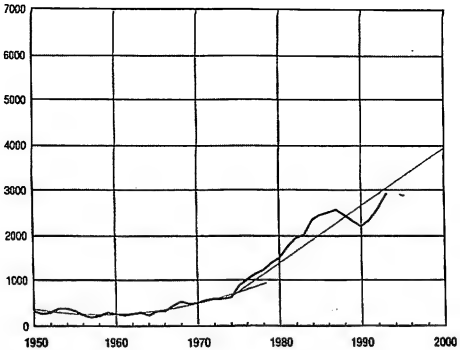
وصل متوسط ارتفاع عدد العاطلين عن الفترة ١٩٧٤ - ١٩٩٣ حسب تقديرات مكتب العمل الدولي إلى ١٢٠ ألف عاطل عن العام الواحد.

يمثل الخط المستقيم الذي يُرمز إليه بخطوط رفيعة عن الفترة ١٩٧٤ - ٢٠٠٠ الاتجاه الذي يتطابق مع الإضافة التخطيطية للمعطيات الخاصة بالفترة ١٩٧٤ - ١٩٩٣ وذلك في شكل مستقيم يحمل دوائر صغيرة ماراً بالنقطة الموضحة للبطالة عام ١٩٧٤ (*) .

الرسم البياني ١* - البطالة C حسب تقديرات مكتب العمل الدولي ١٩٥٠ - ١٩٩٧

يتطابق الرسم البياني ١* مع الرسم البياني I مع اختلاف بسيط يتمثل في إضافة أربع نقاط تتطابق مع الأعوام ١٩٩٤ إلى ١٩٩٧.

الرسم البياني I



فرنسا ١٩٥٠ - ١٩٩٣

البطالة C حسب تقديرات مكتب العمل الدولي

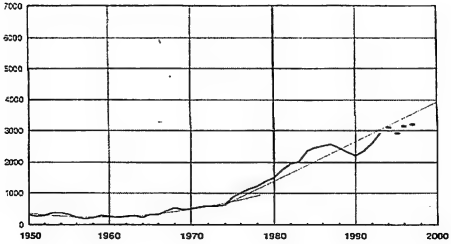
(بالآلاف)

دليل : — قيم تم رصدها

— اتجاهات محسوبة عام ١٩٩٤.

مصدر : الملحق II ، جدول IA .

الرسم البياني I*



فرنسا ١٩٥٠ - ١٩٩٧

البطالة C حسب تقديرات مكتب العمل الدولي

(بالآلاف)

دليل : ... قيم تم رصدها

—— اتجاهات محسوبة عام ١٩٩٤.

مصدر : الملحق II ، جدول IA .

ونظرًا لتطبيق سياسة العمالة ^(١) فقد تم السيطرة على البطالة في الفترة من ١٩٩٣-١٩٩٧ تحت حد الاتجاه الذي تم رصده في الفترة من ١٩٧٤-١٩٩٣. ارتفع عدد عاطلين في الفترة من ١٩٩٣-١٩٩٧ حسب تقديرات مكتب العمل الدولي من ٢ مليون و ٩٣٠ ألف عاطل إلى ٣ مليون و ١٩٢ ألف عاطل، أي بزيادة سنوية تقدر بحوالي ٦٥ ألف عاطل في المتوسط ، وهي زيادة تعتبر قليلة جدًا بالنسبة للزيادة التي وصلت سنويًا إلى ١٢٠ ألف عاطل في المتوسط في الفترة من ١٩٧٤-١٩٩٣.

الخفض الكلي للعمالة

٢- يوضح الرسم البياني I و* I الخفض الكلي للعمالة والذي يحمل رمز C* (البطالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولي علاوة على العلاج الاجتماعي للبطالة) في الفترة من ١٩٩٣-١٩٥٠ وكذلك في الفترة من ١٩٥٠-١٩٩٧. ^(٢) وللوقوف على التحسن الذي طرأ على الوضع الحقيقي للعمالة ، فإن المؤشر C* الخاص بالخفض الكلي للعمالة يعد أكثر دلالة من المؤشر C الخاص بالعمالة حسب مكتب العمل الدولي ، وذلك لأن العلاج الاجتماعي للبطالة يؤدي إلى خفض اصطناعي ، أي مقتعل للبطالة، وذلك في ظل سياسة عدم التدخل من قبل الدولة ^(٣)

الرسم البياني II - الخفض الكلي للعمالة C*

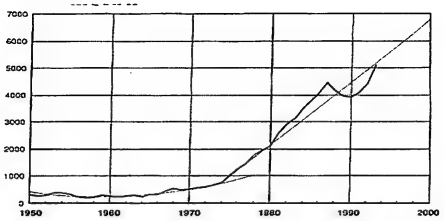
١٩٩٣-١٩٥٠.

ظل الخفض الكلي للعمالة C* في الفترة من ١٩٥٠-١٩٧٣ متساويًا مع البطالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولي. عقب عام ١٩٧٣، وكنتيجة للتطور المتزايد للعلاج الاجتماعي للبطالة ، ارتفع الخفض الكلي للعمالة بصورة أسرع من البطالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولي. ترك الانكسار الذي حدث عام ١٩٧٤ بصفة خاصة بصمة واضحة بالمقارنة مع الاتجاه المحلي في الفترة من ١٩٥٠-١٩٧٤ وتم الإشارة إليه بإضافة تكميلية بخطوط رفيعة. وقد ارتفع الخفض الكلي للعمالة بصورة منتظمة منذ عام ١٩٧٤ بما يقرب من ٧٥٠ ألف عامل إلى أربعة ملايين وخمسمائة ألف عامل عام ١٩٨٧.

انخفض هذا العدد عام ١٩٩٠ إلى ثلاثة ملايين وتسعمائة ألف عامل ، ثم ارتفع سريعًا مجددًا إلى خمسة ملايين ومائة ألف عامل عام ١٩٩٣ بما يعادل ٢٠% من إجمالي عدد العمال القادرين على العمل.

وهكذا زاد الخفض الكلي للعمالة C* في المتوسط بما يقرب من مائتين وثلاثين ألف في العام ، وهي زيادة تقدر بحوالي الضعف تقريبًا لدى مقارنتها بمتوسط بلغ مائة وعشرين ألف عاطل في العام في الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٩٣ حسب تقديرات مكتب العمل الدولي.

الرسم البياني II



فرنسا ١٩٥٠ - ١٩٩٣

الخفض الكلى للعمالة C*

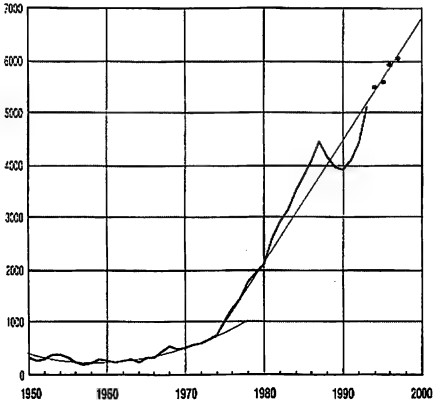
(بالآلاف)

دليل : ——— قيم تم رصدها

—— اتجاهات محسوبة عام ١٩٩٤.

مصدر : الملحق II ، جدول ١٨ .

الرسم البياني ١١



فرنسا ١٩٥٠ - ١٩٩٧

الخفض الكلي للعمالة *

(بالآلاف)

دليل : ... قيم تم رصدها

— اتجاهات محسوبة عام ١٩٩٤.

مصدر : الملحق II ، جدول IA .

الخط المستقيم الرافع الخاص بالفترة ١٩٧٤-٢٠٠٠ يتطابق مع منحني الخفض الكلي للعمالة *C في الفترة من ١٩٧٤-١٩٩٣ والذي أُشير إليه بالخط الذي يحمل دوائر صغيرة ماراً بالنقطة الموضحة لعام ١٩٧٤ والمرتبطة عام ١٩٩٤.

يمثل الخط المستقيم الرافع - متوسط زيادة الخفض الكلي للعمالة في الفترة من ١٩٧٤-١٩٩٣.

الرسم البياني *II - الخفض الكلي للعمالة *C

١٩٥٠ - ١٩٩٧

يختلف الرسم البياني *III عن الرسم البياني II

بإضافة أربع نقاط

تتعلق بالأعوام ١٩٩٤ - ١٩٩٥ - ١٩٩٦ - ١٩٩٧ .

هذه النقاط الأربع تتطابق تقريباً مع الاتجاه المحسوب عام ١٩٩٤ عن الفترة ١٩٧٤-١٩٩٣.^(٣)

ويلاحظ أن زيادة الخفض الكلي للعمالة يتماثل مع حركة رهوس الأموال التي تفوق معدلات التذبذب في الأوضاع الاقتصادية الراهنة . ارتفع الخفض الكلي للعمالة في الفترة من ١٩٩٣-١٩٩٧ من ما يقرب من خمسة ملايين ومائة ألف إلى ستة ملايين وخمسين ألف عامل. أي زيادة سنوية تصل في المتوسط إلى مائتين وأربعين ألف عامل، أي زيادة طفيفة عن الزيادة التي تم رصدها في الفترة من ١٩٧٤-١٩٩٣ والتي قدرت بنحو مائتين وثلاثين ألف عامل.

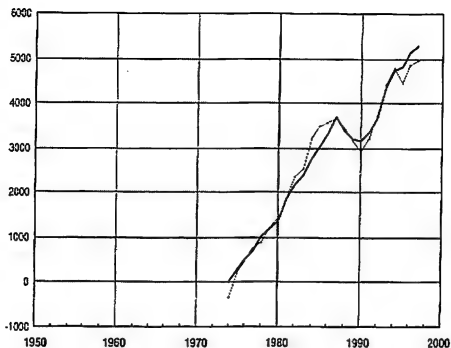
الارتباط المتبادل بين المؤشر *C والمؤشر C

مما يذكر أن المؤشر *C الخاص بالخفض الكلي للعمالة والمؤشر C الخاص البطالة يرتبطان ارتباطاً متبادلاً وثيقاً حسب تقديرات مكتب العمل الدولي عن الفترة ١٩٧٤ - ١٩٩٧ وكما هو واضح من خلال الرسم البياني III الخاص بالارتباط بين اختلاف المؤشرين *C - C* (١٩٧٤) و C - C (١٩٧٤) مع معامل ارتباط متبادل يصل إلى ٠,٩٩٠ ، ومن جهة أخرى فإن الاختلاف الأول ازداد بنسبة الضعف تقريباً عن الاختلاف الثاني ، مما يعني أن العلاج الاجتماعي للبطالة يتساوى تقريباً مع الزيادة التي هي C - C (١٩٧٤) عن البطالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولي ^(٤) .

$$[C - C(1974)] - [C - C(1974)]$$

إن هذا الارتباط المتبادل الوثيق يعكس التماسك الكبير للغاية بين العلاج الاجتماعي للبطالة C - C* والبطالة C حسب تقديرات مكتب العمل الدولي ، بينما هناك اختلاف كبير في تكوين كل منها.

الرسم البياني III



فرنسا ١٩٧٤ - ١٩٩٧

الارتباط المتبادل

الخفض الكلي للعمالة والبطالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولي

(بالآلاف)

دليل : الارتباط المتبادل ، $Y = C + C \cdot X$ (١٩٧٤) ، $X = C - C$ (١٩٧٤)

$$1-R^2 = 0.020 \quad , \quad R = 0.990$$

قيم تم حسابها لـ Y ———

$$B = -342$$

قيم تم رصدها لـ Y ———

$$Y = Ax + B \quad A = 2.06$$

معدل البطالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولي :

٣- الرسم البياني IV يوضح عدد الأفراد القادرين على العمل عن الفترة ١٩٥٠-١٩٩٧ ، كما توضح الرسوم البيانية V و V* معدلات البطالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولي بالمقارنة مع عدد الأفراد القادرين على العمل عن الفترة من ١٩٥٠-١٩٩٣ والفترة من ١٩٥٠-١٩٩٧.

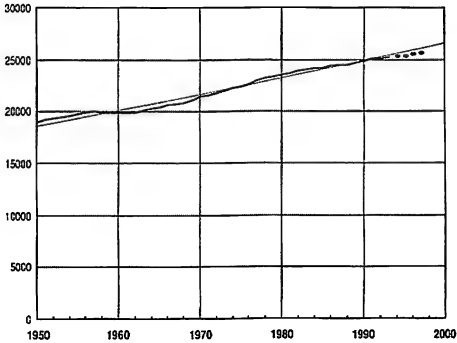
الرسم البياني IV - عدد الأفراد القادرين على العمل

١٩٩٧-١٩٥٠.

يوضح الرسم البياني IV عدد الأفراد القادرين على العمل في فرنسا عن الفترة من ١٩٥٠-١٩٩٧.

إن معدل النمو الخاص بالأفراد القادرين على العمل والذي يشار إليه بحرف P عن الفترة ١٩٥٠-١٩٧٤، كذلك معدل النمو الخاص بالفترة ١٩٧٤-١٩٩٧ يتطابقان عملياً بنسبة ٠,٧٢ % و ٠,٧٥ % إذن ليس هناك فجوة بينهما . يظهر في الرسم البياني IV في شكل خطوط رفيعة المستقيمان المتطابقان اللذان يحملان الدوائر الصغيرة واللذان يمران بالنقطة الموضحة لعام ١٩٧٤ عن الفترة ١٩٥٠-١٩٧٤ والفترة من ١٩٧٤-١٩٩٧^(١) . تعدى عدد الأفراد القادرين على العمل من تسعة عشر مليوناً وعشرين ألف فرد عام ١٩٥٠ إلى اثنين وعشرين مليوناً ومائتين وسبعين ألف عام ١٩٧٤، ثم وصل إلى خمسة وعشرين مليوناً وستمائة وأربعين ألف عام ١٩٩٧. ووصل معدل الزيادة على التوالي إلى ١٧% و ١٥% أي بحوالى إجمالي معدل زيادة يصل إلى ٣٥% بالمقارنة مع عام ١٩٥٠.

الرسم البياني IV



فرنسا ١٩٥٠ - ١٩٩٧

إجمالي عدد السكان القادرين على العمل
(بالآلاف)

دليل : ... قيم تم رصدها

— اتجاهات تخطيطية محسوبة عام ١٩٩٤.

مصدر : الملحق II ، جدول IB .

نستخلص من هذا إنه لكي نقف على حقيقة الوضع بالنسبة للعمالة ، يتعين أن نربط بين البطالة C حسب تقديرات مكتب العمل الدولي ، وكذلك بين الخفض الكلي للعمالة C* أى نربط C و C* بالأفراد القادرين على العمل P ، وأن نعتبر المعدل الذى يرمز إليه γ يساوى : $\gamma = C/P$ و $\gamma^* = C^*/P$ من البطالة C وفقاً لتقديرات مكتب العمل الدولي والخفض الكلي للعمالة C* نسبياً مع عدد الأفراد القادرين على العمل.

إذا وضعنا فى الاعتبار إنه فى الفترة من ١٩٧٤-١٩٩٧ تعدى معدل البطالة وفقاً لتقديرات مكتب العمل الدولي من ٢,٨٤% إلى ١٢,٤٥% أى زيادة تتراوح من ١ إلى ٤,٤ فإن البطالة إذا وفقاً لتقديرات مكتب العمل الدولي ارتفعت من ستمائة اثنين وثلاثين ألف إلى ثلاثة ملايين ومائة واثنين وتسعين ألف عاطل ، أى زيادة تتراوح من ١ إلى ٥,١

وكذلك إذا أخذنا فى الاعتبار أن المعدل γ^* للخفض الكلي للعمالة C* قفز من ٣,٣٩% إلى ٢٣,٦% عن الفترة من ١٩٧٤-١٩٩٧ أى بزيادة تتراوح من ١ إلى ٧ ، نجد أن الخفض الكلي للعمالة C* قفز من سبعمائة وأربع وخمسين ألف عامل عام ١٩٧٤ إلى ستة ملايين واثنين وخمسين ألف عامل عام ١٩٩٧ أى بزيادة تتراوح من ١ إلى ٨ . وهكذا فإنه إذا اعتبرنا أن C و C* مؤشرات للعمالة بدلاً من المعدل γ والمعدل γ^* سنجد أن هناك زيادة مصطنعة بالنسبة لأهمية خفض العمالة.

الرسم البياني V - المعدل γ للبطالة وفقاً لتقديرات مكتب العمل الدولي.

١٩٩٣-١٩٥٠

يبرز الرسم البياني V معدل البطالة γ وفقاً لتقديرات لمكتب العمل الدولي عن الفترة من ١٩٥٠-١٩٩٣ ، وهو يتطابق مع الرسم البياني I الذى يمثل البطالة C حسب تقديرات مكتب العمل الدولي.

إن الانكمار الذى حدث عام ١٩٧٤ يبدو جلياً بالمقارنة مع التطور المحلى الذى حدث فى الفترة ١٩٥٠ إلى ١٩٧٤ وتم الإشارة إليه بالتطابق الرمزى بخطوط رفيعة عن الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٧٤.

ارتفع معدل البطالة γ وفقاً لتقديرات مكتب العمل الدولي من ١,٨% عام ١٩٥٠ إلى ٢,٨% عام ١٩٧٤ ، وكذلك من ٢,٨% عام ١٩٧٤ إلى ١١,٦% عام ١٩٩٣ . يمثل المستقيم الرفيع فى الفترة من ١٩٧٤-٢٠٠٠ الاتجاه التخطيطى الذى يتطابق مع استكمال المعطيات الخاصة بالفترة ١٩٧٤-١٩٩٣ من خلال المستقيم الذى يحمل الدوائر الصغيرة ماراً بالنقطة الموضحة للبطالة عام ١٩٧٤.

الرسم البياني *v - معدل γ البطالة وفقاً لتقديرات مكتب العمل الدولي

١٩٩٧-١٩٥٠.

يتطابق الرسم البياني *v مع الرسم البياني V باستثناء إضافة أربع نقاط خاصة بالأعوام ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦ و ١٩٩٧، ونظراً لسياسة العمالة (١٠) فقد تم وضع هذه النقاط أسفل الاتجاه المحسوب عام ١٩٩٤.

معدل الخفض الكلي للعمالة :

٤- تمثل الرسوم البيانية VI و *VI المعدلات γ للخفض الكلي للعمالة *C بالمقارنة مع عدد الأفراد القادرين على العمل عن الفترة من ١٩٥٠-١٩٩٣ والفترة من ١٩٥٠-١٩٩٧.

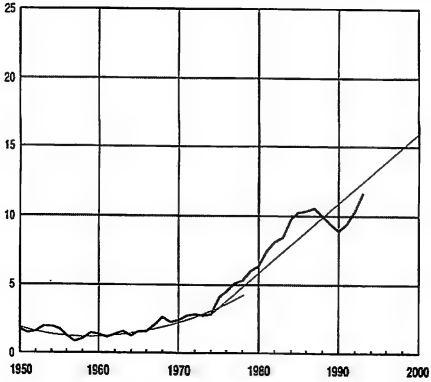
الرسم البياني VI - معدل * γ للخفض الكلي للعمالة

١٩٩٣-١٩٥٠.

ارتفع المعدل * γ في الفترة من ١٩٥٠-١٩٧٤ من ١,٨ % إلى ٣,٤ % أى بمعدل طفيف للغاية .

وعلى العكس من هذا، فمنذ عام ١٩٧٤ ارتفع المعدل * γ بصورة سريعة جداً من ٣,٤ % عام ١٩٧٤ ، إلى ١٨,٣ % عام ١٩٨٧ ، ثم انخفض إلى ١٥,٧ % عام ١٩٩٠ ليعاود الارتفاع ويصل إلى ٢٠,٣ % عام ١٩٩٣.

الرسم البياني ٧



فرنسا ١٩٥٠ - ١٩٩٧

معدل البطالة γ حسب تقديرات مكتب العمل الدولي

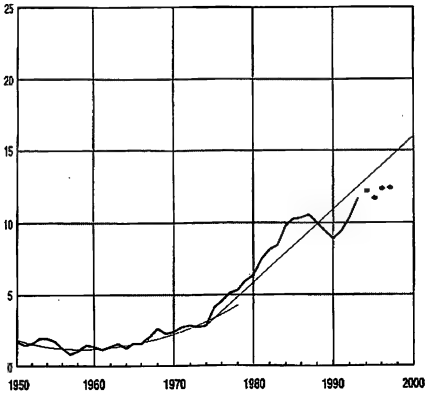
$$\gamma = C/P (\%)$$

دليل : ——— قيم تم رصدتها

—— اتجاهات تخطيطية رمزية محسوبة عام ١٩٩٤.

مصدر : الملحق II ، جدول IB .

الرسم البياني ٧٠



فرنسا ١٩٥٠ - ١٩٩٧

معدل البطالة γ حسب تقديرات مكتب العمل الدولي

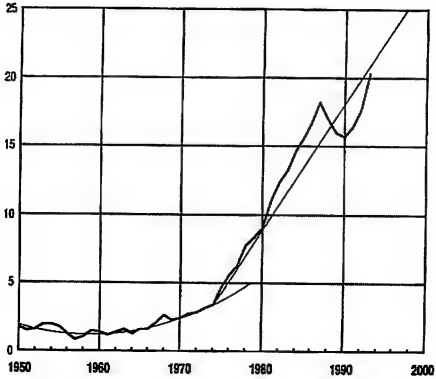
$$\gamma = C/P (\%)$$

دليل : ——— قيم محسوبة

—— اتجاهات تخطيطية رمزية محسوبة عام ١٩٩٤.

مصدر : الملحق II ، جدول IB .

الرسم البياني VI



فرنسا ١٩٥٠ - ١٩٩٣

معدل γ^* الخفض الكلي للعمالة

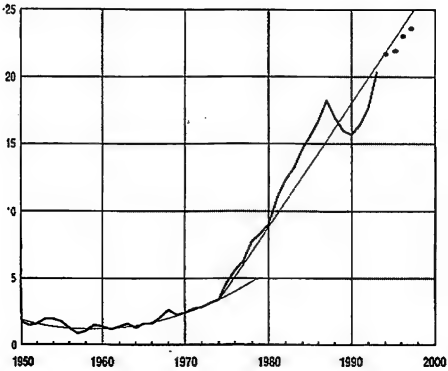
$$\gamma^* = C/P (\%)$$

دليل : ——— قيم تم رصدها

—— اتجاهات تخطيطية رمزية محسوبة عام ١٩٩٤.

مصدر : الملحق II ، جدول IC .

الرسم البياني *VI



فرنسا ١٩٥٠ - ١٩٩٧

معدل γ^* الخفض الكلي للعمالة

$$\gamma^* = C^*/P (\%)$$

دليل : —... قيم تم رصدها

— اتجاهات تخطيطية رمزية محسوبة عام ١٩٩٤.

مصدر : الملحق II ، جدول I.C .

ترك انكسار عام ١٩٧٤ بصمة واضحة بالمقارنة مع المطابقة الرمزية للفترة من ١٩٥٠-١٩٧٤.

ويوضح الرسم البياني أن المستقيم الذي عليه دوائر صغيرة ويمر بالنقطة الخاصة بعام ١٩٧٤ يمثل الاتجاه التخطيطي لزيادة المعدل * γ في الفترة من ١٩٧٤-١٩٩٣.

الرسم البياني * VI معدل γ الخفض الكلي للعمالة

١٩٥٠-١٩٩٧

في الواقع لا يختلف الرسم البياني * VI عن الرسم البياني VI سوى في إضافة أربعة نقاط خاصة بالأعوام ١٩٩٤ - ١٩٩٧. تتمركز النقاط الأربع الجديدة على الاتجاه التخطيطي الذي تم حسابه عام ١٩٩٤.

بطالة في فرنسا

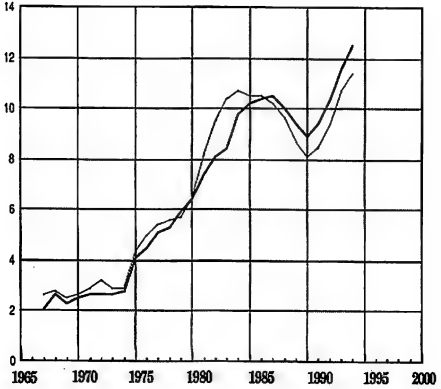
و

بطالة في الاتحاد الأوروبي

٥- إن البطالة التي أصابت فرنسا ليست قاصرة على فرنسا وحدها، بل تعاني منها كافة الدول في الاتحاد الأوروبي. في الواقع يوضح الرسم البياني VII في الفترة من ١٩٦٧ - ١٩٩٤ ، اتجاهًا متوازنًا تمامًا بين معدلات البطالة الموحدة وفقًا لتقديرات مكتب العمل الدولي في فرنسا ومجموع الدول المكونة للاتحاد الأوروبي وعددها اثنتا عشرة دولة، والشئ نفسه بالنسبة لأوروبا ذات الدول الخمسة عشر^(١) وكما هو واضح من خلال الرسم البياني VIII.

وهكذا وعلى عكس ما أكدته العديد من المحللين ، فإن الزيادة المطردة في البطالة في فرنسا لا يمكن أن تكون نتيجة لآثار خاصة بها دون غيرها. إن الوضع الراهن ، سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية ، في الاتحاد الأوروبي كما هو الحال في فرنسا تجتاحه مشكلة البطالة . إن الاتجاه الأساسي بالنسبة لزيادة البطالة يشابه عمليًا مع فرنسا ومع أوروبا ذات الدول الاثني عشر وأوروبا ذات الدول الخمسة عشر ، فتمتد عوامل مشتركة بين فرنسا والاتحاد الأوروبي تتعلق بتفسير هذا الاتجاه . هذا الاتجاه الأساسي ليس له طابعًا عالميًا لأنه في خلال الفترة نفسها شهدت "النموres الآسيوية" رخاءً عظيمًا ومن جهة أخرى لا يمكن تفسير هذا الاتجاه بالتقدم التكنولوجي ، لأن معدل البطالة الموحد بالنسبة لليابان ارتفع فقط من ١,٣ % إلى ٢,٢ % .

الرسم البياني VII



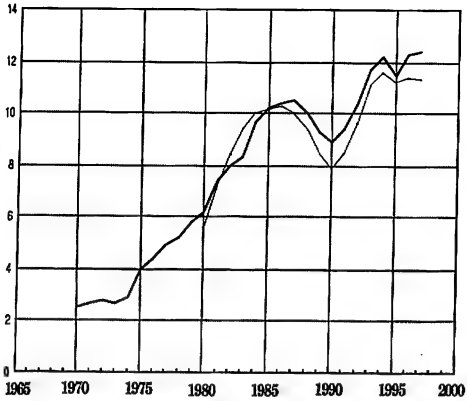
معدل بطالة موحد
فرنسا والتجمع الأوروبي
أوروبا ذات الاثنى عشرة دولة
(%) ١٩٩٤-١٩٦٧

دليل : السوق الأوروبية المشتركة

فرنسا

مصدر : الملحق II ، جدول I.D .

الرسم البياني VIII



معدل البطالة الموحد
فرنسا والاتحاد الأوروبي
أوروبا ذات الدول الخمس عشرة.
١٩٩٧-١٩٧٠

دليل : — الاتحاد الأوروبي.
— فرنسا
مصدر : الملحق II ، جدول I.E .

ج

تدمير الصناعة

فرص العمالة في مجال الصناعة

١- توضح الرسوم البيانية IX و IX* فرص العمالة في مجال الصناعة (تم استبعاد مجال الهندسة الإنشائية والهندسة المدنية) عن الفترة من ١٩٥٥-١٩٩٣ والفترة من ١٩٩٧-١٩٥٥.

الرسم البياني IX - فرص العمالة في مجال الصناعة

١٩٥٥-١٩٩٣

يوضح الرسم البياني IX تغييراً مفاجئاً في الاتجاه منذ عام ١٩٧٤^(١). ففي الفترة من ١٩٥٥-١٩٧٤ ازداد عدد العاملين في مجال الصناعة بحوالي مليون عامل ، أى بزيادة قدرها خمسين ألف عامل في العام ، بينما انخفض العدد في الفترة من ١٩٧٤-١٩٩٣ بحوالي مليون وسبع مائة ألف عامل ، أى بمعدل تسعين ألف عامل في العام. مما يذكر إن الفجوة التي حدثت ١٩٧٤ كانت شديدة للغاية بالقياس إلى التطابق التخطيطي عن الفترتين ١٩٥٥-١٩٧٤ و ١٩٧٤ - ١٩٩٣.

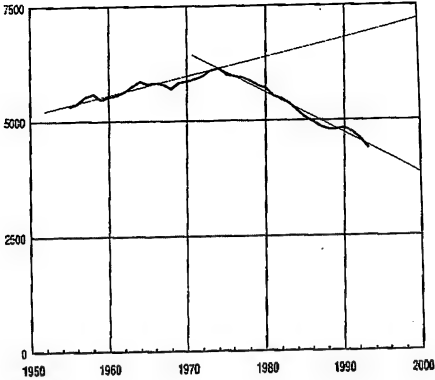
الرسم البياني IX* - فرص العمالة في مجال الصناعة

١٩٥٥-١٩٩٧

يختلف الرسم البياني IX* عن الرسم البياني IX فقط في إضافة أربع نقاط خاصة بالأعوام ١٩٩٤-١٩٩٧.

تتمركز هذه النقاط الأربعة على الاتجاه التخطيطي عن الفترة ١٩٧٤-١٩٩٣ والتي تم حسابها عام ١٩٩٤ ، وفي الواقع يعد هذا الاتجاه أساسياً ومنظماً للغاية. ومن جهة أخرى لو كان الاتجاه السائد في الفترة ١٩٥٥-١٩٧٤ قد كتب له الاستمرار كان عدد العاملين في مجال الصناعة سيرتفع من ١٩٧٤ إلى ١٩٩٧ بحوالي خمسين ألف في العام. وكان سيصل عام ١٩٩٧ إلى سبعة مليون وثلاثمائة ألف بدلاً من أربعة ملايين ومائة وستين ألف فرد.

الرسم البياني IX



فرنسا ١٩٥٥-١٩٩٣

فرص العمالة في مجال الصناعة

(تم استبعاد الهندسة الإنشائية والهندسة المدنية)

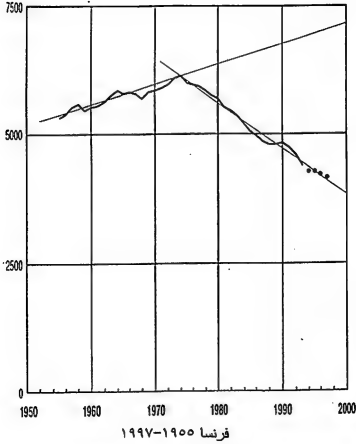
المتوسط السنوي بالآلاف

دليل : ——— قيم تم رصدها

—— اتجاهات تخطيطية محسوبة عام ١٩٩٤

مصدر : الملحق II ، جدول II.A .

الرسم البياني * IX



فرص العمالة في مجال الصناعة

(تم استبعاد الهندسة الإنشائية والهندسة المدنية)

المتوسط السنوي بالآلاف

دليل : ... قيم تم رصدها

— اتجاهات تخطيطية محسوبة عام ١٩٩٤

مصدر : الملحق II ، جدول II.A .

النسبة المئوية للعمالة الصناعية بالنسبة للأفراد

القادرين على العمل

٢- توضح الرسوم البيانية X و X* النسبة المئوية للعمالة الصناعية (تم استبعاد الهندسة الإنسانية والهندسة المدنية) بالنسبة للأفراد القادرين على العمل عن الفترة ١٩٥٥-١٩٩٣ والفترة ١٩٥٥-١٩٩٧.

الرسم البياني X

النسبة المئوية للعمالة الصناعية بالنسبة

الأفراد القادرين على العمل .

١٩٥٥-١٩٩٣.

يوضح الرسم البياني X النسبة المئوية للعمالة الصناعية بالنسبة للأفراد القادرين على العمل عن الفترة من ١٩٥٥-١٩٩٣. ظلت هذه النسبة المئوية عن الفترة ١٩٥٥-١٩٧٤ ثابتة نسبياً وتساوى في المتوسط ٢٧,٨% ووصلت عام ١٩٥٥ إلى حوالي ٢٧% و ٢٨% عام ١٩٧٤.

وصلت النسبة المئوية إلى أعلى معدل لها عام ١٩٦٤ ^(١٧) بحيث سجلت أعلى نسبة ٢٨,٨% ثم انخفضت بشدة في الفترة ١٩٧٤-١٩٩٣ من ٢٨% إلى ١٧%. يوضح أيضاً الرسم البياني X أن هناك تغييراً مفاجئاً في الاتجاه بدءاً من عام ١٩٧٤. إن هذه الفجوة كانت شديدة الوضوح بالقياس للتطابق التخطيطي عن الفترتين ١٩٥٥-١٩٧٤ و ١٩٧٤-١٩٩٣.

الرسم البياني X* - النسبة المئوية للعمالة الصناعية بالنسبة للأفراد القادرين على العمل.

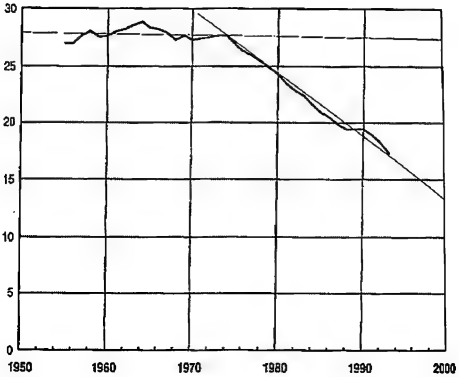
١٩٥٥-١٩٩٧

يختلف الرسم البياني X* عن الرسم البياني X فقط في إضافة أربع نقاط خاصة بالأعوام ١٩٩٤-١٩٩٧.

تتمركز هذه النقاط الأربع تقريباً على الاتجاه التخطيطي عن الفترة من ١٩٧٤-١٩٩٣ والتي تم حسابها عام ١٩٩٤. انخفضت النسبة المئوية عام ١٩٩٧ بالنسبة لعدد العاملين في مجال الصناعة وبخاصة الأفراد النشطين إلى ١٦,٢% أي بانخفاض مقداره ٤١% بالقياس لعام ١٩٧٤، ويُعد هذا الانخفاض كبيراً ومذهلاً.

ومما يذكر أن الرسوم البيانية X و X* تعد من الناحية الاقتصادية أكثر دلالة من الرسوم البيانية IX و IX*.

الرسم البياني X



فرنسا ١٩٩٣-١٩٥٥

النسبة المئوية للعمالة الصناعية بالنسبة للأفراد القادرين على العمل

(تم استبعاد الهندسة الإنشائية والهندسة المدنية)

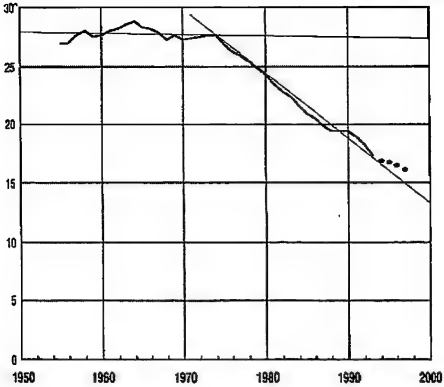
المتوسط السنوي (%)

دليل : ——— قيم تم رصدها

—— اتجاهات تخطيطية محسوبة عام ١٩٩٤

مصدر : الملحق II ، جدول II.A

الرسم البياني X*



فرنسا ١٩٥٥-١٩٩٧

النسبة المئوية للعمالة الصناعية بالنسبة للأفراد القادرين على العمل

(تم استبعاد الهندسة الإنشائية والهندسة المدنية)

المتوسط السنوي (%)

دليل : ... قيم تم رصدها

اتجاهات تخطيطية محسوبة عام ١٩٩٤

II.A ، جدول II

مصدر : الملحق

تدمير النمو

إجمالي الناتج الداخلي الفعلي للفرد

١- توضح الرسوم البيانية X1 و X1* إجمالي الناتج الداخلي الفعلي للفرد عن الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٩١ والفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٩٧

الرسم البياني X1 - إجمالي الناتج الداخلي الفعلي للفرد

١٩٥٠-١٩٩١

إن الرسم البياني X1 هو صورة طبق الأصل من الرسم البياني المصور لإجمالي الناتج الداخلي الفعلي للفرد عن الفترة ١٩٥٠-١٩٩١ الذي تم نشره عام ١٩٩٤ في كتابي المعنون **Combats Pour L'Europe** ١٩٩٤-١٩٩٤^(١)

يوضح هذا الرسم البياني تباطؤاً شديد الأهمية لنمو إجمالي الناتج الداخلي الفعلي للفرد منذ عام ١٩٧٤.

فقد وصل معدل النمو في الفترة من ١٩٥٠-١٩٧٤ إلى ما يقرب من ٣,٩% سنوياً، في الوقت الذي انخفض فيه هذا المعدل ووصل إلى ١,٨% سنوياً في الفترة من ١٩٧٤-١٩٩١، محققاً بذلك انخفاضاً وصل تقريباً إلى ٥٠%.

إن الفجوة التي حدثت عام ١٩٧٤ قد تركت آثاراً واضحة بالقياس للتطابق التخطيطي الخاص بالفترة من ١٩٥٠-١٩٧٤ والفترة من ١٩٧٤-١٩٩١^(٢).

ومن جهة أخرى لو كان الاتجاه الخاص بالفترة ١٩٥٠-١٩٧٤ قد استمر إلى ما بعد عام ١٩٧٤، لكان إجمالي الناتج الداخلي الفعلي للفرد قد حقق زيادة قدرها ٤٤% عن عام ١٩٩١^(٣).

الرسم البياني X1* - إجمالي الناتج الداخلي الفعلي للفرد

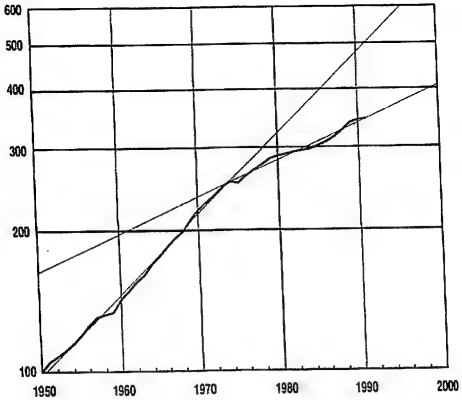
١٩٥٠-١٩٩٧

يختلف الرسم البياني X1* عن الرسم البياني X1 فقط في إضافة ست نقاط تمثل الأعوام ١٩٩٢-١٩٩٧

تتمركز هذه النقاط بجوار الاتجاه التخطيطي عن الفترة ١٩٧٤-١٩٩١ التي تم حسابها عام ١٩٩٤. وتوضح هذه النقاط في حقيقة الأمر انخفاضاً متزايداً في النمو.

لو كان الاتجاه الذى تم رصده من الفترة ١٩٥٠-١٩٧٤ قد ظل على ما هو عليه لكان إجمالى الناتج الداخلى الفعلى للفرد سيحقق عام ١٩٧٧ زيادة قدرها ٦٤% تقريباً. ^(١٧) وبالتالي فإن معظم المشاكل التى تهددنا اليوم خاصة تلك المتعلقة بنواحى العجز والتسى يصعب التخلص منها فى الظروف الحالية لم تكن لتتواجد فى الأصل.

الشكل البياني XI



فرنسا ١٩٥٠-١٩٩١

إجمالي الناتج الداخلي الفعلي للفرد

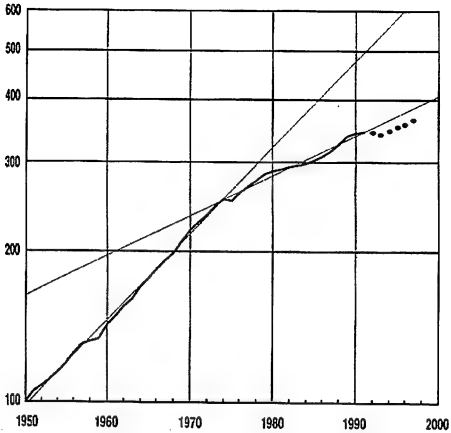
(على أساس ١٩٥٠=١٠٠)

دليل : ——— قيم تم رصدها

———— اتجاهات تخطيطية محسوبة عام ١٩٩٤

مصدر : الملحق II، جدول IIB

الشكل البياني *X1



فرنسا ١٩٩٧-١٩٥٠

إجمالي الناتج الداخلي الفعلي للفرد

(على أساس ١٩٥٠=١٠٠)

دليل : ... قيم تم رصدها

اتجاهات تخطيطية ١٩٧٤-١٩٥٠، ١٩٧٤-١٩٩١ محسوبة عام ١٩٩٤

مصدر : الملحق II، جدول II.B

إجمالي الناتج الداخلي الضعلي

٢- توضح الرسوم البيانية XII، XII، XII* إجمالي عدد السكان في فرنسا عن الفترة ١٩٩٧-١٩٥٠، وكذلك إجمالي الناتج الداخلي الضعلي عن الفترة ١٩٩٧-١٩٥٠.

الرسم البياني XII - إجمالي عدد السكان

١٩٩٧-١٩٥٠.

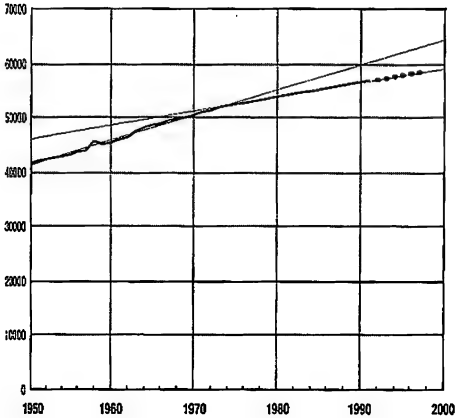
يوضح الرسم البياني XII إجمالي عدد السكان في فرنسا في الفترة من ١٩٥٠-١٩٩٧. وصل معدل النمو لإجمالي عدد السكان في الفترة من ١٩٥٠-١٩٧٤ إلى ٠,٩٦%، بينما وصل إلى ٠,٤٩% في الفترة من ١٩٧٤-١٩٩١.

سجل هذا المعدل انخفاضاً ملحوظاً للغاية عام ١٩٧٤ إذ وصل معدل الانخفاض إلى حوالي ٥٠% (١٨).

ازداد إجمالي عدد السكان من ٤١,٦ مليون نسمة عام ١٩٥٠ إلى ٥٢,٣ مليون نسمة عام ١٩٧٤، كما وصل إلى ٥٦,٩ مليون نسمة عام ١٩٩١، وفي عام ١٩٩٧ وصل إلى ٥٨,٥ مليون نسمة.

يرجع أصل ذلك الانخفاض الذي حدث عام ١٩٧٤، والذي لم يتم رصده بالنسبة للأفراد القادرين على العمل (الرسم البياني IV سابقاً) إلى أسباب ديموجرافية بحتة، أي أسباب تتعلق بإحصائيات الشعوب.

الرسم البياني x11



فرنسا ١٩٥٠-١٩٩٧

إجمالي عدد السكان

بالآلاف

دليل: --- قيم تم رصدها

— اتجاهات تخطيطية ١٩٥٠-١٩٧٤ و ١٩٧٤-١٩٩١ محسوبة عام ١٩٩٤

مصدر: الملحق II، جدول II.C

الرسم البياني - XIII إجمالي الناتج الداخلي الفعلي

١٩٩١-١٩٥٠

يوضح الرسم البياني XIII - على أساس أن عام ١٩٥٠=١٠٠ - إجمالي الناتج الداخلي الفعلي.

وكما يتضح لنا من الرسم البياني فإن التطورات في إجمالي الناتج الداخلي الفعلي في الفترة من ١٩٥٠-١٩٧٤ ومن ١٩٧٤-١٩٩١ هي من الناحية العملية تخطيطية .

إن الانخفاض الذي حدث عام ١٩٧٤ شديد الوضوح وقد وصل معدل النمو لإجمالي الناتج الداخلي في الفترة ١٩٥٠-١٩٧٤ إلى ٤,٩% لكنه في الفترة من ١٩٧٤-١٩٩١ وصل إلى ٢,٣% أي بانخفاض وصل إلى ٢,٦%. بالطبع هذا الانخفاض يعد قوياً للغاية كما أن الفجوة عام ١٩٧٤ واضحة جداً.

ومن جهة أخرى، لو كان الاتجاه الذي تم رصده عن الفترة من ١٩٥٠-١٩٧٤ قد ظل على ما هو عليه حتى بعد انقضاء عام ١٩٧٤ لكان إجمالي الناتج الداخلي الفعلي لعام ١٩٩١ قد حقق زيادة قدرها ٥٧%.^(١١)

الرسم البياني *XIII - إجمالي الناتج الداخلي الفعلي

١٩٩٧-١٩٥٠

يختلف الرسم البياني *XIII عن الرسم البياني XIII فقط في إضافة ست نقاط تمثل الأعوام ١٩٩٢-١٩٩٧.

تتواجد هذه النقاط الست بجوار وأسفل الاتجاه التخطيطي للفترة ١٩٧٤-١٩٩١ والذي تم حسابه عام ١٩٩١.

لو كان النمو الذي تم رصده في الفترة ١٩٥٠-١٩٧٤ قد ظل على ما هو عليه حتى عام ١٩٩٧، لكان إجمالي الناتج الداخلي الفعلي قد حقق عام ١٩٩٧ زيادة قدرها ٨٤%.^(٢٠)

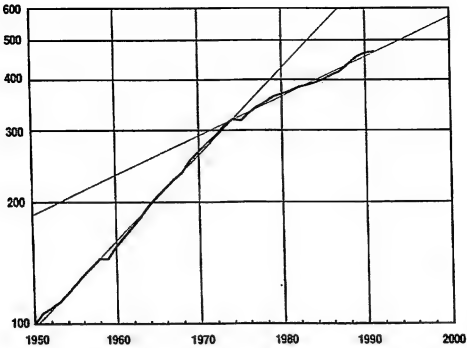
بالطبع ، ثمة نقاش حول إمكانية تحقيق هذا التقدير الاستقرائي ، لكن بالنظر إلى الفترة من ١٩٥٠-١٩٧٤، أي خلال أربع وعشرين عاماً ظل اتجاه النمو تخطيطي بشكل صارم ودقيق.

ومن جهة أخرى لو لم يتم رصد انكسار عام ١٩٧٤، أى لو أن الظروف التى كانت قائمة قبل عام ١٩٧٤ ظلت على ما كانت عليه، كيف كنا سنجزم من أن الاتجاه السائد قبل عام ١٩٧٤ لم يكن يجب عليه أن يستمر. (٣١)(٣٢)

مقارنة معدل النمو السنوي بالأعوام

انخفاض	١٩٩١-١٩٧٤	١٩٧٤-١٩٥٠	
- ٢,١٦ %	١,٧٩ %	٣,٩٥ %	إجمالي الناتج الداخلى الفعلى للفرد
- ٠,٤٧ %	٠,٤٩ %	٠,٩٦ %	إجمالي عدد السكان
- ٢,٦٤ %	٢,٢٧ %	٤,٩١ %	إجمالي الناتج الفعلى

الرسم البياني XIII



فرنسا ١٩٩١-١٩٥٠

إجمالي الناتج الداخلي الفعلي

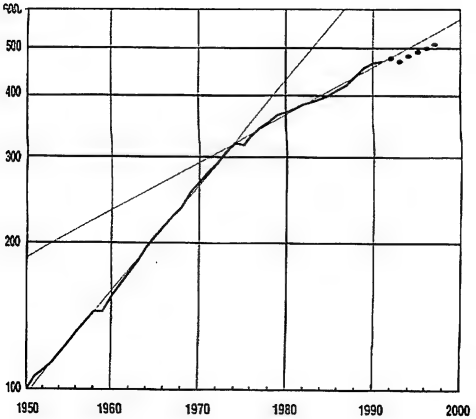
١٩٥٠=١٠٠

دليل: — قيم تم رصدها

— اتجاهات تخطيطه ١٩٧٤-١٩٥٠ ، ١٩٧٤-١٩٩١ محسوبة عام ١٩٩٤.

مصدر: الملحق II، جدول II.B

الرسم البياني * XIII



فرنسا ١٩٩٧-١٩٥٠

إجمالي الناتج الداخلي الفعلي

١٩٥٠=١٠٠

دليل: ... قيم تم رصدها

اتجاهات تخطيطه ١٩٧٤-١٩٥٠ ، ١٩٧٤-١٩٩١ محسوبة عام ١٩٩٤ .

مصدر: الملحق II، جدول II.B

رؤية شاملة

تدمير الاقتصاد الفرنسي

١- توضح الرسوم البيانية التي ظهرت في الأقسام ب، جـ، د بصورة ملموسة تدمير العمالة ، وتدمير الصناعة، وتدمير النمو عن الفترة من ١٩٧٤-١٩٩٧.

تدمير العمالة

يوضح الرسم البياني *١ زيادة البطالة وفقاً لتقديرات مكتب العمل الدولي والتي قفزت من ستمائة وثلاثين ألف عاطل عام ١٩٧٤ إلى ثلاثة ملايين ومائة وتسعين ألف عاطل عام ١٩٩٧، أي بزيادة قدرها اثنين مليون وخمسمائة ألف عاطل انضموا إلى صفوف العاطلين ، وذلك وفقاً لإحصائية مكتب العمل الدولي. غير أن البطالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولي لا تعكس صورة دقيقة للوضع الحقيقي للعمالة نتيجة العلاج الاجتماعي للبطالة عن طريق سياسة مُكلفة للغاية وديمة النفع.

وفي الواقع فإن الخفض الكلي للعمالة هو أهم ما يميز الوضع الحقيقي للعمالة، حيث يمثل هذا الخفض على أقل تقدير حال البطالة في حالة عدم تدخل الدولة مطلقاً. (١٧)

يوضح الرسم البياني *٢ الخفض الكلي للعمالة الذي قفز من سبعمائة وخمسين ألف عاطل عام ١٩٧٤ إلى ستة ملايين وخمسين ألف عام ١٩٩٧. يوضح الرسم البياني *٢ الخاص بالخفض الكلي للعمالة - وليس الرسم البياني *١ الخاص بالبطالة وفقاً لمكتب العمل الدولي - التدهور الفعلي في العمالة في الفترة من ١٩٧٤-١٩٩٧.

تدمير الصناعة

تستعرض الرسوم البيانية : *X ، *IX بصورة جلية تدمير الصناعة المستمر منذ عام ١٩٧٤

وبينما نجد أن فرص العمالة في مجال الصناعة (الهندسة الإنشائية والهندسة المدنية غير مدرجين على الرسوم البيانية) قد زادت من خمسة ملايين وثلاثمائة ألف عام ١٩٥٥ إلى ستة ملايين ومائة وخمسين ألف عام ١٩٧٤، إلا أنها قد انخفضت من ستة ملايين ومائة وخمسين ألف عام ١٩٧٤ إلى أربعة ملايين ومائة وستين ألف عام ١٩٩٧ أي بنسبة الثلث في الفترة من عام ١٩٧٤-١٩٩٧ (الرسم البياني *IX).

ومما يذكر أن الفجوة تعد مذهلة إذا عقدنا مقارنة بين فرص العمالة في مجال الصناعة مع إجمالي عدد الأفراد النشطين القادرين على العمل. لقد انخفضت النسبة المئوية من ٢٨%

عام ١٩٧٤ إلى ١٦% عام ١٩٩٧ مسجلة بذلك انخفاضاً قدره ٤٠% بالقياس على عام ١٩٧٤. إن هذا الانخفاض كان عنيفاً ومنظماً.

تدمير النمو

إذا أخذنا في الاعتبار أن أهم مؤشرين للنمو، وهما إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي للفرد وإجمالي الناتج الداخلي الحقيقي، فإن تدمير النمو مازال واضحاً جداً كما توضحه الرسوم البيانية *XI، *XIII.

ومن جهة أخرى، فإن معدل النمو لإجمالي الناتج الداخلي الحقيقي للفرد بلغ ٣,٩٥% عن الفترة ١٩٥٠-١٩٧٤ ثم وصل إلى ما يقرب من ١,٨٠% عن الفترة ١٩٧٤-١٩٩٧، مسجلاً انخفاضاً وصل إلى ٥٥% تقريباً. وهكذا فإن معدل النمو قد انخفض إلى النصف. (الرسم البياني *XI).

وإذا نظرنا بعين الاعتبار إلى إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي، فإن معدل النمو الذي وصل إلى حوالي ٤,٩% عن الفترة ١٩٥٠-١٩٧٤ قد انخفض إلى ٢,٢٧% خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٧، أي مسجلاً انخفاضاً قدره ٥٤%. وهكذا أيضاً نجد أن معدل النمو قد انخفض إلى النصف.

ما العمل؟

هل نترك الاقتصاد الفرنسي يُدمر دون أن نحرك ساكناً؟

ألا نرى أن هذا التطور المدمر الذي يحدث يومياً، يجعلنا نعجز عن إيجاد الحلول لمواجهة العديد من المشاكل التي ظهرت في المجتمع الفرنسي، وبصفة خاصة الوضع المأساوي الذي تشهده ضواحي العاصمة، والوضع الهش لعدة ملايين من الفرنسيين، والعاطلين الذين ليس لهم مأوى ثابت وعددهم في ازدياد مستمر. إن الرفاهية التي تحظى بها الأقليات لا يجب أن تحجب عنا تطوراً في الأوضاع سيقودنا إلى كارثة.

إن المشكلة الرئيسية التي تفرض نفسها حالياً ليست فقط مشكلة البطالة، بل أيضاً مشكلة تدمير الصناعة في فرنسا وكذلك تدمير نمو الاقتصاد الفرنسي.

أعتقد أن الكل يتفق معي تماماً على أهمية التعجيل بإجراء تحليلات واعية في صُلب المشكلة، وذلك للوقوف على أسباب التطور السلبي الهذّام الذي رصدناه منذ عام ١٩٧٤، والذي أدى إلى تقويض وإعاقة تنفيذ الشروط الواجب اتباعها لتطبيق سياسات ملائمة لكى تنهض من هذه العثرة.

ثمة تفسير واحد فقط لانكسار عام ١٩٧٤

٢- يتعين علينا الإشارة إلى أن التحليل الذي استعرضناه في هذا الجزء الثاني هو تحليل بياني بحث لا يستند إلى أية نظرية، أو إلى أي نموذج، أو إلى أي فرض. فقط تناول التحليل الوقائع التي تم رصدها بعين الاعتبار.

وبالتقاييس على جميع المؤشرات التي سبقت عام ١٩٧٤ والتي كانت بمثابة نقطة تحول ، خضعت الاتجاهات الرئيسية منذ ذلك التاريخ لتعديلات جوهرية.

وعقب عام ١٩٧٤ طغنت ثلاث مشكلات رئيسية : الازدياد المستمر والمكثف للبطالة ، والخفض الهائل في العمالة الصناعية، وانخفاض نمو إجمالي الناتج الداخلي الفعلي.

إذن ما هي يا ترى الأسباب التي تقف وراء هذه الاختلافات الواضحة والجوهرية للغاية، والتي تميزت بها الفترة من ١٩٥٠-١٩٧٤ والفترة ١٩٧٤-١٩٩٧ في مجملتهما؟

تفسيرات خاطئة

يُدعى البعض في تفسيرهم لانكسار عام ١٩٧٤ حدوث أزمة البترول الناجمتين عن الحرب العربية- الإسرائيلية في أكتوبر عام ١٩٧٣، واندلاع الحرب بين إيران والعراق في سبتمبر عام ١٩٨٠. ومهما يكن من أهمية هذين الحدثين، فيجب الإشارة إلى أن الحرب العالمية الثانية كانت صدمتها مروعة ولا حدود لها. إن الرسوم البيانية السابقة توضح أنه بعد انقضاء خمسة أعوام على انتهاء الحرب وخلال أربع وعشرين عامًا ظلت البطالة هامشية، وظل معدل العمالة بين الأفراد النشطين تقريبًا ثابتًا، وارتفع مستوى الدخل سريعًا جدًا. وعلى كل حال ، فإن صدمة البترول الثانية لم تحدث فجوة كتلك الفجوة الناجمة عن انكسار ١٩٧٤ .

ومن جهة أخرى، لا يمكن أبدًا أن نفسر الفجوة الناجمة عن انكسار ١٩٧٤ بالنسبة لمشكلة البطالة بأنها نتيجة آثار اتفاقيات جرينل Grenelle الموقعة في مايو عام ١٩٦٨ أو نتيجة إحلال سياسة أدنى أجر مهني للنمو وتعرف دوليًا باسم SMIC محل سياسية أدنى أجر مهني مضمون وتعرف دوليًا باسم SMIG في ٢ يناير ١٩٧٠.

وعلى كل حال فإن هذين الإجراءين يتعلقان بصفة خاصة بالاقتصاد الفرنسي ، بينما الفجوة التي حدثت عام ١٩٧٤^(١) بصدد البطالة قد امتدت إلى مجموع الكيان الأوروبي.

١٩٥٠-١٩٧٤ و ١٩٧٤-١٩٩٧

وضعان مختلفان تماماً

فى الواقع ثمة سبب واحد فقط يجب أن نضعه فى الاعتبار لكونه العامل الأساسى والحاسم فى الاختلافات التى شهدتها الفترة من ١٩٥٠-١٩٧٤ والفترة من ١٩٧٤-١٩٩٦: السياسة المطبقة منذ عام ١٩٧٤ بصدد التبادل الحر العالمى فى التجارة الخارجية والتى تنتهجها منظمة بروكسل، والتى كان من آثارها تفاقم التصدع الذى لحق بنظام النقد الدولى، وكذلك تعميم إنشاء نظام الصرف المتغير (المتنذب) ، ومما لا جدال فيه أن التطور السلبى المتباين للغاية الذى طرأ على الاقتصاد الفرنسى منذ عام ١٩٧٤ كان نتيجة الاختفاء التدريجى لكل أشكال الحماية للسوق الأوروبية والتطبيق المستمر لسياسة التبادل الحر العالمى.

وعلى كل حال، ونظراً للزيادة المطردة للبطالة، وانخفاض العمالة الصناعية على نحو خطير جداً، والانخفاض الهائل فى معدل نمو إجمالى الناتج القومى الفعلى للفرد منذ عام ١٩٧٤، فإنه من المستحيل تماماً التأكيد بأن سياسة التبادل الحر العالمى التى تطبقها منظمة بروكسل، قد أدت إلى ازدهار النمو وازدياد العمالة.

وفى الواقع أن ما خرجنا به من مجموع ملاحظتنا هو أن سياسة التبادل الحر العالمى التى تطبقها منظمة بروكسل قد أدت منذ عام ١٩٧٤ إلى تدمير العمالة وتدمير الصناعة وتدمير النمو .

تطور متوقع

٣ - إذا نظرنا بعين الاعتبار إلى الرسوم البيانية السابقة نستطيع أن نقول إنه بالنسبة لثبات الاتجاهات التى تم رصدتها فى الفترة من ١٩٥٠-١٩٧٤ والفترة من ١٩٧٤-١٩٩٣، لقد كان فى الإمكان تماماً أن نتنبأ عام ١٩٩٤ بالوضع الذى كان ستكون عليه البطالة والعمالة الصناعية وإجمالى الناتج الداخلى الفعلى للفرد فى الفترة ١٩٩٤-١٩٩٧ لو كانت سياسة التبادل الحر العالمى التى تنتهجها منظمة بروكسل قد بقيت على حالها. وهذا بالضبط ما تكهنت به عام ١٩٩٤. (٢٥)

وبالقياس إلى مجموع التطورات التى تم رصدها فى الفترة من ١٩٩٤-١٩٩٧ أى خلال ثلاثة وعشرين عاماً نستطيع أن نجزم اليوم أن هذا التطور السلبى سيمتد طالما أن سياسة التبادل الحر العالمى التى تنتهجها منظمة بروكسل قائمة.

هوامش

أ- انكسار عام ١٩٧٤:

(١) تم الفصل بين الرسم البياني G و G^* لكل مجموعة، بهدف توضيح
مضمون الفترات الزمنية البيانية من خلال معطيات الرسم البياني G .

ب- تدوير العملة:

(٢) يتطابق الرسم البياني I مع الرسم البياني I الوارد في كتابي الصادر عام ١٩٩٤،
بمنوان Combats Pour L'Europe. ١٩٩٢-١٩٩٤، ص ٣٣٦.

(٣) إذا اعتبرنا أن المتغيران X و Y هما تطبيق الدوائر الصغيرة بشرط $Y = \sum x_n \ln / \sum x_n$
بجدان $a = \sum x_n \ln / \sum x_n$
(٤) فنظر لاحقاً الملحق الرابع IV، سياسة العملة.

(٥) يتطابق الرسم البياني II مع الرسم البياني II الوارد في كتابي الصادر عام ١٩٩٤، ص ٣٣٧

(٦) فنظر لاحقاً الملحق الرابع IV، سياسة العملة، القسم الخامس

(٧) ثمة دليل ملحوظ بإمكانية التنبؤ عام ١٩٩٤ بحدوث تطور سلبي في المستقبل للبطالة للجماعة

(٨) أدت سياسة العملة إلى الحد من زيادة البطالة بنسبة تقدر من ٢ إلى ١، والتي كانت سترتفع بقيم
ملحوظة في غياب هذه السياسة.

(٩) بصدد حساب تلك المستقيمات فنظر الهامش رقم (٣) سبق ذكره

(١٠) الملحق الرابع IV لاحقاً، سياسة العملة.

(١١) انضمت النمسا وفنلندا والسويد إلى الاتحاد الأوروبي في أول يناير ١٩٩٥.

ومنذ عام ١٩٦٤ وحتى عام ١٩٩٤ ظل معدل البطالة في المملكة

المتحدة متطابقاً مع فرنسا وأوروبا ذات الدول الاثنتي عشرة (انظر جيمس جولدسبيث،

١٩٩٥ الإجابة للرسم البياني الوارد في الصفحة رقم ١٧٧)

ج- تدوير الصناعات:

(١٢) الرسم البياني IX يتطابق مع الرسم البياني III الوارد في كتابي عام ١٩٩٤، معارك من أجل
أوروبا، ١٩٩٢-١٩٩٤، ص ٣٣٨

(١٣) قد ندهش من الوهلة الأولى لبيئة الرسم البياني X عن الفترة ١٩٥٥-١٩٧٤ بالقياس للرسم
البياني IV والرسم البياني IX السابق ذكرهما.

في الواقع أن التضخم على الرسم البياني X نتيجة الفارق الذي حدث عام ١٩٦٤ بالمقارنة مع
اتجاه الفترة الزمنية ١٩٥٥-١٩٧٤ هو ببساطة نتيجة اختلافات القياس على الرسوم
البيانية الثلاثة IV، XI، X.

في عام ١٩٦٤ انخفض فرق الأرباح للتشطين بالمقارنة مع الفترة للزمنية ١٩٥٥-١٩٧٤ وصل
إلى -١,٨% ووصل للفرق في العملة للصناعية بالمقارنة مع نفسها الفترة للزمنية إلى

٢,٢%. نستخلص من هذا أن الفرق في نسبتهم بالمقارنة مع الفترة الزمنية عام ١٩٦٤

هو $1,8 + 2,2 = 4\%$

وهكذا وصل الفرق عام ١٩٦٤ إلى ٢٨,٨ % .

ويوضح لنا الرسم البياني X فعليا أن $1,15 = 0,04$ %

د- تدمير النمو

(١٤) انظر إليه، معارك من أجل أوروبا. ١٩٩٢-١٩٩٤، ص ٣٣٩

(١٥) إن هذه الرسوم للتخطيطية تتطابق مع الرسوم ذات الدوائر الصغيرة

المشركزة على المستثمات المارة بالنقطة الموضحة لعام ١٩٧٤

(الهامش رقم ٣ سابقا)

(١٦) انظر الهامش رقم ٢١ لاحقا

(١٧) انظر الهامش رقم ٢١ لاحقا

(١٨) إن مثل هذه الفجوة لم تكن ملحوظة بالنسبة للأفراد النشطين القادرين على العمل

(الرسم البياني IV سابقا)

تزامنت هذه الفجوة مع انخفاض عدد المواليد، حيث لن يتم رصد الآثار الاقتصادية إلا بعد انقضاء فترة زمنية تتراوح من

عشرين إلى خمسة وعشرين عام وذلك خلال الفترة من ١٩٩٩-٢٠٠٤

(١٩) انظر الهامش رقم ٢١ لاحقا.

(٢٠) انظر الهامش رقم ٢١ لاحقا.

(٢١) بالتقريب إلى الجدول الذي يوضح معدلات النمو المقارنة، فإن المعدلات التي كان سيتم تسجيلها عام ١٩٩١

و ١٩٩٧ في حالة ما إذا بقيت معدلات النمو على حالها في الفترة ١٩٥٠-١٩٧٤ كانت ستكون كالتالي:

إجمالي الناتج الماخلى للعمل للفرم.

$1,44 = 17 \cdot 0,0216 : e \quad 1991$

$1,64 = 23 \cdot 0,0216 : e \quad 1997$

إجمالي الناتج للعمل.

$1,57 = 17 \cdot 0,0264 : e \quad 1991$

$1,84 = 23 \cdot 0,0264 : e \quad 1997$

(٢٢) في كتابي عام ١٩٧٤ بعنوان التضخم الفرنسي والنمو، قُدمت رسوم بيانية توضيحية لمجموعات فيزيائية

مختلفة خلال القرن التاسع عشر (ص ٣٦-٣٩).

نستخلص من هذا أن التقدير الاستقرائي للفترة الزمنية التخطيطية التي تم رصدها لمدة أربعة وعشرين عامًا من

١٩٥٠-١٩٧٤، وكذلك الأعوام الثلاثة والعشرين التالية في الفترة من ١٩٧٤-١٩٩٧ قد تطابقت تمامًا مع معدلات النمو.

وبالنسبة للرسوم البيانية الواردة في كتابي عام ١٩٧٤، فإن الأخطاء المحتملة بشأن التقديرات الخاصة بالهامش (٢١) لا

تتمدى على أكثر تقدير ١٠% .

وهناك مشاهدة مماثلة يمكن تطبيقها على الاقتصاد الأمريكى ، ففي المنشور الصادر فى يونيو ١٩٧٣ عن وزارة التجارة الأمريكية بعنوان النمو الاقتصادى على المدى الطويل: ١٨٧٠-١٩٧٠، وضحت العديد من الرسوم البيانية الاتجاهات التخطيطية التى شملت عدة سنوات.

وهكذا يوضح الرسم البيانى ١٦ (ص ٩٧) أنه فى الفترة من ١٨٩٠-١٩٧٠، أى خلال ثمانين عام، ازدادت نسبة إجمالى الناتج القومى الفعلى فى الولايات المتحدة على النحو التخطيطى بصفة منتظمة.

ج- رؤية عامة:

(٢٣) انظر الملحق الرابع IV، ٥ سابقا ، مؤشر خاص بالوضع الفعلى للبطالة .

(٢٤) انظر الرسوم البيانية VII و VIII فى القسم ب، ٥، سابقا

(٢٥) ألبي (موريس) ١٩٩٤، معارك من أجل أوروبا، ١٩٩٢-١٩٩٤ ص ٤٥٥ الهامش رقم (٢) .

الجزء الثالث **العوامل المسببة للخفض الكلي للعمالة**

إن الظاهرة الحسية ، أى الملموسة ، هى تلك التى تقرر دائماً قبول أو رفض نظرية مـا. ليس هناك - بل لا يمكن أن يكون هناك - مقياس آخر لقياس حقيقة النظرية سوى مدى اندماجها القائم مع الظواهر الملموسة.

فلفريدو باييتو

موجز كتاب الاقتصاد السياسى

Manuel D'Economie Politique

١٩٠٩

الخفض الكلى للعمالة والعوامل المسببة له

الخفض الكلى للعمالة.

إن النظر إلى مشكلة البطالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولي عن الفترة ١٩٧٤-١٩٩٧ فى فرنسا يخفى الحقيقة تمامًا. وبالتالي فإن البطالة على هذا النحو لا يمكن أن تمثل فعليًا الوضع الحقيقي للعمالة.

فى الواقع فإن المعطيات الواردة فى المنشورات الرسمية لا تضع فى الاعتبار العلاج الاجتماعى للبطالة الذى يتلاءم مع سياسة العمالة، ويهدف إلى خلق توازن جزئى لمواجهة الآثار الضارة الناجمة عن تطبيق سياسة التبادل الحر العالمى. ولوقوف على حقيقة الوضع الحالى للبطالة، يجب أن نأخذ فى الاعتبار معدل * γ الخاص بالخفض الكلى للعمالة، الذى هو مجموع خفض العمالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولي والعلاج الاجتماعى للبطالة، وذلك بالقياس على عدد الأفراد القادرين على العمل ^(١)

نجدد الإشارة إلى أن الهدف من الجزء الثالث هو تحليل مكونات معدل * γ الخاص بالخفض الكلى للبطالة وتقدير تلك المكونات تقديرًا كمياً.

العناصر المسببة للخفض الكلى للعمالة.

٢- كما ذكرت ^(٢) سابقًا، فإن مشكلة البطالة تعد ظاهرة معقدة للغاية، ترجع جذورها لعدة أسباب، أرجعها التحليل إلى خمسة أسباب أساسية : البطالة المزمنة، البطالة الناجمة عن سياسة التبادل الحر العالمى، البطالة الناجمة عن الهجرة، البطالة التقنية، البطالة الناجمة عن الظروف الاقتصادية الطارئة .

البطالة المزمنة

البطالة المزمنة هى نتيجة مكافآت الأجور الشاملة (بما فى ذلك المميزات الاجتماعية) والتي هى غالبًا ما تكون أكبر من إنتاجية العمل. ^(٣) فمن المتعارف عليه فى اقتصاد السوق أن سعر كل سلعة أو خدمة يتحدد بشرط أن يتساوى دائما العرض مع الطلب. فمن يرغب أن يبيع بسعر السوق يستطيع فعله، أن يجد مشتريًا يقبل بهذا السعر، وكذلك من يرغب فى الشراء بسعر السوق يستطيع فعله أن يجد بائعًا يقبل بهذا السعر.

كيف لنا إذن أن نفهم أن هذه السياسة غير مطبقة فى سوق العمالة ، ولا يستطيع العاطلون إيجاد عمل يتفق مع أسعار السوق؟ فى الواقع إذا نتج عن التطابق بين العرض والطلب ارتفاع فى المكافآت والحوافز، فليس هذا بمشكلة كبيرة ، ولكن الأمر يختلف إذا نتج

عن تطابق العرض والطلب انخفاض في حجم الأجور الشاملة . إن الصرامة في كافة صورها، سواء الناجمة عن نصوص قانونية أو اتفاقيات تعاقدية تتعارض مع انخفاض حجم الأجور الشاملة، مما يؤد في النهاية البطالة المزمنة كنتيجة مباشرة لحجم الأجور الشاملة المرتفعة عن قيمتها المتوازية التي تحددها إنتاجية العمل. إن سياسة وضع حد أدنى للأجور لها آثار مماثلة بالنسبة لحجم الأجور الشاملة المرتفعة للغاية. والشئ نفسه بالنسبة لإعانة البطالة (مبلغ شهري يُمنح على سبيل الإعانة) والتي يمكن أن تقصر أساساً من حيث المبدأ ، ومن حيث تطبيقها كبطالة إرادية.

البطالة الناجمة عن تطبيق سياسة التبادل الحر العالمي.

مما يذكر أن البطالة الناجمة عن انتهاز سياسة التبادل الحر العالمي، هي وليدة التنافس بين الدول ذات الأجور المنخفضة والقدرة التقنية العالية.

وهكذا نرى أن البطالة هي نتيجة تطبيق سياسة التبادل الحر العالمي والاختلافات الهائلة في الأجور الحقيقية في سعر سوق الصرف لتلك الدول بالمقارنة مع دول الاتحاد الأوروبي.^(٩)

ومهما اختلفت أشكال البطالة، فإن الأمر يتعلق بالآثار الخبيثة لسياسة التبادل الحر، والآثار التي لا يمكن حصرها فهي آثار غير ثابتة، وآثار سلبية لسياسة التصدير المفرط^(١٠) وهكذا فإن سياسة التبادل الحر العالمي تؤدي إلى ظهور مشكلة البطالة بصورة أكبر بكثير من سياسة الحد الأدنى للأجور المغالي فيها.

وعلى أي حال، فإن الآثار السيئة الناجمة عن سياسة التبادل الحر العالمي على العمالة ليست لها علاقة مباشرة مع حسابات الميزان التجاري، إذ يجب أن ننظر بعين الاعتبار إلى ميزان العمالة وليس للميزان التجاري.

البطالة الناجمة عن الهجرة :

البطالة الناجمة عن الهجرة هي تلك الناجمة عن فرص العمالة التي يشغلها العمال المهاجرون إلى الاتحاد الأوروبي بينما يستطيع العمال المحليون القيام بها.

البطالة التقنية :

إن التقدم التكنولوجي والتعديلات الخاصة بهيكل الطلبات تتضمن تغييرات في نظام الإنتاج الذي يتم تدريجياً عن طريق تغيير العمالة داخل كل مهنة ، وخاصة من مهنة إلى مهنة ، والبطالة التقنية هي إحدى هذه النتائج التي ليس بالإمكان تجنبها

البطالة الناجمة عن الظروف الاقتصادية الطارئة :

إن هذا النوع من البطالة هو وليد التذبذبات وعدم الاستقرار في الظروف الاقتصادية الراهنة وكذلك في الأنشطة الاقتصادية ، سواء نتيجة اختلاف أوجه الصرف العام في مجال النقد أو نتيجة موجات التفاؤل والنشأوم للنفسية الجماعية ، وثمة عدة أسباب في هذا الصدد. (٦)

التحليل الاجتماعي لتأثير العوامل المسببة للبطالة .

يتم التحليل الاقتصادي علي مرحلتين :

- المرحلة الأولى تتطابق مع التحليل الخاص بالعوامل المُكوِّنة للخفض الكلي للعمالة بالنسبة لعدد العمال القادرين على العمل. (بما في ذلك العمال المهاجرين)
- المرحلة الثانية تتطابق مع التحليل الخاص بالعامل المميز للهجرة التي ليست لها علاقة بالمجتمعات.

نستخلص من هذا سببين:

- السبب الأول: يتعلق بالعمال المهاجرين الذين قد يستطيعون في ظل اقتصاد السوق الذى يعمل بعيدا عن التقلبات الخارجية الحصول على عمل دولما مشقة شأنهم فى ذلك شأن العمال المحليين.

- السبب الثانى: هو أنه من الصعوبة بمكان، بل من المستحيل، نَظَرًا لعدم وجود إحصائيات مؤكدة تحليل الأثر الدقيق للهجرة الزائدة عبر المجتمعات.

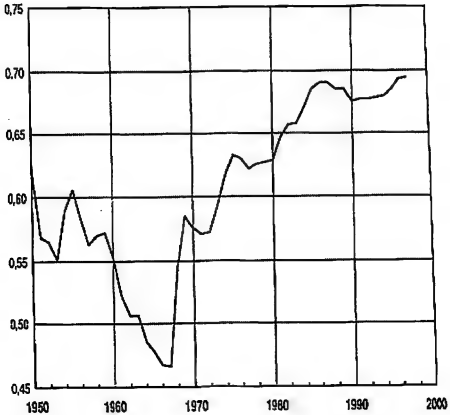
وبالتالى فإن الأقسام الأربعة ٣ وأ ٤ وب ١ من هذا الجزء الثالث سيتم رصدها لتحليل العوامل الأربعة المكونة لخفض العمالة بالنسبة لإجمالى عدد الأفراد القادرين على العمل: البطالة المزمنة، البطالة العالمية، البطالة الناجمة عن الظروف الاقتصادية الطارئة والبطالة التقنية.

سوف أتناول بالتحليل فى القسم ب ٣ مدى تأثير الهجرة التي ليس لها علاقة بالمجتمعات على تخفيض العمالة.

مؤشران أساسيان.

- ٣- إن التحليل التالى يركز فى الأساس على الملاحظة الجدية لمؤشرين أساسيين هما: مؤشر البطالة المزمنة، ومؤشر البطالة العالمى.

الرسم البياني I



فرنسا ١٩٩٧-١٩٥٠

المؤشر r الخاص بالبطالة المزمنة

أدنى أجر مهني مضمون SMIG (١٩٦٩-١٩٥٠)

أدنى أجر مهني للنمو SMIC (١٩٩٧-١٩٧٠)

بالقياس على الأجر المقسم على عدد الساعات للعامل المتوسط المهارة

مصدر: الملحق II ، جدول A III

مؤشر البطالة المزمدة

ولعدم وجود ما هو أفضل من هذا نستطيع على الأقل كتقريب أولى أن نتخذ كمؤشر عام لعدة عوامل اجتماعية أدت إلى البطالة (تكاليف الأجور الشاملة، وضع حد أدنى للأجور، صرامة سوق العمل، والبطالة الإرادية) للنسبة r الخاصة بسياسة "أدنى أجر مهني مضمون" التي طبقت في ١١ فبراير ١٩٥٠ ويرمز إليها دوليا بـ SMIG وتم استبدالها في ٢ يناير ١٩٧٠ بسياسة "أدنى أجر مهني للنمو" SMIC مع أجر العامل المتوسط في الساعة. (الرسم البياني I)

في الواقع إن جميع المزايا الاجتماعية على علاقة مباشرة بهذه النسبة. إن الفترة من ١٩٥٠-١٩٦٧ شهدت فهرسة سياسة "الأجر الأدنى المهني المضمون SMIG"، كذلك تأثير هذه السياسة على مستوى الأسعار كان له تأثير ضعيف على البطالة المزمدة التي كانت ضئيلة آنذاك - نتيجة نمو إنتاجية العمل التي أدت إلى خفض مستمر للنسبة r .

انخفضت النسبة r من ٠,٥٩ إلى ٠,٤٧ في الفترة من ١٩٥٤-١٩٦٧ أي بواقع ٢٠% تقريباً.

ارتفعت النسبة r من ٠,٤٧ إلى ٠,٥٤ في عام ١٩٦٨ أي بواقع ١٥% تقريباً، كما ارتفعت النسبة أيضاً في الفترة من ١٩٦٨ إلى ١٩٨٦ من ٠,٥٤ إلى ٠,٦٩ أي بواقع ٢٨%. ومنذ عام ١٩٨٦ ظلت النسبة r ثابتة نسبياً. ومما يذكر أن اتفاقيات جرينل الموقعة في ٢٧ مايو ١٩٦٨ وخاصة استبدال سياسة الأجر الأدنى المهني المضمون SMIG بسياسة الأجر الأدنى المهني للنمو SMIC في ٢ يناير ١٩٧٠، كان لهما بلا شك أثراً حاسماً في ظهور بطالة مزمدة خطيرة تحققت فيما بعد بصورة تدريجية. وفي الواقع، فإن الخفض الكلي للعمالة وصل فقط عام ١٩٦٨ إلى ٥٥٠ ألف عامل.

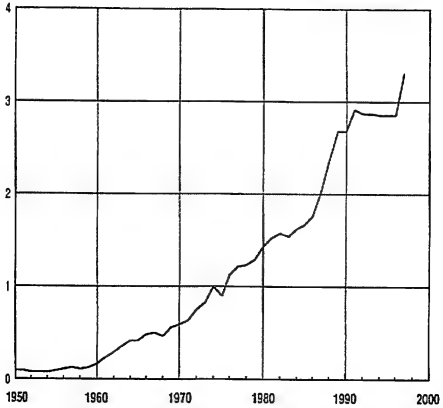
مؤشر البطالة العالمية.

نستطيع أن نتخذ كقيمة تقريبية أولية المؤشر K الخاص بالواردات المسببة للبطالة على أساس نسبة أجر العامل المتوسط في الساعة عن القيمة الإجمالية للفرنك للواردات خارج التجمعات في فرنسا. (إحصائية خاصة بمنظمة بروكسل تحت عنوان "سلع مصنعة مختلفة") النسبة k تظهر على الرسم البياني II على أساس ١٩٧٤=١.

تصوير تقريبي للحقيقة.

إن المؤشر r والمؤشر K لا يستطيعان بطبيعة الحال تصوير الواقع في مجمله سوى بشكل تقريبي للغاية.

الرسم البياني II



فرنسا ١٩٩٧-١٩٥٠

المؤشر k الخاص للبطالة العالمية

إجمالي قيمة الواردات خارج السوق الأوروبية

(مواد مصنعة مختلفة)

بالتقاياس على الأجر المقسم على عدد الساعات للعامل المتوسط المهارة

١٩٧٤ = ١

المصدر : الملحق II، جدول B III

وهكذا فإن المؤشر r يمثل في أن واحد الآثار الناجمة عن وضع حد أدنى للأجور، وتلك الناجمة عن تكاليف الأجور بصفة عامة، وكذلك آثار البطالة الإرادية، بينما نجد أنه للوقوف على تحليل يتسم بالجدية، يتعين الفصل بين هذه المكونات الثلاثة وإخضاع كل منهم لدراسة منفصلة.

والشيء نفسه بالنسبة للمؤشر k الذي يشير إلى الآثار الكلية الناجمة عن سياسة التبادل الحر العالمي والتي تفاقمت حدتها نتيجة الآثار الضارة لنظام معدل الصرف المتغير (المتذبذب) والتحرير العالمي لحركة رؤوس الأموال، بينما يتعين إجراء تحليل واقعي يتناول آثار كل عنصر منفصل على حدة.

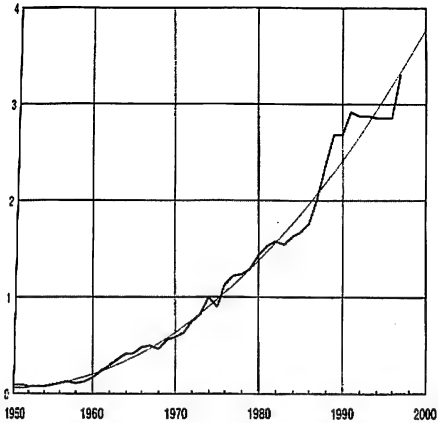
ومن جهة أخرى فإن المؤشر r والمؤشر k نُظِرَ إليهما بعين الاعتبار، لأهميتهما الكبيرة في سبيل الحصول على تقديرات ذات قيمة تقريبية أولية لمكونات البطالة. ^(٧)

استكمال تخطيطي للفترة من ١٩٥٠ - ١٩٩٧

III - الرسم البياني للمؤشر K

إن الاتجاه العام للمؤشر k الخاص بالبطالة العالمية عن الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٩٧ يظهر بوضوح في شكل تخطيطي كما يوضح الرسم البياني III . ص ٩٢

الرسم البياني III



فرنسا ١٩٩٧-١٩٥٠

المؤشر k الخاص بالبطالة العالمية

استكمال تخطيطي

$$R = ٠,٩٩٢,٠$$

دليل : معامل الارتباط المتبادل

$$1-R^2 = ٠,٠١٦$$

مصدر: ٢&١ جدول رقم 13860.

ارتباط متبادل بين خفض العمالة والسياسة الاجتماعية، وسياسة التبادل الحر العالمي

٣- إن تحليل الارتباط الكمي المتبادل بين خفض العمالة والسياسة الاجتماعية، وسياسة التبادل الحر، والتقدم التقني، ومتغيرات الظروف الاقتصادية، وأيضاً التقدير الكمي لأهميتهم على التوالي يمثل في واقع الأمر مسألة بالغة الصعوبة .

مما يذكر أنه في خلال فترة التوسع والازدهار الاقتصادي ارتفعت الأجور، زادت العمالة وانخفضت البطالة، بينما نجد أن الزيادة نفسها في الأجور خلال الفترة نفسها منذ أن تعدت ربح إنتاجية العمل، اتجهت إلى العمل على زيادة البطالة المزمدة.

إن الصعوبة الأساسية وراء تحديد تأثير البطالة المزمدة وتأثير بطالة الظروف الاقتصادية الطارئة تنبع من أن الأسباب الاقتصادية التي تتحكم في الأجور الحقيقية والعمالة تتغير في الاتجاه نفسه ، بينما الظروف المكونة للعمالة والأجور الحقيقية تتغير في اتجاه مضاد في أوضاع مستقرة .

وهكذا نجد أنه خلال مرحلة التوسع الاقتصادي ، تزداد الصادرات وتخفض البطالة، بينما نجد أن زيادة الواردات - على عكس الصادرات - تعمل على زيادة البطالة، ولذلك فإن ميزان العمالة بالنسبة للصادرات والواردات عبارة عن نقص في العمالة.

وللوقوف على تأثير سياسة التبادل الحر العالمي على العمالة، يجب أن نفصل بين الاضطرابات الناجمة عن الظروف الاقتصادية الطارئة، وأن ننظر بعين الاعتبار إلى الاتجاهات المركبة.

في الواقع كلما ارتفع الحد الأدنى للأجور، وتم تشجيع الواردات القادمة من الدول ذات الأجور المنخفضة والتقنية العالية، نستطيع في هذه الحالة أن نجد العلاقة بين السبب والأثر المترتب عليه على الأقل بالنسبة للأنشطة التي يقوم بها العاملون ذوي المهارات المتوسطة.

من الطبيعي أن حجم الواردات الكبير والذي يتم تعويض قيمته عن طريق الصادرات يعمل على زيادة البطالة نظراً لتركيبية العمالة المختلفة للغاية في الواردات عن مثيلاتها في الصادرات.

وهكذا ثمة ارتباط متبادل شديد التعقيد بين المؤشرات الثلاثة المركبة r ، k ، y^* . في السياسة الاجتماعية، والواردات الناتجة عن سياسة التبادل الحر العالمي، ومعدل خفض الكلى للعمالة.

وعلاوة على ذلك، أن هذا الارتباط المتبادل بين تلك المؤشرات الثلاثة المركبة يحمل صفة وراثية : أي أن تأثيرهم ليس وليد اللحظة ، ولكن ينمو وينتشر مع مرور الوقت.

ورغم ذلك، ومهما يكن من أمر تلك الصعوبات، نستطيع على الأقل من خلال تصوير تقريبي أولى معرفة التقديرات التي تمكننا من معرفة الأسباب الرئيسية المكونة للبطالة وذلك عن طريق تحليل الارتباط المتبادل المركب والذي يتأثر بالظروف الاقتصادية الطارئة لهذه المؤشرات الثلاثة. (٤)

٢

نموذج للتحليل

النموذج

إن النموذج الذي خضع للتحليل أشار إلى أن معدل γ^* الخاص بالخفض الكلي للعمالة يتكون من أربعة عناصر أساسية: معدل العمالة الذي يتطابق مع البطالة المزمنة، معدل خفض العمالة الذي يتطابق مع البطالة العالمية، معدل خفض العمالة الخاضع للظروف الاقتصادية الطارئة، ومعدل خفض العمالة التقني .

الفروض التي طرحها النموذج :

بنى هذا النموذج التحليلي على خمسة فروض:

١. نفترض أن معدل γ^* الخاص بالخفض الكلي للعمالة يعتمد ظاهرياً على الفرق $r-ro$ ، يمثل ro الحد الأدنى للبطالة المزمنة، إذن التأثير مفترض فيه كأن لم يكن وذلك نتيجة القيم السلبية لـ $r-ro$.

٢. نفترض أن الاتجاه المركب (k) للمؤشر k متمثل في اتجاهه الرمزي والفرق $k-(k)$ $\Delta k =$ ممكن اعتباره مؤشراً للظروف الاقتصادية الطارئة.

٣. نفترض أن معدل γ^* الخاص بالخفض الكلي للعمالة يعتمد ظاهرياً على الفرق $ko-ko$ (k) ، يمثل ko الحد الأدنى للبطالة الناجمة عن التبادل الحر العالمي، إذن التأثير هو في حقيقة أمره كأن لم يكن نتيجة القيم السلبية $ko-(k)$

٤. نفترض أن العامل المكون للمعدل γ^* الخاص بالخفض الكلي للعمالة نتيجة الظروف الاقتصادية الطارئة يعتمد ظاهرياً على عامل الظروف الاقتصادية الطارئة $k \Delta$ للمؤشر k .

٥. نفترض أن العامل المكون t لمعدل γ^* الخاص بالخفض الكلي للعمالة نتيجة للتقدم التكنولوجي قد ظل ثابتاً خلال مجمل الفترة المعنية.

إذن هناك عدة متغيرات.

يتضمن النموذج أربعة متغيرات مختلفة: $t, \Delta k, r(k), \gamma$ لكنه يركز فقط على مجموعتين زمنيتين r و k

بنى النموذج على ملاحظة الارتباط الظاهري.

$$\gamma^* = A(r-ro) + B \{(k) - k_0\} + C\Delta k + D \quad (1)$$

الذي يتطابق مع الارتباط المتبادل المتعدد حيث أن الثابت D يتساوى فرضيا مع t
تم اختيار الثوابت ro و k_0 للحصول على أعلى نسبة للمعامل R الخاص بالارتباط المتبادل
للمتعدد (1) (٩)

مطابقة النموذج

٢- بالنسبة للفترة من ١٩٥٠-١٩٩٧ نجد أن معامل الارتباط المتبادل المتعدد وصل إلى أعلى معدل له بالنسبة للقيم.

$$ro = 0,61 \quad k_0 = 0,43 \quad (2)$$

يوضح الرسم البياني IV ص ٩٦ القيم المسجلة لمعدل γ الخاص بالخفض الكلي للعمالة وقيمته التي تم حسابها من الارتباط المتبادل المتعدد $[\gamma^*, r-ro, (k)-k_0, \Delta k]$ على أساس أن $ro = 0,61$ و $k_0 = 0,43$

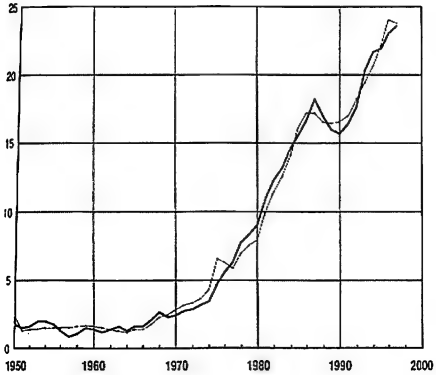
إن معامل الارتباط المتبادل المتعدد هو $(1-R^2 = 0,0070) 0,9929$ وتوضيح إجمالي الفترة من ١٩٥٠-١٩٩٧ لمعدل γ الخاص بالخفض الكلي للعمالة بدلالة:

$\Delta k, (k)-k_0, r-ro$ يكاد يكون ممتازًا وكاملاً. مما يذكر أن هذه النتيجة تعد مثيرة للانتباه، إذ أن معدل γ الخاص بالخفض الكلي للعمالة مع انكسار عام ١٩٧٤ تضمن متغيران مختلفان هما k و r وقد اختلفا تمامًا من حيث المظهر. (الرسم البياني I والرسم البياني II) كما أن الفترة المعنية قد ركزت على ٤٨ عامًا.

يدعونا هذا التحليل إلى اعتبار أن البطالة المزمنة الناجمة عن السياسة الاجتماعية لم تكن تمثل شيئًا بالنسبة لقيمة المعامل r التي هي أقل أو تتساوى مع قيمة ro بمقدار ٠,٦١ في عام ١٩٧٤.

نستخلص من هذا أن الفترة ١٩٥١-١٩٧٣ ظلت فيها البطالة المزمنة مهمة من الناحية العملية.

الرسم البياني IV



فرنسا ١٩٥٠-١٩٩٧

قيم تم رصدتها وحسابها للمعدل * γ

الخاص بالخفض الكلي للعمالة (%)

قيم محسوبة

دليل: قيم تم رصدتها

$$R = 0,9965$$

معامل الارتباط المتبادل

$$1-R^2 = 0,0070$$

مصدر: رسم بياني رقم T.13871 جدول رقم 14452 , (٢٨ مايو ١٩٩٩)

يدعونا هذا التحليل أيضا على اعتبار أن عام ١٩٧٧، العام الذى ظل فيه المؤشر r بمقدار ٠,٦٩، هذا العام الذى حققت فيه المزايا الاجتماعية متوسطا يساوى ١٣% وهى نسبة تفوق المستويات بحيث لا نلاحظ بطالة مزمنة على الإطلاق ($1,13 = 0,69/0,61$) .

وبالقياس بالقيمة الانتقادية $ko = 0,43$ التى تطابقت مع عام ١٩٦٥، فإن هذا التحليل قد أورد أيضا أنه فى عام ١٩٧٤ تعددت اللواردات الزائدة عن الحد من خارج الاتحاد الأوروبى وتخطت الحد الأدنى بشكل كبير مما أسفر عن ظهور البطالة.

وهكذا منذ انكسار عام ١٩٧٤ تزامنت البطالة المزمنة مع البطالة الناجمة عن سياسة التبادل الحر العالمى محدثة بهذا تزايدا مكثفا فى الخفض الكلى للبطالة.

وفيما يتعلق بالمعدل t الخاص بالبطالة للتقنية والذى يتساوى مع ثابت الارتباط المتبادل (١)، فقد وُجد أنه يساوى ١,٤٣%^(١١)

مؤثراته نسبية.

بالنسبة لإجمالى عدد الأفراد القادرين على العمل (بما فى ذلك العمال الأجانب) نستنتج من مطابقة النموذج أن تحليل أسباب معدل γ^* الخاص بالخفض الكلى للعمالة بالنسبة المئوية ممكن اعتباره كتقدير أولى ممثلا فى الجدول I والجدول II بالنسبة المئوية لمجموع السكان القادرين على العمل وقيمة نسبية (مع نسبة خطأ $\pm 20\%$ على كل بند)^(١١)

العناصر المكونة لمعدل * γ الخاص بالخفض الكلى للعمالة.

الجدول I - الفترة ١٩٧٥-١٩٩٧

هيكل السياسة الاجتماعية	%٤,٦	%٣٣
سياسة التبادل الحر العالمى	%٨,١	%٥٧
التقدم التكنولوجى	%١,٤	%١٠
الوضع الاقتصادى الطارئ	%٠,٠	%٠
إجمالي	%١٤,١	%١٠٠

الجدول II - الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٧

هيكل السياسة الاجتماعية	%٦,٨	%٢٩,٧
سياسة التبادل الحر العالمى	%١٤,٠	%٦١,١
التقدم التكنولوجى	%١,٤	%٦,١
الوضع الاقتصادى الطارئ	%٠,٧	%٣,١
إجمالي	%٢٢,٩	%١٠٠

الدليل: العמוד الأول : مكونات * γ

العمود الثانى : مكونات * γ بقيم نسبية

المصدر: الملحق V الخامس ، القسم السادس ، جدول II

فى العמוד الأول من كل جدول تتطابق معدلات * γ الخفض الكلى وفى العמוד الثانى تتضح أهمية المعدل بقيمة نسبية.

ومن الطبيعى أن النسب الكبيرة هى نسب تقريبية وقابلة للمراجعة، كما يبدو طبيعياً أيضاً أن أثر الاضطرابات بالنسبة للظروف الاقتصادية الطارئة يصبح كأن لم يكن على المدى الطويل.

وعلى أى حال إن خفض العمالة الناجم عن سياسة التبادل الحر العالمى يبدو من بعيد وكأنه العامل الأكثر أهمية وراء الخفض الكلى للعمالة.

وبالنسبة لإجمالى الفترة من ١٩٧٤-١٩٩٧ كان تأثير سياسة التبادل الحر العالمى. أقوى بنسبة ٧٥% من تأثير السياسة الاجتماعية (١,٧٦=١/٤,٦) .

وفى الفترة الممتدة لثلاث سنوات من ١٩٩٥-١٩٩٧ كان التأثير أقوى بنسبة الضعف أى كانت بمقدار (٦,٠٢ = ١٤/٦,٨) .

تأثير الهجرة من خارج الاتحاد الأوروبي على خفض العمالة.

٣- نظراً لعدم دقة الإحصائيات ، فإنه من الصعب جداً أن لم يكن من المستحيل تحليل الأثر الفعلى للهجرة على البطالة فى فرنسا.

فى عام ١٩٩٤ ، أوضحت فى كتابى نتيجة الإحصائيات المتاحة آنذاك ، الأثر الذى خلفه العمال الأجانب عام ١٩٩٣ على الخفض الكلى للعمالة الذى وصل إلى ١٣٥٠ ألف عامل (± ٢٠%) من بينهم ٨٠٠ ألف عامل (± ٢٠%) من الأجانب من خارج الاتحاد الأوروبى و ٥٥٠ ألف عامل (± ٢٠%) أجانب من رعايا الاتحاد الأوروبى مما يمثل ١٧% من الخفض الكلى للعمالة بالنسبة للهجرة من خارج الاتحاد الأوروبى (١٧) .

ونظراً لعدم وجود إحصائيات أكثر دقة، أرى أنه من الأفضل أن أحتفظ بهذه النسبة المئوية كمتوسط للأعوام ١٩٩٥-١٩٩٧ .

ونستنتج من الجدول II الجدول التالى رقم III مع نسبة احتمال وجود خطأ (± ٢٠%) حول كل بند (١٧) .

الجدول III العناصر المكونة لمعدل * γ الخاص بالخفض الكلى للعمالة

الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٧

هيكل السياسة الاجتماعية	٥,٦%	٢٤,٥%
سياسة التبادل الحر العالمى	١١,٦%	٥٠,٧%
الهجرة من خارج الاتحاد الأوروبى	٣,٩%	١٧%
التقدم التكنولوجى	١,٢%	٥,٢%
الوضع الاقتصادى الطارئ	٠,٦%	٢,٦%
إجمالي	٢٢,٩%	١٠٠%

فى العامود الأول من الجدول I تتطابق معدلات * γ ، وفى العامود الثانى تتضح أهميتهم بقيمة نسبية فى الجدول II.

٣ رؤية شاملة

مغزى النتائج التي تم الحصول عليها.

١- إن التحليل الذى ذكرناه لا يمكن اعتباره على أنه التقديرات النهائية للعناصر المسببة لخفض العمالة، بمعنى أن التقديرات التى بحوزتنا ليست سوى تقديرات تقريبية ومؤقتة. وفى المقابل يرجع الفضل لهذا التحليل فى تقديمه للخطوط الرئيسية لتحليل يخضع للمنهج الحسابى للعناصر المسببة لخفض العمالة. من شأن هذا التحليل أيضاً أعمال الفكر من أجل دراسة متعمقة للوقائع وإعداد سياسة تكون بالتالى ملائمة.

هيكل السياسة الاجتماعية.

إن التقدير الخاص بالفترة من ١٩٩٥-١٩٩٧ والذى سجل % ٢٤,٥ (الجدول II السابق ذكره) الخاص بالأهمية بالنسبة لخفض العمالة الناتج عن هيكل السياسة الاجتماعية والأشكال العديدة للقيود الخاصة بتلك السياسة هو أقل بكثير من غالبية التقديرات التى أرجعت للسياسة الاجتماعية وسياسة وضع حد أدنى للأجور السبب المباشر فى خفض الكلى للعمالة عن الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ (١١)

وفى الواقع أن المزايا الاجتماعية (سواء كانت ناتجة عن التشريع أو عن الاتفاقيات التعاقدية حول وضع حد أدنى للأجور ، أو تكاليف الأجور الشاملة، أو تعويض البطالة) ، عندما تصبح مبالغاً فيها بالمقارنة مع إنتاجية العمل، فهى بدلاً من حماية الأفراد الأشد تضرراً، نجدها تعمل على تفاقم الأوضاع وتهدد مستقبلهم بتحويل عدد كبير من العاملين إلى عاطلين. إذن السياسة الاجتماعية تعمل على وضع غى متكافئ ، حيث الأجور الحقيقية والمميزات الاجتماعية المبالغ فيها للبعض ليست ممكنة سوى على حساب بطالة الآخرين.

إذا كانت فعالية اقتصاد الأسواق تؤدي فى بعض الحالات لأجور حقيقية لكنها غير كافية من الوجهة الأخلاقية، فإنه يتعين تأمين زيادة المكافآت أو الإعانات الاجتماعية لذوى الشأن وذلك عن طريق النقل المباشر للدخول.

وفى الحقيقة إن فاعلية الاقتصاد هى التى تشترط إمكانية تحقيق أى شكل من أشكال السياسة الاجتماعية، ولا يمكن تأمين هذه الفاعلية إلا إذا استقرت الأجور والأسعار بحريّة ووصلت إلى مستويات تكفل إيجاد توازن فعلى بين العرض والطلب، وهذا يتطلب قبول جميع الأنظمة الاقتصادية بتطبيق قواعد اللعبة الأساسية لاقتصاد السوق اللامركزى . ولا نستطيع فى الحقيقة أن نستفيد من فاعلية تحقيق هذا النوع من الاقتصاد فى الوقت نفسه الذى نرفض فيه تطبيق قواعده.

وعلى أى حال، فليس مستوى الأجور الحقيقية ولا المزايا الاجتماعية ، ولا النمو ولا إنتاجية الاقتصاد، يمكن تحقيقهم بقرارات ، كما أن الإجراءات التى نراها لأول وهلة مناسبة من حيث أجور العمال ممكن أن يتضح لنا فى النهاية الأمر عدم صلاحيتها ، بل ومخالفتها للمصلحة الحقيقية.

سياسة التبادل الحر العالمى.

إن التقدير الخاص بالفترة من ١٩٩٥-١٩٩٧ الذى سجل ٥٠,٧ % (الجدول III سبق ذكره) حول أهمية الخفض الكلى للعمالة نتيجة التحرير العالمى للمبادلات ، والذى تفاقمت حدته نتيجة الآثار الضارة لسياسة معدل الصرف المتغير، وعدم استقرار حركة رؤوس الأموال وسياسة " الإغراق النقدى" لعدد كبير من الدول نتيجة انخفاض قيمة العملة الخاصة بتلك الدول، تطابق هذا التقدير تقريبًا مع ضعف الأهمية بالنسبة لخفض العمالة نتيجة تطبيق السياسة الاجتماعية. فى الواقع أن هذا العنصر المسبب للخفض الكلى للعمالة لم يظهر للوجود بشكل فعلى إلا نتيجة وضع حد أدنى للأجور وكذلك معدم المرونة اللازمة لاستقرار سوق العمل .

ومن جهة أخرى، لكى يتم تحييد الآثار الناجمة عن تطبيق سياسة التبادل الحر العالمى والعوامل المشتركة معها، فإن الخفض الهائل فى أجور ورواتب العاملين الأقل كفاءة كان من الأسباب التى يجب أن نضعها فى الحسبان. إن الآثار الناجمة عن تطبيق سياسة التبادل الحر العالمى لم تسهم فقط بشكل كبير فى الازدياد المكثف للخفض الكلى للعمالة ، بل أدت أيضًا إلى زيادة الفروق، وذلك بالتدمير التدريجى للنسيج الصناعى فى فرنسا، وكذلك خفض هائل فى نمو مستوى المعيشة للشعب الفرنسى. (١٥)

البطالة الناجمة عن الهجرة من خارج الاتحاد الأوروبى.

من المؤكد أنه لو كانت انعدمت الهجرة من خارج الاتحاد الأوروبى ، لكان الخفض الفعلى للعمالة من العمال الفرنسيين والعمال الأجانب رعايا الاتحاد الأوروبى سيصل إلى نسبة ضعيفة .

ولكن على عكس الرأى الذى يتبناه الكثيرون، لا نستطيع سوى تفسير جزء من الخفض الكلى للعمالة بواقع قدره ١٥% (الجدول III سبق ذكره) على الأقل كتقدير تقريبي أولى، إذا لم نضع فى الحسبان سوى عدد الأفراد القادرين على العمل من الأجانب المهاجرين من خارج الاتحاد الأوروبى.

التقدم التكنولوجى.

إن العنصر التكنولوجى المسبب للخفض الكلى للعمالة هو الثمن الذى يتعين دفعه لتأمين الحصول على مختلف صور الأرباح الذى يكفلها التقدم التكنولوجى. وفى الواقع فهو

لا يفسر - كما يقترح الكثيرون ^(١٦) - إجمالي خفض العمالة. ففي الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٧ لم يمثل سوى جزء بواقع ٥% كتقدير تقريبي أولى على الأقل. (الجدول III سبق ذكره) ^(١٧)

الوضع الاقتصادي الطارئ.

من الخطأ أيضًا أن ننسب للوضع الاقتصادي الطارئ ذات الطابع الدوري الخفض الكلي للعمالة الذي تم رصدده . ففي الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٧ لم يمثل سوى جزءًا صغيرًا نسبيًا بواقع ٣% على الأقل في التقدير التقريبي الأولي (الجدول III سبق ذكره) .

العوامل المسببة لنقص العمالة.

٢- إن التحليل الخاص بتطور الاقتصاد الفرنسي في الفترة من ١٩٥٠-١٩٩٧ قد ألقى الضوء على الأسباب الجوهرية للبطالة المكثفة التي ازدادت منذ عام ١٩٧٤ ^(١٨)

أوضح لنا هذا التحليل كيف أن جميع السياسات التي طبقت منذ عام ١٩٧٤ لمكافحة البطالة من قبل حكومات ذات اتجاهات مختلفة قد باءت جميعها بالفشل، ولماذا كان حتمًا من نصيبها الفشل.

دوامش

١ الخفض الكلي للعمالة والعناصر المسببة له.

- (١) انظر الجزء الثاني، القسم ب٤ سبق ذكره، والملحق الرابع IV لاحقاً، سياسة العمالة ، القسم الخامس. الجزء الأول ، القسم ٢ الثاني.
- (٢) آليه ١٩٤٣، Traité D'Economie Pure، ص ٧٠٨-٧١٨ (نظرية البطالة المزمنة)
- (٣) انظر أيضاً الملحق الخامس V لاحقاً، القسم التاسع.
- (٤) انظر لاحقاً الملحق الأول ٢.١. التكاليف حسب عدد ساعات العمل للعمالة والإضافة للربعة IV ، نظرية التكاليف المقابلة للمبادلات الدولية.
- (٥) انظر أيضاً آليه، ١٩٩٤، Combats Pour L'Europe، ١٩٩٢-١٩٩٤
ص ١٥٥-١٦٥ ص ١٧٧-١٨٨ ص ١٨٩-١٩٨ ص ٢٦٧-٢٧٣، ص ٣١٣-٣٢١.
- (٦) انظر بصفة خاصة آليه، Economie Et Interêt، مقدمة للنسخة الثانية ١٩٩٨، ص ١٣٨.
- (٧) آليه، ١٩٧٤، Combats Pour L'Europe، ١٩٩٢-١٩٩٤ ص ٣٤٧-٣٥٨
- (٨) آليه، ١٩٩٤، سبق ذكره ، ص ٣٥٩-٣٦١

٢- نموذج للتحليل.

- (٩) انظر الملحق الخامس V لاحقاً بخصوص تلك النقاط، النموذج الخاص بالعناصر المسببة للبطالة، القسم الثالث والرابع.
- (١٠) انظر الملحق الخامس V لاحقاً القسم الخامس والسامن من أجل الوقوف على تحليل مفصل.
- (١١) إن أهمية الأخطاء الممكنة التي أثير إليها (± ٢٠%) بخصوص التقديرات لمختلف العناصر المسببة للبطالة تتبع في وقت واحد من فروض مبسطة للغاية للنموذج محل العرض والتوضيح باستخدام مؤشرين k , r فقط لمختلف العوامل من جهة والسياسة الاجتماعية وسياسة للتبادل الحر العالمي من جهة أخرى.
- (١٢) آليه ١٩٩٤ ، Combats Pour L'Europe، ١٩٩٢-١٩٩٤ ص ٣٦٢
- (١٣) لدينا $٣,٨٩\% = ٠,١٧ \cdot ٢٢,٩$ ، الأرقام الأخرى الخاصة بالعمود الأول للجدول III تم استنتاجها من أرقام العمود الأول للجدول II بشرطها في ٠,٨٣،
 $٠,٨٣ = ٦,٨ \cdot ٠,٨٣$

جـ. رؤية شاملة

- (١٤) انظر الإضافة الثانية II لاحقاً، القسم ٣.
- (١٥) انظر الجزء الثاني لاحقاً، القسم جـ و د.
- (١٦) انظر الملحق III الثالث لاحقاً، مؤشر إحصائي للبطالة التقنية، والإضافة III المذاهب السائدة حول البطالة القسم ٢.
- (١٧) انظر الملحق III الثالث لاحقاً ، مؤشر إحصائي حول البطالة التقنية.
- (١٨) الجزء الأول. سبق ذكره، القسم من الثاني إلى الخامس.

إضافة صغيرة

دليلان ذوا مغزى

للمودج التحليلي

عندما انتهيت كُليّة من كتابة هذا المؤلف، تساءلت عما إذا كان فى الإمكان تطبيق النموذج التحليلي لمعدل γ الخفض الكلى للعمالة بالنسبة المؤوية على العمالة الصناعية فيما يتعلق بعدد العمال (النشطين) وخفض نمو إجمالى الناتج الداخلى الفعلى منذ عام ١٩٧٤. لقد فكرت أنه طالما أمكن تطبيق النموذج على معدل الخفض الكلى للعمالة، ففى الإمكان أيضا تطبيقه على عدد الأفراد العاملين فى الصناعة وإجمالى الناتج الداخلى الفعلى. ومن جهة أخرى فإن الحسابات التى وردت بالنموذج والتى تتعلق بالفترة من ٢٦ أغسطس إلى ٢ سبتمبر ١٩٩٩ قد أكدت جميعها هذا الاستقراء .

ولذلك كان من المؤكد أن نلحق بهذا المؤلف النتائج الجديدة.

وهكذا تراءى لى أن الحل الأفضل هو إلحاق هذه الإضافة الصغيرة بهذا الجزء الثالث مع إلحاق إضافة صغيرة تقنية بالتوازي للملحق V الخامس الذى يحمل عنوان نموذج للعناصر المسببة لخفض العمالة.

رسمان بيانيان ذوا مغزى.

١- الرسم البياني I سيأتى لاحقاً- يمثل تطور النسبة المؤوية i للأفراد العاملين فى الصناعة عن الفترة ١٩٥٥-١٩٩٧ بالقياس لعدد العمّال القادرين على العمل(الرسم البياني * X فى الجزء الثانى).

يُمثل الرسم البياني * XIII فى الجزء الثانى تطور إجمالى الناتج الداخلى الفعلى Q فى الفترة من ١٩٥٠-١٩٩٧ .

إذا أردنا تحديد الأثر الناجم عن انكسار ١٩٧٤، فإنه يتعين استبعاد أثر الفترة الزمنية من ١٩٥٠-١٩٧٤ التى سجلت معدل نمو يساوى : $\% ٤,٩١ = \infty$ ، والذى تطابق مع لوغاريتم (نسبة العدد) إجمالى الناتج الداخلى الفعلى فى شكل مستقيم ماراً من نقطة الرسم البياني *XIII الذى تطابق مع عام ١٩٧٤ .

الرسم البياني II الذى سيأتى لاحقاً. يمثل النسب نفسها والمقاييس البيانية أن الرسم البياني *XIII الخاص بالجزء الثانى، على النحو التالى.

النسبة :

$$q = Q/e^{\infty} \Delta t Q_0 \quad (1)$$

$$\infty = 0.0491 \quad \Delta t = t-1974 \quad Q_0 = Q(1974) \quad (2) \quad \text{مع}$$

يُمَثِّلُ الرسم البياني الثاني تأثير انكسار ١٩٧٤، أى يوضح الخسارة التى لحقت بالنمو عن الفترة من ١٩٧٤-١٩٩٧ بالقياس مع الفترة ١٩٥٠-١٩٧٤.

يوضح الرسم البياني I ص ١٠٧ والرسم البياني II ص ١٠٨ تشابه مذهل للمنحنيين الذين يمثلان المؤشرين: q, i

يوضح الرسم البياني III ص ١٠٩ الارتباط المتبادل عن الفترة من ١٩٥٥-١٩٩٧

$$\log q \quad \frac{\dot{i}-i_0}{i_0} + B \quad (3)$$

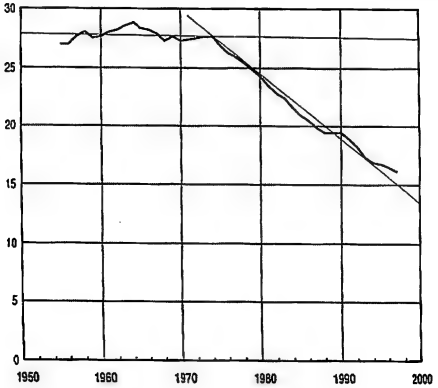
معامل الارتباط المتبادل مرتفع للغاية ولذلك نجد

$$R = 0.9881 \quad 1-R^2 = 0.0236 \quad (4)$$

$$A = 1.408 \quad B = 0.00162$$

ويوضح هذا الارتباط المتبادل الارتباط القوي للغاية بين إجمالى الناتج الداخلى والنسبة المئوية لعدد العاملين فى مجال الصناعة بالنسبة للأفراد القادرين على العمل أى النشطين (تم استبعاد مجال الهندسة الإنشائية والهندسة المدنية) .

الرسم البياني I



فرنسا ١٩٥٥-١٩٩٧

النسبة المئوية للعمال الصناعيين

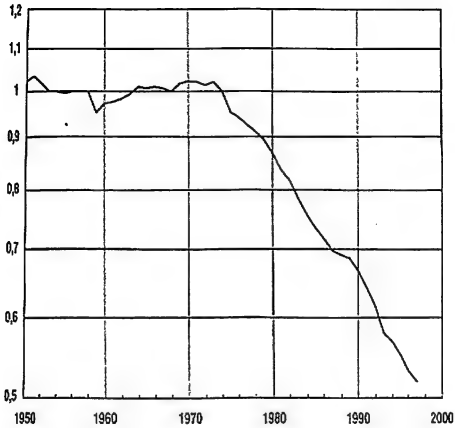
بالنسبة لعدد الأفراد القادرين على العمل (النشطين)

(تم استبعاد الإنشائية والهندسة المدنية)

(المتوسط السنوي %)

مصدر : الرسم البياني * X في الجزء الثاني

II الرسم البياني



فرنسا ١٩٩٧-١٩٥٠

المؤشر q الخاص بالخسارة التي لحقت بالنمو.

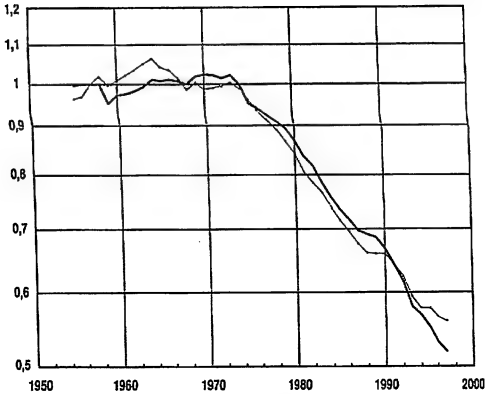
$$q = Q/e^{\alpha \Delta t} Q_0$$

Q = إجمالي الناتج الداخلي الفعلي

$$\alpha = 0.0491 \quad \Delta t = t - 1974 \quad Q_0 = Q(1974)$$

مصدر : الرسم البياني * XIII في الجزء الثاني سبق ذكره.

الرسم البياني III



فرنسا ١٩٩٧-١٩٥٥

$$\log q = A \frac{i-i_0}{i_0} + B \quad \text{الارتباط المتبادل}$$

$$q = Q/e^{\Delta t} Q_0 \quad \Delta t = t - 1974 \quad Q_0 = Q(1974) \quad i_0 = i(1974)$$

$$R = 0.9881 \quad 1-R^2 = 0.0236 \quad A = 1.408 \quad B = 0.001620$$

دليل: ——— قيم تم رصدتها . ——— قيم محسوبة

مصدر : جدول رقم 13667* (30 سبتمبر 1999)

تطبيق النموذج التحليلي بالنسبة المئوية لعدد العاملين في مجال الصناعة

٢- يرتكز تطبيق النموذج التوضيحي للنسبة المئوية i لعدد العاملين في مجال الصناعة (مع استبعاد الهندسة الإنشائية والمدنية) فيما يتعلق بعدد الأفراد النشطين على الفروض الآتية :

فروض النموذج التحليلي.

يرتكز النموذج التحليلي على أربعة فروض.

١- نفترض أن النسبة المئوية i تعتمد ظاهرياً على الفرق بين $r-ro$ ، تمثل ro الحد الأدنى للبطالة المزمنة . التأثير إذن منعدم للقيم السلبية لـ $r-ro$

٢- نفترض أن الاتجاه المركب (k) للمؤشر k متمثل في اتجاهه الرمزي وأن الفرق Δk $k-(k) =$ يمكن اعتباره مؤشراً للوضع الاقتصادي الطارئ.

٣- نفترض أن النسبة المئوية i للعاملين في مجال الصناعة بالنسبة للأفراد النشطين يعتمد ظاهرياً على الفرق: $\log(k)-\log ko$ ، يمثل ko الحد الأدنى للبطالة الناجمة عن سياسة التبادل الحر العالمي.

إذن التأثير منعدم بالنسبة للقيم السلبية: $\log(k)-\log ko$ (١)

٤- نفترض أن العامل المسبب للوضع الاقتصادي الطارئ بالنسبة المئوية i بخصوص عدد العاملين في الصناعة يعتمد ظاهرياً على العامل المسبب للوضع الاقتصادي الطارئ k Δ للمؤشر k .

يرتكز النموذج التحليلي إذن على أهمية الارتباط الظاهري.

$$(1) \quad i = A(r-ro) + B [\log(k)-\log ko] + c\Delta k + D$$

والذي يتطابق معه الارتباط المتبادل المتعدد .

تم اختيار الثوابت ko, ro بحيث يصل معامل R الارتباط المتبادل الكثف إلى أقصى حد له.

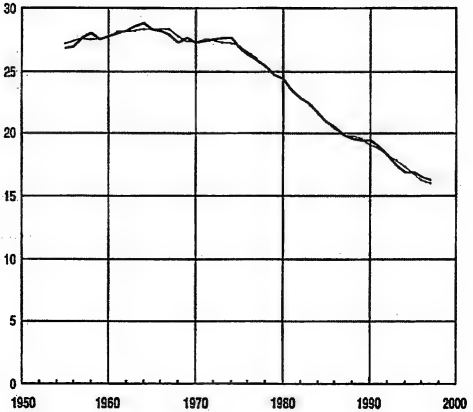
مطابقة النموذج

في خلال الفترة من ١٩٥٠-١٩٩٧ وصل معامل الارتباط المتبادل المتعدد (١) إلى أقصى درجة له بالنسبة للقيم.

$$(2) \quad ro = 0.50$$

$$ko = 1$$

الرسم البياني IV



فرنسا ١٩٥٥-١٩٩٧

$i =$ النسبة المئوية للعمالة الصناعية بالنسبة

للأفراد القادرين على العمل (النشطين)

الارتباط المتبادل: $\log(kn) - \log ko, \Delta kn$

$ro = 0.50$

$ko = 1$ $R = 0.9983$

$1 = R^2 = 0.0032$

قيم محسوبة

الدليل: قيم تم رصدها

مصدر: جدول رقم 13962 الرسم البياني 14507

يمثل الرسم البياني IV القيم التي سجلتها النسبة المئوية i لعدد العاملين في مجال الصناعة والقيم التي تم حسابها على أساس الارتباط المتبادل المكثف⁽¹⁾ بالنسبة لـ $k_0=1$ ، $r_0=0.50$.

يساوى معامل الارتباط المكثف $(1 - R^2 = 0.0032)$ 0.9983 كما أن تمثيل النسبة المئوية i لعدد من العاملين في مجال الصناعة بدلالة $\log(k) - \log(k_0)$ ، $r - r_0$ ، و Δk تكاد تكون كاملة.

مؤشرات نسبية

أوضح تحليل النتائج الخاصة بالارتباط المكثف لمجمل الفترة من ١٩٥٠-١٩٩٧ أن مردود k كان أكبر من مردود r بقيمة تصل إلى خمسة أضعاف وربع الضعف 5.4 ، كما وصلت هذه النسبة كمتوسط للأعوام ١٩٩٥-١٩٩٧ إلى خمسة أضعاف.^(٢)

تطبيق النموذج التحليلي على المؤشر q الخاص بانخفاض النمو.

٣- تطبيق النموذج على المؤشر q الخاص بانخفاض النمو.

$$q = Q/e \propto \Delta t Q_0$$

(القسم ١، سبق ذكره) يركز على فروض مماثلة التي وردت (بالقسم ٢، سبق ذكره)

الفروض الخاصة بالنموذج.

يرتكز النموذج التحليلي على أربعة فروض.

١. نفترض أن المؤشر q الخاص بانخفاض النمو يعتمد ظاهرياً على الفرق $r-ro$ ، علماً بأن ro يمثل الحد الأدنى للبطالة المزمنة، إذن التأثير منعدم للقيم السلبية. $r-ro$.

٢. نفترض أن الاتجاه المركب (k) للمؤشر k متمثل في خطه الرمزي وأن الفرق $k-k_0$ (k) يمكن اعتباره مؤشراً للوضع الاقتصادي الطارئ.

٣. نفترض أن المؤشر q يعتمد ظاهرياً على الفرق $\log(k) - \log k_0$ ويمثل k_0 الحد الأدنى للبطالة الناجمة عن سياسة التبادل الحر العالمي.

إذن التأثير مفترض كان لم يكن بالنسبة للقيم السلبية:

$$\log(k) - \log K_0$$

٤. نفترض أن العنصر المسبب للوضع الاقتصادي الطارئ للمؤشر q يعتمد ظاهرياً على العنصر المسبب للوضع الاقتصادي الطارئ k للمؤشر k

وهكذا يركز النموذج التحليلي على أهمية الارتباط الظاهري، الذي يتطابق معه الارتباط المتبادل المتعدد.

$$(1) \quad \text{Log } q = A(r-ro) + B[\log(k) - \log k_0] + C\Delta k + D$$

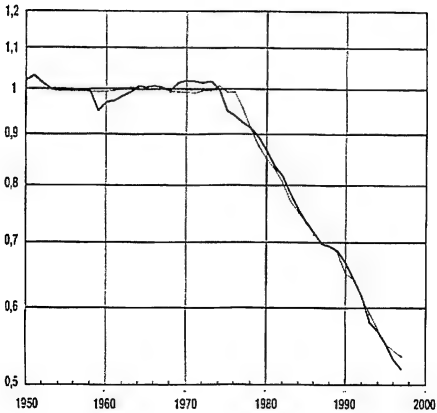
تم اختيار الثوابت k_0 ، ro بطريقة تضمن تحقيق أعلى معدل لمعامل R الخاص بالارتباط المتبادل المتعدد.

مطابقة النموذج.

حقق معامل الارتباط المتبادل المتعدد (١) أقصى معدل له بالنسبة للقيم في الفترة من ١٩٩٧-١٩٥٠.

$$(2) \quad ro = 0.63 \quad k_0 = 1.05$$

الرسم البياني V



فرنسا ١٩٥٠-١٩٩٧

q = مؤشر انخفاض النمو

الارتباط المتبادل: Δkn , $\log(qn)$, $rn - ro$, $\log(kn) - \log(ko)$

$ro = 0.63$ $ko = 1.05$ $R = 0.9959$ $1 - R^2 = 0.0082$

قيم محسوبة

الدليل: قيم تم رصدها

مصدر: جدول رقم 13968 الرسم البياني 14508

يمثل الرسم البياني V القيم التي سجلها المؤشر q ولقيم التي تم حسابها على أساس الارتباط المتبادل المكثف^(٢)

$$r_o = 0.63, \log(k) - \log k_o = 1.05 .$$

وصل معامل الارتباط المتبادل المكثف إلى $0.9959(1-R^2=0.0082)$

كما إن تمثيل المؤشر q بدلالة: $\Delta k, \log(k)-\log k_o, r-r_o$ يكاد يكون كاملاً .

مؤشرات نسبية .

أظهر تحليل النتائج الخاصة بالارتباط المتبادل المكثف أنه في الفترة ١٩٩٧-١٩٥٠ كان مردود k أكبر من مردود r بنحو ١١,٢ ضعف ، كما إن المتوسط بالنسبة للأعوام ١٩٩٧-١٩٩٥ وصل إلى ١٢,٨ ضعف. ^(١)

رؤية شاملة

هيمنة العناصر الداعية لسياسة التبادل الحر العالمي.

٤- من المفيد عقد مقارنة بين مطابقة i , q مع ناتج γ^*

(الجزء الثالث ، القسم السادس)

الجدول I يوضح المميزات الأساسية لكل من i , q , γ^*

إن تلك المطابقات تحظى بدرجة رفيعة من الدقة وخاصة المطابقة غير العادية بالنسبة
المئوية i لعدد العاملين في مجال الصناعة فيما يتعلق بالأفراد النشطين.

وبالنسبة للمطابقة γ^* و q فإن قيم ro تعتبر متقاربة إلى حد كبير. إن قيمة ko
بالنسبة γ^* تعتبر أضعف بكثير من قيم ko بالمقارنة مع i , q اللذين يتجاوزان .

النتيجة النهائية لذلك هو أن تمثيل المؤشر i وكذلك المؤشر q يتضمن قيم أكبر بكثير
من المعامل

$\lambda = \text{مردود } k / \text{مردود } r$ بالنسبة لمعدل γ^* الخاص بالخفض الكلي للعمالة.

في الواقع إن التأثير الحقيقي لمردود k بالقياس نسبياً مع مردود r بالنسبة للمؤشر i
والمؤشر q يعتبر أهم بكثير من الحالات الخاصة بمعدل γ^* الخاص بالخفض الكلي
للعمالة .

إن هذا التأثير واضح للغاية ، بل قاطع.

جدول مقارنة التطبيقات

١٩٩٧-١٩٥٠

الجدول I

indicateur	corrélation	R	1-R ²	r _o	k _o (1974=1)	λ = effet k / effet r	
						1950-1997	1995-1997
γ	γ*, r-r _o , (k)-k _o , Δk 1950-1997	0,9965	0,0070	0,61 (1974-1997)	0,43 (1960-1997)	1,69 (1950-1997)	2,04
i	i, r-r _o , log(k)-log k _o , Δk 1955-1997	0,9983	0,0033	0,50 (1950-1963) (1968-1997)	1,00 (1976-1997)	5,40 (1955-1997)	5,07
q	log q, r-r _o , log(k)-log k _o , Δk 1950-1997	0,9959	0,0082	0,63 (1975-1976) (1981-1997)	1,05 (1976-1997)	11,25 (1950-1997)	12,82
moyenne		0,9969	0,0062	0,58	0,83	6,11	6,64

دليل: قيم ko, ro مصحوبتان بمؤشر السنوات الخاصة بعدم المساواة

$$r > r_o \quad (k) > k_o$$

مصدر: إضافة صغيرة في الملحق V - الخامس ، النموذج الخاص بالعناصر المسببة للبطالة.

توامش

- (١) استحسنتم بعد تفكير أن أجعل $\log(k)$ بدلا من (k) .
- (٢) المعطيات المتعلقة بالارتباط المتبادل المكثف (١) وردت في الجدول I في الإضافة الصغيرة في الملحق الخامس ، النموذج الخاص بالموامل المسببة لخفض العمالة.
- (٣) وكما هو الحال بالنسبة للمؤشر I فقد فضلت $\log(k)$ بدلا من (k)
- (٤) المعطيات المتعلقة بالارتباط المتبادل المكثف (١) وردت بالجدول II في الإضافة الصغيرة في الملحق الخامس ، V ، النموذج الخاص بالموامل المسببة لخفض العمالة مطابقة معدل γ الخفض الكلي للعمالة، ورد في الرسم البياني IV في الجزء الثالث ، سبق ذكره.

تتممة

مطابقة جديدة لمعدل γ^* الخفض الكلى للعمالقة عن الفترة ١٩٥٠-١٩٩٧

إن التأمل فى الجدول I الذى ورد فى الإضافة الصغيرة قد حثى على إجراء مطابقة جديدة للمعدل γ^* اعتماداً على الارتباط الظاهرى.

$$\gamma^* = A (r_n - r_o) + B [\log(k) - \log k_o] + C \Delta k + D$$

وذلك بإحلال : $k_o - (k)$ محل $\log k_o - \log(k)$

إن الحد الأقصى R للارتباط المتبادل المتعدد قد وصل إلى

$$r_o = 0.63$$

$$k_o = 0.75$$

وهو يتطابق على التوالى مع الأعوام ١٩٧٦ او ١٩٧٢

$$R=0.9977$$

$$1-R^2 = 0.0046 \text{ لدينا}$$

$$R=0.9965$$

$$1-R^2 = 0.0070 \text{ مقابل}$$

بغية مطابقة معدل γ^* فى الجدول I، سبق ذكره (الرسم البيانى VI فى الجزء الثالث).

إن مطابقة المعدل γ^* سجل تحسناً طفيفاً فى المتوسط. وفى الواقع فهو أفضل بكثير فى الفترة ١٩٧٦-١٩٩٧ ، وأقل تحسناً فى الفترة ١٩٥٠-١٩٧٤.

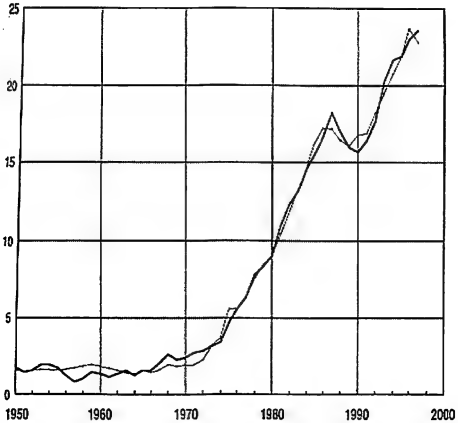
$$\text{لدينا: } A=49.1 \quad B=11.9 \quad C=4.79 \quad D=1.65$$

وهكذا نرى أنه بالنسبة للثابت t الخاص بالبطالة التقنية.

$$t=D=1.65\%$$

فإن القيمة ارتفعت قليلا عن القيمة $t=1.43\%$ التى سُجِّلَتْ فى المطابقة الأولى (الرسم البيانى IV فى الجزء الثالث) .

الرسم البياني VI



فرنسا ١٩٥٠-١٩٩٧

قيم تم رصدها ومحسوبة % لمعدل γ الخفض الكلي للعمالة.

(تطبيق النموذج $\log(k) - \log k_o$ بدلا من $(k) - k_o$)

قيم محسوبة

الذليل : قيم تم رصدها

معامل الارتباط المتبادل $R=0.9977$ $1-R^2=0.0046$

المصدر: جدول رقم 13971 (٥ أكتوبر ١٩٩٩) الرسم البياني 14514

بالنسبة للمطابقة الجديدة لدينا

$$\lambda = \text{مردود } k / \text{مردود } r = 0,32$$

وهي قيمة متقاربة جداً مع قيمة $\lambda = 0,07$ التي وردت في المطابقة مع النسبة المئوية لعدد الأفراد العاملين في مجال الصناعة فيما يتعلق بالأفراد النشطين.

في الواقع ، إن المطابقة الجديدة لمعدل γ موضوع مقارنة مباشرة مع مطابقة i ومطابقة q

متوسط القيم لـ ko , ro خلال هذه المطابقات الثلاث هو .

$$ro=0,59 \quad ko=0,93 \quad \lambda = 7.32$$

ومما يذكر أن السمات المميزة للارتباط المتبادل المكثف المتطابقة مع المطابقة الجديدة للمعدل γ وردت في التتمة الخاصة بالإضافة الصغيرة في الملحق V الخامس .

تؤكد هذه المطابقة الجديدة مرة أخرى عما إذا كان ضرورياً هيمنة العناصر الداعية إلى سياسة التبادل الحر العالمي .

الجزء الرابع

مفاهيم خاطئة

إن كل دعوته للتدبر والتأمل تجعلنا فى حالة من النزق وسرعة التأثير، كما إننا نهاب من الدلائل والحجج التى لم نعتدها من قبل، أى التى تخرج عن نطاق المألوف لنا، أو عن نطاق معتقداتنا، أو عن تلك التى نريد أن نعتقد فيها.

جوزيف شومبتر

رأسمالية، اشتراكية، ديمقراطية

Capitalisme; Socialisme Et Democracie

1946

(أ) الحقائق الثابتة

١- فرنسا تدمر نفسها فى الوقت الراهن

كيف نفسر هذا الوضع ؟ فى الحقيقة أن التدهور التدريجى والقوى الذى لحق بالوضع فى فرنسا بدء أساسا عام ١٩٧٤ نتيجة الهيمنة والتكرار المستمر للحقائق الثابتة، وأمور غير قابلة للمناقشة كما لو كانت محرمات، وأحكام مسبقة خاطئة يتم قبولها دون مناقشة، مما أسفر عن تكاثر النتائج السيئة واشتدادها على مر السنين.

تظهر هذه الهيمنة فى الطرق بالمطرقة باستمرار على رأى العام من قبل وسائل الإعلام الممولة التى تحكم فيها جماعات ضغط قوية وخفية إلى حد ما (١) فمن الناحية العملية محظور مناقشة أو طرح سياسة التبادل العالمى للمناقشة واتهامها بأنها السبب فى البطالة.

لا أحد يريد - ربما لا أحد يستطيع - أن يعترف بهذا الأمر البديهي. إذا كانت جميع السياسات المعمول بها منذ خمسة وعشرين عاما قد باءت بالفشل، فذلك لأننا نرفض باستمرار معالجة الأمر من أساسه والتصدى للّب المشكلة، ألا وهى التحرير العالمى المفرط للمبادلات.

إن مما نذعيه اليوم إنه بإمكاننا تأسيس نظام عالمى جديد يقوم على تحرير كامل لحركة البضائع ورعوس الأموال أو حتى تنقلات الأفراد إذا أمكن . إننا نؤيد وجهة النظر القائلة بأن حرية العمل لجميع الأسواق ستؤدى بالضرورة إلى رخاء جميع الدول والطبقات الاجتماعية فى ظل عالم متحرر من حدوده الاقتصادية.

والحقيقة أن النظام الجديد المقترح ليس فى جوهره سوى مذهب التسبب العالمى، وهو يفقر إلى كل شكل من أشكال التنظيم والانضباط الحقيقى.

إن هذا التطور فى سياسة المبادلات العالمية كان نتيجة التأثير المهيمن للشركات متعددة الجنسيات، وخصوصا الشركات الأمريكية ثم تلتها شركات متعددة الجنسيات من العالم أجمع.

كل شركة من تلك الشركات متعددة الجنسيات يتبعها مئات من الفروع، فهى تمتلك قدرات مالية ضخمة ولا تخضع لأية مراقبة، فهى تمارس فى الواقع سلطة سياسية شديدة التأثير. من ناحية أخرى، هذا التطور فى سياسة المبادلات العالمية اقترن بتطور رأس المال الفاحش والمفسد. (٢)

وباسم الليبرالية الوهمية، ومع تعدد مظاهر الفوضى وعدم الانضباط ظهر شيئا فشيئا نوعا من الفوضى والتسبب فى سياسة التبادل العالمى ، وقد نسينا أن اقتصاد الأسواق ليس سوى أداة، ولن تتفصل هذه الأداة عن مضمونها التشريعى والسياسى.

لن يكون اقتصاد الأسواق فعالاً إلا من خلال تواجده في إطار تشريعي وسياسي ملائم ، كما أن المجتمع الليبرالي لم يكن ولا يمكن أن يكون مجتمعاً فوضوياً.

إن عولمة الاقتصاد هي بالتأكيد سياسة مربحة جداً لبعض المجموعات صاحبة الامتيازات، بيد أن مصالح تلك المجموعات لا تتفق مع مصلحة البشرية جمعاء.

ومن جهة أخرى، فإن تطبيق سياسة العولمة بشكل مندفع وفوضوي سيكون من نتيجته عدم الاستقرار، وبطالة ، وظلم، وفوضى، وكافة صور البؤس، وفي النهاية فسوف تتضرر منها الشعوب كافة.

ورغم ازدياد حدة الزيادة في عدم المساواة، وتغلق المادة في كل مكان وما يتبع ذلك من تداعيات، فإن تفاقم سياسة التحرير العالمي الفوضوي للمبادلات قد ساهم بشدة في التفكك الأخلاقي للمجتمعات الغربية التي لا تولى الشباب الرعاية الكافية والمناسبة من جهة، أضف إلى ذلك التلغز الذي يعرض برامج لا تتفق والأخلاق من جهة أخرى، فضلاً عن الآثار المدمرة للمخدرات، والتدهور العام في القيم الأخلاقية، مع الجهل التام للظروف الاقتصادية والأخلاقية التي يجب مراعاتها في تشغيل مجتمع إنساني وليبرالي متحرر.

ثمة تفسير واحد حقيقي لهذا الوضع ألا وهو الجهل، الجهل المطبق للمبادئ الواجب إتباعها بغية تحقيق مجتمع متقدم، فعال وإنساني^(١)

سياسة تجارية قائمة على خطأ اقتصادي.

٢- تستند السياسة التجارية التي يطبقها الاتحاد الأوروبي على تفسير خاطئ لتشغيل اقتصاد الأسواق، وهو العمل على إلغاء أى عائق يتعلق بالتسعيرة المحددة أو تحديد الكمية بالنسبة للمبادلات الدولية. ويكون ذلك شرطاً لتحقيق وضع أفضل لكافة الدول والمجموعات الاجتماعية.

اتفاقيات روما، ماستريخت، وأمستردام

وبناء على ذلك، تم صياغة البند ١١٠ من اتفاقية روما في ٢٥ مارس ١٩٥٧ " البند ١١٠ - بإقامة اتحاد جمركي بين الدول، تتعهد الدول الأعضاء بالمساهمة وفقاً لما تمليه عليهم المصلحة العامة من أجل التقدم المنسق في التجارة العالمية، وفي الإلغاء التدريجي للقيود على المبادلات الدولية والحد من الحواجز الجمركية."

وهكذا وبموجب هذه الصياغة تتعهد الأطراف المتعاقدة على الإلغاء التدريجي لكافة أشكال القيود على المبادلات الدولية.

تمسكت اتفاقية ماستريخت بهذه الصياغة حرفياً، وكذلك اتفاقية أمستردام. ^(٢) ، غير أن اتفاقية ماستريخت قد شددت على صياغة البند ١١٠ في اتفاقية روما.

وفى الواقع ووفقاً لبند ٣٨ و ١٠٢٨ و ١٠٥ من الاتفاقية و ٢ من بروتوكول النقد، فقد نص على أن الدول الأعضاء فى الكيان الأوروبى يتولون وضع سياسات اقتصادية "فى ظل احترام مبدأ الاقتصاد المفتوح حيث التنافس الحر" مما يعنى ضمناً تطبيق اقتصاد سياسة التبادل الحر العالمى.^(١)

وهكذا يتضح لنا بلا شك أن الجهل وخاصة عدم التدبر الكافى جعل القائمين على صياغة اتفاقية روما ومن خلفهم، يجهلون تماماً الآثار الضارة وغير المرغوب فيها لفتح الحدود على مصراعيها ، وهذا ما تعارض تماماً مع الأهداف العامة لاتفاقية روما التى تحدت فى البند ٢ على النحو التالى :

" البند ٢- " تتولى اللجنة مهمة تنشيط النمو والتطور المنسق للنشطة الاقتصادية فى مجموع دول الاتحاد الأوروبى، توسع مستمر ومتوازن، واستقرار متزايد، وارتفاع مطرد فى مستوى المعيشة... " ومن جهة أخرى، استبدلت اتفاقية ماستريخت الموقعة فى ٧ فبراير ١٩٩٢ ذلك النص بنص آخر أكثر تعارضاً مع الأهداف العامة لاتفاقية روما ، هذا نصه :

"البند ٢- " تتولى اللجنة مهمة ... تنشيط النمو والتطور المنسق والمتوازن للنشطة الاقتصادية فى مجموع دول الاتحاد الأوروبى ، والعمل على تحقيق نمو ثابت وغير متضخم...، تجميع أكبر قدر ممكن من المكاسب الاقتصادية، تحقيق مستوى عمالة وحماية اجتماعية ممتازة ، رفع مستوى ونوعية الحياة، تقوية الارتباط الاقتصادى والاجتماعى والتضامن بين الدول الأعضاء" .

هذه الأهداف نصت عليها اتفاقية أمستردام، وبالتالي ليس فى الإمكان تحقيقها فى إطار سياسة عالمية للتبادل الحر .

ومن البديهي لو كانت هذه الاتفاقية قد اعترفت - كما نستخلص من الجزء الثانى والثالث لهذا المؤلف^(٢) - بأن عولمة الاقتصاد هى السبب الأساسى فى خفض الكلى للمعالة على نحو مكثف، وأنها عرضت تطور الصناعة للخطر، وعملت على عرقلة تقدم مستوى المعيشة فى الدول المتقدمة.^(٣) فإن صياغة البند ١١٠ من اتفاقية روما كانت ستكون على نحو آخر، ولم تكن حينذاك فى حاجة لتطبيق أهداف سياسة تجارية تتناقض تماماً مع الأهداف الجوهرية لاتفاقية روما.^(٤)

إن البند ١١٠ من اتفاقية روما(ذكر مرة أخرى بالنص دون تحريف فى البند ٣١ من اتفاقية أمستردام) يجب إذن أن يخضع للتفكير والمراجعة مرة أخرى، والشئ نفسه بالنسبة للبند ٣٨ و ١٠٢٨ و ١٠٥ من اتفاقية ماستريخت ، والبند ٢ من بروتوكول النقد الذى ورد فى اتفاقية أمستردام.

(ب) اتفاقيات منظمة الجات عام ١٩٤٧

ومعاهدة عام ١٩٦٠ لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

تكرر الخطأ نفسه في صياغة اتفاقيات منظمة الجات والتي أدت بنا إلى وضع يتعارض تمامًا مع مقدمة الاتفاق العام حول التعريف الجمركية والتجارة الموقع في ٣٠ أكتوبر عام ١٩٤٧ ونصت هذه الاتفاقيات بصفة خاصة على ما يلي :

" تعترف الأطراف المتعاقدة بأن إسهاماتها في المجال التجارى والاقتصادى يتعين توجيهها من أجل رفع مستوى المعيشة، وتشغيل أكبر قدر من العمالة بمستوى مهارة مرتفع، والعمل على زيادة الدخل الحقيقى وعلى الطلب الفعلى. الاستغلال التام للموارد العالمية وزيادة الإنتاج والمبادلات فى مجال السلع".

تكرر هذا الخطأ أيضًا فى معاهدة ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ الخاصة بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، حيث كان الهدف هو تحقيق أكبر قدر من التوسع فى مجال الاقتصاد والعمالة ورفع مستوى المعيشة.

ادعاء الأسواق زيادة حصة الدخول

٣- إن الكيان الأوروبى كله بالإضافة إلى جميع الاتفاقيات الخاصة بالاقتصاد الدولى مثل الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة عام ١٩٤٧ وكذلك معاهدة ١٧ ديسمبر ١٩٦٠ الخاصة بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، قد شابههم الفساد فى الأصل نتيجة اقتراح تم تدريسه واعتماده دون مناقشته فى جميع الجامعات الأمريكية ، وبالتالي فى جميع جامعات العالم ، مفاده " إن التشغيل الحر والفورى للأسواق يؤدى إلى تحسين حصة الدخول أى تحقيق أقصى قدر للموارد".

هنا يكمن مصدر وأساس مذهب سياسة التبادل الحر حيث يؤدى التطبيق الأعمى الذى يفتر إلى التحفظ على الصعيد العالمى إلى نشر القوضى وظهور شتى صور البؤس.

إن هذا الاقتراح ، الذى تم قبوله دون مناقشة، هو خاطئ تمامًا ، وليس سوى ترجمة للجهل المطبق بالنظرية الاقتصادية لدى كل الذين قاموا بتدريسها وتصويرها على أنها مكسب جوهرى ونهايتى قائم فى علم الاقتصاد.

إن هذا الاقتراح مبنى أولاً على الخلط بين مفهومين مختلفين تمام الاختلاف: مفهوم الفاعلية القصوى للاقتصاد ومفهوم أفضل توزيع للدخول. فى الواقع لا يوجد وضع يتسم بالفاعلية القصوى ، بل هناك عددًا لا نهاية له من تلك الأوضاع^(٩)

تفسر النظرية الاقتصادية دون لبس الظروف التي تحقق الفاعلية القصوى ، أى تفسر الوضع الذى يقف على حدود الممكن وغير الممكن. على العكس من ذلك فالنظرية نفسها لا تسمح إطلاقاً من خلال أوضاع الفاعلية القصوى أن تفسر لنا ما هو الوضع المتميز. فلا يتم هذا الخيار إلا على أساس اعتبارات أخلاقية وسياسية تتعلق بتوزيع الدخل وعلى أساس تنظيم المجتمع.^(١٠)

إن تحليل الأوضاع التي تحقق الفاعلية القصوى هو شئ مُعَدَّ للغاية، لأنه يتعين علينا ليس فقط رصد أوضاع خاصة بأفراد فى زمن معين ، ولكن أيضاً رصد أوضاع الأجيال القادمة.^(١١)

فبالتركيز وبغض النظر عن المفاهيم الأخلاقية والسياسية السائدة ، من الأفضل أن يتبوأ الاقتصاد مكاناً على الحدود بين الممكن واللاممكن بالقياس على الموارد والمعلومات التقنية المتاحة.

لكن ليس هناك ما يشير إلى أن الوضع الذى انطلقنا منه سيشر بالخير. وبصفة خاصة، ليس هناك أيضاً ما يشير إلى أن الطريق أو المنهج الخاص بالتشغيل الفورى والحر للأسواق قادر على تحسين الوضع فى جميع الدول المعنية ، ولدى جميع الطبقات الاجتماعية فى كل دولة على حدة .

ولم يثبت أيضاً أن هذا النهج من التشغيل الحر والفورى للأسواق قد يستطيع فعلياً أن يحقق وضع الفاعلية القصوى.^(١٢)

علماً بأن أساس مذهب سياسة التبادل الحر هو بالتحديد التشغيل الحر والفورى للأسواق وهو يؤدى إلى وضع أفضل بالنسبة لجميع الدول ولكافة الطبقات الاجتماعية.

فى الواقع أن مثل هذا التأكيد لا سند له كلية ، أى غير مقبول بالمرّة.

فعلى سبيل المثال، وبالقياص على الوضع الحالى فى العالم، لم تؤدى سياسة التبادل الحر العالمى سوى لمزيد من التدهور الرهيب لمستوى المعيشة فى فرنسا، على الأقل هذا ما نتوقعه مستقبلاً.^(١٣)

لم يتحقق لخطأ نظرى من قبل مثل هذا الكم من العواقب السيئة.

إن المعارضين لمذهب التبادل الحر العالمى ينظر إليهم حالياً على كونهم جهلاء باتسين، دافعهم التمسك بقيم تعصبية للوطن، منغلقيين، معادون للأجانب، ويجهلون تماماً ما يخدم مصالحهم الشخصية.

بيد أن الحقيقة تختلف تمام الاختلاف، إن الجهلاء ذوات الأفق الضيق والتعصب الأعمى ليس أولئك الذين يشار إليهم كل يوم بل هم أنفسهم الذين يحملون شعلة النور والعلم ومصالح الإنسانية جمعاء.

إن المذهب الساذج للتبادل الحر وتطبيقه على هذا النحو الأعمى يمثل أحد الأخطاء الفادحة للسياسات التي طُبِّقَت خلال الخمس والعشرين سنة الأخيرة.

وقد صدق قول الكاتب رابليه أكثر من أى وقت مضى حين قال: "الجهل أصل كل المصائب" (١١)

إن هذا هو الجهل الذى يجب أن نكشفه ونحاربه فى كل مكان يتجسد فيه، فى الجامعات كافة وفى جميع البلدان ، وجميع المؤسسات والمنظمات الدولية.

تطبيق خاطئ لنظرية صحيحة : نظرية التكاليف المقارنة.

٤- أوضح التحليل الأخير الذى دافع عن سياسة التبادل الحر العالمى التى تتبناها منظمة التجارة العالمية أن هذه السياسة تعتمد فى مبادئها على نظرية التكاليف المقارنة التى قدمها ريكاردو عام ١٨١٧ فى كتابه " من أجل مبادئ سياسة اقتصادية"

إذا كان يجب أن نستخلص من هذه النظرية أن سياسة التبادل الحر العالمى هى بالضرورة سياسة نافعة ومطلوبة على الصعيد العالمى، فإن الإجابة للأسف سلبية. فرض أساسى.

أولاً وقبل أى شئ - إن النموذج الخاص بنظرية التكاليف المقارنة قائم على فرض أساسى، وهو أن هيكل التكاليف المقارنة (أى مصاريف تشغيل الإنتاج) ثابت لا يتغير بمرور الوقت.

فى الحقيقة أن الأمر ليس كذلك بصفة عامة سوى فى حالة الثروات الطبيعية. فمثلاً بالنسبة لأوروبا الغربية، فإن الدول المنتجة للبترول تتمتع بالتميز النسبى الذى سيستمر مستقبلاً . والشئ نفسه بالنسبة للمنتجات الاستوائية التى تتمتع بالتميز النسبى المستمر.

بيد أنه على العكس من ذلك ، يتعذر فى المجال الصناعى استمرار هذا التميز النسبى. إذ تتطلب كل دولة إلى تفعيل صناعتها بالسبل الشرعية وتتوق إلى النجاح فى هذا المجال .

إن نستخلص من هذا إلى أن الحد من أو إختفاء بعض الأنشطة فى دولة متقدمة نتيجة التفوق النسبى اليوم قد يصبح غذاى مستقبلاً مصدرًا لضرر بالغ فى حالة زوال هذا التفوق النسبى ، وبالتالي سيتعين إعادة تلك الأنشطة إلى الظهور من جديد.

هذا هو الوضع على سبيل المثال في فرنسا في مجالات التعدين، النسيج، الإنشاءات البحرية، وأنشطة أخرى كثيرة.

تخصصات غير مرغوب فيها.

وحتى في وجود هذا التميز أو التفوق المقارن بصفة دائمة فإنه ليس من الصالح العام تشجيع تلك التخصصات التي ستتبع سياسة عامة للتبادل الحر.

فمثلاً بالنسبة لمجال الزراعة، فإن سياسة التبادل الحر ستعمل على اختفاء الزراعة كلية من الاتحاد الأوروبي نتيجة التفوق النسبي الدائم الذي تتمتع به دول مثل الولايات المتحدة، ونيوزيلندا، وأستراليا أو الأرجنتين .

إن هذا الاختفاء ، ربما يكون شرعياً إلا أنه غير مرغوب فيه من وجهة النظر الاجتماعية والسياسية، لأنه سيُعرض استقلال الاتحاد الأوروبي في مجال المواد الغذائية حتماً للخطر^(١٠) .

الشيء نفسه ينطبق على اليابان، فمن غير المعقول إطلاقاً إجبار اليابان على التخلي عن إنتاجها القومي من الأرز لمجرد أن إنتاج الولايات المتحدة في الأرز يتفوق على إنتاج اليابان.

الشيء نفسه أيضاً لعدد كبير من دول العالم الثالث التي لديها تميز أو تفوق نسبي في بعض المواد الأولية أو بعض المنتجات الاستوائية.

إن التخصص المفرط و المبالغ فيه يعرض الاكتفاء الذاتي من الغذاء لديهم للخطر وكذلك التنمية الصناعية مستقبلاً.

التكاليف النفسية، التكاليف الخارجية

وتكاليف النقل

وعلاوة على ماسبق فإن النظرية السطحية والسادجة للتجارة الدولية التي ارتكز عليها أولئك الذين يقودون سياسة التبادل الحر العالمي، تهمل تماماً التكاليف الخارجية وتكاليف النقل، ولا تولي أى اهتمام للتكاليف النفسية، التي هي أكبر بكثير من التكاليف النقدية، والتي يتحملها أولئك الذين تعرضوا للبطالة واليأس^(١١) من جراء تطبيق سياسة التبادل الحر العالمي.

تقييم مبالغ فيه لمكاسب التجارة الدولية.

رابعاً : فقد أسفرت الملاحظة والتحليل النظري عن أن المميزات المنبقة عن التجارة الدولية هي نتيجة تحسين إنتاجية العمل تحت ضغط تنافس الأسواق، وليس نتيجة الفائض ولابد التفوق النسبي. وبصفة عامة فإن هذا الفائض مبالغ فيه. ^(١٧)

ضرورة العمل من خلال إطار تأسيسي

موحد ومستقر

وأخيراً، إن سياسة تحرير المبادلات لا يمكن أن تؤتي ثمارها إذا كانت الظروف السياسية التي تعمل تلك السياسة في إطارها قابلة لإعادة النظر أو للإلغاء في وقت لاحق أو إذا كانت غير مستقرة.

ولكى تكون مجزية، فإن سياسة تحرير المبادلات تتطلب إطاراً اقتصادياً وسياسياً مشتركاً ومستقراً في ظل مؤسسات ملائمة.

ومن جهة أخرى، إذا نظرنا إلى السوق الأوروبية المشتركة، حيث كان ينبغي أن يصدر في جنباته العديد من الإجراءات الكفيلة بحماية التنافس من الانحرافات، نجد أن قدرًا ضئيلاً من التكامل السياسي ضرورياً، ولذلك فإن التكامل الاقتصادي المتقدم هو أمر مرغوب فيه حتماً.

السياسة العالمية التي تتجهجا

منظمة التجارة العالمية ومنظمة بروكسل

إن هذا التحليل في مجمله يوضح أن التحرير التام للمبادلات على الصعيد العالمي، وهو هدف أكدته منظمة التجارة العالمية، يجب أن ننظر إليه على أنه أمر لا يمكن تحقيقه، أمر ضار بل وغير مرغوب فيه.

إن التحرير التام للمبادلات ليس ممكناً ولا مفيداً ولا مرغوباً فيه سوى في إطار مجموعة دول إقليمية تشارك فيما بينهما اقتصادياً وسياسياً، وتضم دولاً على القدر نفسه من التطور الاقتصادي، بمعنى أن كل رابطة إقليمية عليها أن تحم نفسها منطقياً إزاء الآخرين.

وفي الحقيقة، إن أي تحليل دقيق لنظرية التكاليف المقارنة لا يؤدي بأي حال من الأحوال لمضمون النتيجة التي تدعى أن تطبيق سياسة عامة للتبادل الحر على الصعيد العالمي ستنتف مع المصلحة الحقيقية لكل دولة، سواء كان ذلك بالنسبة للدول المتقدمة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية أو اليابان، أو بالنسبة للدول النامية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي سابقاً، وفي أفريقيا وأمريكا اللاتينية أو في قارة آسيا.

لن أكف عن تأكيد هذه الحقيقة : إن النظرية المساخنة والسطحية للغاية لسياسة التجارة الدولية والتي يُلَوَّح لنا بها أتباع التحرير العالمى للمبادلات هى فى الواقع نظرية خاطئة تمامًا. نظرية تقوم على البديهيات دون الأسس.

فى الواقع إن أولئك الذين هم فى بروكسل أو فى أى مكان آخر يريدون باسم الضروريات المزعومة والتقدم أيضًا المزعوم، وباسم سياسة تحررية أسئ فهمها ، وباسم أوروبا، يريدون انفتاح الاتحاد الأوروبى أمام كافة التيارات التى تدعو إلى اقتصاد عالمى يفتقر إلى أى إطار تأسيسى حقيقى ومناسب بل يحكمه قانون الغابة، وترك الاتحاد الأوروبى بلا سلاح ، أى بدون أى حملة عقلانية منطقية.

إن أولئك هم أيضًا مسئولين بصفة شخصية ومباشرة عن عدد لا حصر له من أشكال البؤس وعن ملايين العاطلين الذين فقدوا وظائفهم، وأولئك فى الحقيقة ليسوا سوى مدافعين عن أيديولوجية سطحية للغاية ومدمرة، هم أيضًا دعاة خدعة كبيرة لا حدود لها. (١٤).

(ج) العداء السائد ضد كل أشكال الحماية.

٥- إن العداء السائد حاليًا ضد كل أشكال الحماية يركز على تفسير خاطئ للأسباب الجوهرية للإحباط الكبير .

فى الواقع إن الإحباط الكبير الذى ساد فى الفترة من ١٩٢٩-١٩٣٤ والذى بدأ من الولايات المتحدة ثم امتد إلى العالم أجمع ، كانت له أسباب نقدية بحتة ، وكان وليد نظام الائتمان والاستخدام المفرط فى الآتية .

إن الحماية المرتبطة بالثلاثينيات من هذا القرن كانت بمثابة نتيجة وليس سببًا فى الإحباط الكبير .

لم تكن الحماية سوى محاولات تتعلق بالاقتصاد الوطنى لحمايه من العواقب المدمرة والتي تزعزع استقراره، الناجمة عن الإحباط الكبير الذى نتج بدوره عن مشاكل نقدية^(١٩)

إن الأعداء اللدودين لكل أشكال الحماية يرتكبون خطأ ثانياً: وهو إنهم غير قادرين على رؤية أو تفهم أن اقتصاد الأسواق لن يعمل بصورة صحيحة إلا فى ظل إطار تأسيسى وسياسى يضمن له الاستقرار والانتظام.

وكما نرى الآن فإن الاقتصاد العالمى يفتر لأى نهج حقيقى يتسم بالنظام ، وهو ينمو فى ظل إطار فوضوى، كما أن الانفتاح العالمى على مصراعيه أمام الاقتصاديات الوطنية او الرابطات الإقليمية يفتر أيضاً الى أى مبرر حقيقى وسيؤدى حتماً إلى مشاكل كبيرة.

إن الأساس الحقيقى لمبدأ الحماية ، أى المبرر الأساسى لوجوده والحاجة إليه يكمن فى الحماية الملحة والضرورية ضد كل أشكال الفوضى ومختلف الصعوبات الناجمة عن غياب أى شكل من أشكال التنظيم الحقيقى على الصعيد العالمى^(٢٠).

ومن الخطأ تماماً تأييد الرأى القائل بأن التنظيم يمكن تحقيقه بتشغيل الأسواق، على النحو الذى نراه الآن.

فإذا نظرنا على سبيل المثال إلى وضع الزراعة فى المجتمعات الأوروبية، نجد أن تحديد أسعار المنتجات الزراعية بها على ضوء الأسعار العالمية التى قد تتغير سريعاً إلى الضعف نتيجة وضع دائماً غير مستقر ليس له أى مبرر^(٢١).

فى الحقيقة، إن الخيار ليس بين غياب كلى للحماية أو حماية تعزل الاقتصاد تماماً عن الخارج بهدف تنظيم إقليمى، إن الخيار يكمن فى البحث عن نظام بوسعه تحقيق مكاسب نتيجة تنافس فعلى والاستفادة من المبادلات العديدة مع الخارج، ويستطيع فى الوقت نفسه حماية اقتصاد المجتمع الأوروبى ضد مظاهر الفوضى وسوء التشغيل الذى يعانى منها يومياً الاقتصاد العالمى^{(٢٢) (٢٣)}.

انضمام عضوية الاتحاد الأوروبي

٦- إن الاتساع المقترح لعضوية الاتحاد الأوروبي من ١٥ دولة إلى ٢٥ دولة عضو، لن يؤدي في الوضع الراهن إلا لمزيد من المشاكل الكبيرة والتي قد يكون من الصعب احتوائها. ^(٢١)

إن الفروق في الأجور الحقيقية بين الدول الشرقية والاتحاد الأوروبي بواقع ١ إلى ٥ ، أو ١ إلى ١٠ ، كما أن الاندماج الاقتصادي لتلك الدول مع السوق المشتركة سيؤدي إلى خلق جو من عدم الاستقرار على نحو فظيع، وإلى زيادة نسبة البطالة بشكل هائل في حين أنها وصلت حالياً إلى حد غير محتمل.

أصبح الآن ممكناً التقدم باقتراح إنشاء رابطة سياسية بين الدول الشرقية والاتحاد الأوروبي. ^(٢٢)

عكس الأولويات

٧- إن الجهل بالأسباب الحقيقية المسببة للبطالة قد جعل القادة السياسيين في الاتحاد الأوروبي يلجأون إلى عكس الأولويات تماماً.

ومن جهة أخرى، فبدلاً من أن يلجأ هؤلاء السياسيون إلى إجراء تعديل جذري للسياسة التجارية الخاصة بسياسة التبادل الحر العالمي داخل الاتحاد الأوروبي، ووضع حد للسبب الرئيسي في ازدياد البطالة ، أعطوا الأولوية للتعامل بالعملة الموحدة، وهذا في ظل ظروف غير محددة، وذات تفسيرات متعارضة.

ووفقاً للبند ١٠٥ من اتفاقية ماستريخت، فقد نص على:

" إن الهدف الرئيسي للنظام الأوروبي المُطَبَّق في البنوك المركزية هو العمل على استقرار الأسعار "

ولم يحدد أحد على الإطلاق المعنى المقصود باستقرار الأسعار.

هل هو ٠% ، ١% ، أم ٢% ، أم حتى ٥% من متوسط ارتفاع الأسعار ؟

ومع ذلك لم يتم تحديد كيف سيتم حساب معدل متوسط ارتفاع الأسعار أو كيف سيتم تحقيقه.

بالتأكيد ثمة اتفاق ضمنى يعمل بموجبه حالياً محافظوا البنوك المركزية ، ومفاده أن استقرار الأسعار يجب وأن يتطابق مع معدل متوسط زيادة أو ارتفاع الأسعار بالنسبة لمجموع السوق المشتركة بحيث لا يتعدى ٢% . وهذا في حد ذاته هدف معقول ^(٢٣) ولكن من الضروري تحديده فعلاً ونشره رسمياً في أقرب وقت.

ووفقاً للبند ١٠٥ من اتفاقية ماستريخت، فقد نص أيضاً على أن البنك المركزي الأوروبي ، وكذلك النظام الأوروبي للبنوك المركزية مستقلين تماماً عن أى تنظيم سياسى سواء على صعيد الاتحاد الأوروبي، أو على صعيد الدول الأعضاء.

وقد نص هذا البند أيضاً على إنه "دون الإضرار بهدف استقرار ، الأسعار فإن النظام الأوروبي للبنوك المركزية يتعين عليه تأييد السياسات الاقتصادية العامة داخل المجتمع الأوروبي".

بيد أنه لم يُشر أحد على الإطلاق إلى كيفية إجراء هذا التأييد فى حالة ما إذا تعرضت دولة عضو فى الاتحاد الأوروبي إلى مشاكل ، وإذا استدعى ذلك اتخاذ إجراءات تعرض الاستقرار النقدي للخطر. (٣٧)

وفى الواقع، يبدو أنه لم يتبين لأحد أنه فى غياب نص صريح ذو صفة دستورية و يتكفل بتأمين استقرار الأسعار وتحديد كميتها، فإن البنك المركزى الأوروبى سيجد نفسه عاجزاً تماماً عن مقاومة الضغوط الهائلة الناجمة عن التضخم ، والتي سترمى بقلها عاجلاً أم آجلاً.

هذه الضغوط ستزداد قوة أكثر من ذى قبل، وحسب الرأى الشائع فإن نسبة كبيرة من البطالة حالياً ستكون بفعل النقود.

وفى الحقيقة ، ثمة اختلافات كثيرة ظهرت فى تفسير اتفاقيات ماستريخت وأمستردام وتطفو فوق السطح حالياً بهدف منع ظهور أى اختلافات خطيرة على نحو سريع خلال العمل بالعملة الموحدة. (٣٨)

إن العملة الموحدة تعكس إنجازاً متمثلاً فى تكوين اتحاد سياسى يقوم على أسس محددة بوضوح ويتم الموافقة عليها من خلال استفتاء بالأغلبية بنسبة الثلثين فى كل دولة على حدة من دول الاتحاد الأوروبى.

إن تطبيق العملة الموحدة وإلغاء العملات الوطنية سيؤدى حتماً إلى مساوئ خطيرة فى حالة عدم القضاء على زيادة البطالة المكثفة الناجمة عن تطبيق سياسة التبادل الحر العالمى التى تنتهجها منظمة بروكسل. (٣٩)

معلومة غير تامة

تقصير غير مقبول

٨- إن التحليل الاقتصادى القياسى للأسباب المكونة للبطالة يتضمن بصفة خاصة معرفة العديد من المجموعات الإحصائية، وبصفة خاصة الاطلاع على المجموعات طويلة الأجل التى تتعلق بالدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى. (٤٠)

لقد بات من الضروري الإشارة هنا إلى التقصير غير المقبول لمنظمة بروكسل فيما يتعلق بعدم نشر بيانات إحصائية تتعلق بالاتحاد الأوروبي. فلا يوجد حالياً أى دليل سنوى يتضمن إحصاء أوروبى حقيقى، يتضمن ليس فقط البيانات الإحصائية الحالية، بل أيضاً مجموعات طويلة الأجل تستعرض فترة خمسين عاماً مضت. هذا التقصير يعرض للخطر كل تحليل اقتصادى مناسب.

طبقت اتفاقية روما فى أول يناير ١٩٥٨، أى منذ أربعين عاماً، و يتبع منظمة بروكسل حالياً أكثر من عشرين ألف وكالة معتمدة، مما يكلفها أموالاً طائلة، ومع ذلك عجزت اللجنة العامة لها فى إصدار دليل سنوى يكون بمثابة إحصاء حقيقى للاتحاد الأوروبى، ومع ذلك إصدار مثل هذا الدليل أمر لاغنى عنه.

تصدر الدول الكبرى كل عام أكثر من دليل إحصائى ، يتضمن عيوباً كثيرة، بيد أنها منشورة وهى على قدر كبير من الأهمية.

يجب على الحكومة الفرنسية والحكومات الأوروبية الأخرى إلزام لجنة منظمة بروكسل إصدار دليل سنوى إحصائى خاص بالتجمع الأوروبى مكوناً من خمسة أو ستة آلاف صفحة تتناول كل المميزات الأساسية المتعلقة بالاقتصاد للدول الأعضاء الخمس عشرة ، وخاصة فيما يتعلق بالمبادلات الداخلية بين دول التجمع الأوروبى، وكذلك المبادلات من خارج دول التجمع الأوروبى، كل دولة على حدة، وعلاوة على تطور نظام الحماية الجمركية منذ عام ١٩٥٨.

ما زالت لجنة منظمة بروكسل - منذ خمسة وعشرين عاماً - تصدر العديد من التوجيهات وتتعدى دائماً على مجالات هى من صميم اختصاص الدول، ولا تولى أهمية للأولويات التى هى من صميم عملها.

من جهة أخرى يتعين على أى سياسة أوروبية لكى تنسم بالواقعية والفاعلية أن تكون على دراية تامة بالوقائع، بالإضافة إلى المعلومات الوافية والشفافية المطلقة.

ثمة عدد كبير جداً من إصدارات منظمة بروكسل عبارة عن إصدارات موجهة للدعاية البحثية فى معظم الأحيان، أى تقتصر إلى أى قيمة علمية حقيقية.

أضف إلى ذلك أن الإصدارات الإحصائية التابعة للجنة منظمة بروكسل مبعثرة داخل عدد كبير من الإصدارات ومن الصعب الوصول إليه ، وهى إصدارات خالية من أى تعليق ملثم، ولا تتضمن عرضاً موجزاً من أى نوع لتبسيط الأمور.

وقد يكون من المفيد أيضاً أن يقوم الاتحاد الأوروبى بتعيين خبراء فى الاقتصاد على غرار أولئك الذين تتولى تعيينهم الولايات المتحدة.

يقدم هؤلاء الخبراء للولايات المتحدة كل عام تقريراً بعنوان " التقرير الاقتصادى " وهو مفيد جداً، ليس فقط للتعليقات التى يتضمنها ، بل للإحصائيات الشاملة الملحقة به التى تقدم تحليلاً موجزاً وكامياً ببناءً للغاية لخدمة الاقتصاد الأمريكى. (٢١) (٢٢)

علاجات خاطئة

٩- للأسف مازالت العلاجات الخاطئة تتواتر نتيجة عدم وجود تشخيص دقيق يستند على أسس حقيقية لمعالجة مشكلة البطالة المكثفة التى نشهدها حالياً.

لقد قيل لنا إن الأمر بسيط للغاية . إذا أردنا أن نقتلع البطالة من جذورها، يكفينا خفض الأجور، بيد أن أحداً لم يقل لنا ما هو حجم هذا الخفض، وهل سيكون حقاً مجدياً دون أن يعرض السلام الاجتماعى للخطر.

منذ سنوات عديدة ومنظمات دولية كبيرة مثل المنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية الاقتصادية ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولى أو البنك الدولى تتصح بمثل هذا الحل بل وترأه جذاباً. (٢٣)

لقد قيل لنا كذلك إنه يكفى خفض الوقت المحدد للعمل لمكافحة البطالة، (٢٤) لكن علاوة على أنه بالنسبة للأفراد الذين لا يستطيع أحد أن يحل أحدهم مكان الآخر فإن هذا الحل يستبعد تماماً الأمر الذى لا نقاش فيه وهو أن كثيراً من الاحتياجات الملحة لم يبت فى حلها .

الخلاصة أنه ليس بتقليص العمل نستطيع مواجهة البطالة.

وفى ظل رأى الاقتصادى الحالى فإن خفض الجورى لوقت العمل سيتبع بالضرورة خفض فى دخول العاملين، وهو أمر يتعين تعويضه عن طريق موارد يتم الحصول عليها من الاستقطاعات المتزايدة.

أضيف إلى ذلك أنه بالنسبة لهم السن وأفاق تطوره فإن أى خفض فى وقت العمل (عدد ساعات العمل) ، وكذلك خفض سن التقاعد سيعرضان المستقبل لخطر بالغ. (٢٥)

يقترح البعض بأنه فى الإمكان محاربة البطالة فعلياً عن طريق التضخم. بيد أن محاربة آثار سياسة التبادل الحر العالمى عن طريق التوسع النقدى والتضخم ليس سوى وهم بحث وجهل تام بالأسباب الحقيقية للوضع الراهن.

إن هذا الوضع بطبيعته لا يقارن أساساً مع الإحباط الكبير الذى شهدته فترة الثلاثينيات من هذا القرن (٢٦) .

فى سابقة تبدو متناقضة فقط ظاهرياً ، فإن المتابعة العمياء لسياسة تحررية مزعومة وهى سياسة التبادل الحر العالمى وتطبيق علاجات خاطئة ستقود فرنسا حتماً نتيجة

تداعياتها إلى مضاعفة الإجراءات الموجهة يومياً ذات النمط الجماعي في محاولة لمكافحة
الفوضى الناجمة عن سياسة التبادل الحر العالمي.^(٢٧)

مذهب التسبب العالمي.

١٠- ثمة مذهب جديد فرض نفسه شيئاً فشيئاً منذ عقدين من الزمان وهو مذهب
التبادل الحر العالمي، مما استتبع اختفاء الحواجز أمام حرية الحركة بالنسبة للبضائع
والخدمات ورعوس الأموال.

تم فرض هذا المذهب حرفياً على الحكومات الأمريكية المتعاقبة، ثم على العالم أجمع
بمعرفة الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات وقد تبعتها جميع الشركات متعددة الجنسيات
في كل أرجاء المعمورة، وهي التي تمتلك زمام الأمور نتيجة الوضع المالي القوي ،
وبالتالي أصبحت ذات قوى سياسية لا يستهان بها.

إن العولمة كما أوضحنا مراراً، لا تستفيد منها سوى المؤسسات المتعددة الجنسيات،
وهي استفادة لا حدود لها.

المبدأ الجديد.

ووفقاً لهذا المذهب فإن العمل على اختفاء كافة العوائق أمام هذه التحركات أصبح
أمراً ضرورياً وكافياً لتحقيق حصّة أفضل للدخول على الصعيد العالمي.

إن كل الدول وكل الطبقات الاجتماعية داخل الدول ستشهد حتماً تحسّناً في الوضع
لديهم.

إن أنصار هذا المذهب قد اعتنقوه أيضاً بشكل يعيد للأذهان وضع أنصار الشيوعية
قبل انهيارها مع انهيار حائط برلين في عام ١٩٨٩.

يرى أنصار هذا المذهب أن تطبيق سياسة التبادل الحر العالمي ستفرض نفسها على
جميع الدول ، وفي حالة ظهور أية صعوبات خلال تطبيقها فهي لن تخرج عن كونها
مشاكل مؤقتة وعارضة.

وفيما يتعلق بجميع الدول النامية فإن انفتاحها التام على الصعيد الخارجي هو شرط
أساسي لتقدمهم، والدليل واضح بالنظر إلى التقدم السريع والمذهل للدول الصاعدة في جنوب
شرق آسيا.^(٢٨)

إن إلغاء جميع الحواجز على التعريف الجمركية أو ما شابه ذلك يعتبر بالنسبة للدول
المتقدمة شرطاً لنمو تلك الدول كما هو واضح من النجاح المنقطع النظير الذي حققته
النمو الآسيوية، ونكرر أنه ينبغي على الغرب أن يحذو حذوهم ليشهد نمواً غير مسبوق

من جهة ، وتحقيقاً كاملاً في مجال العمالة من جهة أخرى. لننظر بصفة خاصة الى روسيا والدول الشرقية التي كانت تنصف بالشيوعية، والدول الآسيوية والصين في المقام الأول فهم يشكلون أقطاب مهمة بالنسبة للنمو و يقدمون للغرب إمكانات غير مسبوقة للتطور والثراء.

إن السوق فقط الذي يضمن هذا النمو الاقتصادي العالمي للنظام العالمي الجديد، وإن أولئك الذين يعارضون هذا المذهب ليسو سوى حفنة من الجهلاء غير المبصرين الذين لا يستشرفون آفاق المستقبل.

ووفقاً للرأى السائد فإن البطالة في الدول المتقدمة ناجمة أساساً عن الأجور الحقيقية المرتفعة للغاية ، والتي تقتصر إلي المرونة الكافية، ومن التقدم التقنى السريع فى مجالات الإعلام والنقل ونتيجة كذلك لسياسة نقدية مقيدة دون سند قانونى. ترى جميع المنظمات الدولية الكبرى مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنظمة بروكسل ترى أن البطالة القائمة فى الدول المتقدمة ترجع فى الأساس إلى عجز تلك الدول عن التكيف مع الظروف الجديدة التى فرضتها العولمة ، والتي لا يمكن تجنبها. يتطلب هذا التكيف خفض تكاليف الأجور وعلى نحو خاص خفض أجور العاملين غير المهرة.

من جهة أخرى ترى تلك المنظمات: - أن سياسة التبادل الحر هى الكفيلة بخلق فرص عمل وتحسين مستوى الحياة.

- منافسة الدول ذات الأجور المنخفضة لا تعمل على زيادة البطالة.
 - يجب استبعاد كل أشكال الحماية.
 - مستقبل جميع الدول مشروط بالتطور العالمى لسياسة التبادل الحر وتعميمها.^(٢٩)
- هذا هو جوهر المذهب ذو البعد العالمى، الذى فرض نفسه شيئاً فشيئاً على العالم، والذى اعتبر فتحاً جديداً وبداية لعصر ذهبي يزرغ مع فجر القرن الواحد والعشرين. أصبح هذا المذهب خلال العقدین الأخيرین مبدأً غير قابل للنقاش لدى كبرى المؤسسات الدولية قاطبة.

معطيات الملاحظة تدحض هذا الأمر

فى الواقع أن كل ما ذكر بخصوص التأكيد على المذهب الجديد وأهميته تم دحضه بمعرفة التحليل الاقتصادى ومعطيات الملاحظة.^(٣٠)

الحقيقة هي أن العولمة هي السبب الرئيسى لتفاقم البطالة المكثفة وعدم المساواة على نحو مستمر فى غالبية الدول المتقدمة.^(٣١)

إن تطبيق المذهب الجديد واكبه تقافم رهيب فى الأزمات المالية فى كل من آسيا وأمريكا الجنوبية ، وكذلك فى الولايات المتحدة وأوروبا.

فى الواقع ، أن جميع التأكيدات بخصوص المذهب الجديد قد أشير إليها فى نهاية الأمر بإصبع الاتهام نتيجة الأزمة العنيفة التى بدأت تزداد منذ عام ١٩٩٧ فى جنوب شرق آسيا ، فى اليابان، ثم فى أمريكا اللاتينية. ثم بلغت ذروتها فى روسيا فى أغسطس ١٩٩٨ ، وهى التى زعزت استقرار المؤسسات المصرفية والبورصة فى أمريكا وأوروبا فى سبتمبر ١٩٩٨.

هذه الأزمة تسببت فى انفجار الوضع المتأزم للبطالة فى كل مكان حلت به.

ثمة عاملان أساسيان لعبا دوراً حاسماً فى هذه الأزمة العالمية التى لم يحدث لها مثيل بعد أزمة ١٩٢٩ :

- عدم الاستقرار الكامن فى النظام المالى والنقدى العالمى.
 - عولمة الاقتصاد على الصعيد النقدى والصعيد الحقيقى^(١٢) فى آن واحد.
- ما حدث قد حدث ، فالإقتصاد العالمى الذى كان يفتقر إلى نظام حقيقى منظم ثم تطور فى ظل إطار فوضوى كان سيؤدى عاجلاً أم آجلاً إلى صعوبات جمة.
- تجدر الإشارة إلى أن وضوح واستجلاء الوقائع قد أنصف الإقتصاد أخيراً على سحر واستحواذ المذاهب .
- إن المذهب الذى ساد حينذاك كان يتجاهل تماماً معلومة أساسية مفادها: التحرير التام للمبادلات ولحركة رؤوس الأموال ليس ممكناً ولا مرغوباً فيه إلا فى إطار مجموعة إقليمية تضم دولاً مرتبطة اقتصادياً وسياسياً وذات تطور اقتصادى واجتماعى مماثل .
- فى الواقع أن تعميم سياسة العولمة ليس الأمر الذى لا يمكن تجنبه ولا هو بالأمر الضرورى ، ولا بالأمر المرغوب فيه.

هوامش

١ - المقائفة الثابطة :

(١) يقترح جيمى جولد سميث التمييز بين المؤسسات متعددة الجنسيات والمؤسسات عبر الجنسيات (١٩٩٥، الإجابة، ص ٧٨-٧٩ و١٥٦) فقد كتب يقول :

" عندما تنشئ المؤسسات متعددة الجنسيات مصانع في البرازيل أو في الهند، فهي ترغب فى غزو الأسواق البرازيلية أو الهندية وليس لاستغلال الأيدى العاملة رخيصة الأجر مع استبدالها بالعمالة فى بلادها.

تشارك هذه المؤسسات بنشاط وبفاعلية فى الاقتصاد فهي تستثمر دون أن تضر مع ذلك باقتصادها الوطنى.

على العكس من ذلك إن المؤسسات عبر الجنسيات تنجز العمل بسعر رخيص فى دول الأجور فيها منخفضة ثم تباع إنتاجها فى أسواق الدول المتقدمة" (ص ٧٨-٧٩)

يتعين إذن التمييز بصفة جوهرية بين هذين النوعين من الأنشطة، غير أنهما فى أغلب الأحيان مرتبطان كما يوضح جولد سميث (ص ٧٩) ولهذا السبب صعدت فقط إلى استخدام مصطلح المؤسسات متعددة الجنسيات فى هذا الكتاب.

إن شركة "الهواء السائل" فى فرنسا هى خير مثال للمؤسسات متعددة الجنسيات بالمعنى الذى أراده جولد سميث، فى الواقع أن الأنشطة الدولية لشركة "الهواء السائل" لم تنسب فى ضياح فرصة عمل واحدة فى فرنسا.

إن الانتقادات الموجهة فى هذا الكتاب للمؤسسات متعددة الجنسيات موجهة بصفة خاصة للمؤسسات غير المرتبطة بالمكان. ويتعين أيضا الإشارة إلى أن تلك المؤسسات لا تتحمل مسؤولية تدمير فرص العمالة الناجمة عن عدم الاستقرار فى المكان .

فى الحقيقة المسؤولية الكاملة تنصب على عاتق السلطات السياسية نتيجة سياسة للتدخل الحر العالمى التى تقوم على تطبيقها .

وكما ذكرت فى كتابى عام ١٩٩٤ Combats Pour L'Europe ١٩٩٢-١٩٩٤ (ص ٤٥٩، هامش ٨٧)

" إن التطور المستمر منذ عشرين عاما قد أعطى سلطات مهولة وتفوّدا سياسيا مفرطاً للشركات عبر الجنسيات، حيث قد تزدى هذه السياسة إلى نتائج غير مواتية مع المصالح الخاصة بالتجمعات والمصالح الوطنية. أن وجود عشرات الفروع لبعض هذه الشركات، موزعة فى فرنسا وفى العالم أجمع، تد مصدرا لكل صخور التصف"

(٢) إن الأمثلة الدالة على انحراف الرأسمالية المفسدة هى للأسف لا حصر لها. ظهر حديثا جدًا أن لدى إنتاج الدقيق المخصص للاستخدام كغذاء حيوانى قد استخدم الطين الوارد من محطات التلّوير التى تتولى جمع المياه المستعمدة، بما فى ذلك مخلفات الأبار العفنة ، أى المخلفات البشرية !

ومما يؤثر الدهشة إن المسؤولين عن تلك المؤسسة لم يَقدّموا للقضاء وهذا للأسف ليس سوى مثال صغير من جملة مليئة بأمثلة لا حصر لها.

(٣) انظر على وجه الخصوص إليه، ١٩٩٤ Combats Pour L'Europe الجزء IX التاسع، إزالة الغموض عن الحقائق الثابتة ص ٣٣٠-٣٣١ . انظر أيضا الجزء الخامس لاحقا ، القسم ب .

٣- سياسة تجارية قائمة على خطأ اقتصادي :

(٤) البند ١١٠ أصبح ببساطة البند ١٣١ .

(٥) ينص البند ١٠٢٨ والبند ١٠٥ من الاتفاقية والبند ٢ من بروتوكول النقد على أن "وفقا لمبدأ اقتصاد الأسواق حيث التنافس الحر، يتم العمل على تشجيع الدخول في شكل زيادة فعالة وملموسة".

في الواقع ، لم يثبت إطلاقاً أن سياسة التبادل الحر العالمي أدت الى زيادة فعالة في الأجور.

انظر الجدول I في الملحق I الذي سيأتي لاحقا.

(٦) الجزء الثاني و الثالث سبق ذكرهما، انكسار عام ١٩٧٤ ولل عوامل المسببة لخفض العملة.

(٧) انظر على وجه الخصوص الرسوم البيانية VI ، VI*، X*، X، XIII*، XIII في الجزء الثاني، سبق ذكره، انكسار ١٩٧٤ .

(٨) من أجل الترابط مع الأهداف الجوهرية لاتفاقية روما فإن صياغة البند ١١٠ كان يجب أن تكون على النحو الآتي :

البند ١١٠ ، بإقامة اتحاد جبري فيما بينهم، يساهم الدول الأعضاء وفقا للمصلحة المشتركة في التملور المنسّق لتجارة العمالية، وفي الإلغاء للتدريجى للقيود على المبادلات الدولية وفي خفض الحواجز الجمركية مع الحفاظ الصريح بأن هذا الإلغاء وهذا خفض يجب وأن يتواءم فعلياً مع الأهداف الجوهرية للاتفاقية، خاصة فيما يتعلق بمعدل العملة المرتفع

٣- ادعاء الأسواق تحقيق حصة أفضل للدول ،

(٩) كما هو واضح في الرسم التخطيطي بالجدول I ، الملحق I الأول لاحقا تبادل حر وفعالية قصوى.

(١٠) انظر إليه ١٩٤٣، Traité D'economie Pure، الإصدار للثاني ١٩٤٤، ص ٥٨٨-٦٦٤، ومقدمة § ٤ ص ٨٦، انظر أيضا كتاب إليه ١٩٤٧ Economie Et Interêt الطبعة الثانية ١٩٩٨ ، الباب VI السادس، ص ١٥٣-١٧٨، ومقدمة ص ٥٦-٦٣.

(١١) انظر إليه ١٩٤٧، Economie Et Interêt ، الإصدار الثاني ١٩٩٨ ، الباب VI السادس، ص ١٥٣-١٧٨، ومقدمة ص ٥٦-٦٣.

(١٢) الملحق I، الرسم التخطيطي بالجدول I لاحقا ، تبادل حر وفاعلية الاقتصاد .

بخصوص هذه المسألة الجوهرية انظر إليه ١٩٨١، النظرية العامة للفائض، § ٦٥٦* ص ٥٦٩، وإليه اتفاقية الاقتصاد البحث، الإصدار الثالث ١٩٩٤، مقدمة ص ٩٠-٩٢، § ٤ والملحق III الثالث، ص ١٣٤-١٣٨ ، (انظر بصفة خاصة ١٣، ص ١٣٨) انظر أيضا الملحق IV الرابع، ص ١٢، ص ١٤٩-١٥١.

(١٣) الجزء الثاني سبق ذكره ، الرسوم البيانية XI ، XI* والقسم ٣ ، تطور متوقع.

(١٤) هذا الاستشهاد ورد على غلاف كتابي ١٩٩٤، Combats Pour L'Europe.

٤- تطبيق فاعلٍ لنظرية صحيحة : نظرية التكاليف المقارنة :

(١٥) في الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٧٤ تم خفض عدد العاملين في مجال الزراعة في فرنسا بطريقة عقلانية وبدون مشاكل، إذ انخفض معدل عدد الأفراد القادرين على العمل في مجال الزراعة من ١٥% إلى ١٠% عام ١٩٧٤، ثم أدت العمالة إلى خفض عدد الأفراد القادرين على العمل في مجال الزراعة إلى ٦,٤% عام ١٩٨٥ ثم إلى ٥% عام ١٩٩٠ ثم إلى ٤% عام ١٩٩٥ .

هذه النسب المئوية تعرض الاكتفاء الذاتي للخطر في مجال الغذاء في فرنسا ، بل و تعرض للخطر كيان فرنسا ذاتها.

(١٦) انظر لاحقاً ، الإضافة IV الرابعة، نظرية التكاليف المقارنة والمبادلات الدولية.

(١٧) انظر إليه ، Combats Pour L'Europe، ١٩٩٤ ، ص ١٩٩-٢٢٥ ، وعلى وجه الخصوص، ص ٢٢٤ - ٢٢٥ حيث تحليل نموذج RUNS لعام ١٩٩٣ لتلك الدولي الذي يوضح أن * الأرباح الطائفة مرتبطة بأكبر قدر من حرية المبادلات*. في الواقع هذا ليس سوى خداع هائل يركز على جهل مطبق بنظرية الاقتصاد (سبق ذكره ص ٢١٥-٢١٨) .

(١٨) وبالتقياس على الأخطاء المتكررة التي ارتكزت عليها السياسات الاقتصادية الجارية العمل بها منذ فترة ما بعد الحرب العالمية ، وبصفة خاصة بدءاً من عام ١٩٧٤ ، ألحق بالإضافة IV الرابعة في هذا الكتاب مقتطفات من المؤتمر الذي عقته في إبريل ١٩٩٣ خلال أسبوع رجال الاقتصاد الذي نظمته مدرسة للدراسات العليا التجارية: نظرية التكاليف المقارنة والمبادلات الدولية* .

٥- العداء السائد ضد كل أشكال الحماية :

(١٩) انظر إليه ١٩٩٩ ، La Crise Mondiale D'Aujourd'hui ، الباب I الأول.

(٢٠) لتأخذ على سبيل المثال دولة نامية. كيف نستطيع أن نتخيل أنه بإمكان هذه الدولة أن تتطلق في مجال الصناعة دون أن توفر لنفسها الحماية الكاملة ؟ فمثلاً مجال مثل صناعة السيارات، ان تستطيع هذه الدولة أن تصمد ولو قليلاً ، وسيتم القضاء على هذه الصناعة نتيجة لتنافس الدول المتقدمة .

(٢١) إليه ١٩٩٤ ، معارك من أجل أوروبا . ١٩٩٢-١٩٩٤ ، خامسة ص ٤١١-٤١٣ أثار أيضاً الأجزاء VI والسادس و VII السابع ، ص ٩١-١١٤ و ١٩٩-٢٦٦ .

(٢٢) انظر الإضافة V الخامسة لاحقاً ، مجتمع تضاعف تحرري.

(٢٣) إن موقفى الشخصى يختلف تماماً عن موقف أولئك الذين يؤيدون اتفاقيات ماستريخت واسترداد تأليفاً أعمى، ومختلف أيضاً عن الأعداء اللئيمين لكل أشكال التعصب القومى.

يُتَمَنَّى للبعض بأننى أصبحت اليوم من أنصار مبدأ "الحماية" بينما كانوا يعتبروننى فى حين آخر مثل أولئك الذين يتبنون بمبدأ الليبرالية، والحقيقة هى أننى كنت دائماً ومازلت داعياً لمبدأ الليبرالية و لم أغير من موقفى. بيد أننى لم أطبق أبداً بين الليبرالية وبين التسبب العالمى، ولم أنصح التجمع الأوروبى سوى بكل ما هو مفيد وبناء مثل أن يقوم على كيان سياسى ديمقراطى وعلى مبدأ التجمع التفضيلى والحماية التى تتلاءم مع كبرى أسواق التجمع الأوروبى والتى هى بحاجة إليها.

ولم أعتقد أبداً فى أن الرفض لأى منظمة سياسية مركزية متعسفة سيؤدى حتماً إلى رفض كل أشكال التفوق القومى للتجمع الأوروبى ، إننى على قناعة بأن العكس هو الصحيح بمعنى أن الحفاظ المطلق على مبدأ السيادة المطلقة للدول هو أمر خطير أيضاً، شأنه فى ذلك شأن الرفض التام لهذا الأمر. إن الحل الذى يكمن فى الحصول على كل شيء أو عدم الحصول على أى شيء ليس هو الحل المناسب أبداً.

(لديه، ١٩٩٤، Combats Pour L'Europe ، ١٩٩٢-١٩٩٤ ص ٤٤٥-٤٤٦)

٦- انضمام عضوية الاتحاد الأوروبى :

(٢٤) يتعين ذكر التشكيلات المتتالية للتجمع الأوروبى ، ثم الاتحاد الأوروبى

أول يناير ١٩٥٨ : التجمع الاقتصادى الأوروبى لست دول : ألمانيا، بلجيكا، فرنسا، إيطاليا، لوكسمبرج، وهولندا

أول يناير ١٩٧٣ : انضمام الدانمارك وإيرلندا والمملكة المتحدة.

أول يناير ١٩٨١ : انضمام اليونان.

أول يناير ١٩٨٦ : انضمام إسبانيا والبرتغال.

أول يناير ١٩٩٥ : انضمام النمسا وفنلندا والسويد.

(٢٥) Erreurs Et Impasses De La Construction Européenne، ١٩٩٢، الباب VI السادس ص ٧١-٧٨.

تساع العضوية المقترح قد يتضمن عشر دول جديدة :

بلغاريا والمجر وبولندا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا ورومانيا وسلوفينيا ودول البلطيق الثلاثة.

فى الواقع أن أى تجمع واسع المدى محكوم عليه فى وقت واحد بعدم السفاعلية والشلل وظهور ميسول قوية للتفكك .

إن المثال الدال على المشاكل الهائلة نتيجة إعادة التوحيد مع الفارق من حيث ضخامة عدد الدول- ما حدث فى ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية والمشاكل الكبيرة التى كانت وليدة أفكار وهمية غير قابلة للتحقيق.

إن الطريق الوحيد الواقعى، هو إنشاء تجمع اقتصادى إقليمى يرتبط باتفاقيات سياسية. انظر أيضاً القسم السابع من الإضافة II الثانية لاحقاً.

٧- عكس الأولويات:

- (٢٦) انظر إليه ١٩٧٧، *Limpôt Sur Le Capital Et La Réforme Monétaire*، ص ١١٨-١١٩ .
- (٢٧) إضافة ميثاق للاستقرار والنمو، يضمن على المدى البعيد إيجاد نظام للسياسات الخاصة بالموزانية والتفد ليس ككثايا. انظر بوجه خاص جورج برتو، لا لاتفاقية مستردلم. للجزء I الأول، البرلمان الأوروبي، يناير ١٩٩٨، ص ١٣٥-١٤١.
- (٢٨) بخصوص كل تلك النقاط انظر إليه ١٩٩٢، *Erreurs Et Impasses De La Construction Européenne* الباب III الثالث، التجمع للتدوي الأوروبي وتطبيق عملة موحدة.
- (٢٩) انظر بصفة خاصة إليه ١٩٩٤، *Combats Pour L'Europe* ١٩٩٢-١٩٩٤، ص ٢٨٣-٢٨٤، والملحق I الأول ص ٤٦٥-٤٦٨.
- ٨- معلومة غير تامة. لتقصير غير مقبول:

- (٣٠) انظر الجزء الثاني والجزء الثالث، سبق ذكرهما. انظر أيضا الإضافة II الثانية لاحقا، القسم ٢ الثاني.
- (٣١) إليه ١٩٩٤، *Combats Pour L'Europe*، ١٩٩٢-١٩٩٤، ص ٤٢٢-٤٢٣ لم يتضمن تلك المعلومات كرونوس CRONOS للإحصائيات الأوروبية، تعليقات مناسبة بخصوص كيفية أشباع عضوية الدول من اثنتي عشرة دولة إلى خمس عشرة دولة عام ١٩٩٥. وما يذكر أن إصدارات هذا البنك من الصعب جدًا للحصول عليها.
- (٣٢) لقد مضى الآن خمس سنوات وأنا أصر على التصدير غير المقبول للجنة منظمة بروكسل بشأن عدم إصدار أي دليل إحصائي سنوي خاص بالتجمع الأوروبي. لقد ذهب اعتراضى انراج الرياح وأصبح حبر على ورق (الهامش ١٨ سبق ذكره) .

٩- ملاحظات خاطئة:

- (٣٣) إليه ١٩٩٤، *Combats Pour L'Europe* . ١٩٩٢-١٩٩٤، الجزء XI المبادئ عشر، ص ٣٩٧-٣٩٦ (انظر على وجه الخصوص الصفحت من ٣٩٦-٣٩٧) .
- (٣٤) إن الفرض الذى يدعو إلى خفض عدد ساعات العمل يبرر ذلك بأن البطالة هي ولادة للتقدم التكنولوجي وأن كمية العمل المتاحة محدودة . ومن هذا المنطلق فلكي يستقيم الإنتاج والعمالة بات من الضروري خفض عدد ساعات العمل .
- في الواقع هذه النظرية قديمة للغاية وقد تناولتها بالبحث وللدراسة في كتابي عام ١٩٩٣، (اتفاقية الاقتصاد البحث، الإصدار الثالث ص ٦٩١-٦٩٢) وقد انتقد ألفريد سوفي أيضا هذه النظرية (أزمة في المال وأزمة في السكان. الأزمة X العاشرة. رقم ٥٥، مارس ١٩٣٩) انظر الاستشهاد الذى ذكرته (اتفاقية الاقتصاد للبحث سبق ذكره ص ٦٩١، هامش ٣)
- انظر أيضا الانتقاد الذى وجهته لخفض ساعات العمل بغية خفض العمالة في مقالتي في جريدة لوموند، في ١٤-١٥ يونيو ١٩٨١ بطلالة وزيادة تكاليف الأجور.

في الواقع إن السياسة الحالية الخاصة بخفض ساعات العمل بواقع ٣٥ ساعة في الأسبوع لمكافحة البطالة تركز على خطأ فادح.

هذه السياسة لن تخفض أبدًا من حجم البطالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولي فيما يتعلق بالبطالة التقنية بواقع ٢% من عدد الأفراد القادرين على العمل، بالأحرى فإن هذه السياسة لن يكون بوسعها الحد من انخفاض الكلى للمعالة بواقع ٦ مليون عامل (الجزء الثاني، القسم ب سبق ذكره) . إن خفض المعالة على النحو الذي نلاحظه ليس نتيجة التقدم التكنولوجي، بل هو نابع أساسًا من سياسة للتبادل الحر العالمي التي تنتهجها منظمة بروسكل منذ عام ١٩٧٤.

(٣٥) في الواقع ، إن نستطيع أن نواجهه فعليًا مسألة الإحالة إلى التقاعد نتيجة انخفاض معدل الموليد منذ عام ١٩٧٤ (الرسم البياني XII الثاني عشر في الجزء الثاني) سوى بتأخير سن التقاعد . هذا في الواقع قرار غير مستساغ حيث لا يجرؤ أحد على اقتراحه، لكنه الاقتراح الوحيد الذي بوسعه مواجهة الصعوبات للجنة التي ستولد عن المسكنات التي يقترحها الجميع والتي لن تشكل حقيقة سوى دواء لا فائدة منه.

(٣٦) انظر إليه ١٩٩٩ La Crise Mondiale D'Aujourd'hui ، الجزء الأول.

(٣٧) انظر على سبيل للتوضيح الملحق IV الرابع لاحقًا. سياسة المعالة .

١٠- منهج التسليم العالمي :

(٣٨) على عكس ما هو معروف فإن النمو السريع للدول الصاعدة ليس وليد تفوق نظام القصادى متبع.

إن هذا للنمو يرجع في الأساس إلى أن أى اقتصاد باستطاعته أن ينمو ويزدهر سريعاً حتى ولو كان قد وصل إلى مراحل متأخرة، بخصوص هذه النقطة الأساسية انظر الإضافة VI السادسة لاحقاً، نمو وتضخم، القسم ٤

(٣٩) انظر إليه ١٩٩٤ Combats Pour L'Europe ، الجزء XI الحادى عشر، شطط (استدلال زائف) ووهم للتبادل الحر للعالمى. ص ٣٧١-٣٩٦.

(٤٠) انظر الهمش السابق ، الأجزاء VI,IX,XI ، ص ١٥٣-١٩٨ ، ص ٣٠١-٣٣ ، انظر أيضاً الجزئين الثاني والثالث السابق ذكرهما.

(٤١) هذا يفسر الكتاب الحالي الذى يلخص جوهر الموضوع في مقولة "خمس وعشرون عاماً من السياسات الخاطئة"

(٤٢) بخصوص تلك النقاط انظر إليه ١٩٩٩ La Crise Mondiale D'Aujourd'hui ، بينما الدول الصاعدة جميعها مازالت تتخبط نتيجة عواقب أزمة ١٩٩٧-١٩٩٨ وكذلك ثمة مشاكل مالية جديدة مازالت تتفاقم في الولايات المتحدة وأوروبا ولا أحد يستطيع أن يتنبأ متى ستفجر هذه الأزمات ، بيد أنها ستفجر حتماً لأن كل شيء وله آخر. ليس في الإمكان شراء الأسهم بنظام الائتمان إلى مالا نهاية وتمويل الزيادة الناتجة عن الاستهلاك عن طريق القروض. إن وعود السداد يجب وأن يكون لها نهاية.

وكما ذكرت من قبل في كتابي ١٩٩٩ La Crise Mondiale D'Aujourd'hui ، (ص ١٧٢-١٧٣) :

* طالما أن الهياكل المالية والتندية الحالية ستظل على ما هي عليه ، فمن الصعب جدًا أن لم يكن مستحيلًا ، التنبؤ بما سيحدث في التريب العاجل، وعلى العكس من ذلك بالنسبة لما سيحدث مُستقبلاً، إذ نستطيع التنبؤ بكل ثقة بأنه طالما بقيت الهياكل المالية والتندية على ما هي عليه ، فإن العالم سيشهد حتمًا المزيد والمزيد من الأزمات التي ستكون أقوى من ذي قبل ، كما أن توقيت انفجارها سيظل دائما غير متوقع" .

الجزء الخامس

محاربة البطالة بصورة فعلية

وإعادة النمو

إن وهم التحرر الخادع ، والتصريحات الليبرالية غير الآمنة ، وكل هذه الغوغائية هي أخطار عامة ، لأنها تعوق الرؤية فهي بالتالي تقف حائلاً أمام الدفاع عن الذات.

لا يجب أن نتعالمى عن الأشياء ، بل يتعين مواجهتها، إن أولئك الذين يعانون بقدر ضئيل من ظروف الاقتصاد في الوقت الراهن ويعتقدون أن لهم مصلحة شخصية في الحرية الاقتصادية الكاملة ، فهم على خطأ .

ليس على مستوى الأفراد ، ولا على المستوى الجماعى داخل المجتمع، سيجنى هؤلاء أية مصلحة من ذلك.

أوجست ديتوف

نهاية الليبرالية

La Fin Du Libéralisme

1936

ما العمل

تداعيات السياسات المتبعة

١- نتيجة ازدياد البطالة على نحو مكثف ، والخفض الهائل فى النمو ساهمت السياسات المطبقة منذ عام ١٩٧٤ بشكل كبير أيضاً فى زيادة حدة عدم الأمن ، والعنف ، وارتفاع معدل الجريمة فى المجتمع الفرنسى ، وخاصة فى الضواحي.

هذه الهجرة الكثيفة وغير المنظمة شكّلت بالتأكيد خاصة فى الضواحي أماكن تركز لأقليات غير مندمجة أو ترفض الاندماج فى المجتمع، ^(١) غير أن الآثار المترتبة على ذلك قد تفاقت بشكل هائل نتيجة البطالة المكثفة والخفض الذى لحق بالنمو على نحو كبير.

ومن أجل محاربة فعّالة للجريمة وعدم تواجد الأمن اللذين ينتشران فى كل مكان وبالذات فى الضواحي، لن يكتب لأى سياسة النجاح فى حالة عدم وضع حد للزيادة المكثفة للبطالة والخفض الهائل فى النمو نتيجة سياسة التبادل الحر العالمى التى تنتهجها منظمة بروسكسل، وفى حالة عدم وجود حماية معقولة لسوق دول التجمع الأوروبى، تجعله بمنأى عن المنافسة الضارة للدول ذات الأجور المنخفضة وتحميه من كافة صور القوضى الخارجية^(٢).

ورغم أن الوضع الراهن يختلف تمام الاختلاف عن الوضع ما بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية ، فإن الفترة بين ١٩١٨ - ١٩٣٩ والفترة بين ١٩٧٤ - ١٩٩٩ تتشابهان فى عوامل مشتركة كثيرة : عدم فهم تام من قبل القادة السياسيين للمسائل الجوهرية ، عدم إدراكهم الواعى بمدى الخطورة الحقيقة ، معارضتهم بسخرية للمشاكل الصغيرة ، وتطبيقهم الدائم لسياسات تحمل فى طياتها دليل إدانتهم ودليل فشلهم.

مكافحة البطالة من أجل العمل على استعادة النمو

٢- إذا كان التحليل الخاص بالجزء الثالث قد تأكّدت فعاليته من حيث المبادئ الذى تضمنها ، كما إن جميع البيانات النظرية والتجريبية المتاحة قد دعمت من موقف هذا التحليل ، فإن خفض الكلى للعمالة بواقع ٦ مليون عامل عام ١٩٩٧ كان فى الأساس نتيجة خمسة عوامل رئيسية :- البطالة المزمنة ، خفض فى العمالة نتيجة هيكّل السياسة الاجتماعية - (حد أدنى للأجور ، تكاليف الأجور الشاملة المبالغ فيها بالمقارنة مع إنتاجية العمل ، بطالة إرادية).

- خفض العمالة نتيجة سياسة التبادل الحر العالمى (والتى تفاقت نتيجة نظام معدل
- الصرف المتغير ، عدم انتظام حركات رعوس الأموال وسياسة الإغراق النقدى).

- خفض العمالة نتيجة الهجرة من خارج التجمع الأوروبي.

- خفض العمالة التقنية .

- خفض العمالة نتيجة الظروف الاقتصادية الطارئة .

وبالنسبة لمجمل الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٧ فإن النسبة المئوية لتلك العوامل الستة المسببة لخفض العمالة هي تقريباً على التوالي ٢٤% ، ٥١% ، ١٧% ، ٥% ، ٣%^(٦).

إن العنصر السائد كان خفض البطالة عالمياً بحوالى الضعف عن البطالة المزمنة ذات الأصل الاجتماعى.

نستخلص من هذا التحليل إنه بالنسبة لمجمل الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧، فإن متوسط الخفض الكلى للعمالة بواقع ٦ مليون فرد تقريباً كان نتاج سياسات انتهجتها فرنسا ومنظمة بروكسل منذ عام ١٩٧٤. مثلما قال ذلك جاك رواف: "ما كان مقدراً له أن يحدث قد حدث".

أما فيما يتعلق بتدمير الصناعة وتدمير النمو^(٧) فإن الهيمنة المطلقة لسياسة التبادل الحر العالمى وكونها عاملاً مفسراً لما حدث قد أكدته الحسابات الجديدة^(٨).

فى الواقع لقد ذكرت مراراً وتكراراً^(٩) أن الوضع الراهن فى طبيعته لا يقارن مع الإحباط الكبير فى فترة الثلاثينيات ، ولن نستطيع مكافحة خفض البطالة على نحو فعال وكذلك خفض النمو الذى نلاحظه اليوم بتطبيق سياسية تنسم بالتضخم .

إن الأسباب الرئيسية لخفض العمالة وخفض النمو عديدة مثل :

- اتباع سياسات اجتماعية غير ملائمة بالنسبة للأهداف المرجوة .

- هجرة مكثفة من خارج التجمع الأوروبى.

- على وجه خاص سياسة التبادل الحر العالمى لمنظمة بروكسل ، التي تفاقمت نتيجة النظام المأساوى المتعلق بمعدل الصرف المتغير وعدم انتظام حركة رؤوس الأموال.

يتعين علينا إعادة النظر كلية فى سياستنا الاجتماعية ، وفى الوسائل الكفيلة بالإصلاح بشكل أخلاقى وفعال ، كما يتعين علينا أن نعيد مراجعة السياسة التجارية لمنظمة بروكسل بشكل جذرى ، وأن تقوم على أساس التجمع التفضيلى ، أى على الحماية المعقولة لسوق التجمع الأوروبى ، ويتعين علينا أيضاً أن نضع نهاية لنظام معدل الصرف المتغير، وتنظيم النظام النقدى الدولى ، وفى النهاية يتعين خفض عدد الأفراد القادرين على العمل من خارج التجمع الأوروبى ومعالجة فتح باب الهجرة بلا حدود.

إن التقارب بين التحليلات التي وردت في هذا الكتاب والتعليقات المعتمدة بصدد البطالة تظهر الهوية السحيقة التي تفصل بين التحليلات الملائمة للحقائق وبين الخرافات عن "الحقائق الثابتة".

يفسر لنا هذا التقارب أو هذه المطابقة لماذا كل السياسات التي طُبِّقَت منذ خمسة وعشرين عاماً لمكافحة البطالة التي تأسست على أخطاء وأوهام قد باءت جميعها بالفشل.

ولعدم إجراء تعديل جذري لسياستنا ، فإن التحليلات التي وردت بهذا الكتاب تسمح أيضاً بالتنبؤ بكل ثقة بمتابعة الاتجاهات الجوهرية لزيادة البطالة والتدمير التدريجي لنسيجنا الصناعي والإبطاء الخطير في تقدم مستوى الحياة ، وهذا أمر ملحوظ تماماً عقب انكسار ١٩٧٤^(٧).

كلا لن نقف موقف اللامبالاة إزاء تدمير اقتصادنا أو تدمير المجتمع الفرنسي، وهو للأسف أمر سيحدث لا محالة . في الواقع ، محاربة خفض البطالة بشكل فعال وإعادة النمو بالتصدي للأسباب الحقيقية المسببة لهما يتطلب مراجعة كاملة "للحقائق الثابتة" وكذلك لفكر ثاقب وشجاعة سياسية ، وإرادة لا تلين ، مع موهبة فذة في التخاطب والإعلام لكي نشرح للرأى العام ولشركائنا الأوروبيين الأسباب الحقيقية للبطالة وعواقبها .

إن أي تأخير سيؤدي في نهاية المطاف إلى عواقب وخيمة، ولن يكون هناك جدوى من إصلاحها.

يتعين علينا أن نتخلى بإصرار عن الأوهام الخطيرة القائمة على سحر الكلمة ، وأن نهجر تماماً جميع النظريات التي ثبت فشلها ونقوم بدراسة موضوعية للوقائع.

لنتأمل مرة أخرى القول المأثور لفرنسوا رابليه.

"الجهل أساس كل المصائب"^(٨)

شرط لاغنى عنه : التجمع التفضيلي .

٣- مما لا جدال فيه أن سياسة التبادل الحر العالمي التي تطبقها منظمة بروتكسل هي السبب الرئيسي والأكثر أهمية للخفض المكثف للبطالة وخفض النمو على النحو الذي نلاحظه.

وللنهوض من تلك العثرة يجب أن يقوم التشكيل الأوروبي على أساس تجمع تفضيلي ، فهو شرط لاغنى عنه للتوسع ، واستقرار العمالة وتحقيق الرخاء . إن هذا المبدأ صالح عالمياً لجميع الدول أو لمجموعة دول .

ثمة هدف يتسم بالحكمة والعقل وهو بالنسبة لكل منتج أو مجموعة منتجات، بعد اتخاذ كافة الإجراءات المناسبة ، يتم تحديد نسبة مئوية للحد الأدنى من الاستهلاك الخاص بالتجمع الأوروبي، ويكفل تحقيقها إنتاج التجمع الأوروبي.

متوسط قيمة هذه النسبة المئوية قد تصل إلى ٨٠%.

يعتبر ذلك بالنسبة للوضع الراهن حل جوهري ليبرالى سيسمح بالتشغيل الفعلى لاقتصاد التجمع الأوروبى بمنأى عن أشكال القوضى الخارجية ، مع الاحتفاظ بعلاقات كثيرة ومتميزة مع الدول الأخرى^(١).

فى الواقع ، وكما ذكرنا ذلك مراراً ، فإن التحرر التام للمبادلات ليس ممكناً ، وغير مرغوب فيه سوى فى إطار من المجموعات الإقليمية ، تضم دولاً ترتبط فيما بينها اقتصادياً وميسياً ، وذات تطور اقتصادى واجتماعى مشابه ، مع تأمين قيام سوق كبير حتى يستطيع التناقص أن يؤتى ثماره بشكل فعال وموات .

يتعين على كل منظمة إقليمية تطبيق حماية معقولة إزاء الخارج لتجنب الأضرار الناجمة عن التناقص والآثار الضارة للاضطرابات الخارجية والحيلولة دون التخصصات غير المرغوب فيها والمولدة لزعة الأوضاع والبطالة ، كما إنها تتعارض تماماً مع تحقيق الفاعلية القصوى على الصعيد العالمى المرتبط بالتوزيع الدولى للدخول المتفق عليها . بالنسبة لفرنسا ، فهى لن تقبل الاستمرار فى الانغماس فى سياسة التبادل الحر العالمى التى تنتهجها حالياً منظمة بروكسل ، سياسة ستؤدى بها حتماً فى النهاية إلى وضع غير محتمل كلفة ولا يمكن احتماله .

إن الشرط الذى لاغنى عنه ، بل والجوهري لانضمامنا للتشكيل الأوروبى ، هو الإرساء العلنى والرسمى لتجمع تفضيلى ، أى إيجاد حماية معقولة ومناسبة للسوق الأوروبى إزاء الخارج (السوق الخارجى) وذلك فى إطار ميثاق للتجمع الأوروبى .

لا ينبغى فى الوقت الراهن أن يكون هناك شاغلاً أهم من مشكلة العمالة ، حتى لو كان هذا الشاغل على سبيل المثال : أوروبا ، المنظمة العالمية للمبادلات ، الولايات المتحدة أو العالم الثالث .

يجب على السياسة الفرنسية أن تولى كل اهتمامها لهدف واحد فقط: مواجهة البطالة وتداعياتها ، والتصدى بحسم ودون تأخير للأسباب التى أدت إليها باستثناء التقدم التقنى بالطبع .

ضرورة ملحة

٤ - فى ظل الوضع السياسى والاقتصادى الراهن ولذى يتسم بصعوبة بالغة ، يتعين على فرنسا الحفاظ على كامل سيادتها فى اتخاذ القرار ، وتحقيق ذلك يستتبع تماماً الموافقة الفورية على موعد ثابت ومحدد لسريان عملة موحدة .

إن قبول سريان عملة موحدة والتخلي عن عملتنا الوطنية ، أى التخلي عن سيادتنا الوطنية وعن كافة صور استقلالنا بقراراتنا ، بينما الأهداف والمؤسسات والحدود الجغرافية للاتحاد الأوروبي ما زالت غير محددة ، كل ذلك من شأنه خلق سقطة سياسية لا تغتفر من الصعب التكهّن بعواقبها. ^(١٠)

إن موافقة الشعب الفرنسى بأغلبية ١% على اتفاقية ماستريخت لا يعنى تطبيقها دون إجراء التعديلات اللازمة ، وهذه الاتفاقية تمثل أكبر عملية نصب سياسى فى تاريخنا المعاصر.

إن الشعب الفرنسى قد وقع فى خطأ وخُدع ، والموافقة التى اغتصبت منه ليس لها أى مغزى حقيقى.

لا يجب أن نتنازل عن السيادة النقدية، وبالتالى عن السيادة الوطنية ، ولن نتنازل بسبب أغلبية بسيطة فى ظل ظروف غير محددة ودون ضمانات فعلية محددة رسمياً من خلال ميثاق للتجمع الأوروبى ^(١١).

إن الموافقة على عملة موحدة فى الظروف الراهنة معناه التنازل التام عن سيادتنا الاقتصادية ، والتى تتنازلنا عن جزء كبير منها فى ظل منظمة بروكسل ^(١٢) وللشركات متعددة الجنسيات ببعض فروعها حيث السلطة المفرطة منتشرة وخفية وليس فى استطاعة أى دولة مراقبتها بشكل فعلى.

ثمة تعارض خطير يكمن فى السياسة التى تنتهجها الحكومة الفرنسية . إن أية دولة لا تؤمن استقلالها الاقتصادى وليس بها نظام تأسيسى يضمن مصالحها الحيوية لن يكون بوسعها الدفاع عن مصالحها .

إن سريان عملة موحدة ، يديرها بنك مركزى أوروبى ، مستقل سياسياً ومكلف بالعمل على تأمين استقرار الأسعار ، يمثل الإنجاز النهائى والضرورى لاتحاد سياسى فعلى يقوم على أساس ديمقراطى، وعلى مفوضين ذات سيادة محددة فى ظل ميثاق للتجمع الأوروبى يحفظ المصالح الجوهرية لكل دولة على حدة .

على كل حال ، إن الموافقة على عملة موحدة يجب أن يخضع للاستفتاء ، و يطبق بأغلبية كبيرة . إن الشعب الفرنسى هو فقط صاحب الحق فى تقرير مصيره. على أية حال أن الشعب الفرنسى لن يجدد من هذا الحق الأبدى الذى لا يجوز التصرف فيه من قبل أى مجموعة ما مهما كانت .

إن السعى الأعمى لبناء أوروبا وبالقوة سيؤدى فى النهاية إلى جعل هذا الأمر شيئاً مستحيلاً.

إذا أردنا أن نرّمز ونجسد رغبة الشعوب الأوروبية في إنشاء اتحاد أوروبي حقيقي بشكل تدريجي ، فالأفضل بدون شك أن نسارع بإنشاء إقليم تجمعي يضم كافة المؤسسات الأوروبية ويجسد الرغبة في تكوين أوروبا الحقيقية.

إن هذا الإقليم التجمعي يمكن إنشائه في المنطقة الواقعة على الحدود بين فرنسا وألمانيا ولوكسمبورج. ^(١٢)

على أية حال هذه وجهة نظر تتعلق بإنشاء متوازن للاتحاد الأوروبي الذي لا يرى الضرورة القصوى لمثل هذا التجمع الإقليمي.

مجتمع تحرري وإنساني

هدف واحد

١- ورد في التحليل الأخير إنه ينبغي على الفرد في إطار مجتمع ليبرالي وإنساني أن يحدد الهدف النهائي والشاغل الرئيسي. هذا الهدف يجب أن يخضع له الجميع بلا استثناء.

مما لا جدال فيه أن أية دولة ليس بوسعها تأمين فرص عمل لملايين من مواطنيها ، ولا توفير الأمن حيال الأفراد ، يتعين عليها إذن إعادة تنظيم أمورهما بشكل جوهري.

أما فيما يتعلق بإنشاء أوروبا ، فليس من المثل الأيديولوجية لليبرالية والإنسانية أن نستبدل احتياجات المواطنين الذين يستشعرونهم بأنفسهم ووفقاً لتقييمهم الشخصي لها "باحتياجات مزعومة" غير صحيحة يدعيها البعض ، سواء كان هؤلاء ساسة أو من كبار الموظفين.

إن أوروبا يجب أن تشكل بالنسبة لنا هدفاً أسمى ، بيد أنه لا يجب أن نخطيء أو ننخدع حول أوروبا التي يجب وأن نسعى لإنشائها. ومما لا شك فيه أن المشكلة الرئيسية الآن هي مشكلة البطالة التي وصلت منذ سنوات إلى مرحلة لا تحتمل ولا يمكن التفاوض عنها وما زالت الأسباب الرئيسية المسببة لها إلى حد ما خفية ، إذا لم تكن مجهولة والتي ستقود المجتمع الفرنسي حتماً إلى حافة الكارثة^(١)

ماذا تعني سياسة ليبرالية إنسانية حقيقية ؟

٢- إن كل الأبحاث التي أنجزتها - خلال الخمسين عاماً الأخيرة- وجميع الأفكار التي أوحى بها الأحداث ، والتجربة التي اكتسبتها، قد أكدت بداخلي وباستمرار هذه القناعة، وهي إن تأسيس مجتمع يقوم على اللامركزية في اتخاذ القرارات ، وعلى اقتصاد الأسواق ، والملكية الخاصة وليس على أساس المجتمع الأفضل الذي نحلم به في عالم مثالي بحت ، بل على أساس مجتمع الحقائق الملموسة، هو من وجهة نظر التحليل الاقتصادي والتجربة التاريخية ، يمثل الشكل الوحيد للمجتمع الذي يستطيع أن يتلائم مع الموضوعات الجوهرية في عصرنا هذا.

مجتمع يتهدهد الخطر

إن قناعتى بالسيادة التي لا حدود لها، لمجتمع اقتصادي تحرري وإنساني، لم تزل تتأكد عندي منذ سنوات. هناك قناعة أخرى على قدر كبير من الأهمية ، وهي أن مجتمعنا يتهدهد حالياً الخطر، وخاصة بسبب الجهل بالمبادئ الجوهرية التي ينطوي عليها تحقيق مجتمع ليبرالي وإنساني.

فى الواقع ، إن العيش كمجموعة يلزم كل مجتمع بالاتفاق التام حول ما هو أساسى .
وفى حالة عدم وجود هذا الاتفاق ، فإن تحقيق مجتمعا إنسانيا سيتعرض حتما للخطر .

خمس مسائل جوهرية

أثار التنظيم الاقتصادى للحياة داخل المجتمع خلال التحليل الأخير خمس مسائل جوهرية :

- كيف يتم فى آن واحد تأمين فعالية الاقتصاد ، وتوزيع الدخل الخاصة بالتجمع الأوروبى بشكل مقبول؟
- كيف يتم تأمين الظروف المواتية لانتعاش حر لشخصية كل دولة على حدة، وكيف السبيل لتحقيق الارتقاء على جميع الأصعدة مهما اختلف الجو الأساسى؟
- كيف نجعل التغيرات التى يستتبعها تشغيل حيوى للاقتصاد تأخذ شكلاً اقتصادياً وإنسانياً محتملاً ؟
- كيف نجعل الاقتصاد بمنأى عن الاضطرابات الخارجية ، أيا كانت هذه الاضطرابات؟
- كيف يتم تعريف إطار تأسيسى حقيقى مناسباً على الصعيد القومى وعلى الصعيد الدولى بغية تحقيق هذه الأهداف؟

إن إنشاء أى مجتمع إنسانى أمر معرض للخطر بشكل كبير فى حالة ما إذا أسفر تشغيل الاقتصاد عن دخول كثيرة بلا داع وتسبب فى البطالة ، وكذلك فى حالة ما إذا كان الارتقاء الاجتماعى غير كاف ، وإذا كانت الظروف غير المواتية تعوق رخاء الأفراد، وأيضاً إذا كانت البيئة أو الوسط الاقتصادى غير مستقر تماماً وأخيراً فى حالة ما إذا كان الإطار التأسيسى للاقتصاد غير مناسب^(١٥).

ليبرالية واشتراكية

إن رأى منقسم فى الوقت الراهن.

يرى البعض أن الأهداف الأكثر أهمية، هى تلك التى تتعلق بالعدالة الاجتماعية، وهم يرون أن هذه الأهداف ممكن تحقيقها فقط فى إطار تدخل منظم للدولة فى جميع القرارات الاقتصادية وتوسيع قاعدة القطاع العام أو شبه العام.

ويعترف البعض الآخر بأن العدالة الاجتماعية هى هدف أساسى ، لكنهم يؤيدون وجهة النظر القائلة بأن الأولوية يجب أن تكون من أجل تحقيق اقتصاد فعال ، وهم يعتقدون أن هذه الفاعلية ممكن تحقيقها فقط فى إطار اللامركزية للقرارات الاقتصادية ، وتنظيم تنافسى للأسواق ، والملكية الخاصة وتحديد دور الدولة بشكل ملزم . إذا وضعنا فى الاعتبار أن

الاشتراكية مرتبطة ارتباطاً كلياً بتوجيهه متسلط للاقتصاد ، وأن كل سياسة ليبرالية ليست سوى سياسة للتسيب العالمي، قلن يكون بوسعنا أن نتصور أن ثمة مخرج محتمل في هذا الشأن ، لكنه يجب أن نُمَيِّز بدقة بين الغايات والوسائل.

إن الوسائل ليست أهدافاً في حد ذاتها ، فهي غير ذات قيمة ، ولا تستمد قيمتها سوى في كونها الأكثر ملائمة بالنسبة للأهداف المعنية . إذن لا يجب أن نتساءل عما إذا كانت الوسائل التي ينصح بها عادة الليبراليون أو الاشتراكيون مناسبة أم لا ، وهي ليست كذلك، بل يجب أن نسعى لمعرفة هل الأهداف التي يسعون لتحقيقها هل ما زالت كما هي أم لا. هذا هو السؤال الحقيقي فإذا تمت صياغته علي هذا النحو فليس بوسعنا سوى الاعتراف، ليس فقط بعدم المعارضة، ولكن أيضاً بهوية الليبرالية أو الاشتراكية فيما يتعلق بالأهداف التي ترتبط بهما.

مذهبان خاطئان.

في الواقع ، ثمة مذهبين خاطئين ، المذهب الأول ، مفاده أن امتناع الدولة بشكل منظم عن كل صور التدخل هو الحل الأمثل الذي يتوافق مع المبادئ الأساسية لمبدأ الليبرالية ، أما المذهب الثاني فمفاده أن أهداف الاشتراكية يمكن تحقيقها فقط في إطار توجيه الدولة بشكل جماعي ومتسلط ومركزي.

يرتكز المذهب الأول على غموض وليس ، فقط خلص إلى ضرورة تحرير الفرد في اتخاذ قرارته، وضرورة عدم التدخل في الإطار التأسيسي الذي يعمل من خلاله . لقد خلط بين الحرية والفوضى.

أما المذهب الثاني ، فقد أفاد بأنه ليس في الإمكان تحقيق أهداف الاشتراكية خارج تخطيط تضطلع به الدولة بشكل جماعي ومتسلط ، وهو مذهب خاطئ إذا وضعنا في الاعتبار إلغاء كل دخل غير مكتسب ، واختفاء كل صور هيمنة المجموعة ، أو إرساء نظام دولي، فإن الأمر يتعلق بأهداف من الممكن بلوغها في ظل إطار اقتصاد الأسواق والحرية الاقتصادية والملكية الخاصة.

ومن جهة أخرى، تم تصوير الظروف الأخلاقية مراراً على أنها غير موافقة مع السعي الحثيث لإيجاد اقتصاد ذي فاعلية قصوى .

في الحقيقة أن الأمر يختلف عن هذا تماماً.

في الواقع ، إن الهدف الأساسي لكل مجتمع ليبرالي وإنساني هو أن يتعايش مجموعة من البشر لهم تطلعات وقدرات مختلفة ، في ظروف تضمن لهم الاحترام المتبادل وظروف حياتية كريمة على قدر الإمكان.

إن الأمر لا يتعلق بكون ذلك غير متواءم مع السعى لإيجاد اقتصاد ذى فاعلية قصوى.

الخط بين الليبرالية والتسيب

إن الليبرالية لن تقف عند حد التسيب الاقتصادى، فهي قبل أى شئ مذهب سياسى، أما الليبرالية الاقتصادية ، فهي ليست سوى وسيلة تسمح بتطبيق هذا المذهب السياسى بصورة فعّالة فى المجال الاقتصادى . فى الأصل ليس هناك أى تعارض بين تطلعات الاشتراكية وتطلعات الليبرالية .

إن الخط الحالى بين الليبرالية والتسيب يشكل خطرًا داهيًا فى عصرنا هذا . إذ إنه لا يمكن مطابقة مجتمع ليبرالى وإنسانى مع مجتمع متساهل ، مجتمع متسيب ، مجتمع منحل ، مجتمع متلاعب أو مجتمع ليس لديه تبصر بالأمور. ^(١٦)

أما الخط بين الاشتراكية ومبدأ الجماعة فهو أيضًا خط خطير .

فى الحقيقة ، إن الاقتصاد العالمى الذى يصورونه على إنه ترياق لا يعترف سوى بمعيار واحد فقط وهو "المال" . لا يدين سوى بعقيدة واحدة فقط "المال" .

فهو يفكر إلى جميع الاعتبارات الأخلاقية ، وسينتهى به المطاف إلى تدمير نفسه ذاتيًا.

إن الفساد الذى نتج عن تطبيق السياسة الاشتراكية قد أدى إلى تقويض المجتمعات فى شرق أوروبا . أما الأضرار الناجمة عن التسيب والليبرالية المزعومة فسؤدى إلى تقويض المجتمعات الغربية^(١٧) ،

أزمة ذكاء

٣- إن الانفتاح العالمى على جميع الاتجاهات الذى يتجه إليه اقتصاد التجمع الأوروبى فى ظل إطار عالمى غير مستقر أساسا ، ويشوبه الفساد نتيجة تطبيق نظام سعر الصرف المتغير ، حيث المبادلات جميعها يشوبها الغش والتدليس نتيجة التفاوت الهائل فى الأجور بسبب سعر الصرف الذى يمثل فى الحقيقة السبب الرئيسى لأزمة رهيبة تقودنا شيئا فشيئا نحو الهاوية.

إن الوقائع واضحة وضوح الشمس ، إذ يؤكد التحليل الاقتصادى هذه الوقائع ويفسرها.

إن الوقائع شأنها شأن النظرية ، تؤكد أنه فى حالة استمرار سياسة التبادل الحر العالمى التى تنتهجها منظمة بروكسل ، فإن الفشل سيكون حتما من نصيبها. ^(١٨)

إن الأزمة القائمة اليوم هي أزمة في الذكاء، فالبطالة المكثفة التي لا تحتل ، فضلاً عن تدمير الاقتصاد الفرنسي ^(١١) يوماً بعد يوم ، كلها آثار السياسات القائمة المطبقة منذ انكسار عام ١٩٧٤ ، ومن الحماقة أن تستمر .

إن الوضع القائم لا يقوى على التواصل ، ولا يجب عليه أن يستمر، إنه شئ يدعو للسخرية أن نتلمس العلاج للآثار دون أن نبحث عن الأسباب لمواجهتها .

إن هذه المعركة يجب وأن تستمر لمصلحة مبدأ واحد فقط يتفوق على جميع المبادئ الأخرى:

" يجب أن يكون الاقتصاد في خدمة الإنسان ولا يجب أن يكون الإنسان في خدمة الاقتصاد." .

هوامش

١- ما العمل

١- التفاعيات الرئيسية للسياسات الفاطنة

(١) انظر بصفة خاصة إليه ، ١٩٩١ ، L'Europe Face A son Avenir; Que Faire.

ص ١١٢ - ١١٤

(٢) انظر Combats Pour L'Europe . ١٩٩٤ خاتمة ص ٤٢٧-٤٣٥.

٢- مكافحة البطالة

(٣) الجدول III الثالث (التقسيم ٧) في الجزء الثالث سبق ذكره .

(٤) التقسيم ج و د في الجزء الثاني .

(٥) انظر الإضافة الصغيرة في الجزء الثالث .

(٦) انظر التقسيم الثاني في الجزء الرابع .

(٧) الرسوم البيانية IX, IX*, X, X*, XI, XI*, XIII, XIII* في الجزء الثاني .

(٨) أن التشاوم الذي ربما تضمنته تحليلاتي لا يؤدي بالضرورة إلى عدم التحرك، فالمستقبل يعتمد أيضا ،
بجزء كبير ، على ما سلقوم به.

في الواقع إن أولئك الذين يتعلقون بشدة بمفهوم أوروبا حقيقية ، يعلنون الفرصة للأمم الأوروبية في
أن تتعايش مع بعضها البعض في احترام كامل لهويتهم الوطنية ، إلا إنه يتعين عليهم أن يكونوا أكثر
حرصا للوقوف على الأسباب الحقيقية للمصاعب التي نمر بها والوسائل الكفيلة بمعالجتها. يجب على
هؤلاء أن يتفكروا على ضرورة بذل الجهد الضروري ، جهد ذو حجم خلاق واستثنائي يستطيع أن
يحمي مصيرنا ومستقبلنا.

يجب على هؤلاء الاتحاد ضد غياب الوعي والجهل وللتعاضد من أجل إرساء سياسة مغايرة ، سياسة
الرخاء المسترد وميلاد جديد لأوروبا.

إن اتحاد أولئك الأشخاص فقط من أجل عمل مشترك من الممكن حقيقة أن يحافظ على مصيرنا.

٣- شروط لاغى عنه ، التجميع التفضيلي

(٩) انظر لاحقاً الإضافة V الخاصة ، تجمع تفصيلي محرر .

٤ - ضرورة مُلِحّة

(١٠) طالما أن التنظيم السياسي لأوروبا لم يحدد بعد ، فبجّه يتعين تمديد المرحلة الانتقالية ، والإبقاء على العملة الوطنية جنباً إلى جنب مع اليورو ، كما اقترح آلان بريغيت هذا الاقتراح المقتضى .

(١١) انظر مقال ، من أجل ميثاق كونفدرالى ، صحيفة للتجارو ١٢ نوفمبر ١٩٩٨ .

(١٢) قبلت فرنسا أن تتخلى شيئاً فشيئاً عن جزء كبير من حقوقها الجوهرية (انظر بصفة خاصة معارك من أجل أوروبا السبب الثامن ، ١ ، أضرار الاتحاد الأوروبي ، ص ٢٦٥-٢٧٦ VIII ١٩٩٢ - ١٩٩٤ .

(١٣) انظر إليه ، ١٩٩١ ، أوروبا تواجه مصيرها ، ما الممل؟ ص ٦٦-٦٩ ، و ص ١٦٨-١٧٠ .

ب- مجتمع ليبرالى وإلسانى

١- هدف واحد

(١٤) انظر الجزء الأول سبق ذكره .

٢ - ماذا تلعب سياسة ليبرالية حقيقية

(١٥) إذا أُنْتُم لى ، أورد هذا الجزء مما كتبه عام ١٩٧٧ فى كتابي: 'الضريبة على رأس المال والاصلاح النقدي' ص ٢٤٥-٢٥١ .

الخرافة ، هى أن المجتمع الحالى قد يصبح مُجْتَمِعاً ليبرالياً ، فالحقيقة ، هى أن هذا المجتمع يقوم إلى حد كبير على خليط فريد من التعاونيات والجمعيات .

الخرافة ، هى أن المجتمع الحالى قد يصبح اقتصاد أسواق ، أما الحقيقة ، فهى أن تشغل المجتمع سيعتمد تقريباً كلية على قرارات تكنوقراطية وتمسقية ، وفي الغالب الأعم تتولى مجموعات صغيرة الاستيلاء على إدارة الشركات الكبيرة وتتولى إدارتها ليس لصالح مجموعة المساهمين ، ولكن من أجل مصالحهم وتطلعاتهم الشخصية .

يجب إذن ... التصدى بحزم إلى التواطؤ بين تسلط الأثرياء وتسلط السياسيين وتسلط الفئتين .

وقد أضفت عام ١٩٩٤ فى كتابي (Combats Pour L'Europe ١٩٩٢-١٩٩٤ ص ٤٦٠ ، هامش ٨٩):

رغم أن ذلك يبدو متعارضاً من النظرة الأولى ، فإن الاقتصاد الفرنسى ليس فى الحقيقة ليبرالى . يرتكز الاقتصاد الفرنسى إلى حد كبير على مبدأ التجمع اللامركزي .

فى الواقع ، إن الوضع يتدهور بصورة خطيرة جدًا ، نتيجة عولمة الاقتصاد وزيادة عدد الشركات متعددة الجنسيات.

(١٦) إن اقتصاد الأسواق ليس سوى أداة ولن ينفصل عن سياقه السياسى. ولن يكون اقتصاد الأسواق ذو فاعلية قصوى إلا إذا كان يعمل فى إطار تأسيسى مناسب.

وكما كتبت عام ١٩٧٧ فى كتابى (الضريبة على رأس المال والإصلاح النقدى ، ص٢٤٣-٢٤٧).

"الخرافة ، هى أن اقتصاد الأسواق يمكن أن يكون نتاج لعبة عفوية للقوى الاقتصادية و سياسة التسريب، أما الحقيقة فهى أن اقتصاد الأسواق لا ينفصل عن الإطار التأسيسى الذى يعمل بمقتضاه... إن القول بأن تنظيم اجتماعى فعال ومجتمع حر يرتكز فقط على لا مركزية القرارات والملكية الخاصة ، واقتصاد الأسواق لا يعنى سوى أمر واحد فقط وهو أن هذه الشروط الثلاثة الضرورية هى أيضا كافية.

إن اقتصاد الأسواق لا ينفصل عن الإطار التأسيسى الذى يعمل بمقتضاه ، كما أن أى مجتمع ليبرالى لم ولن يكون مجتمعًا فوضويًا ..."

إن الذين يدافعون عن سياسة التبادل الحر العالمى لصالح التجمع الأوروبى يمكن أن نصفهم بأنهم "حافوتية أو لحادوا أوروبا" بيد أن السياسة الليبرالية الخادعة التى ينادون بها باسم الليبرالية ،هى ليست فى الواقع سوى سياسة التسريب التى أساحت بفضلها إلى الليبرالية ، ولذلك يستحق أن نطلق عليهم أيضا وصف "حافوتية أو لحادوا الليبرالية".

(Combats Pour L'Europe ، ١٩٩٢-١٩٩٤ ، خاتمة ، ص٤٤٣-٤٤٤ ، والباب VIII الثامن ، ٣ ، ص٢٦٩-٣٠٠).

(١٧) بخصوص كل هذه النقاط انظر إليه ١٩٤٥ ، تمهيد بخصوص إعادة تكوين الاقتصاد فى العالم ، ١٩٤٨ ما بعد التبادل الحر والشمولية ، - ١٩٥٠ لشرائكية وليبرالية ، - ١٩٥٩ الشروط الاقتصادية لمجتمع حر ، - ١٩٦٩ المجتمع الليبرالى فى خطر - ١٩٧٧ الضريبة على رأس المال والإصلاح النقدى ، - ١٩٩١ أوروبا تولجه مصيرها ، ما الممل؟ الباب V الخامس ص ١٠٩-١٢١ ، - ١٩٩٤ معارك من أجل أوروبا ١٩٩٢-١٩٩٤.

٣- أزمة ذكاء

(١٨) انظر الجزء الثانى سبق ذكره ، إنكسار عام ١٩٧٤ ، القسم هـ.

(١٩) انظر الجزء الثانى سبق ذكره ، القسم ب و ج و د .

خاتمة

إبصار العمى

و

إسماء الصمم

لم أبن مبادئ إطلاقاً على أساس آراء وأحكام مسبقة ، بل من طبيعة الأشياء.
ثمة حقائق لن نستشعرها إلا لدى الوقوف على الحلقة التي تربطها بحقائق أخرى.
كلما أمعنا التفكير في التفاصيل ، كلما أحسنا بيقين المبادئ

.....

أعتقد أنى سأكون أسعد البشر ...

إذا تمكنت من أن أجعل أولئك الذين يحكمون يستزيدوا من معلوماتهم حول ما
يجب إصداره من قرارات إذا تمكنت من أن أجعل الناس يشفون من أحكامهم
المسبقة . والمقصود هنا بأحكام مسبقة ليس ما حدث بسبب الجهل بشيء ما ، ولكن
بسبب الجهل بأنفسنا ...

مولتسكيو

من روح القوانين

١٧٤٨

De L'Esprit Des Lois

مقدمة

أتمنى أن أخط هذا الكتاب دون أحكام مسبقة ولكنى لا أدعى أنى كتبته دون شغف .

فى كل المرات التى وقفت فيها من خلال القوانين ، والأفكار ، والأخلاق السائدة فى هذا العصر... على بعض النقائص ... كنت أهتم بإلقاء الضوء عليها ، بهدف رؤية الضرر الناجم عنها حتى نتفهم جيداً الضرر الذى كان ممكن أن يلحق بنا فيما بعد.

من أجل الوصول لهذا الهدف ، اعترف أنى لا أخشى جرح شخصية ما ، أو جرح فرد ما ، أو طبقة ما ، أو أى رأى ، مهما يكن لهؤلاء من شأن ورفعة.

لقد فعلت ذلك مراراً وأنا أشعر بالأسف ، ولكن دائماً بدون تائب ضمير.

ليسامحنى أولئك الذين كنت مصدر إزعاج لهم ، من أجل الهدف الموضوعى والأمين الذى أتطلع للوصول إليه.

الكسرس دى توكفيل

النظام القديم والثورة

L'Ancien Régime De La Révolution

١٨٥٦

مفهوم هذا الكتاب

١- مما لا جدال فيه أن هذا الكتاب يعارض "الحقائق الثابتة" والأفكار السائدة .
من القراءة الأولى للعنوان : "العولمة : تدمير العمالة والنمو ، التجربة خير دليل".
والذى لم أعتدّه إلا بعد تفكير طويل ، قد يبدو كما لو كان ينطلى على نوع من
التحريض فى وقت يحتفلون فيه باستقرار النمو وخلق فرص للعمالة.
ولكن بالنسبة لمن يحلل الوقائع بموضوعية ، فإن الحقيقة مختلفة تمام الاختلاف ،
وهى هنا ساطعة.

فمنذ خمسة وعشرين عاماً وحتى يومنا هذا ، ومنظمة بروكسل تطبق بلا رحمة
سياسة التبادل الحر العالمى ، وتميز الاقتصاد الفرنسى نتيجة الاضطرابات الناجمة عن
الوضع الاقتصادى الطارئ باتجاه أساسى : تدمير العمالة ، تدمير الصناعة ، وتدمير
النمو^(١).

خلال صياغتي لهذا الكتاب كنت دائماً أخضع لمبدأين :

- المبدأ الأول ، هو الاحترام المطلق للبيانات والمعطيات التى تسفر عنها
الملاحظة والتجربة .

- المبدأ الثانى ، المصارحة التامة.

المبدأ الأول قادنى إلى استبعاد كل النظريات ، كل المذاهب ، وكل "الحقائق الثابتة"
التي تتعارض مع بيانات الملاحظة والتجربة.

المبدأ الثانى حملنى على أن ألحق بالمضمون الأساسى لهذا الكتاب الذى يقع تقريباً فى
ثلاثمائة صفحة ، خمسة ملاحق تقنية وست إضافات لهذه الملاحق الخمسة ، قُدِّمت فى مائة
صفحة ، وبطريقة مختصرة على قدر الإمكان ، جميع المعلومات الإحصائية أو التقنية
والتي لو كنت أدرجتها ضمن النص الأساسى ربما كانت ستثقل على القارئ ، وذلك
لأهميتها القصوى فى فهم هذه التطورات الأساسية.

الإضافات الثلاث الأولى التى تقع فى مائة صفحة تجيب على العديد من الأسئلة
والاعتراضات التى تلقينها .

الإضافات الثلاث الأخرى تستعيد نصوص سبق ذكرها ، وقد اعتبرتها أساسية لفهم
التحليلات الخاصة بالنص الأساسى على نحو جيد.

أعتقد أن طريقة العرض هذه قد تسهل عمل القارئ ، إذ ليس هناك أخطر من القراءة
السطحية ، خصوصاً وأن المخاطر القائمة حالياً هائلة .

على كل، لقد رأيت أن التزم بالضرورة من الضروري، مُصَحِّحًا بذلك بالعديد من التعليقات بُغية الإيجاز^(١)

من الخرافة إلى الحقيقة :

تدمير المجتمع الفرنسي :

٢- وفقًا للأيديولوجية السائدة منذ عام ١٩٧٤ فإن سياسة التبادل الحر يجب وأن تستفيد منها كافة الدول، وتستفيد منها كل المجموعات الاجتماعية في كل دولة على حدة ، كما أن فرص العمالة يجب أن تنتعش وتزايد إضافة إلى نمو الاقتصاد^(٢).

ومع ذلك ، وكما توضح الرسوم البيانية الثلاثة *VI و *X و *XIII في الجزء الثاني ، فإن الحقيقة مختلفة تمامًا . فقد أسفرت الملاحظة عن تدمير العمالة ، تدمير الصناعة وتدمير النمو^(٣) .

إن قارئ هذا الكتاب يجب أن يضع نصب عينيه فحوى وتداعيات هذه الرسوم البيانية الثلاثة ، حيث أنها تمثل وقائع دالة ذات مغزى يصعب نقضها وإنكارها^(٤).

إن الرسم البياني XIII وحده الخاص بتطور النمو في الفترة من ١٩٥٠-١٩٩٧ يُكذِّب تمامًا الخرافة التي تشدقت بها جميع الجهات حول العولمة وكيف أنها أحدثت نموًا هائلًا .

الحقيقة أن معدل النمو قد انخفض إلى أكثر من النصف^(٥) ، ليس هذا فقط ، بل أن خفض العمالة قد تزايد بشكل يصعب السيطرة عليه ، وعدم المساواة وصلت إلى رقم قياسي^(٦) وأصبحت غير محتملة. إن المجموعات التي تتولى قيادة الاقتصاد أصبحت أكثر ثراءً عن ذي قبل، بينما الفقراء قد أصبحوا أكثر فقرًا عن ذي قبل^(٧) .

في الواقع ، إن هذا التطور السلبي أدى إلى تدمير تدريجي للاقتصاد الفرنسي وبالتالي أدى إلى تدمير حتمي للمجتمع الفرنسي^(٨) .

يوضح أنصار سياسة التبادل الحر العالمي أنه بفضل عدم الاستقرار في مكان واحد وبفضل الواردات القادمة من الدول ذات الأجور المنخفضة ، فإن الأسعار في الأسواق الكبرى قد وصلت إلى أدنى حد لها.

لقد نسى هؤلاء أن المستهلكين ليسوا فقط مشترين ، فهم أيضًا منتجين يعملون ويدفعون الضرائب.

يستطيع هؤلاء بصفقتهم مستهلكين شراء المنتجات ذات الثمن الزهيد ولكن بالنسبة لهؤلاء المستهلكين فإن المقابل الحقيقي لهذه الواردات زهيدة الثمن هي أن يفقدوا في النهاية

عملهم ، أو يتم تخفيض أجورهم، وترتفع الضرائب لكي تغطي التكلفة الاجتماعية للبطالة وسياسة العمالة.

لقد غاب عن الأذهان أيضاً أن هؤلاء المستهلكين هم مواطنون يقطنون التجمعات السكنية الأهلة بالسكان، وبالتالي كلما زادت حدة البطالة والفقر من جراء سياسة العولمة ستعاني هذه التجمعات مزيداً من انعدام الأمن وعدم الاستقرار.

ومنذ ذلك الحين فإن الامتيازات الظاهرية للمنتجات الرخيصة لا تتساوى مع التكلفة الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية بأى شكل ^(١٠) وكما يكرر فريدريك باستيا بلا كلل قائلاً: "هناك ما نراه وما لا نراه" ^(١١).

ما السبب الجوهرى لهذا التطور؟

مما لا جدال فيه أنها سياسة التبادل الحر العالمى المُطبَّقة منذ عام ١٩٧٤ من قِبل منظمة بروجسل ، وكذلك انضمام بريطانيا العظمى للسوق المشترك فى أول يناير ١٩٧٣ ^(١٢)

لم يستطع أحد حتى الآن أن يقدم تفسيراً بديلاً يتفق مع معطيات الملاحظة. ^(١٣)

إن الدول ذات الأجور المنخفضة يعمل بها حالياً مليارات من البشر ^(١٤) ومنافستهم فى ظل سياسة التبادل الحر ستؤدي إلى خفض الأجور بلا رحمة فى الدول المتقدمة وإلى انفجار وضع العمالة.

بالنظر إلى الوقائع نجد أنه من المستحيل تماماً تأييد وجهة النظر القائلة بأن تدمير العمالة وتدمير النمو منذ عام ١٩٧٤ كان نتيجة التقدم التكنولوجى ، وصرامة القوانين الاجتماعية أو إلى الوضع الاقتصادى غير المواتى حالياً.

إذا اعتبرنا أن التنقل أى عدم التواجد فى مكان واحد (عدم التمرکز) و تداعيات ذلك هو مما لا شك فيه سلوك أحق ، فإن انتهاج سياسة اقتصادية تعمل على إثراء أولئك الذين يدمرون العمالة الوطنية بنقل إنتاجهم وتشغيله فى الخارج بمعرفة عمالة أجنبية ، وبالتالي إفلاس أولئك الذين يصرون على تشغيل أبناء وطنهم ^(١٥) يمثل أيضاً سلوك أحق.

إن مثل هذه السياسة ،التي هي فى الحقيقة سياسة انتحارية ، تدمر شيئاً فشيئاً الاقتصاد الفرنسى، كما تؤدي إلى تدمير مجتمعنا جراء ما تستتبعه تلك السياسة فى مختلف أشكالها.

إن هذا التطور السلبي سيستمر بلا رحمة. على الأقل سينتهى به المطاف بإحداث فوضى اجتماعية فى كل مكان تتعارض من حيث الجوهر مع التغيير الجذرى لسياسة أولئك الذين يريدون أن يفرضوا على العالم أيديولوجية خاطئة بما فى ذلك معتقداتها أيضاً.

الدافع لمعركة ما:

فى الحقيقة أود أن أضيف أن الهدف من هذا الكتاب هو معركة يدفع إليها تحليل موضوعى بصدد موضوع بالغ التعقيد.^(١٦)

وهكذا لقد امتنعت عن إصدار أى حكم بخصوص الأشخاص الذين ينتمون لجماعات موجهة للاقتصاد ، أو لأحزاب سياسية أو ينتمون لحكومات.

بيد أنه كان سبباً أقوى لكى أخضع أخطاء المذاهب والأيدولوجيات لتحليلات بعيدة عن أى مجاملة.^(١٧)

إن القسوة التى اتسمت بها بعض التحليلات، تتناسب مع الأخطار التى تحدى بالمجتمع الفرنسى والكيان الأوروبى.^(١٨)

هذا بالضبط ما عنيته بقولى: "إبصار الضمى وإسماع الصم" .

إن الوقت لم يتأخر بعد لإصلاح وضع متعثر فى رأى البعض فما زال هناك متسعاً من الوقت.

اسمحوا لى أن أختتم كتابى هذا بالاستشهاد مرة أخرى بقول الكسيس دى توكفيل :

" إن هذا الكتاب لم يسعى إلى ملاحقة شخص ما بالتحديد، أثناء الكتابة لم يخالجنى الشعور بأنه يخدم أو يحارب حزب ما، لقد حاولت أن أرى ليس بطريقة أخرى ، بل بطريقة أبعد من الأحزاب وبينما هم منهمكين بالغد، أردت سبر أغوار المستقبل " .

نوامش

١- مفهوم هذا الكتاب:

(١) انظر الجزء الثاني سبق ذكره.

(٢) إن الداعي إلى الاختصار قد حملني على شطب جزئين من هذا الكتاب:

- تحليل ونقد المؤسسات الأوروبية.

- تحليل ونقد الأزمة الثقافية والأخلاقية للمجتمعات المعاصرة. إن هذين الموضوعين يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالموضوع الأساسي لهذا الكتاب ، فالعولمة مصدر خطير لتدمير العملة والنمو، ولكن كان يديهياً أن هذين الموضوعين لا مكان لهما في هذا الكتاب.

إن أتح على القارئ أن يرجع إلى كتابي بخصوص المؤسسات الأوروبية لعام ١٩٩٢ بعنوان *Erreurs Et Impasses De La Construction Européenne* (دار نشر كليمن جوجلار) وإلى كتابي القادم، *Nouveaux Combats Pour L'Europe* ١٩٩٠ حيث سيتم تجميع مقالتي المنشورة بصفة خاصة حول المؤسسات الأوروبية في جريدة الفيجارو عن الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩ .

بخصوص الأزمة الثقافية والأخلاقية للمجتمع الفرنسي، تناولت هذا الموضوع باختصار في القسم ب في الجزء الخامس. واقتربت على القارئ أن يتصفح بضعة صفحات من كتابي لعام ١٩٩١ *L'Europe Face A Son Avenir: Que Faire?* وكتابي *Risques De Désagrégrations Morales des Sociétés Européennes Occidentales* (ص ٢٩-٣٥ وللنوامش المقابلة ص ١٤٧-١٥٩) .

إن تدهور الأخلاق والفساد والرشوة قد استحل أمرهم خلال السنوات العشر الأخيرة . لا يستطيع مجتمعنا الدفاع عن نفسه، وأي مجتمع لا يستطيع الدفاع عن نفسه هو مجتمع مَدان .

إن الانحراف وزيف الثقافة وصلا إلى حد الهوس الغبي، وذلك بتوطين الذئاب في جبال الألب ، والذبابة في جبال البرانس .

بخصوص الموضوع النقدي والمالي العالمي، فقد طلبت من القارئ أن يرجع إلى كتابي لعام ١٩٩٩ *La Crise Mondiale D'aujourd'hui* من أجل إصلاحات جذرية للمؤسسات المالية والتقنية العالمية.

وأخيراً لم أتناول مشكلة الزراعة سوى بشكل ثانوي من خلال هذا الكتاب ، وهذه المشكلة تناولتها بشكل واضح ومفسر في كتابي لعام ١٩٩٤ معارك من أجل أوروبا ١٩٩٢-١٩٩٤.

٣- من الخرافة إلى الحقيقة:

تدمير المجتمع الفرنسي:

(٣) في الواقع، باستثناء قلة نادرة للغاية ، لم يُشر أحد بإصبع الاتهام إلى سياسة التبادل الحر العالمي وأثارها الضارة على العملة والتي تتفاقم يوماً بعد يوم.

إن التعتيم يصد هذا الموضوع لا حدود له. الجهل وعدم الإدراك يسيطران على هذا التطور السلبى الذى سيزيد الأمور وبئلاً، وخاصة وضع الاقتصاديات المتقدمة في الأحوال القاتمة.

إن هذا الكتاب، يحاول تدوير الإمكان للتصدى لهذا الجهل، والتصدى لتزييف متعمد للوقائع في أغلب الأحيان. انظر على وجه الخصوص الجزء الرابع والقسم ١٠.

- (٤) الجزء الثاني سبق ذكره ، القسم ب ، ج ، د .
- (٥) يجب أن يتم تكبير هذه الرسوم البيانية وتعليقها في مكاتب كل المسؤولين السياسيين والاقتصاديين لكي تذكرهم يوميا بالوضع على حقيقته .
- (٦) يكفني أن أذكر أنه خلال أربع سنوات ، من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٩ ، ارتفع عدد العاملين الذين يتقاضون "أدنى أجر مهني للنمو SMIC إلى ٥٠% إثر دراسة قامت بها وزارة العمالة والتضامن في ٢٣ أغسطس ١٩٩٩ (صحيفة لوموند ، في ٢٥ أغسطس ١٩٩٩ ص ٢٨) وفي المقابل ، فإن رواتب القيادات في الشركات الكبيرة وصلت إلى مستويات غير محدودة بفضل سياسة الحلول الجاهزة .
- إن التفاوت في عدم المساواة يظهر بوضوح في الولايات المتحدة وهكذا فإن مقارنة نسبة متوسط الراتب بعد دفع الضرائب لرئيس شركة مع راتب أحد العاملين بأحد المصانع قد وصل من ٤٢ دولارًا عام ١٩٨٠ إلى ٤١٩ دولار عام ١٩٩٨ . (صحيفة هيرالد تريبيون الدولية، ٦ سبتمبر ١٩٩٩) .
- (٧) هناك مجموعات صغيرة منتشرة في العالم أجمع تستفيد من سياسة عولمة الاقتصادات، وبصفة خاصة كبار المسؤولين في الشركات متعددة الجنسيات.
- تمتلك تلك المجموعات، موارد مالية ضخمة، تسيطر على وسائل الإعلام من صحافة وإذاعة وتلفزيون، عن طريق صلاء لهم تقرضهم فرض وهكذا يتم على نطاق واسع فرض عقيدة ما على الرأي العام.
- وهكذا يوهمون الرأي العام بأن العولمة أمر لا يمكن تجنبه ، بل أمر مهم وضروري، وفي مصلحة الجميع، إذن الجميع مستفيدون منه . ولكن وعلى حسب القول الشهير لإبراهيم لنكون:
- " نستطيع أن نخدع العالم كله لبعض الوقت ، أو أن نخدع لبعض كل الوقت، لكن لا نستطيع أن نخدع كل العالم طوال الوقت" .
- (٨) هل يجب إذن أن يتحقق تحذير جاك بانفيل : لكي تتضح العواقب أمام الأمم ، هل يجب أن تحدث الكوارث أو أن تنتظر شهادة التاريخ " (جاك بانفيل ١٩٢٠ ، للعواقب الاقتصادية للسلام) .
- (٩) انظر بصفة خاصة الإضافة IV الرابعة لاحقاً، نظرية التكاليف المقارنة والمبادلات الدولية.
- (١٠) ثمة أمر ما لا نراه : هو مزيد من الأعباء من جراء القوانين الضريبية نتيجة تدمير النمو (الجزء الثاني، القسم د) وضرورة تمويل البطالة وسياسة العمالة (الملحق IV ، القسم ٧) طالما أن الأشجار تخفي الغابة فإن جميع المناقشات بصدد الأجل القصير تخفي الاتجاهات الجوهرية (الجزء الثاني سبق ذكره) .
- (١١) انظر بصفة خاصة : الجزء الأول ، القسم أ ، الجزء الثاني، القسم هـ ، الجزء الثالث، القسم ج .
- انظر أيضاً على وجه الخصوص تطبيق النموذج محل للدراسة، الجزء الثالث، القسم ب.٢، والإضافة الصغيرة للجزء الثالث، انظر أيضاً الإضافة الثانية لاحقاً.
- مما لا جدال فيه أن سياسة التبادل الحر العالمي هي العامل الأساسي في تدمير العمالة وتدمير للصناعة وتدمير النمو وتدمير الزراعة وتدمير المجتمع القريسي. إن الأحكام التي صدرت مؤخراً حول قرار مؤسسة ميشلان بتسريح ٧,٥٠٠ عامل في غضون ثلاثة أعوام في أوروبا ، هي أحكام أقل ما توصف به بأنها غريبة.
- إن المسؤولين عن هذا الوضع، ليسوا فقط المديرين في مؤسسة ميشلان ، بل إن المسؤولين الحقيقيين، هم القادة السياسيين في الاتحاد الأوروبي الذين أيّدوا منذ عام ١٩٧٤ سياسة لتبادل الحر العالمي التي تنتهجها منظمة بروكسل. إن الانتقادات التي وجهها قادة المنظمات النقابية والأحزاب السياسية حول قرار مؤسسة ميشلان، لم تشر بإصبع الاتهام إلى العدو الحقيقي، أي إلى السبب الرئيسي، مما أسفر عن تضليل الرأي العام. إن المسؤولية الكاملة لقرار مؤسسة ميشلان، هي في الحقيقة مسئولية أولئك الذين يؤيدون تأكيداً أعلى سياسة خاطئة هي سياسة التبادل الحر العالمي.

(١٢) انظر بصفة خاصة الإضافة من أ إلى III لاحقاً.

(١٣) انظر على وجه الخصوص إليه ١٩٩٤ Combats Pour L'Europe ١٩٩٢-١٩٩٤ الباب الأول، موضوع لا يمكن تجاهله، انظر بصفة خاصة للجدول أ ص ٣١ .

إن دولتين مثل الهند والصين يبلغ تعدادهما على التوالي ١,٢ مليار و ١ مليار نسمة . وهما تمثلان ثلث سكان العالم. تتمتع كل من الهند والصين بمهارات سكانية عالية وقدرات تكنولوجية وعلمية كبيرة. إن منافسة هاتين الدولتين في مجال السوق العالمي تمثل تحلاً متزايداً أمام الاتحاد الأوروبي حيث يبلغ تعداد سكانه ٣٧٥ مليون نسمة (الولايات المتحدة يبلغ عدد سكانها ٢٦٨ نسمة) وفي حال تطبيق سياسة للتبادل الحر العالمي، فإن هذا التنافس سيعمل على خفض الأجور ومستوى المعيشة في الاتحاد الأوروبي بشكل خطير.

3. هذا ما يبرر الدعوة إلى إرساء تجمع تضليلي ، والذي كان بمثابة القاعدة قبل عام ١٩٩٤. الأمر لا يتعلق بتسييد قلعة أوروبا بل الحفاظ على الكيان الأوروبي من التناقص المستمر للدول ذات الأجور المنخفضة، والتخصصات غير المناسبة، وجميع صور الخلل في النظام الاقتصادي العالمي (الجزء الخامس القسم أ ٣٠) . لم نشر إلى ضرورة إلغاء التنافس أو إلغاء الأسواق. الأمر يتعلق بتأمين تنافس حيوي وتشغيل فعلي للأسواق من خلال سوق مشترك (٣٧٥ مليون نسمة) .

يقال أيضاً إن فرنسا التي تحتل المركز الرابع في التصدير على مستوى العالم لديها مصلحة في عولمة الاقتصاد. لكن هناك خلط بين التصدير على مستوى للتجمع الأوروبي والتصدير خارج للتجمع الأوروبي ، بالنسبة للتصدير من خارج المجتمع الأوروبي الوضع يختلف تماماً.

(آليه ١٩٩٤ ، ١٩٩٢ Combats Pour L'Europe ١٩٩٤-١٩٩٢ ص ٣٨٦-٣٨٧) .

٣- الدافع لمعركة ما

تأتي هذه المعركة عقب صدور كتابي ١٩٩٢ Erreurs Et Impasses De La Construction Européenne وكتبي ١٩٩٤ Combats Pour L'Europe ١٩٩٢-١٩٩٤.

(١٦) في الواقع هذا الكتاب يدين السياسة الخاطئة لعولمة الاقتصاد المتبعة منذ عام ١٩٧٤ من قبل منظمة بروسكل. ويدين أيضاً السياسات المتعاقبة في فرنسا. قد يظهر هذا الكتاب بصورة المناضل وهو يدين سياسة التبادل الحر العالمي، وبطبيعة الحال يبدو غير مناسب بالنسبة لأولئك الذين لا يريدون أمام الأمر البيدي أن يسمعوأ أو أن يروا ، أولئك الذين أصيبوا بالعمى من جراء تعصبهم لمذهب سياسي، وأولئك الذين يشعرون أخيراً بأنهم مسئولون عن السياسة المتبعة ، لكن أليس هذا هو المصير المحتوم لكل كتاب أراد أن يلتزم بالحياد وألا يكون مؤيداً لهؤلاء المؤيدين؟ .

(١٧) إن تحليلي ضد "الحقائق الثابتة" يرتكز على لفتناح مزدوج، الافتناع بأن الطرق التي يسببها ضل الكيان الأوروبي طريقه ستؤدي به حتماً إلى الفشل، والافتناع القوي بأنه يتعين على فرنسا أن تصحح جذرياً وضعها تجاه السياسة الأوروبية.

(١٨) ألكس دى توكفيل، ١٨٣٥، الديمقراطية في أمريكا ، مقدمة .

ملحقات

الملحق الأول
التبادل الحر
فاعلية قصوى وأجور

يضم هذا الملحق جدولين أساسيين لتحليل آثار سياسة التبادل الحر، التحليل الأول تحليل نظري، التحليل الثاني يتناول المعطيات والبيانات الإحصائية.

التبادل الحر والفاعلية القصوى:-

١- الرسم التخطيطي للجدول I^(١)، الذى يتناول التبادل الحر ، فاعلية الاقتصاد، ومستوى المعيشة، يوضح بعض المقترحات الأساسية لنظرية تحقيق الفاعلية القصوى.^(٢)

١. لا يوجد موقف موحد بخصوص تعيين أفضل حصة للموارد . لذلك ثمة عدد لا حصر له من أوضاع الفاعلية القصوى على الحدود بين الأوضاع الممكنة والأوضاع غير الممكنة.

٢. إن اختيار وضع خاص للفاعلية القصوى لا يمكن تطبيقه سوى من خلال معايير ذات صفة أخلاقية وسياسية.

الجدول I

التبادل الحر، فاعلية الاقتصاد، ومستوى المعيشة.

التوضيح يشمل مقارنة بين دولتين

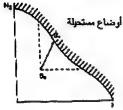
(هناك أوضاع لا حصر لها من الفاعلية القصوى)

الحالة الأولى :

التبادل الحر يحقق وضع الفاعلية القصوى

لكنه يعمل أيضًا على تحسين مستوى الحياة N_1 , N_2

و N_2 في الدولتين بطريقة غير متساوية.



الحالة الثانية :

التبادل الحر يحقق وضع الفاعلية القصوى

لكن إذا ارتفع مستوى الحياة N_2 للدولة II

ينخفض مستوى الحياة N_1 للدولة I



الحالة الثالثة :

التبادل الحر لا يحقق وضع الفاعلية القصوى

ومستوى الحياة N_1 , N_2 في الدولتين يتدهور.

اقتراحات حظيت بالقبول بصفتها عامه ومع ذلك تمثل خطأ علمياً:

- ١- التبادل الحر يحقق "أفضل حصة للموارد".
- ٢- التبادل الحر يحقق وضعًا ممتازًا في صالح كل دولة.
- ٣- التبادل الحر يُحسن دائمًا من فاعلية الاقتصاد الدولي.
- ٤- التبادل الحر يسمح بتحسين الوضع لكل مجموعة اجتماعية في كل دولة.

٣ - ثمة عدد لا حصر له من الأوضاع الممكنة للفاعلية القصوى انطلاقاً من الوضع الأصلي الذي لا يتسم بالفاعلية القصوى، ولا نستطيع أن نفاضل بين أحد منهم سوى على أساس معايير ذات صفة أخلاقية وسياسية.

٤ - ليس صحيحاً على الإطلاق القول بأن التشغيل الحر للأسواق يؤدي إلى وضع متميز لكل دولة على حدة ولكل مجموعة اجتماعية داخل كل دولة.

٥ - إذا كنا نسبياً بعينين عن تحقيق وضع الفاعلية القصوى، فإن تشغيل الأسواق يستطيع أن يُبعد الاقتصاد عن تحقيق وضع الفاعلية القصوى، وقد يكون ضاراً لكل الدول ولكل المجموعات الاجتماعية داخل كل دولة.

هذه الاقتراحات المختلفة طرحتها في مؤلفاتي الثلاثة الخاصة بالتحليل الاقتصادي.

- **Traité D'economie**، ١٩٤٣ (٩٢٠ صفحة) الإصدار الثالث ١٩٩٤ مع مقدمة ثالثة في (ص ١٤١)

- **Economie Et Interêt**، ١٩٤٧، (٨٠٠ صفحة) الإصدار الثاني، ١٩٩٨، مع مقدمة ثانية (ص ٢٥٤)

- **La Théorie Générale Des Surplus**، ١٩٨١، (٧١٩ صفحة)، الإصدار الثاني، ١٩٨٩

تبادل حر وأجور :

٢ - الجدول II ، الخاص بتكلفة عدد ساعات العمل للأيدى العاملة، لعام ١٩٩٣ (مُتَّصَمًا بجميع النفقات والتكاليف) يُوضَّح لعدد مختلف من الدول تكلفة عدد ساعات العمل بالقياس على فرنسا. ^(١)

والأمر يتعلق فى هذا السياق بأرقام قياس تمثل مما لا شك فيه الوضع فى مناطق معينة لدول محددة.

وهكذا فإن النسبة من ١ إلى ٦ فيما يتعلق بالصين فهى تختص بالمناطق الصناعية مثل شنغهاى. وفى مناطق أخرى من الصين فإن الفروق يُمكن أن تكون أكثر أهمية بواقع ١ إلى ٢٠، أو بواقع ١ إلى ٥٠.

إن انتهاج سياسة التبادل الحر بين دولة مثل الصين التى يبلغ عدد سكانها مليار و ٢٠٠ مليون نسمة وبين الاتحاد الأوروبى الذى يبلغ عدد سكانه ٣٧٥ مليون نسمة ، ومع اختلاف فى الأجور الحقيقية بنسبة من ١ إلى ٦، من شأنه أن يعمل على تفاقم مشكلة البطالة بشكل ذريع أو قد يودى إلى خفض عام فى مستوى المعيشة فى الاتحاد الأوروبى بشكل لم يسبق له مثيل. ^(١)

الجدول II

تكاليف عدد ساعات العمل للأيدى العاملة ١٩٩٣

(مَتَّصَمًا جميع النفقات والتكاليف)

أجر عامل ماهر أو ما يعادله

بالفرنك الفرنسى فى سوق العملات.

المجموعة	الدولة	(١) بالفرنك	(٢) قيم نسبية فرنسا ١٠٠	(٣) $2/100 =$
I	فرنسا	٥٥	١٠٠	١
	مدغشقر	١,٢	٢	٥٠
	فيتنام	١,٥	٣	٣٦,٧
	الهند	٢,٦	٥	٢٠
	الفلبين	٤	٧	١٤
	تايلاند	٥,٥	١٠	١٠
	جزر	٥,٧٥	١٠	١٠
	موريشيوس			
	الصين	٩	١٦	٦,٢
	تاوان	٢٣	٤٢	٢,٤
II	المتوسط		٧,٨	١٢,٨
	رومانيا	٢,٥	٥	٢٠
	بولندا	٥	٩	١١,١
	تشيكوسلوفاكيا	١١	٢٠	٥
	المجر	١١	٢٠	٥
	المتوسط		١١,٦	٨,٦
	المغرب	١٠	١٨	٥,٥
	تونس	١٥	٢٧	٣,٧
	المتوسط		٢٢	٤,٥
	المتوسط العام		١٠,٢	٩,٨
III				
III+II+I				

- (١) - المصدر: جان ارتوى ، التثقل والعمالة، دار نشر أورجانيزا سيون ١٩٩٣، ص ٢٧
- (٢) - المتوسط المشار إليه لكل مجموعة هو متوسط هندسى.

مواضيع

١- تعامل مد وعامة تصوي:

- (١) تمت هذا الجدول وعلقت عليه خلال مؤتمر لي في ٢٣ مارس ١٩٩٨ في أكاديمية العلوم السلوكية والسياسية.
- (٢) بالنسبة للمقترحات للتالية لنظر الجزء الرابع - سبق ذكره - القسم ٣ والمراجع التي ورد ذكرها في الملحق رقم (١٠) و (١١)

٢- تعامل مد وأجود:

- (٣) عرض هذا الجدول وتم التعليق عليه خلال مؤتمر لي في ٢٣ مارس ١٩٩٨ في أكاديمية العلوم السلوكية والسياسية .
- (٤) بخصوص هذه المسألة ننظر على نحو خاص للجزء الأول ، القسم ٣ أ والجزء الثاني، القسم ب٢ ، والجزء الثالث القسم ج١، ج٢ والإضافة IV الرابعة ، ونظرية للتكاليف المقارنة والمبادلات الدولية .

II

الملحق الثانى

بيانات إحصائية

و

جداول

البيانات الإحصائية

١٩٥٠-١٩٩٣

في كتابي لعام ١٩٩٤، **Combats Pour L'Europe**، ١٩٩٢-١٩٩٤، قدمت البيانات الإحصائية المستخدمة في الملحق V الخامس بعض البيانات الإحصائية للفترة ١٩٥٠-١٩٩٣ (ص ٤٨٣-٥٠٩) اتخذت العناوين التالية : (ص ٤٩٣)

I البطالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولي وخفض العمالة.

II عدد الأفراد القادرين على العمل .

III إجمالي الناتج الداخلي الفعلي للفرد.

IV المؤشر r للسياسة الاجتماعية.

V المؤشر k للواردات الفرنسية من خارج التجمعات الأوروبية.

VI السوق الأوروبية المشتركة.

VII التكلفة حسب عدد ساعات العمل للأيدي العاملة.

ولعدم وجود مساحة، إن أعرض الجداول المتعلقة بتدفق عدد الأفراد القادرين على العمل، والتي ظهرت في عدة أجزاء ضمن هذا الكتاب ، ولذلك أنصح القارئ كثيرًا بالرجوع إليها.

وعلى العكس من ذلك، فإنني أعرض البيانات الإحصائية المستخدمة والخاصة بجميع المجموعات الطويلة بصفة خاصة مع الرسوم البيانية في الجزئين الثاني والثالث.

بـ

البيانات الإحصائية ١٩٥٠-١٩٩٧

أعرض فيما هو أت البيانات الإحصائية عن الفترة ١٩٥٠-١٩٩٧ المستخدمة في عمل الرسوم البيانية في الجزئين الثاني والثالث.

١- إجمالي عدد السكان وعدد الأفراد العاملين (الجدول I)

٢- بطاقة :

- بطاقة حسب تقديرات مكتب العمل الدولي والخفض الكلى للعمالة (الجدول IIA) .

- معدل البطالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولي (الجدول IIB) .

- معدل الخفض الكلى للعمالة (الجدول IIC) .

- معدل البطالة المقارنة، فرنسا والاتحاد الأوروبي (الجدول IIE,IID)

٣- العمالة في مجال الصناعة والنسبة المئوية بالنسبة لعدد الأفراد القادرين على العمل . (الجدول III) .

٤- إجمالي الناتج الداخلى الفعلى، وإجمالى الناتج الداخلى الفعلى للفرد (الجدول IV) .

٥- مؤشرات أساسية:

- مؤشر r للمياسة الاجتماعية (الجدول VA)

- مؤشر k للواردات القادمة من الدول ذات الأجور المنخفضة (الجدول VB).

الجدول I

فرنسا
إجمالي عدد السكان
وعدد الأفراد العاملين
١٩٩٧ - ١٩٥٠
(بالآلاف)

السنة	إجمالي عدد السكان	عدد العاملين
١٩٥٠	٤١٦٤٧	١٩٠٢٠
١	٤٢٠١٠	١٩١٨٦
٢	٤٢٣٠١	١٩٣١٩
٣	٤٢٦١٨	١٩٤٦٤
٤	٤٢٨٨٥	١٩٥٨٦
٥	٤٣٢٢٨	١٩٨٣٧
٦	٤٣٦٢٧	١٩٩٣٥
٧	٤٤٠٥٩	٢٠٠١٩
٨	٤٥٥٦٣	١٩٩٦٩
٩	٤٥٠١٥	١٩٩٢٤
١٩٦٠	٤٥٤٦٥	١٩٩٣٨
١	٤٥٩٠٤	١٩٩٠٧
٢	٤٦٤٢٢	١٩٩٤٤
٣	٤٧٥٧٣	٢٠١٤٨
٤	٤٨١٣٤	٢٠٣١٢
٥	٤٨٥٦٢	٢٠٤٤٥
٦	٤٨٩٥٤	٢٠٦١٦
٧	٤٩٣٧٣	٢٠٧٩٠
١٩٧٥	٥٢٦٠٠	٢٢٢٧٢
٦	٥٢٧٩٨	٢٢٦٥٤
٧	٥٣٠١٩	٢٢٩٧٩
٨	٥٣٢٧١	٢٣١٤٨
٩	٥٣٤٨١	٢٣٣٥٧
١٩٨٠	٥٣٧٣١	٢٣٥٠٤
١	٥٤٠٢٩	٢٣٦٧٣
٢	٥٤٣٣٥	٢٣٩٠٥
٣	٥٤٦٥٠	٢٣٩٧٢
٤	٥٤٨٩٥	٢٤١٢٢
٥	٥٥١٥٧	٢٤١٨٠
٦	٥٥٤١١	٢٤٣٢١
٧	٥٥٦٨٢	٢٤٤٥٠
٨	٥٥٩٦٦	٢٤٥٤٦
٩	٥٦٢٧٠	٢٤٧٢٣
١٩٩٠	٥٦٥٧٧	٢٤٨٥٣
١	٥٦٨٩٣	٢٥٠٣١
٢	٥٧٢١٧	٢٥١٠٤

٢٥١٨٩	٥٧٥٣٠	٣	٢٠٨٧٠	٤٩٧٢٣	٨
٢٥٣٢٦	٥٧٧٧٩	٤	٢١١٠٢	٥٠١٠٨	٩
٢٥٣٢٧	٥٨٠٢٠	٥	٢١٤٣٤	٥٠٥٢٨	١٩٧٠
٢٥٥٩٤	٥٨٢٥٦	٦	٢١٥٩٢	٥١٠١٦	١
٢٥٦٤٢	٥٨٤٨٩	٧	٢١٧٥٢	٥١٤٨٦	٢
			٢٢٠٣٦	٥١٩١٦	٣
			٢٢٢٧٠	٥٢٣٢١	٤

المصادر: إجمالي عدد السكان : ١٩٥٩-١٩٩٧ حسابات الأمة ، ص ٣٩

في أول يناير : ١٩٥٠-١٩٥٩،

INSEE (المعهد القومي للإحصائيات والدراسات الاقتصادية)

دليل سنوي، ١٩٤٨-١٩٨٨، ص ٥١

عدد العاملين في المتوسط السنوي : ١٩٥٩-١٩٩٧، حسابات الأمة، ١٩٩٧ ص ٣٩

INSEE ، ١٩٥٥-١٩٥٩ ، دليل سنوي،

١٩٤٨-١٩٨٨، ص ٥١

١٩٥٠-١٩٥٤ ، قيم تم تقديرها.

الجدول II-A

فرنسا

البطالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولي

والخفض الكلي للعمالة

١٩٩٧-١٩٥٠

(بالآلاف)

C* الخفض الكلي للعمالة	C البطالة حسب مكتب العمل الدولي	السنة	C* الخفض الكلي للعمالة	C البطالة حسب مكتب العمل الدولي	السنة
١٠٤٩	٩١٢	١٩٧٥	٣٤١	٣٤١	١٩٥٠
١٣٧٠	١٠٣٢	٦	٢٨٥	٢٨٥	١
١٤٤٢	١١٦٠	٧	٣٠٩	٣٠٩	٢
١٧٨٢	١٣٢٢	٨	٣٧٨	٣٧٨	٣
١٩٤٧	١٣٨٧	٩	٣٩٢	٣٩٢	٤
٢١١٦	١٤٩٢	١٩٨٠	٣٤١	٣٤١	٥
٢٥٩٦	١٧٦١	١	٢٤٤	٢٤٤	٦
٢٩٣٤	١٩٢٩	٢	١٧٩	١٧٩	٧
٣١٥٤	٢٠١٩	٣	٢٠٩	٢٠٩	٨
٣٥٣٣	٢٣٥٧	٤	٢٩٩	٢٩٩	٩
٣٧٦٣	٢٤٧٤	٥	٢٧٦	٢٧٦	١٩٦٠
٤٠٦٧	٢٥٢٠	٦	٢٤١	٢٤١	١

٤١٦٨	٢٥٦٧	٧	٢٧٦	٢٧٦	٢
٤١٦٢	٢٤٥٦	٨	٣١١	٣١١	٣
٣٩٧٠	٢٣٢٣	٩	٢٥١	٢٥١	٤
٣٩٠٣	٢٢٠٥	١٩٩٠	٣١٦	٣١٦	٥
٤١٠٣	٢٣٤٩	١	٣٢٦	٣٢٦	٦
٤٤٣٨	٢٥٩٠	٢	٤٣٦	٤٣٦	٧
٥١٠٨	٢٩٣٠	٣	٥٥٤	٥٥٤	٨
٥٤٨٤	٣١٠٣	٤	٤٨٤	٤٨٤	٩
٥٥٧٠	٢٩٣١	٥	٥٣٠	٥٣٠	١٩٧٠
٥٩١٠	٣١٣٧	٦	٥٨٥	٥٨٥	١
٦٠٥٢	٣١٩٢	٧	٦١١	٦١١	٢
			٦٩٦	٥٩٣	٣
			٧٥٤	٦٣٢	٤

المصادر: ١٩٧٣-١٩٥٠ INSEE (المعهد القومي للإحصائيات والدراسات الاقتصادية)

الدليل السنوي لفرنسا. ١٩٤٨-١٩٨٨

الخفض الكلي للعمالة: الملحق IV الرابع ، سبق ذكره ، القسم ١

١٩٧٣-١٩٩٧: بروجيت روجية، دارس DARES (إدارة تنشيط البحث والدراسات

الاقتصادية) ، الجدول الصادر في ١١ مايو ١٩٩٩

III

الملحق الثالث

مؤشر إحصائي على البطالة
التقنية

تنقلات العمال من قطاع إلى قطاع:

١- تمثل التقدم التقنى أو التكنولوجى فى انتقال العمالة من قطاع إلى قطاع آخر نستطيع إذن أن نَتَّخِذ كمؤشر للتقدم التكنولوجى فى مدة محددة النسبة δ ، بالمقارنة مع إجمالى عدد العاملين P لمتوسط إجمالى حاصل Δ للمتغيرات السنوية بقيمة مطلقة للعاملين فى مختلف القطاعات ^(١)

التطبيق على فترتين :- ١٩٥٥-١٩٧٤ و ١٩٧٤-١٩٩٢

٢- توضح الجداول I, I, I أن متوسط القيم لـ Δ للفترتين ١٩٥٥-١٩٧٤ و ١٩٧٤-١٩٩٢ تكاد تكون متشابهة أى ٤١٠ و ٣٩٠ بالآلاف ^{(١)، (٢)}

إن النسب الخاصة بالجدولين مع مقارنتهم بإجمالى عدد العاملين يعطون δ القيم ٢,٠٢ % و ١,٦٣ % أى تقريباً الشيء نفسه.

نستخلص من ذلك أن تأثير التكنولوجيا كان تقريباً متساوياً بالنسبة للفترتين .

اتخذنا كميّار للبطالة تقديرات مكتب العمل الدولى، واعتبرنا أن معدل البطالة كان فى المتوسط ١,٨٤ % فى الفترة الأولى ١٩٥٥-١٩٧٤ ^(٣)

إذن نستطيع القول أن معدل البطالة التقنية كان أكثر من ٢ % فى الفترة الأولى ١٩٥٥-١٩٧٤ الشيء نفسه فى الفترة الثانية ١٩٧٤-١٩٩٢ ^(٣)

وعلى أى حال، فمن المستحيل تماماً أن نفسر بأن القيم التى تم رصدها لمعدل الخفض الكلى للعمالة الذى قفز من ٣,٤ % عام ١٩٧٤ إلى ٢٣,٦ % عام ١٩٩٢ ^(٣) ترجع للتقدم التقنى.

التجربة التاريخية:

٣- إن جميع البيانات المتعلقة بالبطالة قبل الحرب العالمية الثانية فى غياب التضخم قد أكدت هذه التقديرات.

وهكذا فى الفترة من ١٩٢٥-١٩٢٩ ، وصل متوسط معدل البطالة فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى ٣ % ، وكان معدل البطالة التقنية بطبيعة الحال أقل من هذا المعدل. ^(٤)

وفى الواقع ، أن تأثير التقدم التقنى على البطالة مبالغ فيه تماماً فيما كتب حوله.

تتقّلات العاملين النشطين
١٩٥٥ - ١٩٧٤ إلى ١٩٧٤ - ١٩٩٢
بالآلاف
الجدول I

(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	السنة	
إجمالي القيم المطلقة من (١) إلى (٥)	القطاع للثالث غير التجاري	القطاع الثالث التجاري	الصناعة الهندسة المدنية والزراعة	الصناعة (تم استبعاد الهندسة الإنشائية والمدنية)	الزراعة		
	٢٤٦١ ٣٢٩٧	٤٩٠٣ ٧٥٠٧	١٣٧٠ ١٩٩٦	٥٣٣٠ ٦٣١٠	٤٩٨٣ ٢٢٤٢	١٩٥٥ ١٩٧٤	الفترة
٧٧٨٧ $\Delta = 410$	+٨٣٦ +٤٤	+٢٦٠٤ +٤٤	+ ٦٢٦ +٣٣	+ ٩٨٠ +٥٢	- ٢٧٤١ -١٤٤	-١٩٥٥ ١٩٧٤ المتوسط السنوي	-١٩٥٥ ١٩٧٤ (عام ٢٠)
	٣٢٩٧ ٤٤٩٨	٧٥٠٧ ١٠٢٨٢	١٩٩٦ ١٥٧٣	٦٣١٠ ٤٧٧٥	٢٢٤٢ ١١٥٠	١٩٧٤ ١٩٩٢	الفترة
7026 $\Delta = 39٠$.١ +٢٠١ +٦٧	+٢٧٧٥ +١٥٤	-٤٢٣ -٢٣	-١٥٣٥ -٨٥	-١٠٩٢ -٦١	-١٩٧٤ ١٩٩٢ المتوسط السنوي	-١٩٧٤ ١٩٩٢ (عام ١٩)

المصادر : ١٩٥٥ - ١٩٩٢، مورييس آليه، **Combats Pour L'Europe**

الجدول II-A, II-B ص ٤٩٦-٤٩٩

الجدول II

$\delta = \Delta/P^-$	P^-	Δ	
%٢,٠٢٥	٢٠٢٤٢	٤١٠	الفترة ١٩٥٥-١٩٧٤
%١,٦٣٥	٢٣٨٥١	٣٩٠	الفترة ١٩٧٤-١٩٩٢

الهوامش

١- تنبؤات العاملين من قطاع إلى قطاع :

(١) لو أن $\delta = \epsilon$ تمثل تقدير البطالة التقنية بالنسبة للعاملين النشطين ، نستطيع القول بأن

$$(١) \delta = \epsilon \text{ حيث } \epsilon \text{ من الثوابت .}$$

أن الثابت ϵ يُمكن تقديره عن طريق تحليل نظري يسمح بتحديد تقدير المعدل بناءً على معطيات الملاحظة.

هذا هو الحال بالنسبة للنموذج الذي قمت بتحليله لتقدير مكونات الخفض الكلي للعمالة كما يظهر في الملحق V الخامس ، نموذج مكونات خفض العمالة.

٢ - التطبيق على الفترتين ١٩٥٥-١٩٧٤ ، ١٩٧٤-١٩٩٣ ،

- (٢) وردت المعطيات بالفترتين ١٩٥٥-١٩٧٤ ، ١٩٧٤-١٩٩٣ في كتاب *Combats Pour L'Europe* ١٩٩٣-١٩٩٤ ص ٤٩٥-٤٩٦.

(٣) لدينا على سبيل المثال بالنسبة للعاملين^(١)

$$2242 - 4983 = 2741$$

بالنسبة للفترة الأولى لدينا

$$7787/19 = 410.$$

بالنسبة للفترة الثانية لدينا

$$7026/18 = 390.$$

(٤) وبالتحديد بالمعطيات الحسابية نفسها بالنسبة للفترة ١٩٧٤-١٩٩٦ نجد أن $\Delta = 399$ بدلاً من $\Delta = 390$.

إن أرقام القياس ظلت كما هي.

(٥) اختلف معدل البطالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولي بنسبة قليلة جداً عن معدل الخفض الكلي للعمالة في الفترة نفسها ١٩٥٥-١٩٧٤.

(الملحق II ، معطيات إحصائية ، الجدول II.A)

(٦) هذا المؤشر قد تأكد بتطبيق النموذج الذي اعتمدته لتقدير مكونات خفض الكلى للعمالة (الملحق V . نموذج مكونات خفض العمالة القسم ٤)

إن تطبيق هذا النموذج أدى في الواقع بالنسبة للفترة ١٩٩٧-١٩٥٠ إلى تقدير: $t = 1.43\%$ وهو رقم يساوى ثابت الارتباط المتبادل.

(٧) الملحق II ، بيانات (معطيات) إحصائية ، الدول IIA .

٣ - التجربة التأويلية :

(٨) انظر موريس إليه ، La Crise Mondiale D'Aujourd'hui ، ص ٣٢ و ص ٤٥ ، الهامش ٢.

الملحق الرابع

سياسة العمالة

ترتيبات سياسة العمالة :

١- بدأ تطبيق سياسة العمالة عام ١٩٧٣.

يوضح الجدول I الذى سيظهر لاحقاً كل خمسة أعوام البيانات المتعلقة بسياسة العمالة موزعة على خمس شرائح ، كما أقرها فى مايو ١٩٩٩ دارس DARES (إدارة تنشيط البحث والدراسات والإحصائيات ، التابعة لوزارة العمالة والتضامن) ^(١).

العمالة التجارية التى تتلقى المساعدة تشمل:- الإعفاء من الاشتراك الاجتماعى بالنسبة لاستئجار العمال المبتدئين ، - المساعدة التى يتلقاها العاطلون المبدعون أو أصحاب المشاريع ، - عقود الكفاءة ، عقود التكيف ، أو فرض تخفيض الضريبة على الوقت غير الكامل ، - عقود العودة للعمل ، - عقود المبادرة للعمل.

العمالة غير التجارية التى تتلقى المساعدة تشمل :- أعمال ذات فائدة جماعية ، - عقود عمالة التضامن ، - عقود عمالة المؤازرة ، عقود عمالة المدن .

I الجدول

ترتيبات سياسة العمالة والخفض الكلي للعمالة

١٩٩٧-١٩٧٣

متوسط القيم السنوية بالآلاف

تقديرات ١٩٩٨

السنة	العمالة التي تتلقى المساعدة		دورات تدريبية للتأهيل المهني	وقف مسبق للأنشطة		مجموع للترتيبات	البطالة حسب مفهوم مكتب العمل الدولي	الخفض الكلي للعمالة
	تجاري	غير تجاري		معايش مبكر جماعي	ممتنعون عن البحث عن عمل			
	A	B	c	D	c	f	g	h
١٩٧٣	٢,١	٠,٠	٥٧,٠	٤٤,٤	٠,٠	١٠٣,٥	٥٩٢,٨	٦٩٦,٣
١٩٧٤	٣,١	٠,٠	٥٩,٥	٥٩,٠	٠,٠	١٢١,٦	٦٣١,٧	٧٥٣,٣
١٩٧٩	٢٩٥,٨	٠,٢	١٠٥,٦	١٥٨,٥	٠,٠	٥٦٠,١	١٣٨٧,٤	١٩٤٧,٥
١٩٨٤	٣١٨,٨	٧,٩	١٤٣,٨	٧٠٥,٥	٠,٣	١١٧٦,٣	٢٣٥٧,٠	٣٥٣٣,٣
١٩٨٩	٦١٥,١	١٦٩,٥	٢٦٨,٧	٣٧٤,٨	٢١٨,٨	١٦٤٦,٩	٢٣٢٣,٠	٣٩٦٩,٩
١٩٩٤	١١٤٩,١	٣٩٩,٧	٣٣٥,٣	٢١٢,٢	٢٨٤,٣	٢٣٨٠,٣	٣١٠٣,٠	٥٤٨٣,٦
١٩٩٦	١٥٧٦,٥	٤٢٤,٤	٣٠٦,٨	١٩٤,٨	٢٧٠,٥	٢٧٧٢,٩	٣١٣٧,٢	٥٩١٠,١
١٩٩٧	١٦٩٨,١	٣٩٩,٦	٢٩٩,٦	١٩٤,٨	٢٦٨,١	٢٨٦٠,٣	٣١٩٢,٠	٦٠٥٢,٣

الدليل $f=a + b + c + d + e$ $h=f+g$ $g=c$ $h=c*$

المصدر : دارس DARES (إدارة تنشيط البحث والدراسات والإحصائيات) وزارة العمالة

والتضامن ١١ مايو ١٩٩٩.

تعليقات دارس : DARES دارس أربعون عامًا على سياسة العمالة ، الوثيقة الفرنسية ،

ديسمبر ١٩٩٦.

دارس DARES سياسة العمالة ، لاديكوفرت La Découverte ، ١٩٩٧ ، انظر بصفة خاصة الجدول III، ص ١١٧، ومعجم اللغة، ص ١١٩-١٢١ .
دارس: DARES جدول سياسة العمالة، رقم ٦٣، نوفمبر ١٩٩٨، الوثيقة الفرنسية.

التأهيل المهني يتضمن :- أعمال التأهيل ، - التدريب الخاص بالاندماج والتأهيل ، - اتفاقيات التحول والتبديل.

الإيقاف المسبق للنشاط يتضمن :- ضمانات للموارد، - عقود التضامن ، - الإعانات الخاصة، - الإعفاءات الخاصة بالبحث عن العمل ، - إعانات الاستبدال.
إن العاطلين حسب مفهوم مكتب العمل الدولي هم أفراد بلا عمل، جاهزين للعمل ويبحثون عن عمل.

الجدول I لا يلتفت للمساعدات التي تتجه للعمالة ، وهي مساعدات مهمة جدًا تمنحها الجماعات المحلية على مستوى المقاطعات أو الأقاليم ^(٧) كما أن الجدول لا يلتفت تمامًا إلى المساعدات التي تتجه للتصدير :

إن مفهوم الخفض الكلي للعمالة C* وهو محصلة مجموع الترتيبات الخاصة بالبطالة C يعتبر حسب مفهوم مكتب العمل الدولي (الجدول I) مفهومًا أساسيًا .
هذا المفهوم لم تنتظر إليه دارس DARES (إدارة تنشيط البحث والدراسات والإحصائيات التابعة لوزارة العمل) بعين الاعتبار.

وكتكملة للجدول I فإن الجدول II يوضح إجمالي العمالة الداخلي، العمالة خارج الإحصائيات ، والأفراد النشطين القادرين على العمل حسب تعبير دارس DARES ^(٧) .
يوضح الجدول III بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج الداخلي ، المصاريف التي تتطابق مع تعويض البطالة والمصاريف التي تتطابق مع سياسة العمالة (الجدول I). في عام ١٩٩٥ المصاريف التي تطابقت مع سياسة العمالة وصلت إلى ١١٠ مليار تقريبًا وفقًا لدارس.

الجدول II

إجمالي العمالة ، العمالة التي تتلقى المساعدة ، والبطالة

١٩٩٦-١٩٧٣

متوسط القيم السنوية بالآلاف . تقديرات ١٩٩٧

العام	إجمالي العمالة الدخلية	العمالة خارج الإحصائيات	العمالة التي تتلقى المساعدات	مجموع الترتيبات	البطالة حسب مكتب العمل الدولي	عدد العاملين النشطين
	I	j	K	f	g	I
١٩٧٣	٢١٤١١	٢١٤٠٩	٢	١٠٣	٥٩٣	٢٢١٠٥
١٩٧٤	٢١٥٧٩	٢١٥٩٤	٣	١٢٢	٦٣٢	٢٢٣٤٨
١٩٧٩	٢١٩٠٦	٢١٦١٠	٢٩٦	٥٦٠	١٣٨٧	٢٣٥٥٧
١٩٨٤	٢١٦٧٣	٢١٣٤٦	٣٢٧	١١٧٦	٢٣٥٧	٢٤٨٧٩
١٩٨٩	٢٢٢٤٦	٢١٤٦٢	٧٨٥	٢٣٢٣	٢٣٢٣	٢٦١٠٨
١٩٩٤	٢٢٠٦٣	٢٠٥١٢	١٥٥٠	٢٤٢٧	٣١٠٣	٢٦٠٤٢
١٩٩٦	٢٢٣٠٥	٢٠٣٠٢	٢٠٠٣	٢٨١٧	٣١٦٢	٢٦٢٨١

الدليل: $i = j + k$ $l = j + f + g$

المصدر : دارس ، ١٩٩٧ ، سياسة العمالة ، ص ١١٧ ، انظر أيضاً الجدول I سابقاً .

إن اختلاف التقديرات بين الجدول I ، II هو نتيجة اختلاف تواريخ التقديرات المختلفة.

تعليقات : عدد العمال النشطين وفقاً لتقديرات دارس DARES تختلف قليلاً عن عدد العمال القادرين على العمل . (انظر الملحق II الثاني س ، الجدول I)

الجدول II

إجمالي العمالة ، العمالة التي تتلقى المساعدة ، والبطالة

١٩٧٣ - ١٩٩٦

متوسط القيم السنوية بالآلاف. تقديرات ١٩٩٧

العام	إجمالي العمالة الداخلية	العمالة خارج الإحصائيات	العمالة التي تتلقى المساعدات	مجموع الترتيبات	البطالة حسب مكتب العمل الدولي	عدد العاملين
	I	j	K	f	g	l
١٩٧٣	٢١٤١١	٢١٤٠٩	٢	١٠٣	٥٩٣	٢٢١٠٥
١٩٧٤	٢١٥٧٩	٢١٥٩٤	٣	١٢٢	٦٣٢	٢٢٣٤٨
١٩٧٩	٢١٩٠٦	٢١٦١٠	٢٩٦	٥٦٠	١٣٨٧	٢٣٥٥٧
١٩٨٤	٢١٦٧٣	٢١٣٤٦	٣٢٧	١١٧٦	٢٣٥٧	٢٤٨٧٩
١٩٨٩	٢٢٢٤٦	٢١٤٦٢	٧٨٥	٢٣٢٣	٢٣٢٣	٢٦١٠٨
١٩٩٤	٢٢٠٦٣	٢٠٥١٢	١٥٥٠	٢٤٢٧	٣١٠٣	٢٦٠٤٢
١٩٩٦	٢٢٣٠٥	٢٠٣٠٢	٢٠٠٣	٢٨١٧	٣١٦٢	٢٦٢٨١

الدليل: $i = j + k$ $l = j + f + g$

المصدر: دارس ، ١٩٩٧ ، سياسة العمالة ، ص ١١٧ ، انظر أيضا الجدول I سابقاً .

إن اختلاف التقديرات بين الجدول I ، II هو نتيجة اختلاف تواريخ التقديرات المختلفة.

تعليقات : عدد العمال النشطين وفقاً لتقديرات دارس تختلف قليلاً عن عدد العمال القادرين على العمل.

(انظر الملحق II الثاني س ، الجدول I)

الجدول III

تعويض البطالة ومصروفات سياسة العمالة
بالنسبة المئوية % وفقاً لإجمالي الناتج الداخلي
١٩٩٥-١٩٧٣

العام	تعويض البطالة a	سياسة العمالة b	الإجمالي c
١٩٧٣	٠,٧١	٠,١٩	٠,٩٠
١٩٧٤	٠,٨٣	٠,٢٠	١,٠٣
١٩٧٩	١,٦١	٠,٥٧	٢,١٨
١٩٨٤	١,٩٥	١,٥٦	٣,٥١
١٩٨٩	٢,٠٦	١,٢٢	٣,٢٨
١٩٩٤	٢,٣٩	١,٤٤	٣,٩٨
١٩٩٥	٢,٣٩	١,٤١	٣,٨٠

الدليل : $a+b=c$

المصدر : دارس DARES ، ١٩٩٧ ، سياسة العمالة ،

الجدول I و II ، ص ١١٥-١١٦

تعليقات : وفقاً لدارس DARES وصل إجمالي الناتج الداخلي عام ١٩٩٥

إلى حوالي ٧٧٠٠ مليار (٧٦٥٨/٠,٠٣٨=٢٩١)

(الجدول I ، ص ١١٥ العامود الأخير)

في عام ١٩٩٥ كانت التقديرات على النحو التالي :

a = ١٨٣ مليار ، b = ١٠٨ مليار ، c = ٢٩١ مليار

سياسة العمالة وفقاً لدارس D A R E S (إدارة تنشيط البحث و الدراسات الاقتصادية)

٢- ثمة بحث عام لتحليلات دارس D A R E S ظهر في جزء صغير ، من كتاب سياسة العمالة الذى نشر عام ١٩٩٧^(١)

بعض تعليقات دارس D A R E S لا تثير جدلاً يذكر ، وهكذا فإن السياسات الخاصة التى طُبِّقَت منذ صدمة البترول الأولى فى أكتوبر ١٩٧٣ لم تخفض البطالة سوى بحوالى ٥٠٠ ألف عام ١٩٨٦ و ١٤٠ ألف عام ١٩٩٤ ، ووفقاً لدارس D A R E S فإن هذه التقديرات تمثل ما كانت ستؤول إليه البطالة فى حالة غياب سياسة العمالة المُطَبَّقة^(٢)

وهكذا ، فإنه فى حالة غياب سياسة العمالة كانت البطالة ستصل عام ١٩٨٦ إلى ٣٢٤٠ = ٥٠٠ + ٢٥٠٠ عاطل ، وفى عام ١٩٩٤ كانت ستصل إلى ٣١٠٠ + ١٤٠ = ٣٢٤٠ عاطل .

ويشير دارس D A R E S إلى أنه نتيجة المصاريف التى خلفتها سياسة العمالة كانت المَحْصُلة مخيبة للأمل.

فى الواقع ، إن هذه الاستنتاجات تبدو غير صحيحة إطلاقاً ومع ذلك إذا وافقنا على هذا بالتأكيد^(٣) بأنه فى حالة غياب أى سياسة لمساعدة العمالة كانت البطالة ستكون من تصنيف الخفض الكلى للعمالة C* وليس من تصنيف البطالة C وفقاً لمكتب العمل الدولى ، أدت سياسة العمالة إلى خفض البطالة من C* إلى C ، أى فى عام ١٩٨٦^(٤)

$C - C^* = ٤٠٦٧ - ٢٥٢٠ = ١٥٤٧$ ألف شخص وليس ٥٠٠ ألف كما أعلن دارس D A R E S

فى عام ١٩٩٤ كان الخفض على النمو الآتى:

$C - C^* = ٥٤٨٣ - ٣١٠٣ = ٢٣٨١$ ألف فرد وليس ١٤٠ ألف كما أعلن دارس D A R E S .

تجدر الإشارة إلى أن النماذج إلى استند إليها دارس D A R E S لا تأخذ فى الاعتبار الآثار المتزايدة عاماً بعد عام لسياسة تحرير المبادلات التى ينتهجها الاتحاد الأوروبى مع الدول ذات الكفاءة التكنولوجية والأجور المنخفضة .

والحق يقال ، إن هذا الوضع لم يذكر إطلاقاً فى التحليلات التى تمت بالفعل.

البطالة : الوضع في فرنسا وفقاً للمفوضية العامة للخطّة

٣- إن الدارسة التي أعَدَّتْها المفوضية العامة للخطّة في مايو ١٩٩٧، البطالة : الوضع في فرنسا ^(١) ، لم تقترح تحليل أسباب البطالة ، بل اكتفت بوصف الوضع وتحديد تداعياته. يُظهر هذا التقرير العديد من المعلومات المفيدة. ثمة نقطتان أُعْتُد أنهما ذات أهمية خاصة من وجهة نظر سياسة العمالة.

مما يذكر أن التحليل الذي يقارن التعريفات الخاصة بالبطالة حسب مكتب العمل الدولي وحسب الوكالة الوطنية للعمالة مهم للغاية ، صنفت الوكالة الوطنية للعمالة طالبي العمل وفقاً لثمانى شرائح حسب تعريفات مختلفة.

الشريحة الأولى خاصة بطالبي العمل المقيدين في الوكالة الوطنية للعمالة وهي تضم الأفراد الذين لا يعملون وعلى استعداد للعمل فوراً ، ويبحثون عن وظيفة لمدة غير محددة ووقت كامل.

حسب تعريف مكتب العمل الدولي يتم تعريف العاطل وفقاً لثلاثة شروط :

١ - أن يكون العاطل بلا عمل .

٢ - أن يكون قادراً على العمل .

٣ - أن يكون من الذين يبحثون عن عمل.

هكذا نرى أن التعريفات متقاربة للغاية ، لكنها ليست متطابقة، وثمة رسم بياني يقارن عن الفترة ١٩٩٣-١٩٩٧ يوضح منحنيات عدد العاطلين حسب مكتب العمل الدولي في الشريحة الأولى للوكالة الوطنية للعمالة. هذان المنحنيان يتداخلان .

نستخلص من هذا التحليل أن أرقام للقياس والاتجاهات هما فقط الذي يعتد بهما في هذا التحليل.

يقدم التقرير إحصائية بالأشخاص الذين تأثروا مباشرة بصورة أو بأخرى وتأثروا كذلك بشدة من جراء التطور السلبي للعمالة.

هذه الإحصائية تعتمد في جزء ، فقط في جزء ، على إحصائية دارس DARES الخاصة بالترتيبات الكلية لسياسة العمالة والبطالة حسب مكتب العمل الدولي (الجدول I سبق ذكره) .

لهذا السبب رأيت أنه من المفيد أن أقدم على الجدول الرابع IV فى شكل مختلف الإحصائية الخاصة بالمفوضية العامة للخطة لعام ١٩٩٦ حيث المجموعة الأولى تتطابق مع الأعمدة المتتالية للجدول I سبق ذكره .

هذا التمييز من خلال مجموعتين لم يسفر عنه التقرير ، لكنه يوضح الاختلافات فى وجهات النظر مع الجدول I وفقا لدارس DARES (إدارة تنشيط البحث والدراسات الاقتصادية) .

الجدول IV

الأشخاص اللذين أضرّوا بصفة مباشرة

من جراء مشاكل العمالة

حوالى ٧ مليون فرد

عام ١٩٩٦

(تقديرات بالآلاف)

I : المجموعة

٤٠٠	- العمالة التى تتلقى الإعانات فى القطاع غير التجارى (ص ٢٢٧)
٣٥٠	- دورات تدريبية للتأهيل المهنى (ص ٢٢٠)
٤٦٠	- وقف مسبق للأنشطة . (ص ٢٣٢)
٣٠٨٢	- البطالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولى (ص ٢٣٦)
٤٢٩٢	إجمالى

II : المجموعة

١٥٠٠	- أفراد يعملون لوقت قصير لكنهم يرغبون فى مزيد من العمل ص ٢٢٢
٢٥٠	- عاطلون محبطون لا يبحثون عن عمل ص ٢٢٩
٣٠٠	- أفراد يرغبون فى العمل لكنهم لا يستطيعون البحث عن عمل نظراً لظروف خاصة (الأسباب تتعلق بالصحة مثلاً) (ص ٢٣١) .
١٠٠٠	- عدد الأفراد اللذين يعانون من انعدام الأمن فى ظروف العمل ص ٢٣٤

٣٠٥٠	إجمالى
------	--------

المجموع

٧٣٤٢	الإجمالى العام
------	----------------

- المصدر : بطاقة الوضع فى فرنسا ، المفوضية العامة للخطة ، مايو ١٩٩٧ ، ص ٢١٥-٢٤٢ . مدون عند كل بند رقم الصفحة للرجوع للتقرير .

تقرير عام ١٩٩٦ بخصوص المساعدات المخصصة للعمالة من قِبل لجنة تقصى تابعة للجمعية الوطنية .

٤- تَصْنَعُ التقرير الصادر في ٢٧ يونيو ١٩٩٦ ، رقم ٢٩٤٣ (الجزء I ، ص٢٧٧) من قِبل لجنة تقصى تابعة للجمعية الوطنية حول المساعدات المخصصة للعمالة ، تضمن عدداً كبيراً من المعلومات حول سياسة العمالة ، كما يحتوى على العديد من المعلومات المستقاة من جلسات اللجنة (الجزء II ، ص٢٩٦).

جداول التقرير

المجموعة الأولى من الجداول تضمنت قائمة بـ ٨٠ مساعدة أساسية مخصصة للعمالة في الفترة من ١٩٧٣-١٩٩٦ (ص٣٥-٣٧) ^(١٠) تحت عناوين : عمالة تتلقى المساعدة، تأهيل مهلى، وقف مسبق للكثشة ^(١١).

إن الأمر يتعلق فى واقع الأمر بمجموعة غاية فى التعقيد مأخوذة من استراتيجيات شديدة الاختلاف تطورت خلال فترة من الزمن .

ومن جهة أخرى يتعين أن نضيف للمساعدات الوطنية : المساعدات المحلية، مساعدات البلدان الصغيرة والمقاطعات والأقاليم. (ص٤٤-٥٤ والمساعدات التى تمنحها التجمعات الإقليمية (ص٥٤-٦٠).

يوضح الجدول (ص٨٢) - حسب دارس D A R E S - الزيادة التى طرأت على الصرف العام للعمالة فى الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٩٤.

قفر الرقم من ١٠ مليار عام ١٩٧٣ إلى ٢٨٦ مليار عام ١٩٩٤، أى من ٠,٩٠% إلى ٤% من إجمالى الناتج الداخلى ^(١٢).

هناك تمييز بين المصاريف السلبية والتي تتطابق أساساً مع تعويض البطالة، والتي لا تدخل ضمن الحث على العمالة ، والمصاريف الإيجابية التى تتطابق مع سياسة العمالة ومخصصة لزيادة العمالة (الجدول ص ٨٦ و ٨٧) .

ارتفعت المصاريف السلبية والمصاريف الإيجابية إلى ١٨٤ و إلى ١٠٢ مليار .

مقارنة مولية

ثمة مقارنة دولية قد عقدت للمصاريف العامة الإيجابية والسلبية في مجال العمالة في الدول الصناعية الرئيسية عام ١٩٩٣ (ص ٩٣). يوضح الجدول V البيانات الأساسية وفقاً لمنظمة التجارة والتنمية الاقتصادية .

لوحظ في عام ١٩٩٣ أن المصاريف العامة في فرنسا بالنسبة المئوية % لإجمالي الناتج الداخلي كان بواقع ٣,٣١% وهي أرقام متقاربة مع المتوسط الذي يتطابق مع ست دول في الاتحاد الأوروبي وهي ٣,٨٣% ^(١٢)

تعدت المصاريف السلبية المصاريف الإيجابية بواقع ٧٣% بالنسبة لفرنسا و ٦٨% لست دول في الاتحاد الأوروبي .

والأمر كذلك بالنسبة لهذه النسب المئوية المأخوذة عن معدلات البطالة الموحدة بواقع ٠,٢٩% و ٠,٤٠%

الجدول V

المصاريف العامة في مجال العمالة

في الدول الصناعية الرئيسية

عام ١٩٩٣

e	d	c	b	A	الدول
مصاريف إجمالية % إجمالي الناتج الدخلي للبطالة	معدل البطالة الموحد	الإجمالي	مصاريف إيجابية % إجمالي الناتج الدخلي	مصاريف سلبية % إجمالي الناتج الدخلي	
٠,٢٩	١١,٦	٣,٣١	١,٢١	٢,١٠	(١) فرنسا
٠,٢١	١٠,٤	٢,١٨	٠,٥٩	١,٥٩	(٢) المملكة المتحدة
٠,٥٣	٧,٩	٤,١٧	١,٥٩	٢,٥٨	(٣) ألمانيا
٠,٥٩	٦,٢	٣,٦٦	١,٢٤	٢,٤٢	(٤) هولندا
٠,٦٠	٩,٥	٥,٧١	٢,٨٩	٢,٨٢	(٥) السويد
٠,١٨	٢٢,٤	٣,٩٨	٠,٥٣	٣,٤٥	(٦) إسبانيا
٠,٤٠	١١,٣	٣,٨٣	١,٣٤	٢,٤٩	للمتوسط (١) إلى (٦)
٠,٢١	٧,٩	١,٧٢	٠,٥٦	١,١٦	منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية
٠,١٢	٦,٧	٠,٧٩	٠,٣٤	٠,٤٥	(١) الولايات المتحدة
٠,١٦	٢,٥	٠,٤١	٠,٠٩	٠,٣٢	(٢) اليابان

المصدر : التقرير ٢٩٤٣ الصادر في ٢٧ يونيو ١٩٩٦ من قِبل لجنة تقصى حول المساعدات التي تتلقاها العمالة والتابعة للجمعية الوطنية . ص ٩٣

هذه التقديرات تخص منظم التجارة والتنمية الاقتصادية ، يوليو وديسمبر ١٩٩٥ .

هامش: تم حساب المتوسط في كل عامود على حدة .

ثلاثة أسس منطقية

تعتبر سياسة العمالة مستمدة من ثلاثة أسس منطقية ، - المنطق الاقتصادي ، - التناول الاجتماعي ، - التكيف مع المتغيرات التقنية.

يعتمد المنطق الاقتصادي على تخفيض تكاليف العمل بالنسبة للأجور الضعيفة (ص ١٠٣-١٣٧) . ويتمثل التناول الاجتماعي في المساعدة التي يتلقاها وحسب الأولوية بعض فئات من العاطلين (ص ١٣٨-١٦٧).

يهدف التناول التقني إلى تسهيل تكيف المؤسسات والعمال مع المتغيرات التقنية (ص ١٦٧-١٨٠)

إن التكاليف الخاصة بكل سياسة تظهر في جدول عام (ص ٩٥-٩٦) والتعديلات التي طرأت عليهم وردت في ملحقات ضمن مجموعة مكونة من خمسة عشر جدولاً (ص ٢٤٥-٢٦١)، منها سبعة جداول خاصة بالمساعدة بالنسبة للمنطق الاقتصادي لسياسة العمالة ، ثم خمسة جداول للمساعدة لصالح الشرائح ذات الأولوية ، وثلاثة جداول للمساعدة بالنسبة للمتغيرات التقنية .

إن النظام الحالي لسياسة العمالة معقد للغاية ^(١١) في مجمله، وهو مصدر لخلافات شديدة بالنسبة لتفسيره ^(١٢).

مؤشر على الوضع الفعلي لخفض العمالة :

٥- في الواقع إن المؤشر C الخاص بالعمالة وفقاً لمكتب العمل الدولي ليس ذو قيمة حقيقية تمكننا من تقدير وضع العمالة بشكل حقيقي ، لأن سياسة المعالجة الاجتماعية للبطالة تعمل على خفض البطالة التي كانت ستظهر في حالة عدم تدخل الدولة ، إذ إن ذلك كان سيكون بمثابة المؤشر الوحيد الفعلي ، إذن المسألة هنا مسألة جوهرية للغاية . ولذلك يتعين تحديد معنى البطالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولي بعيداً عن تدخل الدولة بأي حال من أجل الوقوف بصفة حقيقة على فاعلية وتكاليف سياسة العمالة.

للهواة الأولى يبدو المؤشر *C كما لو كان يجب بصورة تقريبية على هذه المسألة.

عَمَلِيًّا ، وقبل أي شيء ، يتعين بالتأكيد أن نضيف البطالة C حسب تقديرات مكتب العمل الدولي (العماد g من الجدول I سبق ذكره) لإجمالي الخانات $e + d + c + b$ بالنسبة لعام ١٩٩٧.

$$1162.1 = 399.6 + 299.6 + 194.8 + 268.1$$

بيد إنه فيما يتعلق بالخانة الأكثر أهمية (a) الخاصة بالعمالة التي تتلقى المساعدة ، والتي وصلت إلى ١ مليون و ٦٩٨ ألف عام ١٩٩٧ ، فمن المحتمل أن يكون هناك بعض فرص العمل حتى في غياب المساعدة ^(١١).

وعلى العكس من ذلك ، فإن البطالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولي لا تأخذ في الاعتبار الأشخاص المستفيدين ، وعددهم كثير جداً بالطبع، من شريحة أدنى دخل للاندماج وغير مقيدين بالوكالة الوطنية للعمالة ^(١٢).

- وكذلك أيضاً فإن البطالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولي لا تأخذ في الحسبان الأفراد الذين لا مأوى محدد لهم وغير مقيدين بالوكالة الوطنية للعمالة وعددهم كثير جداً ، حيث أن أرقام القياس لعند الذين لا مأوى محدد لهم يقدر بصفة عامة بمئات من الآلاف.

وفي الإمكان أيضاً تقدير عدد العاطلين المحبطين الذين لا يبحثون عن عمل ^(١٣) وعددهم ٢٥٠ ألف عاطل.

وعلاوة على ذلك ، يجب أن نضع في الحسبان الأفراد الذين يعملون نصف الوقت ويبحثون عن عمل بوقت كامل وعددهم أكثر من مليون و ٣٠٠ ألف عام ١٩٩٦ وفقاً لاستقصاء قامت به وكالة (INSEE) ^(١٤).

في الواقع إن الإصلاحات السلبية قد التي خصصت لمبالغ الخانة (a) الخاصة بالعمالة التجارية التي تتلقى المساعدة ظهرت أقل بكثير من إجمالي المبلغ المخصص للإصلاحات الإيجابية المخصصة للعمالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولي وذلك نتيجة سوء تقدير عدد الراغبين في العمل بشكل فعلى وذلك للأسباب التي عرضت سابقاً.

وبشكل عام ، يبدو إنه لو تطابق الخفض الكلى للعمالة C* في الجدول I مع سؤ تقدير ملحوظ للبطالة التي كان سيتم رصدها في عدم وجود سياسة العلاج الاجتماعي للبطالة، فإن هذا المؤشر كان سيعطى مع ذلك رقماً للقياس صالحاً تماماً نستطيع من خلاله متابعة التطور مع مرور الوقت ^(١٥) ^(١٦).

تقديم غير مقبول

٦ - بالنظر إلى تحليلات دارس DARE S وتحليلات المفوضية العامة للخطة ، وتحليلات لجنة التقصى حول المساعدات التي تتجه للبطالة الصادرة في ٢٧ يونيو ١٩٩٦ وتتبع الجمعية

الوطنية، وكذلك التحليلات التى أسفرت عنها الجلسات، نجد أن ثمة خلل ظاهر للعيان : الانقصار تمامًا لتحليل يتناول بعمق الأسباب الحقيقية المسببة للبطالة.

هناك خمسة أسباب لم أتوقف عن ذكرها ، البطالة المزمنة نتيجة السياسة الاجتماعية ، السياسة العالمية التى ينتهجها الاتحاد الأوروبى، الهجرة ، البطالة التقنية ، البطالة الفاجمة عن الوضع الاقتصادى الطارئ^(١٧) وللأسف لم يخضع أى من تلك الأنواع لدراسة مناسبة ، وليس هناك أية تقديرات تتناول الآثار المترتبة على ذلك.

وبصفة خاصة لوحظ جهل عميق بالسبب الرئيسى للزيادة المكثفة للبطالة : ألا وهو سياسة التبادل الحر العالمى التى تنتهجها منظمة بروكسل منذ عام ١٩٧٤.

كيف نقترح إذن أن نتناول بالتحليل فاعلية أى سياسة تتعلق بالعمالة وليس لدينا تحليل يعتد به بخصوص الأسباب الحقيقية للبطالة.

• تكاليف سياسة العمالة :

٧- نشرت دارس DA R E S فى ٢٤ أغسطس ١٩٩٩ مذكرة شاملة بخصوص المصاريف التى اتجهت للعمالة عام ١٩٩٧ ، قامت بصياغتها بريجيت روجيه ، وتضمنت هذه المذكرة معلومات كثيرة جداً ومفيدة جداً اكتفيت بأن أورد ما يخص الأعوام ١٩٩٠ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٥ ، ١٩٩٧ والمعطيات الأساسية على الجدول VI ولذلك لعدم وجود مساحة كافية.

ارتفع إجمالى المصاريف عام ١٩٩٧ إلى ٣٥٨ مليار فرنك وإذا أضفنا إلى هذه المصاريف المصاريف الخاصة بالإعفاءات على اشتراكات الإعانات العائلية والخفض التدريجى لاشتراكات الأمن الاجتماعى على الأجور المنخفضة ، نجد أن إجمالى المصاريف ارتفع إلى ٣٦٥ مليار فرنك عام ١٩٩٧^(١٨)

هذه المحصلة هي فى واقع الأمر سوء تقدير ، إذ يتعين إضافة خسائر الإنتاج إلى تلك المصاريف لأنه فى عام ١٩٩٧ لم يستطع ٣ مليون و ٢٠٠ ألف عامل المساهمة فى إجمالى الناتج الداخلى ، مما يمثل حوالى ٢٥٠ مليار فرنك^(١٩)

أوضحت فى الجدول VII محصلات بعض أرقام القياس المهمة والنسب المئوية التى تتطابق مع المصاريف الخاصة بالعمالة.

وبالنسبة للمبلغ الإجمالي البالغ ٣٦٥ مليار فرنك ، تبلغ قيمة التكاليف التي تتحملها الدولة وكذلك المجموعات الإقليمية ١٢٣ مليار فرنك ، أى يواقع ٣٩% من إجمالي الإنفاق العام^(١٠).

الجدول VI

المصاريف التي تتجه للعمالة

١٩٩٠ - ١٩٩٧

بملايين الفرنكات

١٩٩٧	١٩٩٥	١٩٩٣	١٩٩٠	١.
				مصاريف ليس لها مردود إيجابي (أرباح)
١٢٧٤٠٠	١١٢٦٠٠	١٢٣٣٠٠	٨٧٤٠٠	- تعويض البطالة
٢٩١٠٠	٢٨٣٠٠	٢٨٠٠٠	٣٧١٠٠	- مؤشر على تراجع الأنشطة
١٥٦٥٠٠	١٤٠٩٠٠	١٥١٣٠٠	١٢٤٥٠٠	الإجمالي
				مصاريف لها مردود إيجابي
٨٣٩٠٠	٨١٥٠٠	٨٩٧٠٠	٦٧٤٠٠	- تأهيل مهني
٥١٤٠٠	٤٠٨٠٠	٣٠٢٠٠	١٤٧٠٠	- ارتفاع العمالة وخلق فرص عمل
١٠٦٠٠	١٠٥٠٠	٧٢٠٠	١٠٠٠	- إعفاء دون تعويض
٣٨٠٠	٤٧٠٠	٦٢٠٠	٣٥٠٠	- الحفاظ على العمالة
٦٠٠٠	٥٥٠٠	٤٩٠٠	٤٥٠٠	- الحد من الأنشطة
٥٩٠٠	٥٥٠٠	٥٠٠٠	٣٨٠٠	- تشغيل سوق العمل
١٦١٦٠٠	١٤٨٥٠٠	١٤٣٢٠٠	٩٤٩٠٠	الإجمالي
٣١٨١٠٠	٢٨٩٤٠٠	٢٩٤٥٠٠	٢١٩٤٠٠	الإجمالي العام

المصدر : دارس DARES في ٢٤ أغسطس ١٩٩٩ ، سياسة العمالة عام ١٩٩٧ ،

الجدول ٤ .

VII الجدول

مصاريف العمالة وتقدر بـ ٣٦٥ مليار فرنك
عام ١٩٩٧ ومقارنتها ببعض أرقام القياس الهامة.

(٢) ٣٦٥ / (١)	(١) بمليارات الفرنكات	
% ٤,٥	٨١٣٧	إجمالي الناتج الداخلي
% ٢٢,١	١٦٥٥	مصاريف ميزانية الدولة
% ١٣٥,٧	٢٦٩	عجز في الميزانية
% ٤٨,٣	٧٥٥	ضريبة على القيمة المضافة
% ١٢٤,٦	٢٩٣	ضريبة على الدخل
% ٣٦٥٠,٠	١٠	ضريبة التضامن على الثروة

المصدر : INSEE (المعهد القومي للإحصائيات والدراسات الاقتصادية) ، النليل السنوي
١٩٩٩ ، ص ٤١٠ و ص ٩٧٨ و ص ٩٨٠. مذكرات برسي BERCY الزرقاء ، نتائج ١٩٩٦
و ١٩٩٧. ISF

ISF (ضريبة رأس المال)

دوامش

١- ترتيبات سياسة العمالة :

(١) اعتمد الجدول I على جدول دارس DARES الذى كان شديد النفع والذى صدر فى ١١ مايو ١٩٩٩ وتمت صياغته بمعرفة بروجيت روجيه ، وهو يلى الجدول الذى صدر فى مارس ١٩٩٣ بمعرفة بروجيت روجيه وتضمنه كتابى ١٩٩٤ ، معارك من أجل أوروبا Combats Pour L'Europe ص ٢٣٧ هامش ١٣ ، وص ٤٩٤ . ظهر جدول دارس فى الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٩٦ فى الجزء الذى صدر عام ١٩٩٧ : سياسة العمالة ، ص ١١٧ .

(٢) التقرير رقم ٢٩٤٣ الصادر عن الجمعية الوطنية (§ ٤ لاحقاً) الجزء II ، جلسة كلود سيل ، ص ٩ . انظر أيضاً إعلان مكسيم جريميز . سبق ذكره ، ص ١٥١ .

لا أستطيع سوى أن أسجل نقصاً فى المعلومات يوسف له.

(٣) دارس ، سياسة العمالة ، ص ١١٧ .

٢- سياسة العمالة وفقاً لدارس - Dares

(٤) دارس ، ١٩٩٧ ، سياسة العمالة ، مجلة الاكتشاف La Découverte ، ص ١٢٤ .

تضمن هذا التقديم خمسة أجزاء : سياسة العمالة مستقبلاً .

- البرامج المُطبَّقة منذ عام ١٩٧٣ - للتكاليف والمستفيدين .
- التقييم الاقتصادى للمصغر لسياسة العمالة - تقييم تأثير تلك السياسة على المستفيدين والمشاريع - سياسة العمالة فى دول منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية .
- بعض عناصر المقارنة الدولية .

شمة عرض مفصل ظهر فى ديسمبر ١٩٩٦ ، بعنوان " ٤٠ عاماً من سياسة العمالة " .

لوثيقة الفرنسية ، ص ٣٦٧ .

(٥) دارس ، ١٩٩٧ ، سياسة العمالة ، ص ٦٦-٦٧ .

انظر أيضاً دارس ، ١٩٩٦ ، ٤٠ عاماً من سياسة العمالة ، ص ٢٥٥ .

وعلى أى حال فإن الأساليب المقدمة تقتدر إلى الوجود .

(٦) هذه التقديرات قريبة من تصريحات كلود سويل ، مدير دارس ، التي أدلى بها أمام لجنة تقصي لمساعدة العمالة التابعة للجمعية الوطنية ، عام ١٩٩٦ ومماذا أن سياسة العمالة عملت على خفض البطالة بالنسبة للسنوات ١٩٩٥، ١٩٩٤، ١٩٩٣ على النحو التالي: ٨٤ ألف ، ٧٥ ألف ، و ٢٧ ألف.

تدهش المراقب لرفيه نوفلتي من ضعف الرقم ٢٧،٠٠٠ عام ١٩٩٥ بالنسبة للمصاريف التي بلغت ١٢٥ مليار فرنك.

(التقرير رقم ٢٩٤٣ للجنة التقصي في ٢٧ يونيو ١٩٩٦ التابعة للجمعية الوطنية الجزء II ، ص ١٣)

(٧) انظر لاحقاً ، القسم ٥ ، مؤشر على البطالة الفعلية.

(٨) الملحق II الثاني سبق ذكره ، الجدول IIA.

٣ - البطالة الوضع في فرنسا وفقاً للمفوضية العامة للنقطة.

(٩) البطالة : الوضع في فرنسا ، المفوضية العامة للحظة ، مايو ١٩٩٧ ، ص ٢٤٧ . هذا التقرير يتضمن أربعة أجزاء :- تصوير البطالة في فرنسا.

- بطالة في صميم تغيير العلاقات الخاصة بالعمالة ،- بطالة تسبب في عدم استقرار وسائل الحياة.
- ما يقرب من ٧ مليون شخص أصبحوا بصفة مباشرة من المشاكل والصعوبات الناجمة عن العمالة.

٤- تقرير عام ١٩٩٦ الخاص بلجنة التقصي التابعة للجمعية الوطنية

(١٠) استطلعنا حصر ٢،٣٠٠ مساعدة موجهة للعمالة (التقرير ، الجزء I ، ص ١٩) .

(١١) قائمة بالمساعدات التي تتلقاها العمالة كما جاءت بالتقرير:

عمالة تتلقى المساعدة :- إعفاء وتعويض فرص العمالة للشباب.

- إعفاء وتعويض فرص العمالة للمعطلين منذ زمن طويل.
- إعفاءات أخرى وتعويضات لفرص العمل . خلق أنشطة .
- مساعدات لإنشاء شركات - عقود تبادلية .
- تدريبات للمؤسسات - مولكية إعادة الإثشاءات .
- الاندماج في الاقتصاد - عمالة غير تجارية تحصل على المساعدة .
- تأهيل مهني : - تدريب الشباب - تدريب على التأهيل .

- تأمين البطالة الطويلة - تدريب العاطلين منذ زمن طويل .

- مواكبة إعادة الإنشاءات .

وقف مسبق للأشطة - للمعاش المبكر ٦٠ - ٦٤ علماً ، معاش مبكر إجمالي ٥٥ - ٦٠ علماً.

(١٢) هذه الأرقام ظلت تقريباً كما هي عام ١٩٩٣.

لصرف العام على العمالة خصص له ٦٤% و ٣٧% تقريباً عام ١٩٩٣ لتعويض البطالة ولسياسة العمالة (الجدول V سبق ذكره) وهو يتطابق مع (٢٨٦ . ٠٠,٦٣) ١٨٤ و ١٠٢ مليار (٢٨٦ . ٠٠,٣٧).

(١٣) قد يظهر اختلاف في التقديرات تبعاً لاختلاف المصادر . فهي تتطابق أساساً مع معايير مختلفة لكن أرقام للتقاييس ثابتة.

(١٤) انظر على وجه الخصوص الجداول الخاصة بالترتيبات الرئيسية لمساعدة العمالة ، ص ٢٤٥-٢٦١.

(١٥) انظر أيضاً الجزء الثاني من التقرير رقم ٢٩٤٣ ، الجلسات ، جلسات جان جندوا ، ص ١٤١-١٥٥ ، وهنري جوينو ص ٢٢٩-٢٤٦.

٥- مؤشر على الوضع المالي للعمالة

(١٦) انظر على وجه الخصوص دارس ، ١٩٩٧ ، سياسة العمالة ، ص ٩١-٩٢ ، الآثار للمُهمّة للفرص المواتية ، وتقرير لجنة التقصي التابعة للجمعية الوطنية (رقم ٢٩٤٣) ص ١٠٢ ، آثار "غير مرغوب فيها" للمساعدة التي تتلقاها العمالة.

انظر أيضاً جلسة جان جندوا ، تقرير رقم ٢٩٤٣ ، الجزء II ، جلسات ، ص ١٤٤ ، وجلسة هنري جوينو ، ص ٢٣٠ . انظر أيضاً جلسة كلود سيبير ص ١٢٩.

(١٧) سبق ذكره ، جلسات ، جلسة كلود بيبار ، ص ١٣٢.

في قرية في منطقة كروز يبلغ عدد سكانها ٣٥٠ نسمة ، هناك أحد عشر شخصاً من المستفيدين من منحة "لاني حد للاندماج" من بينهم فرد واحد فقط يبحث عن عمل .

من غير المقبول إطلاقاً إن هؤلاء العاطلين غير المسجلين في الوكالة الخاصة بالعمالة لا ذكر لهم في أي مكان آخر . في الواقع ، لقد تعدى عدد المستفيدين من "لاني حد للاندماج" ٤٢٢ ألف شخص عام ١٩٩٠ إلى ٩٥٧ ألف عام ١٩٩٧ في العاصمة.

يبدو لي من المهم أن أذكر تحديداً إنه في ديسمبر ١٩٩٧ ، استفاد ٩٥٦٠٩٦ فرد من إعانة "لاني حد للاندماج" في العاصمة و ١١١٣٠٥ فرد في مقاطعات ما وراء البحار أي بواقع ٢٠٢٩٤٨٥ فرد لكونهم يتمتعون بالحقوق نفسها .

تم تحديد الحد الأدنى للدخل ٤٩٢,٤٢ فرنك في الشهر للفردي الواحد اعتباراً من أول يناير ١٩٩٨ ، يضاف إليها ٥٠% للشخص الثاني في السكن ثم ٢٠% لكل شخص بعد ذلك و ٤٠% اعتباراً من الطفل الثالث (INSEE ، الدليل السنوي الإحصائي بفرنسا ، ١٩٩٩ ، ص ١٩٨ و ص ٢٢١).

(١٨) بطاقة : الوضع في فرنسا ، المفوضية العامة للخطا ، مايو ١٩٩٧ ، ص ٢٢٩ ، انظر القسم ٣ سبق ذكره وكذلك انظر الجدول V.

(١٩) بطاقة ، الوضع في فرنسا ، سبق ذكره ، ص ٢٢٤ ، انظر القسم ٣ سبق ذكره وانظر الجدول V.

(٢٠) بتقدير الخفض الكلي للعمالة C^* وجد أنه يتطابق مع معدل الخفض الكلي للعمالة $C^*/p = \gamma^*$ ويمثل p عدد الأفراد النشطين.

في عام ١٩٩٧ سجل : $\gamma^* = ٢٣,٦\%$ (الملحق II ، الجدول II.C سبق ذكره).

إن معدل الخفض الكلي للعمالة تعتبر حالياً منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية "معدل بطالة موسع" (أوموند الاقتصادي ، ٢٩ سبتمبر ١٩٩٨ المشكلة الأبدية لقياس البطالة . (ص II).

(٢١) وفقاً لدارس DARES ، ١٩٩٧ ، سياسة العمالة ، ص ١١٥ ، المصاريف التي أنفقت على العمالة ، خصم المبالغ التي دفعت في تمويض البطالة ارتفعت عام ١٩٩٥ إلى ٢٩١ . ٠,٦١ = ١٧٧ مليار ووصل في نفس العام (الجدول) سبق ذكره) إلى $C^* = ٢,٨٦٠,٣$ مليون .

وبذلك وصلت التكلفة الموحدة إلى

١٧٧ مليار / $٢,٨٦٠,٣$ مليون = $٦١,٨٨٢$ فرنك .

أي بواقع $٥,١٥٧$ فرنك في الشهر لكل عاطل ، وهو رقم مرتفع نسبياً.

وعلى التوازي نجد أن تكلفة تمويض البطالة ارتفعت إلى :

$٢٩١.٠,٣٩ = ١١٣,٥$ مليار

وبالنسبة للبطالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولي وصلت إلى $٢,٩٣١$ مليون عاطل ، إذن وصل التعمويض إلى

$١١٣,٥$ مليار / $٢,٩٣١$ مليون = $٣٨,٧٢١$ فرنك ، أي بواقع $٣,٢٢٧$ فرنك في الشهر .

٦- تقصير غير مقبول

(٢٢) انظر الجزئين الثاني والثالث ، سبق ذكرهما.

٧- تكلفة سياسة العمالة

- (٢٣) ثمة تعليق في الصميم ، وفي غاية الأهمية كتبته بريجيت روجيه في مقال بعنوان "تغطية مصاريف العمالة" .
- (٢٤) من السهل إعطاء أرقام قياس منخفضة للغاية لهذه الخسارة باحتسابها من الأجر السنوي الصافي للذي يتقاضى أدنى مُرتَّب مهني للنمو والذي وصل إلى ٧٨,٤٢٣ فرنك عام ١٩٩٧ ، وبالنسبة لمسدد الماطلين حسب تقديرات مكتب العمل السحولي عام ١٩٩٧ ، وصلوا إلى ٣ مليون و ١٩٢ ألف عاطل:
- $$٧٨,٤٢٣ \cdot ٣١٩٢٠٠٠ = ٢٥٠ \text{ مليار}$$
- (٢٥) دارس DARES ، سياسة العمالة عام ١٩٩٧ ، ص٢.

V

الملحق الخامس

نموذج

مكونات خفض العمالة

أهداف النموذج

١- لا تعتبر البطالة في فرنسا في الوقت الراهن بمثابة مؤشر فعّال للوضع الفعلي لخفض العمالة ، لأن نسبة البطالة انخفضت انخفاضاً اصطناعياً نتيجة تطبيق سياسة العمالة .
في الواقع أن معدل الخفض الكلي للعمالة * γ كما تم تحديده في الجزء الثاني يعتبر مؤشراً أكثر ملائمة للخفض الفعلي للعمالة والذي تم رصده .
(الملحق IV الرابع ، سياسة العمالة ، القسم ٥) .

بالنسبة لفئة العاملين النشطين فإن الخفض الكلي للعمالة يتفرع في الأساس إلى أربعة عوامل:- تشكيل أو هيكل السياسة الاجتماعية ، - سياسة التبادل الحر العالمي،- التقدم التقني ،- الوضع الاقتصادي الطارئ .

إن النموذج الذي خضع للتحليل في هذا الملحق يهدف إلى تقييم الأهمية الكمية التي لها علاقة بتلك العوامل الأربعة .

إن هذا النموذج تم إعداده بالتدرج وعدل منذ عام ١٩٩٤ بالقياس على مقارنته بالمعطيات وليدة التجربة.

مؤشران أساسيان

٢- يعتمد النموذج على المعلومات الدقيقة لمؤشرين أساسيين : مؤشر السياسة الاجتماعية، ومؤشر سياسة التبادل الحر العالمي.

المؤشر r الخاص بالسياسة الاجتماعية

نستطيع على الأقل كتقريب أولى أن نتخذ كمؤشر شامل للعوامل الاجتماعية الناجمة عن البطالة (تكاليف الأجور الشاملة ، الحد الأدنى للأجور ، صرامة قوانين سوق العمل ، والبطالة الإرادية) النسبة r الخاصة بشريحة أدنى أجر مهني مضمون SMIG التي نشرت في ١١ فبراير ١٩٥٠ ، وتم استبدالها في ٢ يناير ١٩٧٠ بشريحة أدنى أجر مهني للنمو ويعرف SMIC ومقارنتها بأجر العامل متوسط المهارة في الساعة (الرسم البياني I في الجزء الثالث).

في الواقع إن جميع المزايا الاجتماعية لها علاقة بهذه النسبة .

المؤشر K الخاص بسياسة التبادل الحر العالمي

نستطيع على الأقل كتقريب أولى أن نتخذ كمؤشر K ، الخاص بالواردات المولدة للبطالة، النسبة الخاصة بأجر العامل متوسط المهارة في الساعة ومقارنتها بالقيمة الإجمالية

بالفرنك للواردات القادمة من خارج التجمع الأوروبي لفرنسا ، مثل المنتجات المصنعة المختلفة ، وهى بيانات صادرة عن التجمع الأوروبي تحت عنوان "منتجات مصنعة مختلفة" (الرسم البياني II فى الجزء الثالث ، القسم أ ٣).

فروض النموذج

٣ - النموذج الذى نحن بصدد الحديث عنه يقوم على خمسة فروض:

١- نفترض أن المعدل γ الخاص بالخفض الكلى للعمالة يعتمد ظاهرياً على الفرق بين $r-ro$ ، فإن ro يمثل الحد الأدنى للبطالة المزمنة ، إذن المردود منعدم بالنسبة للقيم السلبية لـ $r-ro$.

٢- نفترض أن الاتجاه التأسيسى (k) للمؤشر k ممثل فى شكله التخطيصى ، وأن الفرق $\Delta k = k - (K)$ يُمكن اعتباره مؤشراً للظروف الاقتصادية الطارئة .

الشكل التخطيصى للمؤشر k بالنسبة لمجموع الفترة من ١٩٥٠-١٩٩٧ يظهر على الرسم البياني III فى الجزء الثالث (القسم أ ٣) .

٣- نفترض أن المعدل γ الخاص بالخفض الكلى للعمالة يعتمد ظاهرياً على الفرق $k-ko$ (k) ، يمثل ko الحد الأدنى لبطالة التبادل الحر العالمى . إذن المردود منعدم بالنسبة للقيم السلبية : $k-ko$.

٤- نفترض أن مكون الظروف الاقتصادية الطارئة لمعدل γ الخاص بالخفض الكلى للعمالة يعتمد ظاهرياً على مكون الظروف الاقتصادية الطارئة Δk للمؤشر k .

٥- نفترض أن مكون المعدل γ الخاص بالخفض الكلى للعمالة الذى يرجع للنقدم التقنى ظل ثابتاً خلال مجموع الفترة المعنية ١٩٥٠-١٩٩٧ .

نستخلص من مجموع هذه الفروض أن معدل γ الخفض الكلى للعمالة عبارة عن دالة تخطيصىة .

$$\gamma = A(r-ro) + B\{k-ko\} + C \Delta k + D \quad (1)$$

حيث الثابت D يمثل الثابت t للمعدل γ الناتج عن التقدم التقنى لدينا إذن

$$t = D \quad (2)$$

خط سير الحسابات

٤ - للحصول على قيم لـ ro و ko ، نستطيع حساب قيمة الارتباط المتبادل المتعدد (١) . يتم اختيار ro و ko على أساس أن معامل R الخاص بالارتباط المتبادل المتعدد في أقصى حد له .

بالنسبة للفترة ١٩٥٠ - ١٩٩٧ نجد أن R وصل إلى أقصى حد له ويساوى $R = 0.99$ وبالنسبة لـ :

$$ro = 0.61 \quad ko = 0.43$$

قيمة $ro=0.61$ تتطابق مع عام ١٩٧٤ ، وقيمة $ko = 0.43$ تتطابق مع عام ١٩٦٥ بالنسبة لقيم r ، فإن الفرق $r-ro$ كان إيجابياً فقط عام ١٩٥٠ وفي الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٩٧ مما يعنى إنه في الفترة من ١٩٥١ إلى ١٩٧٣ لم يكن هناك بطالة مزمنة على الإطلاق .

بالنسبة لقيم k ، فإن الفرق : $k-ko$ كان إيجابياً في الفترة من ١٩٦٦ إلى ١٩٩٧ . وخلال هذه الفترة الزمنية لم يكن المكون العالمى للمعدل γ للخفض الكلى للعمالة يساوى صفراً .

بالنسبة لهذه القيم الخاصة بـ ro و ko فإن ثابت الارتباط المتبادل المتعدد يساوى 1.43% مما يجعل الثابت t لمعدل γ الخفض الكلى للعمالة يتطابق مع التقدم التقنى بقيمة $t = 1.43\%$ وهى قيمة المفترض فيها أن تكون ثابتة خلال الفترة كلها من ١٩٥٠ إلى ١٩٩٧ .

مطابقة النموذج

٥ - إن عملية مطابقة النموذج تتطابق مع الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٩٤ ومع القيم $ro=0.61$ و $ko=0.43$ وهى موضحة على الرسم البياني IV فى الجزء الثالث . هذه المطابقة ملحوظة للغاية لمجمل الفترة ١٩٥٠ إلى ١٩٩٧ ، رغم أن الفترتين ١٩٥٠-١٩٩٧ و ١٩٧٤-١٩٩٧ كانتا مختلفتين للغاية .

(انظر الجزء الثانى ، سبق ذكره)

الارتباط المتبادل المتعدد (الجدول I)

يوضح الجدول I عناصر الارتباط المتبادل المتعدد.

هناك أكثر من معامل للارتباط المتبادل و هما ٠,٩٧٥ و ٠,٩٨٧ للمعدل γ^* مع $r-ro$ و $(k)-ko$ وثمة مقارنة بينهما ، غير إن معامل الارتباط المتبادل الجزئي $r13.2=0890$ أكبر بقيمة ملحوظة من معامل الارتباط المتبادل الجزئي $r12.3=0.777$ ،
العنصر (k) هو إذن عنصر سائد .

بالنسبة لمجمل الفترة من ١٩٩٧-١٩٥٠ نستطيع أن نتخذ كنسبة مردود (k) و r :

$$= 1.69 \text{ مردود } (k) = \beta \sigma\{(k) - ko\} = 5.15 \times 0.918 = 4.73$$

$$\text{مردود } (r) = A \sigma\{r - ro\} = 87.04 \times 0.032 = 2.79$$

حيث σ يمثل على التوالي الفارق بين $(k)-ko$ و $r-ro$.

وبالنسبة لمجمل الفترة فإن مردود (k) كان أكبر بحوالى ٧٠% من مردود r .

الجدول I

نموذج مطابقة معدل γ^*
عناصر الارتباط المتبادل المتعدد
١٩٩٧-١٩٥٠

الارتباط المتبادل المتعدد

$$\gamma^* n = A(r n - r_0) + b\{(k)n - k_0\} + c \Delta k n + D + \epsilon n$$

= المتبقى من الارتباط المتبادل

$r n - r_0 = 0$ $r n \leq r_0$ $r_0 = 0,61$

$$(K)n - K_0 = 0$$

$$(K) \leq K_0$$

$$K_0 =$$

0,43

نتائج الحسابات

$$R = 0.9965 \quad 1 - R^2 = 0.0070$$

$$A = 87.04 \quad B = 5.15 \quad C = 3.36 \quad D = 1.43$$

المتوسط والفارق

	γ^*	$r - r_0$	$(k) - k_0$	Δk	ϵ
متوسط	٧,٩٩	٠,٠٢٧	٠,٨٢١	٠	٠
σ الفارق	٧,٤٧	٠,٠٣٢	٠,٩١٨	٠,١٢٦	٠,٦٢٥

معامل الارتباط المتبادل الكلي

	γ^*	$r - r_0$	$(k) - k_0$	Δk
γ^*	١	٠,٩٧٥	٠,٩٨٧	٠,٠٦٦
$r - r_0$		١	٠,٩٤٨	٠,٠٢٧
$(k) - k_0$			١	٠,٠١٦
Δk				١

معامل الارتباط المتبادل الجزئي

$$r_{12.3} = 0.777 \quad 1 - r_{12.3}^2 = 0.396$$

$$r_{13.2} = 0.890 \quad 1 - r_{13.2}^2 = 0.208$$

المصدر جدول رقم ١٣٨٧١ (٢٨ مايو ١٩٩٩)

العناصر المكونة لمعدل γ للخفض الكلي للعمالة

٦- فيما يتعلق بالفترة من ١٩٥٠-١٩٩٧ ، يعطى الجدول II أكثر من متوسط للعناصر المكونة للمعدل γ للخفض الكلي للعمالة لفترة خمسة أعوام ، باستثناء الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ والتي تضمن فقط ثلاثة أعوام .

سجل معدل γ الخفض الكلي للعمالة متوسط قدره ١,٨٠% بالنسبة للفترة ١٩٥٠-١٩٧٤ مقابل ١٤,١٧% بالنسبة للفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٩٧ .

ظهرت آثار السياسة العالمية عقب هذه الحسابات عام ١٩٦٥ ، بيد إنها أصبحت ذات أهمية فعلية اعتباراً من عام ١٩٧٤ .

إن هيكل السياسة الاجتماعية لم يكن له عملياً أى أثر على خفض العمالة خلال الفترة من ١٩٥٠-١٩٧٤ .

فى خلال الفترة من ١٩٥٠-١٩٧٤ فإن معدل γ الخفض الكلي للعمالة كان ضعيفاً للغاية، والعنصر الأساسى المكون له تطابق مع أثر التقدم التقنى ، أى بواقع ١,٤% بمتوسط قيمة إجمالية لمعدل γ تصل إلى ١,٨% .

II الجدول

العناصر المكونة لمعدل γ للخفض الكلي للعمالة

١٩٩٧-١٩٥٠

متوسط القيم على فترات

%

الفترة	γ^* (١)	السياسة الاجتماعية (٢)	السياسة المالية (٣)	الوضع الاقتصادي (٤)	التقدم التقني (٥)	الإجمالي (٦)	المثقي (٧)	$\lambda =$ (٢) (٣) (٨)
١٩٥٤-١٩٥٠	١,٧٦	٠,١٩	٠	-٠,٠٧	١,٤٣	١,٥٥	٠,٢١	-
١٩٥٩-١٩٥٥	١,٢٨	٠	٠	٠,٠٨	١,٤٣	١,٥١	-٠,٢٣	-
١٩٦٤-١٩٦٠	١,٣٥	٠	٠	-٠,٠٥	١,٤٣	١,٣٨	-٠,٠٢	-
١٩٦٩-١٩٦٥	٢,٠٣	٠	٠,٣٦	٠,٠٢	١,٤٣	١,٨٢	٠,٢٢	-
١٩٧٤-١٩٧٠	٢,٩١	٠,١٢	١,٨٢	٠,٠٧	١,٤٣	٣,٤٤	-٠,٥٣	-
١٩٧٩-١٩٧٥	٦,٥٢	١,٥٣	٣,٧٠	-٠,٠٣	١,٤٣	٦,٦٣	-٠,١١	٢,٤٢
١٩٨٤-١٩٨٠	٢٣,٦٥	٦,٩٦	١١,٩٤	٠,٤١	١,٤٣	٢٢,١٦	١,٤٩	١,٧٢
١٩٨٩-١٩٨٥	١٦,٧١	٦,٧٢	٨,٥٩	-٠,٠٣	١,٤٣	١٦,٧١	٠,٠١	١,٢٨
١٩٩٤-١٩٩٠	١٨,٣٤	٥,٨٨	١١,٦١	-٠,٥٣	١,٤٣	١٨,٣٩	٠,٠٤	١,٩٧
١٩٩٧-١٩٩٥	٢٢,٩٠	٦,٩٩	١٤,٢٨	٠,٠٦	١,٤٣	٢٣,٣٦	-٠,٤٧	٢,٤
متوسط ١٩٧٤-١٩٥٠	١٨,٠	٠,٠٤	٠,٣٥	٠,٠٢	١,٤٣	١,٨٤	-٠,٠٤	-
متوسط ١٩٩٧-١٩٧٥	١٤,١٧	٤,٦٢	٨,١١	-٠,٠٢	١,٤٣	١٤,١٣	٠,٠٤	١,٧٦

الدليل : $\gamma^* =$ قيمة خضعت للملاحظة

الإجمالي = قيمة محسوبة

أشير فقط إلى القيم المعنية للمعامل λ (العامود ٨)

المصدر : الجدول رقم ١٣٨٧٦

فيما يتعلق بالفترة ١٩٧٤-١٩٩٧ فإن أهم عنصرين لمعدل γ الخفض الكلي للعمالة كانا المكون الاجتماعي والمكون العالمي .

ومما يذكر أن المكون العالمي هو على الدوام الأكثر أهمية . إذ بلغ متوسط زيادة قدرها ٧٥% وخلال الأعوام في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ وصل المكون العالمي إلى ضعف المكون الاجتماعي .

وبخصوص متوسط الظروف الاقتصادية الطارئة فهي بالضرورة ضعيفة للغاية ومن الطبيعي أن جميع هذه الحسابات ليست سوى مصدراً لأرقام القياس.

تطبيق النموذج على معدل γ الخاص بالبطالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولي في الفترة من ١٩٥٠-١٩٩٧.

γ - إذا طبقنا النموذج على المعدل γ الخاص بالبطالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولي نجد أن :

$$ro = 0.60 \quad ko = 0.15$$

إن قيمة ro هي عملياً نفس قيمة $ro = ٠,٦١$ في الحساب المتعلق بمعدل γ لكن قيمة $ko=0.15$ هي قيمة أضعف من قيمة $ko = ٠,٤٣$ في الحساب الخاص بـ γ^* .

يوضح الرسم البياني I ص ٢٣١ القيم التي تم رصدها والقيم المحسوبة لمعدل γ الخاص بالبطالة حسب تقدير مكتب العمل الدولي .

إن المطابقة من الناحية العملية جيدة مع المطابقة المتعلقة بمعدل γ (الرسم البياني IV في الجزء الثالث).

إن معامل الارتباط المتبادل $R=0.992$ سجل انخفاضاً طفيفاً عن المعامل $R=0.996$ الخاص بـ γ^* .

يوضح الجدول III خصائص الارتباط المتبادل المتعدد المقابلة.

يشير معامل الارتباط الجزئي $r_{12.3}=٠,٧٧٨$ و $r_{13.2}=0.76$ إلى أن مردود r ومردود (k) تقريباً متساويان .

وهكذا لدينا بالنسبة لمجمل الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٩٧ .

$$(k) = \beta \sigma\{(k) - ko\} = 1.95 \times 0.99 = 1.93 = 0.94$$

$$\overline{(r)} = \overline{A \sigma \{r - r_0\}} = 56.7 \times 0.03 = 2.04$$

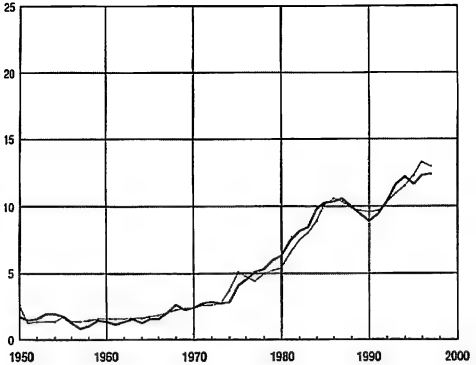
وهكذا فإذا أخذنا بمعدل البطالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولي ، فإن مردود (k) ومردود r اللذان تم حسابهما وفقاً للنموذج يعتبران ذات أهمية ممكن مقارنتها على مجمل الفترة من ١٩٥٠-١٩٩٧.

وبالنسبة للفترة من ١٩٥٠-١٩٩٧ بشكل إجمالي ، فإن التأثير الخاص بمردود (k) غير ملحوظ بالقدر الكافي بالنسبة لمعدل γ الخاص بالبطالة ، لكنه ملحوظ بالنسبة لمعدل γ^* الخفض الكلي لعمالة (٠,٩٤ مقابل ١,٧٠)

بيد أن هذه النتيجة تتطابق مع المؤشر γ الذي لا يمثل بشكل حقيقى الخفض الفعلى للعمالة (الملحق IV الرابع ، سياسة العمالة ، القسم ٥) .

الرسم البياني I

GRAPHIQUE I



فرنسا ١٩٥٠ - ١٩٩٧

قيم مرصودة ومحسوبة

لمعدل γ الخاص بالبطالة حسب مكتب العمل الدولي

%

قيم محسوبة —

الذليل : قيم تم رصدها

$$1-R^2 = 0.016$$

$$R = 0.992$$

المصدر : جدول رقم ١٣٨٧٣ ، رسم بياني رقم 14455 (٤ يونيو ١٩٩٩)

الجدول III

نموذج مطابقة معدل γ
عناصر الارتباط المتبادل المتعدد
١٩٩٧-١٩٥٠

الارتباط المتبادل المتعدد

$$\gamma = A(rn-ro) + B\{(k)n - ko\} + C \Delta kn + D + \varepsilon n$$

εn = المتبقى من الارتباط المتبادل

$$rn-ro = 0 \quad rn \leq ro \quad ro = 0.60$$

$$(k)n-ko = 0 \quad (k)n \leq ko \quad ko = 0.15$$

نتائج الحسابات

$$R = 0.992 \quad 1-R^2 = 0.0016$$

$$A = 56.68 \quad B = 1.95 \quad C = 2.07 \quad D = 1.38$$

المتوسط والفارق

ε	Δk	$(k)-ko$	$r-ro$	Γ	
.	.	١,٠٣	٠,٠٣٢	٥,٢٠	متوسط
٠,٥٠٢	٠,١٢٦	٠,٩٩	٠,٠٣٦	٣,٩٦	الفارق

معامل الارتباط المتبادل الكلي

Δk	$(k)-ko$	$r-ro$	γ	Γ
٠,٠٧٣	٠,٩٧٤	٠,٩٧٧	١	$R-RO$
٠,٠١٤	٠,٩٤٢	١		$(K-KO)$
٠,٠٠١٤	١			Δk
١				

معامل الارتباط المتبادل الجزئي

$$r_{12.3} = 0.778 \quad 1-r_{12.3}^2 = 0.395$$

$$r_{13.2} = 0.746 \quad 1-r_{13.2}^2 = 0.443$$

المصدر جدول رقم ١٣٨٧٣ (٣١ مايو ١٩٩٩)

تطبيقات سابقة للنموذج

٨- ثمة حسابات عديدة للغاية خاصة بالنموذج قد أجريت من قبل إجراء حساب بمطابقة معدل γ^* الخاص بالخفض الكلى للعمالة في ٢٨ مايو ١٩٩٩ (الجزء الثالث ، الرسم IV والجدول I ، سبق ذكره)

وسوف أتناول بالتعليق فقط ثلاثة حسابات

I- الحساب الخاص بمطابقة الخفض الكلى للعمالة C^* الذى تم فى ٢٩ سبتمبر ١٩٩٤ عن الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٩٤.

٢- الحساب الخاص بمطابقة الخفض الكلى للعمالة C^* الذى تم فى ٦-٧ أكتوبر عام ١٩٩٤ عن الفترة ١٩٧٤-١٩٩٣.

٣- الحساب الخاص بمطابقة الخفض الكلى للعمالة C^* الذى تم فى ٢٥ فبراير ١٩٩٨ عن الفترة ١٩٥٠-١٩٩٦.

الجدول IV يوضح المميزات الأساسية لهذه الحسابات الثلاثة مع أو بمقارنة المميزات المطابقة مع الحساب الذى تم فى ٢٨ مايو ١٩٩٩ لمعدل γ^* الخاص بالخفض الكلى للعمالة عن الفترة ١٩٥٠-١٩٩٧

(الرسم البياني IV فى الجزء الثالث والجدول I و II سبق ذكرهم) أشير إلى هذا الحساب على الجدول IV بالحساب IV.

الحساب الثانى الذى تم فى ٦-٧ أكتوبر ١٩٩٤ قد استخدم فى حساب التقديرات التى وردت فى كتابى ، **Combats Pour L'Europe** ١٩٩٢-١٩٩٤ (ص ٣٦١)

قدمت نتائج الحساب الثالث عن الفترة ١٩٥٠-١٩٩٦ الصادرة فى ٢٨ مايو ١٩٩٩ خلال مؤتمر خاص بى عقد فى ٢٣ مارس ١٩٩٨ فى أكاديمية العلوم السلوكية والسياسية .

إن المطابقات I و II و III و IV فى الجدول IV تغلب عليها المقارنات ، لكن يتطابق معهم تقديرات مختلفة جداً عن النسبة

$$\text{مردود } r / \text{مردود } K = \lambda$$

إن الرسوم البيانية II و III و IV- سيأتى ذكرهم - يمثلون مطابقات الحسابات I و II و III مع الجدول IV

الحساب II عن الفترة ١٩٧٤-١٩٩٣

يتطابق الحساب II مع حالة يكون فيها تطبيق النموذج غير محدد للمعامل r_o والمعامل K_o

إن معامل الارتباط المتعدد يساوى :

$$C^* = A(r-r_o) + B(k-k_o) + C \Delta k + D + \varepsilon \quad (1)$$

ووفقاً للمؤشرات السابق ذكرها (القسم ٣) فإن الثابت D يمثل المكون t للخفض الكلى للعمالة الذى يتطابق مع التقدم التقنى. نعتبر إذن r_m و k_m بمثابة القيم الصغرى لـ r و k فى الفترات المعنية. من جهة أخرى فإن حساب المعامل R للارتباط المتبادل المتعدد لا يمكن أن يعتمد على r_o و k_o إلا إذا كان

$$r_o > r_m, \quad k_o > k_m.$$

وإذا لم يكن الأمر كذلك ولأن الحد الأقصى لمعامل R مُستَقلاً عن القيم الخاصة بـ r_o, k_o مثل :

$$r_o < r_m \quad k_o < k_m \quad (2)$$

والشئ نفسه بالنسبة للمعامل الخاص بكل من A, B, C بالنسبة للارتباط المتبادل المتعدد (١) .

فى حالة الحساب II نجد أن

$$r_m = r(1974) = 0.617 \quad k_m = k(1975) = 0.909 \quad (3)$$

وقد لوحظ أن ظروف (٢) مُرضية للغاية

إن أسهل وسيلة هى حساب الارتباط المتبادل المتعدد .

$$C^* = Ar + Bk + C \Delta k + D' \quad (4)$$

نستطيع أن نختار بشكل تعسفى الثوابت D, r_o, k_o للعلاقة (١) بشرط واحد فقط:

$$D - A r_o - B k_o = D' \quad (5)$$

سنرصد إذن اثنين من الثوابت بشكل تعسفي.

فى الواقع ، لقد اتخذت كشرط أول أن تكون البطالة التقنية والتي يرمز إليها بـ t ثابتة وتساوى ٣% من العاملين النشطين فى الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٩٣ ، مما أعطى :

$$D=700.000$$

بالنسبة لنتائج الحساب I ، رأيت أنه من العقل أن أجعل كشرط ثانى : $ro=0.60$

ووفقاً للعلاقة (٥) وصلت إلى هذا الاستنتاج على أساس $1974=1$ بالنسبة لـ K

$$ko = (D-Aro- D') / B = 0.86 \quad (6)$$

لو كنت رصدت لمعدل خفض العمالة القيمة ١,٤٣% t من الحساب IV كنت قد تعاملت مع D على أساس أن $D=340,000$ وكانت العلاقة (٦) مستقودنى إلى القيمة $ko=0.48$ لنفس ارقام القياس الخاصة بالقيم ٠,٥٩ و ٠,٤٣ المتعلق بـ ko فى الحسابات III و IV .

تعليقات حول الحسابات IV-I

إن الحسابات الأربعة الخاصة بالجدول IV - مئآتى لاحقاً- تتطابق مع نفس النموذج ، لكن الكميات المحسوبة مختلفة فهناك * C بالنسبة للحسابات I و II و III و * γ للحساب IV .

وعلاوة على ذلك فإنه بالنسبة للحسابات الأربعة نجد أن الفترات التى خضعت للمطابقة وهى ١٩٥٠-١٩٩٣ ، ١٩٧٤-١٩٩٣ ، ١٩٥٠-١٩٩٦ ، و ١٩٥٠-١٩٩٧ ليست متطابقة .

فى عام ١٩٩٤ ، اعتبرت - عن خطأ بدون شك - أنه لزيادة وضوح التقديرات لعام ١٩٩٣ فإنه كان من الأفضل مطابقة النموذج على الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٩٣ .

والشئ نفسه ، فإنه بالنسبة للسنوات التى خضعت فيها الحسابات للتطبيق فى الأعوام ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ ، ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ كانت مختلفة .

لكن الأمر الجوهرى لا يكمن فى هذا ، أو بعبارة أخرى ليس هذا هو مرتبط الفرس.

فى الحساب I ، I I ، ارتكزت المطابقة على الارتباط المتبادل المتعدد : * $r-ro$ ، Δk ، $k-ko$.

بينما فى الحساب III لعام ١٩٩٨ ارتكزت المطابقة على الارتباط المتبادل المتعدد :

* C ، $r-ro$ ، $(k)-ko$ ، Δk ، حيث تمثل (k) المطابقة التخطيطية لـ K عن الفترة ١٩٥٠ - ١٩٩٦ .

مما يذكر ، أن الحساب I ، II يرتكزان على خطأ فى واقع الأمر . إذ يجب أن تفصل بين ثلاث نتائج : نتيجة أو مردود البطالة المزمنة ، مردود سياسة التبادل الحر العالمى ، ومردود الوضع الاقتصادى الطارئ

بالنسبة للحساب I و II لعام ١٩٩٤ نجد أن $k = (k) + \Delta k$. الحسابات إذن خاطئة طالما أن مردود الوضع الاقتصادى الطارئ Δk يبدو بدون وجه حق فى قيمة الثابت k .

من هنا يتبين لنا إنه بالنسبة لحسابات I و II فإن تأثير الفترة (k) كان منخفضاً بشكل كبير .

ولذلك فإن الحسابات III و IV فى الجدول IV قد صححت هذه الغلطة .

الجدول IV

حسابات عام ١٩٩٤ و ١٩٩٨ و ١٩٩٩

نتائج مقارنة للحسابات

المساب	تاريخ الحساب	ممثل الارتباط	ro	Ko (1974 = 1)	R	1-R ²	R مردود / مردود $k = \lambda$			
							فترة	λ	قناة	λ
I	١٩٩٤ ٢٩ سبتمبر	$C^*, r-ro, k-ko \Delta k$ 1993-1950	٠,٦٠	٠,٢٧	٠,٩٩٤٠	٠,٠١٢٠	-١٩٥٠ ١٩٩٣	١,١٢	١٩٩٣	١,٢٣
II	١٩٩٤ ٦ أكتوبر	$C^*, r-ro, k-ko \Delta k$ 1993-1974	٠,٦٠	٠,٨٦	٠,٩٨٣٣	٠,٠٣٣٢	-١٩٧٤ ١٩٩٣	١,٠٤	١٩٩٣	٠,٨٧
III	١٩٩٨ ٢٥ فبراير	$C^*, r-ro, (k)-ko \Delta k$ 1996-1950	٠,٦٠	٠,٥٩	٠,٩٩٦٤	٠,٠٠٧١٩	-١٩٥٠ ١٩٩٦	٢,٠١	١٩٩٦	٢,٤٥
IV	١٩٩٩ ٢٨ مايو	$T^*, r-ro, (k)-ko \Delta k$ 1997-1950	٠,٦١	٠,٤٣	٠,٩٩٦٥	٠,٠٠٧٠٠	-١٩٥٠ ١٩٩٧	١,١٩	١٩٩٧	٢,٠٠

الدليل : r : مؤشر السياسة الاجتماعية ، $k =$ مؤشر الواردات القادمة من الدول ذات الأجور المنخفضة

(K) = مطابقة تخطيطية لـ K

Δk = المتبقى من المطابقة التخطيطية لـ K

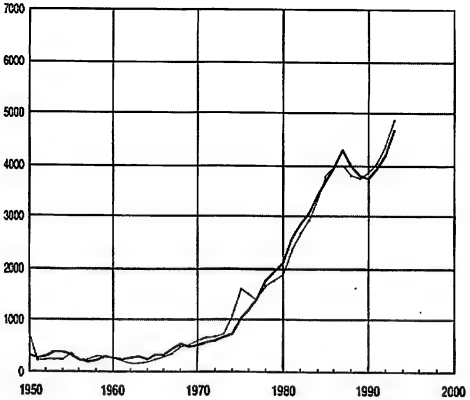
I - حساب ٢٩ سبتمبر لعام ١٩٩٤ ، جدول ١١٥٧٩ ، الرسم البياني
المصادر :
١٣١٦٥*

II - حساب ٦ - ٧ أكتوبر ١٩٩٤ ، جدول ١١٥٩٥ و ١١٥٩٩ الرسم البياني
١٣١٧٢ ، معارك من أجل أوروبا ص ٣٦١.

III - حساب ٢٥ فبراير ١٩٩٨ ، جدول ١٣٢٢٨ ، الرسم البياني ١٤١٤٥.

IV - حساب ٢٨ مايو ١٩٩٩ ، جدول ١٣٨٧١ الرسم البياني ١٤٤٥٢.

الرسم البياني II (الحساب I)



فرنسا ١٩٥٠ - ١٩٩٣

الخفض الكلي للعمالة C*

(بالآلاف)

قيم محسوبة

$$1-R^2 = 0.0120$$

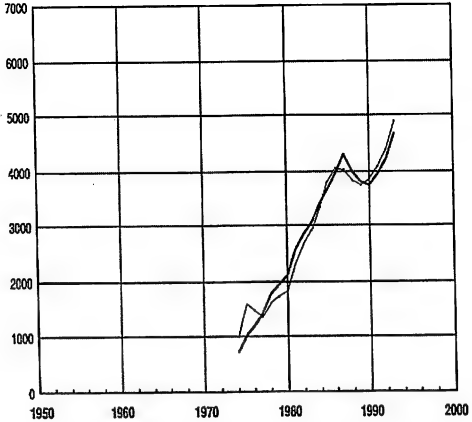
الدليل : قيم تم رصدها

$$R = 0.9940$$

الحساب I في الجدول IV

المصدر : جدول رقم 11579 و رسم بياني رقم * ١٣١٦٥

الرسم البياني III (الحساب II)



فرنسا ١٩٧٤ - ١٩٩٣

الخفض الكلي للعمالة C*

(بآلاف)

قيم محسوبة

$$1-R^2 = 0.033$$

قيم تم رصدها

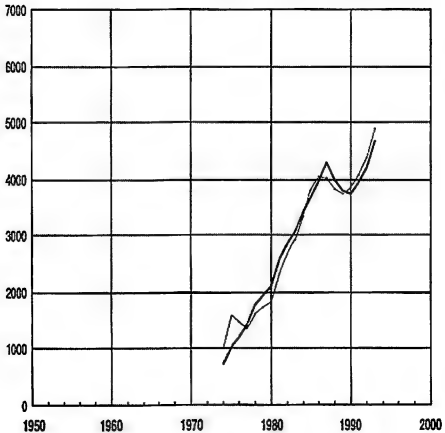
$$R = 0.983$$

الدليل :

الحساب II في الجدول IV

المصدر : جدول رقم ١١٠٩٥ و رسم بياني رقم ١١٠٩٩

الرسم البياني IV (الحساب III)



فرنسا ١٩٥٠ - ١٩٩٦

الخفض الكلي للعمالة * C

(بآلاف)

قيم محسوبة

$$1-R^2 = 0.00719$$

قيم تم رصدها

الدليل :

$$R = 0.9964$$

الحساب III في الجدول IV

المصدر : جدول رقم ١٣٢٢٨ و رسم بياني رقم ١٤١٤٥

بالنسبة للحساب IV فقد رأيت أنه نتيجة ازدياد عدد العاملين خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٩٧ فإن أهمية خفض العمالة قد أضحت نسبياً أكثر أهمية عن الوضع الفعلي لها بالنظر إلى مطلق إجمالي قيمة الخفض الكلي للعمالة *C .

في الواقع أن معدل البطالة $C^*/P = \gamma$ ، - P يشير إلى عدد العاملين - هو الذي يجب أخذه في الاعتبار، وليس إجمالي قيمة الخفض الكلي للعمالة *C .

نستخلص من هذا إنه بالنسبة لمجمل الفترة ١٩٥٠-١٩٩٧ فإن النسبة :-

$\lambda = \text{مردود } (k) / \text{مردود } r$ قد انخفضت من ٢,٤ إلى ٢ بالرجوع إلى الحساب III والحساب IV.

وبالنسبة لعام ١٩٩٧ فإن القيمة ٢ للمعامل λ هي الوحيدة الصحيحة. وبالنسبة لمجمل الفترة ١٩٥٠-١٩٩٧ فإن القيمة ١,٦٩ للمعامل λ هي القيمة التي يجب أن نأخذ بها .

خفضت الحسابات I و II المردود الخاص بالبطالة الناجمة عن سياسة التبادل الحر بشكل مصطنع ، كما خفضت أيضاً المردود الذي ورد ذكره في الحساب III و عقب تصحيح الحسابات I و II بشكل جزئي فإن نسبة مردود (k) بالمقارنة مع مردود r قد طرأ عليها نوع من المبالغة في التقدير فيما يتعلق بخفض العمالة نتيجة الأخذ بالخفض الكلي للعمالة *C وليس بمعدل الخفض الكلي للعمالة * γ .

وعلى أي حال فإنه من الأفضل الأخذ بمجمل الفترات ١٩٥٠-١٩٩٣ و ١٩٧٤-١٩٩٣ و ١٩٥٠-١٩٩٦ و ١٩٥٠-١٩٩٧ والأخذ بالحسابات من I إلى IV ، وذلك أفضل من الأخذ بنتائج السنة الأخيرة للمطابقات .

إن الارتباطات المتبادلة التي تم الأخذ بها يمكن كتابتها على هذا النحو .

$$C^* = A(r-ro) + B(k-ko) + C \Delta k + D$$

يشير كل من $\sigma 1$ و $\sigma 2$ إلى الفوارق الناتجة عن المتغيرين $r - ro$ ، $k - ko$ أو $Ko - (k)$ ، ونستطيع القول بأن متوسط تأثيرهما خلال فترة المطابقة ممكن أن يتمثل في نتائج $\sigma 1 A$ و $\sigma 2 B$.

و كقيمة نسبية فإن نسبة متوسط تأثير البطالة الناجمة عن سياسة التبادل الحر مع متوسط تأثير البطالة المزمنة يُمكن اعتبارها متساوية مع نسبة $\sigma 1 A / \sigma 2 B = \lambda$. يوضح الجدول IV بالنسبة للحسابات الأربعة في الجدول I القيم الخاصة بالمعامل λ .

بالنسبة للحسابات I و III و IV فإن هذه القيم سجلت أرقاماً أقل من تلك التي وردت في السنة الأخيرة.

تجدر الإشارة إلى أن الحسابات الأربعة في الجدول IV هي مطابقات قيمة تستحق التقدير . وفي الواقع أن المطابقة الخاصة بالحساب IV هي أفضلهم على الإطلاق.

ويجب أن نسجل على أى حال استقرار الدالة الثانية ro في الحسابات I و III و IV . وبالنسبة للدالة الثانية ko ، فإن قيمة $ko = 0.43$ التي تتطابق مع الحساب IV هي القيمة التي يجب أن نأخذ بها وهي تتطابق مع عام ١٩٦٥.

رؤية شاملة حول الحسابات الأربعة

الواردة بالجدول IV

تسفر الحسابات الأربعة الواردة في الجدول IV عن النتائج التالية :

١ - يجب أن تؤخذ في الاعتبار كمغيرات تفسيرية :

$$(b) \quad r, k - ko, \Delta k \quad \text{وليس} \quad (a) \quad r, (k) - ko, \Delta k$$

وبالنظر إلى الحساب I وحتى III ، أى من (b) إلى (a) نجد إن أهمية النسبة λ للبطالة العالمية وعلاقتها بالبطالة المزمدة على مجمل الفترة قد تضاعفت .

$$(\text{الجدول IV}) \quad (2.01 / 1.12 = 1.80)$$

٢- يجب أن نتخذ معدل γ^* بحيث $C^*/p = \gamma^*$ للخفض الكلى للعمالة مع إعطاء الأولوية لـ C^*

وذلك لكي نقف على حقيقة أهمية النسبة λ بشكل صحيح.

إن الأخذ بالمعدل γ^* (الحساب IV) بدلاً من الخفض الكلى للعمالة C^* (الحساب III) يعمل على خفض قيمة λ من ٢ إلى ١.٧ بالنسبة لمجمل الفترة (الجدول IV) أى بواقع ١٥% $(1.7/2 = 0.85)$.

٣- وكذلك أيضاً ، فإنه للوقوف على أهمية النسبة لـ λ لمردود (K) بالمقارنة مع مردود r ، يجب أن نتخذ مجمل الفترة ، وليس سنة معينة مثل السنة الأخيرة في المطابقة على سبيل المثال (الجدول IV)

٤- وبشكل إجمالي ، نستطيع القول إن تأثير البطالة العالمية بالمقارنة مع البطالة المزمدة على مجمل الفترة ١٩٥٠-١٩٩٧ قد زاد بحوالى ٧٠% كما يوضح الحساب IV في الجدول الرابع.

دراسات مسبقة بخصوص البطالة :

٩ - لقد قمت بدراسات متعمقة خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٥ حول البطالة فى فرنسا فى مركز كليمون جوجلار عندما توليت إدارته فى جامعة باريس - X Pairs.

هذه الدراسات تمت فى إطار مسابقة أجريت للباحثين فى المركز الوطنى للأبحاث العلمية ودارسى الدكتوراه . تناولت هذه الأبحاث بصفة خاصة الاقتصاد الفرنسى وامتدت إلى الاقتصاد الأمريكى والاقتصاد الإيطالى .

لقد تقدمت ببيانات مفصلة لمجموعة هذه الأبحاث فى تقرير حول الأنشطة العلمية الصادر فى سبتمبر ١٩٨٠ بمعرفة المركز الوطنى للأبحاث العلمية (ص٤٦-٦٧) ، وفى مذكرتى الصادرة فى ١٠ يونيو ١٩٨١ ، وفى مذكرتى بطلاة و تكاليف الأجور الشاملة (ص١١) ، وفى مقال لى نشر فى صحيفة لوموند فى ١٤-١٥ يونيو ١٩٨١ بعنوان : بطلاة وزيادة تكاليف الأجور ، وأخيراً فى تقريري حول الأنشطة العلمية الصادر فى يوليو ١٩٨٢ بمعرفة المركز الوطنى للأبحاث العلمية . (٢٨-٣٠)

ومن الطبيعى استحالة تقديم تحليل متعمق لهذه الأبحاث فى إطار هذا الكتاب . وإليك النتائج الأساسية .

١ - جميع هذه الأبحاث قد تواصلت من خلال إطار لنموذج أطلق عليه نموذج MC (أى نموذج خضع للحساب)

٢- يفترض النموذج MC تبعية تخطيطية بين معدل البطالة حسب مكتب العمل الدولى وثلاثة مؤشرات على البطالة المزمدة، وبطلاة الوضع الاقتصادى الطارئ، والبطالة التقنية.

٣- البطالة التقنية مفترض فيها أن تكون ثابتة على مر الزمن وتتساوى مع ثابت الارتباط المتبادل المتعدد بين معدل البطالة ومؤشر البطالة المزمدة وكذلك مؤشر الوضع الاقتصادى الطارئ.

٤- فى عام ١٩٧٨ كانت المكونات الثلاثة لمعدل البطالة التسمى وصلت إلى ٥,٣% بالنسبة لمجمل الفترة ١٩٥٢-١٩٧٨ وكانت على النحو التالى ١,٧% للبطالة المزمدة و ١,٦% لبطلاة الظروف الاقتصادية الطارئة و ٢% للبطالة التقنية .

إن الفترة محل الدراسة ١٩٥٢ - ١٩٧٨ قد اختلفت قليلاً عن الفترة ١٩٥٠-١٩٧٤ التى سبقت انكسار عام ١٩٧٤.

مما يذكر أنه ثمة وضوح شديد بخصوص تقدير معدل البطالة التقنى بواقع ٢% وهو يختلف قليلاً من ١,٤% الخاص بمجمل الفترة ١٩٥٠-١٩٩٧ (الحساب IV فى الجدول IV).

تجدر الإشارة إلى أن كل هذه الحسابات لم تُعبر البطالة العالمية أدنى اهتمام ، والتي لم
أستطع أن أكشف النقاب عن أهميتها إلا بعد مرور وقت طويل انصبَّ على الاهتمام بدراسات
طويلة عن الاقتصاد الفرنسى.

إن البطالة العالمية فى عام ١٩٧٨ لم تشد الأنظار بالقدر الكافى الذى يسمح بانفصالها
عن العوامل الثلاثة المسببة للبطالة وهى البطالة المزمنة ، وبطالة الظروف الاقتصادية
الطارئة ، والبطالة التقنية .

إضافة صغيرة

تأكيد أن ذوا مغزى

للمودج

مطابقة النموذج على المؤشرين I و Q

إن المميزات الخاصة بالارتباطات المتبادلة المتعددة في مطابقات النموذج على النسبة المئوية I لعدد العاملين في مجال الصناعة وخاصة عدد العمال (الرسم البياني I في الإضافة الصغيرة في الجزء الثالث ، ص ١٩٤ ، سبق ذكره) . وكذلك في المؤشر Q (الرسم البياني II في الإضافة الصغيرة في الجزء الثالث ، ص ١٩٥ سبق ذكره) المتعلق بخسارة النمو قد تم توضيحها في الجدول I و II الآتي ذكرهما (١) (٢) .

(١) الفروض و هيكل النموذج قد أشير إليهما في الإضافة الصغيرة في الجزء الثالث.

$$q = Q/e \propto \Delta t Q_0 \quad (٢) \text{ لدينا :}$$

$$\propto = 0.0491$$

$$\Delta t = t - 1974$$

$$Q_0 = Q (1974)$$

الجدول I

نموذج مطابقة المؤشر i
عناصر الارتباط المتبادل المتعدد
١٩٩٧ - ١٩٥٥

$$in = A(rn-ro) + B \{ \log (k)n - \log ko \} + c \Delta kn + D + \varepsilon n$$

εn = المتبقى من الارتباط المتبادل

$$rn - ro = 0 \quad rn \leq ro \quad ro = 0.50$$

$$\log (k)n - \log ko = 0 \quad (k)n \leq ko \quad ko = 1$$

نتائج الحسابات

$$R = 0.9984 \quad 1-R^2 = 0.0033$$

$$A = 10.21$$

$$B = 8.46$$

$$C = 0.679$$

$$D = 28.31$$

المتوسط والفارق

	i	r-ro	Log (k)- log ko	Δk	E
متوسط	٢٤,١٩	٠,١١٢	٠,٣٥١	-٠,٠٠٢٣	٠
σ الفارق	٤,١٤	٠,٠٦٥	٠,٤٢١	٠,١٣٣	٠,٢٣٧

معامل الارتباط المتبادل الكلي

	i	r-ro	Log (k)- log ko	Δk
i	١	-٠,٨٧٨	-٠,٩٩٤	-٠,٠٠٥٥
r-ro		١	٠,٨٣٣	-٠,٠٢٠
Log (k)-log ko			١	٠,٠٣٥
Δk				١

معامل الارتباط المتبادل الجزئي

$$r_{12.3} = 0.827 \quad 1 - r_{12.3}^2 = 0.316$$

$$r_{13.2} = 0.992 \quad 1 - r_{13.2}^2 = 0.0164$$

المصدر جدول رقم ١٣٩٥٨ (٢٧ أغسطس ١٩٩٩)

الجدول II

نموذج مطابقة المؤشر q
عناصر الارتباط المتبادل المتعدد
١٩٩٧-١٩٥٠

الارتباط المتبادل المتعدد

$$\log qn = A(rn - r_o) + B\{\log(kn) - \log k_o\} + c \Delta kn + D + \varepsilon n$$

εn = المتبقى من الارتباط المتبادل

$$rn - r_o = 0 \quad rn \leq r_o \quad r_o = 0.63$$

$$\log(k)n - \log k_o = 0 \quad (k)n \leq k_o \quad k_o = 1.05$$

نتائج المسابقات

$$\begin{array}{llll} A = 0.8384 & R = 0.9959 & 1 - R^2 = 0.0082 & \\ B = 0.5814 & C = 0.0964 & D = & \\ 0.000873 & & & \end{array}$$

المتوسط والفارق

	logq	r-ro	Log (k)-log k _o	Δk	ε
متوسط	-٠,١٥٦	٠,٠١٧	٠,٢٩٢	٠	٠
σ الفارق	٠,٢١٠	٠,٠٢٤	٠,٣٩٣	٠,١٢٦	٠,٠١٩٠

معامل الارتباط المتبادل الكلي

	Log q	r-ro	Log (k)- log ko	Δk
Log q	1	٠,٩٤١	-٠,٩٩٤	٠,٠٣٣٥
r-ro		-	٠,٩٥٢	٠,٠٤٨٣
Log (k)- log ko		1		-
Δk			1	٠,٠١٨٠

معامل الارتباط المتبادل الجزئي

$$r_{12.3} = 0.159 \quad 1-r_{12.3} = 0.975$$

$$r_{13.2} = 0.949 \quad 1-r_{13.2} = 0.0994$$

المصدر جدول رقم ١٣٩٦٨ (٣٠ سبتمبر ١٩٩٩)

تتممة

مطابقة جديدة لمعدل γ^* للنفخ الكلي للعمالة ١٩٩٧ - ١٩٥٠

خصائص الارتباط المتبادل المتعدد

$$\gamma^* = A(r-ro) + B \{ \log (k - (\log ko)) + C \Delta k + D$$

تتطابق مع مطابقة جديدة لمعدل γ^* الخفض الكلي للعمالة ١٩٥٠-١٩٩٧ وذلك باستبدال المتغير التفسيري $\log(k)-\log ko$ بالمتغير التفسيري $k - ko$ ، وهذه الخصائص واردة في الجدول الثالث الآتي ذكره.

III الجدول
نموذج مطابقة لمعدل γ^*
عناصر الارتباط المتبادل المتعدد
١٩٩٧-١٩٥٠

الارتباط المتبادل المتعدد

$$\gamma^* n = A(rn-ro) + B\{\log(k)n - \log ko\} + c \Delta kn + D$$

$$+\varepsilon n$$

$$\varepsilon n = \text{المتبقى من الارتباط المتبادل}$$

$$rn - ro = 0 \quad rn \leq ro \quad ro = 0.63$$

$$\log(k)n - \log ko = 0 \quad (k)n \leq ko \quad ko = 0.75$$

نتائج الحسابات

$$R = 0.9977 \quad 1-R^2 = 0.0046$$

$$A = 49.08 \quad B = 11.95 \quad C = 4.79 \quad D = 1.65$$

المتوسط والفارق

ε	Δk	$\log(k) - \log ko$	$r-ro$	γ^*	
.	٠,٠٠٠	٠,٤٥٩	٠,٠١٧	٧,٩٨	متوسط
٠,٥٠٧	٠,١٢٦	٠,٥٢٩	٠,٠٢٤	٧,٤٧	الفارق

معامل الارتباط المتبادل الكلى

Δk	$\log(k) - \log ko$	$r-ro$	γ^*	
-٠,٠٦٦	٠,٩٩٢	٠,٩٥٢	١	γ^*
-٠,٠٤٨	٠,٩٣٣	١		$r-ro$
٠,٠٢٧	١			$\log(K - (\log KO$
١				Δk

معامل الارتباط المتبادل الجزئي

$$r_{12.3} = 0.578 \quad 1 - r_{12.3}^2 = 0.666$$

$$r_{13.2} = 0.940 \quad 1 - r_{13.2}^2 = 0.115$$

المصدر جدول رقم ١٣٩٧١ (٥ أكتوبر ١٩٩٩)

إضافات

I

الإضافة الأولى ملاحظات عامة

ثمة أشياء نراها وأخرى لا نراها ... ولهذا السبب سوف
أبحث من جديد عن النتائج التي تتعلق ببعض الظواهر
الاقتصادية ، والتي تتعارض مع تلك التي نراها والتي
لا نراها .

فردريك باستيا

المنشورات الصغيرة

Frédéric Bastiat

Petits Pamphlets

يوليو

1850

انكسار عام ١٩٧٤

توضح الرسوم البيانية الخاصة بالبطالة C وفقاً لمكتب العمل الدولي ، والخفض الكلى للعمالة *C ومعادلات البطالة γ وخفض العمالة *γ وفرص العمل في مجال الصناعة وإجمالي الناتج الداخلي الفعلي، توضح تطوراً في الاقتصاد مختلفاً تماماً خلال فترتين ١٩٥٠-١٩٧٤ و ١٩٧٤-١٩٩٧ مع حدوث فترات توقف شديدة للغاية عام ١٩٧٤^(١).

مما يذكر أن الرسم البياني الموضح للنسبة المئوية لعدد العاملين في مجال الصناعة وخاصة عدد العمال (١٩٥٥-١٩٩٧) والرسم البياني الخاص بالناتج الداخلي الفعلي (١٩٥٠-١٩٩٧) أحدثا بصفة خاصة دويًا هائلاً^(٢)

أوضح هذان الرسمان فترات زمنية تخطيطية سبقت عام ١٩٧٤ ، وأعقبت العام نفسه ، بينما طرا على الظروف السياسية تغييرات جوهرية .

شهدت الفترة الأولى ١٩٥٠-١٩٧٤ أحداثاً استثنائية : الحرب الهند الصينية (١٩٥٣-١٩٥٤) ، حرب الجزائر (١٩٥٤-١٩٦٢) وأحداث مايو ١٩٦٨ .

ومع ذلك فإن الفترات الزمنية لم تتأثر بذلك كما هو واضح .

واعتباراً من عام ١٩٧٤ اعتلت السلطة حكومات ذات اتجاهات متباينة للغاية ، مثل حكومة اليمين من ١٩٧٤-١٩٨١ ، ومن ١٩٨٦ - ١٩٨٨ ، ومن ١٩٩٣-١٩٩٧ ، ثم حكومة اليسار من ١٩٨١-١٩٨٦ ، ومن ١٩٨٨-١٩٩٣ ثم منذ عام ١٩٩٧ .

ومع ذلك فإن الفترات الزمنية التي تم رصدها على الرسوم البيانية لم يتم تعديلها^(٣)

تنبؤات عام ١٩٩٤

٢- بالقياس لتنبؤاتي في الرسوم البيانية التي أنجزت عام ١٩٩٤^(١) والتحليل الخاص بهم ، استطعت أن أؤكد في عام ١٩٩٤ بأنه لو كانت استمرت سياسة التبادل الحر العالمي التي تنتهجها منظمة بروكسل فإن التطور السلبي للبطالة الذي تم رصده عام ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٩٣ سيستمر .

وبالفعل ، فإن النقاط الجديدة التي تتطابق مع السنوات الأربعة من عام ١٩٩٤ حتى ١٩٩٧ تتمركز تقريباً فوق الفترات الزمنية التي تم رصدها من قبل على المنحنيات التي تمثل خفض العمالة *C وكذلك العمالة في مجال الصناعة^(٢).

والشيء نفسه بالنسبة للنقاط الجديدة الخاصة بإجمالي الناتج الداخلي الفعلي للفرد السدي يتطابق مع فترة ست سنوات من ١٩٩٢-١٩٩٧ ، وهي تتمركز بجوار الفترة الزمنية التي تم رصدها من ١٩٧٤-١٩٩١^(٣).

وتجدر الإشارة إلى أن التقدير الاستقرائي للفترات التي تم رصدتها هو في واقع الأمر استقراء وصفي بحت ولا يميز أى فرض نظرى على الإطلاق .

نستخلص من هذا أن النظرية التي قدمتها عام ١٩٩٤، قد هيئت لنا التنبؤ في عام ١٩٩٤ بما كان سيحدث في الأعوام التالية، وقد حصلت النظرية بهذا على تأكيد هائل. اسمحوالى أن أنكر بأن أى معيار أساسى لصلاحية أية نظرية هو قدرتها على إيجاد تنبؤات صحيحة .

نظرية التكاليف المقارنة

٣ - أساسا ، ارتكزت في آن واحد جميع التحليلات النظرية التي أسستها على نظرية البطالة المزمنة، وعلى نظرية التكاليف المقارنة، وظروف تطبيقها في حالة الدول غير المتساوية من حيث التقدم، وحيث توجد فوارق هائلة بالنسبة للأجور الحقيقية . هذه التحليلات النظرية أتاحت لى الفرصة لتفسير الوقائع التي تم رصدها من جهة والتنبؤ بالنتائج التي تم إثباتها فيما بعد من جهة أخرى.

إن النتائج التي توصلت إليها بخصوص أهمية سياسة التبادل الحر التي تنتهجها منظمة بروكسل وكونها السبب الرئيسى المولد للبطالة المكثفة والتي بدأت في التصاعد منذ عام ١٩٧٤ لم تكن وليدة وجهات نظر بل وليدة ملاحظة الوقائع كما تفسرها النظرية ^(٢) .

مؤشرات السياسة الاجتماعية والواردات القادمة من الدول ذات الأجور المنخفضة :

٤- من أجل إجراء تحليل كمى بصدد البطالة المزمنة وبطالة سياسة التبادل الحر اتخذت مؤشرين للتدليل على الآثار الناجمة عن بطالة السياسة الاجتماعية ، والآثار الناجمة عن بطالة سياسة التبادل الحر التي تنتهجها منظمة بروكسل^(٣).

وكما هو واضح، وكما ذكرت من قبل ^(١) فإن هذين المؤشرين لن يمثلأ وحدهما فقط كل ما يتعلق بالوقائع من عقد. ولكن يمكن أن يكونا مؤشرأ أوليأ بكل تأكيد.

في واقع الأمر إن التصوير الرائع لزيادة حدة البطالة في الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٩٧ الذى أظهره النموذج الذى اعتمدت عليه في حساباتى قد أكد بالكامل فيما بعد مدى صحة اختياري لهذين المؤشرين ^(١٠).

النموذج التوضيحي :

٥- لكي يصبح أى نموذج تفسيري يتعلّق بالبطالة صحيحًا وناقضًا، يجب وأن يخضع لثلاثة شروط :

- الشرط الأول:- أن يكون النموذج قادرًا على تمثيل البطالة C وفقًا لمكتب العمل الدولي وللخفض الكلى للعمالة* C بشكل ناجح وكذلك تصوير معدلات γ و* γ معدلات الخفض الكلى اللذان يتطابقان مع البطالة C ومع الخفض الكلى للعمالة* C ^(١١)
- الشرط الثانى : أن يكون النموذج قابلاً للتطبيق على الفترتين ١٩٥٠-١٩٧٤ و ١٩٧٤-١٩٩٧ وأن يعطى تصويرًا صحيحًا لانكسار عام ١٩٧٤.
- الشرط الثالث:- أن يكون النموذج قادرًا على إصدار تنبؤات صحيحة.

إن هذه الشروط الثلاثة متوافرة لدى النموذج الذى نحن بصدهه والذى أسفر عن مطابقات مهمة للغاية بالنسبة لمجمل الفترة ١٩٥٠-١٩٩٧ ^(١١)

لقد مكنا النموذج عام ١٩٩٤ من الحصول على تصوير صحيح للبيانات المتعلقة بمجمل الفترة ١٩٥٠-١٩٩٣ كما مكنا من التنبؤ بأرقام القياس للقيم التى تم رصدها أعوام ١٩٩٤ و ١٩٩٥ و ١٩٩٦ و ١٩٩٧.

وبطبيعة الحال، وكما هو متبع مع أى نموذج، نستطيع القول بأن الأمور قد سارت كما لو كان النموذج محل الدراسة صحيحًا فعلاً.

فى الواقع، لا يوجد فيما كُتبَ عن الاقتصاد نموذج واحد به نتائج يمكن مقارنتها مع النتائج التى وردت بالنموذج محل الدراسة ، كما لا يوجد نموذج يصور الحقيقة التى تم رصدها بشكل مفاجئ خلال ٤٧ عاما من ١٩٥٠-١٩٩٧، ولذلك فإن الفترتين ١٩٥٠-١٩٧٤ وكذلك الفترة ١٩٧٤-١٩٩٧ مختلفتين تمامًا.

النتيجة أساسية:-

العولمة عامل رئيسى مسبب للبطالة:

٦- ثمة نتيجة أساسية أسفر عنها هذا التحليل، وهو أن النموذج محل الدراسة أظهر أن التأثير الناجم عن البطالة العالمية نتيجة سياسة التبادل الحر التى تنتهجها منظمة بروسكل أقوى بكثير من تأثير البطالة المزمنة الناجمة عن هيكل السياسة الاجتماعية ^(١٢).

هذه النتيجة قد تثير الدهشة للوهلة الأولى.

لكن هذه النتيجة تمثل مُحَصَّلًا لا يمكن تفاديها، نظرًا لأن مؤشر r الخاص بالسياسة الاجتماعية قد استقر منذ عام ١٩٨٦، بينما بالنسبة لمجمل المؤشر k لم يتوقف عن الصعود

منذ عام ١٩٧٤ ، من جهة أخرى سَجَّل مؤشر r ١٢ عامًا من الصعود في الفترة ١٩٧٤-١٩٨٦ كما سجل مؤشر k ٢٣ عامًا من الصعود في الفترة من ١٩٧٤-١٩٩٧ بالتوازي مع زيادة مستمرة في الخفض الكلي للعمالة C^* ومعدلها γ^* (١١)

نستخلص من ذلك، أنه مهما يكن من شأن النموذج محل الدراسة، فإنه سيؤدي حتمًا إلى النتيجة نفسها : تأثير البطالة الناجمة عن سياسة التبادل الحر أقوى من تأثير البطالة الناجمة عن البطالة المزمّنة.

يضاف إلى هذا الإثبات أمر آخر وهو أن تقديراتي مأخوذة من نموذج أظهر بشكل استثنائي الملاحظات المتعلقة بالبطالة لمدة تقرب من خمسين عامًا، بالإضافة إلى مجموعتين مفسرتين متعلقتين بالمؤشر r والمؤشر k بينما مجمل الفترة تضمنت فترتين مختلفتين تمامًا. ١٩٥٠-١٩٧٤ و ١٩٧٤-١٩٩٧ .

على أي حال، إن النموذج محل الدراسة لا يخرج عن كونه نموذج توضيحي وتطبيقي لنظريات عامة بصدد البطالة المزمّنة والتكاليف المقارنة.

في الواقع، وكما استخلصنا من الإضافة الصغيرة في الجزء الثالث، بعنوان توكيدان ذوا مغزى للنموذج .

فإن النموذج محل الدراسة يُطبَّق أيضًا على النسبة المئوية الخاصة بعدد العاملين في مجال الصناعة بالنسبة للعمّال وبالنسبة للخسارة في معدل النمو في إجمالي الناتج الداخلي.

هذان التطبيقان يؤكدان هيمنة سياسة العولمة من جهة، واعتبارها العامل الرئيسي في تدمير الاقتصاد منذ عام ١٩٧٤ من جهة أخرى.

هوامش

١- انكسار عام ١٩٧٤:

(١) انظر الرسوم البيانية

XIII*, XIII, XI*, XI, X*, X, IX*, IX, VI*, VI, V*, V, II*, II, I*, I

في الجزء الثاني، سبق ذكره

(٢) الجزء الثاني، القسم ج، د، الرسوم البيانية X*, X, XIII*, XIII.

(٣) إن التدقيق في المجموعات الإحصائية الخاصة بالقطرات الطويلة هي التي كانت وراء الحصول على تحليل فعال للعوامل الأساسية التي تسببت في التطور السلبي للاقتصاد، وبصفة خاصة مشكلة البطالة. يعطى المجال الاقتصادي كثير من الأهمية للعوامل الاقتصادية الطارئة وللتطور الذي تشهده أحداث القرن.

٢- تليوأتى لعام ١٩٩٤:

الرسوم البيانية I, II, IX, XI في الجزء الثاني سبق ذكره.

(٤) الرسوم البيانية I*, II*, IX*, XI في الجزء الثاني، سبق ذكره.

(٥) الرسم البياني XI في الجزء الثاني، سبق ذكره.

٣- نظرية التكالييف المقارنة:

(٦) إن الوقائع - وليس وجهات نظر موثوق بها- هي التي جعلتني أُنصح بقيام تجمع تفضيلي في السوق المشتركة للاتحاد الأوروبي.

(انظر على وجه الخصوص الجزء الخامس، سبق ذكره، محاربة البطالة بصورة فعلية وإعادة النمو، والإضافة V الخامسة الأتى ذكرها، تجمع تفضيلي ليبرالي لم يتردد أنصار سياسة التسبب العالمي في وصفى 'المارق' وذلك باسم ليبرالية مزعومة.

يكفي أن أُرَد عليهم قاتلاً بأننى لم أغير رأيي أبداً وأن أساس الليبرالية هو قبل كل شيء احترام الوقائع وليس اتباع عقيدة تنتم بالتمسب لأشياء مزعومة مثل 'الحقائق الثابتة'.

٤- مؤشرات السياسة الاجتماعية والواردات القادمة من الدول ذات الأجور المنخفضة:

(٧) رسوم بيانية I, II، في الجزء الثالث سبق ذكره، القسم ٣، مؤشران أساسيان.

(٨) الجزء الثالث، القسم أ ٣ ، سبق ذكره.

(٩) انظر القسم ٥ ، الأتي ذكره.

٥- النموذج التوضيحي:

انظر الرسوم البيانية المصورة للبطالة C وفقاً لمكتب العمل الدولي والخفض الكلي للعمالة* C والمعدلات التي تتطابق مع γ^* و γ بالمقارنة مع عدد العمال (الرسوم البيانية I* II* V* VI* VI* في الجزء الثاني ، سبق ذكره)

(١٠) انظر الرسم البياني IV في القسم ٦ في الجزء الثالث ، سبق ذكره.

انظر أيضاً الرسوم البيانية I, II, III, IV في الملحق V الخامس، سبق ذكره نموذج مكونات البطالة، و [١] § ، الأتي ذكره، نتيجة أساسية: العولمة العامل الرئيسي المسبب للبطالة.

انظر أيضاً الرسوم البيانية V, IV في الإضافة الصغيرة بالجزء الثالث .

٦- نتيجة أساسية: العولمة، عامل رئيسي سبب للبطالة.

(١١) فالت أهمية البطالة العالمية -أي التاجمة عن العولمة وسياسة البائل الحر العالمي- أهمية البطالة المزمعة بحوالي ٧٥% حسب متوسط للفترة من ١٩٧٥ - ١٩٩٧

انظر الجزء الثالث، القسم ب٢ ، الجدول I ، سبق ذكره.

انظر أيضاً القسم ٦ بالملحق V الخامس سبق ذكره.

(١٢) انظر الرسوم البيانية I, II في الجزء الثالث، القسم أ ٣ .

(١٣) الارتباط المتبادل المتعدد لكل من γ^* ، $r-ro$ ، $k-k_o$ ، Δk يقدم أربع قيم ثابتة تعسفية، عبارة عن المعامل للخاص بثلاث متغيرات تفسيرية وللتأثير .

يضاف بطبيعة الحال لهذه القيم الثابتة الأربعة للقيم الثابتة لكل من k_o و r_o .

(١٤) من الظاهر للغاية أن النموذج أعطى تصوراً هائلاً لانكسار ١٩٧٤ بالنسبة لمعدل γ^* للخفض الكلي للعمالة، والنسبة المئوية لعدد العاملين في مجال الصناعة وبخاصة للعمال، وللخسارة التي لحقت بالنمو بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي الفعلي (الرسم البياني IV في القسم ب٢ في الجزء الثالث، والرسم البياني V, IV في الإضافة الصغيرة بالجزء الثالث) بينما نجد أن المجموعتين التفسيريتين لكل من k و r لم تتأولا أي انكسار في عام ١٩٧٤.

II

الإضافة الثانية الإجابة على بعض الأسئلة

عندما نضع فى الميزان قيمة الأدلة والبراهين التى تتعارض مع نظرية ما ، يجب ألا ننسى المبادئ الخاصة بالمنهج العلمى. لا يكفى لكى نبرهن على أن هذه القيمة غير مؤكدة بنسبة مائة بالمائة، أن نسوق الأدلة على الصعوبات التى تواجهها والبيانات التى تتعارض معها، بل يجب أيضاً أن نثبت أنها أقل تأكيداً عن نظريات أخرى تتعلق بالموضوع نفسه، وأنها تتسبب فى مزيد من المشاكل وأنها غير صالحة عن طريق مزيد من الأدلة أو على الأقل عن طريق نظرية أخرى من المستوى نفسه . ليست هناك نظرية تتعلق بما حدث بالفعل أو بما يجب أن يحدث تكون " مؤكدة" بصفة مطلقة، سواء كان ذلك فى مجال التاريخ، أو الفيزياء أو فى أى مجال آخر، فهى لا تخرج عن إطار الاحتمال. إذا كانت هناك نظرية أكثر احتمالاً عن نظرية أخرى مطبقة على الموضوع نفسه ، فليس بوسعنا إلا القبول ، وذلك من وجهة النظر العلمية.

جيمس برينهام

عصر المنظمين

James Burnham

L'Ere Des Organiseurs

1947

فى أعقاب العرض المفصل الذى قدمته فى ٢٣ مارس ١٩٩٨ فى أكاديمية العلوم السلوكية والسياسية ، وخلال المناقشات التى أعقبته، كان هناك العديد من المداخلات التى عُضِّدَت من النتائج التى خرجت بها.

ثمة أسئلة واعتراضات كانت جدية بالاهتمام قد طُرحت ، ولذلك رأيت أنه من المفيد للغاية أن أجيب عليها باختصار.

١- بخصوص انكسار عام ١٩٧٤ وتفسيره.

السؤال ١ :

" إن انكسار عام ١٩٧٤ غير قابل للمناقشة، بل مُسلَّم به ، غير أن تفسيره قد يختلف عن طريقة تقديمه.

من وجهة نظر التجارة الدولية هناك فى الواقع جسر مستمر بين الفترة التى سبقت عام ١٩٧٤ وبين تلك الفترة التى أعقبها .

ولذلك لا نرى هنا انكساراً على نحو خاص فى عام ١٩٧٤ .

لا نستطيع أن ننكر أن الحرب العالمية الثانية قد حققت النمو الذى ظهر فى أعقابها. فقد خصص ستيفارت ميل فى كتابه "مبادئ الاقتصاد" Principles of Economics فصلاً كاملاً عن الآثار المواتية للحروب على النمو الاقتصادى.

فى الواقع، إن صدمة البترول فى ١٩٧٣-١٩٧٤ كشفت لنا الأمور، فقد استطعنا أن نتبصر ببعض مساوئ الاقتصاد العالمى ، ومن خلال وجهة النظر هذه كانت هناك نتائج دائمة.

من الصعب للغاية أن نفصل بين المتغيرات التقنية والمتغيرات المنبثقة عن التجارة الدولية.

الإجابة:

بالتأكيد لدينا تفسيرات مختلفة لانكسار ١٩٧٤. بالطبع إذا اكتفينا بإمعان النظر أو التدقيق فى التجارة الدولية، نجد أن هناك تفاوتاً هائلاً للغاية بين الفترتين ١٩٥٠-١٩٧٤ و ١٩٧٤-١٩٩٧ وعلى وجه الخصوص هناك فترات توقف شديدة للغاية عام ١٩٧٤.

أولاً وقبل أى شئ إن الاتفاقيات المبرمة عام ١٩٧٢ بين السوق الأوروبية المشتركة (فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا، بلجيكا ، هولندا ، ولكسمبورج) ومجموعة الدول الآتية (المملكة المتحدة ، النمسا ، الدانمارك ، النرويج ، البرتغال ، السويد ، وسويسرا) قد استبعدت بصفة

شبه كاملة رسوم الجمارك على المنتجات الصناعية فيما بينها ، مما يعنى تشكيل منطقة تبادل حر بصفة تدريجية بين السوق الأوروبية المشتركة وبين (فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، بلجيكا ، هولندا ، ولكسمبورج) .

علاوة على ذلك، انضمت فى أول يناير ١٩٧٣ كل من بريطانيا وإيرلندا والدانمارك إلى السوق المشتركة. أسفر انضمام بريطانيا عن توجيه منظمة بروكسل لانتهاج سياسة التبادل الحر العالمى بشكل رئيسى .

وفضلاً عن هذا، فإن النظام النقدى الدولى قد تصدع فى مطلع عام ١٩٧٣ وظهر النظام الذى تم العمل به بخصوص معدلات النقد المتذبذب اعتباراً من أول مارس ١٩٧٣.

من المؤكد أن الحرب العالمية الثانية قد أسفرت عن فترة من التوسع الاقتصادى، لكن آثارها لم تخف حديثها إلا بشكل تدريجى، مثلما حدث تماماً فى أعقاب الحرب العالمية الأولى.

وبالنسبة لفرنسا فإن الدمار الذى ألحقته بها الحرب العالمية الأولى كان أشد وطأة من الدمار الذى لحق بها عقب الحرب العالمية الثانية. وعلى أى حال لا نستطيع إطلاقاً أن نعى للحرب العالمية الثانية سبب التوسع الاقتصادى والعمالة الكاملة على مدى ثلاثين عاماً انتهت فجأة عام ١٩٧٤. ومن جهة أخرى وقعت صدمة البترول الأولى فى ديسمبر ١٩٧٣ فى أعقاب الحرب العربية- الإسرائيلية ، أى حرب الكيبور ، لكن هناك استحالة فى كونها السبب الرئيسى فى انكسار ١٩٧٤.

ومن جهة أخرى ، إذا دققنا النظر فى صدمة البترول الثانية التى وقعت فى ديسمبر ١٩٨٠ نتيجة اندلاع الحرب بين إيران والعراق، فلن نلاحظ فى واقع الأمر أى تعديل محسوس فى الفترات الزمنية بالنسبة للبطالة C حسب مكتب العمل الدولى، وفى الخفض الكلى للعمالة *C وفى المعدلات التى تتطابق مع γ^* بالنسبة لعدد العمال، وعدد الأفراد العاملين فى مجال الصناعة وكذلك بالنسبة لإجمالى الناتج الداخلى الفعلى للفرد^(١)

وإذا تمسكنا بالتقدم التكنولوجى لتفسير انكسار ١٩٧٤، فلن نجد حقيقة أى مبرر لذلك. إن الآثار القائمة على أى تقدم تكنولوجى هى فى واقع الأمر قائمة بشكل تدريجى ومستمر^(٢)

وفى النهاية، إن التفسير الوحيد المتاح لزيادة البطالة على نحو مكثف فى فرنسا اعتباراً من عام ١٩٧٤ هو تطبيق سياسة التبادل الحر العالمى من قِبَل منظمة بروكسل بشكل تدريجى ومستمر وانفتاحها على الخارج فى أعقاب انضمام بريطانيا للسوق المشتركة^(٣)

المسألة ٢ :

فى عام ١٩٧٤، وفى جميع الدول المتقدمة، تم تسجيل انهيار مفاجئ فى معدل الخصوبة ، أليس فى هذا تفسيراً مُحتملاً لانكسار ١٩٧٤ ؟ .

الإجابة :

ثبت فعليًا على الرسم البياني الموضح لإجمالي السكان فترة توقف عام ١٩٧٤^(١).

وصل معدل النمو السنوى قبل ١٩٧٤ إلى ٠,٩٦% وفى أعقاب ١٩٧٤ انخفض إلى ٠,٤٩% أى سجل انخفاضاً قدره ٠,٤٧%.

ومع ذلك إذا دققنا فى الرسم البياني الخاص بإجمالي عدد العمال لن نشهد شئ من ذلك، إذ ظل متوسط معدل النمو السنوى تقريبًا ثابتًا قبل وبعد ١٩٧٤^(٢).

بالنسبة للرسم البياني الموضح لإجمالي الناتج الداخلى الفعلى للفرد، فقد وصل معدل النمو قبل ١٩٧٤ إلى ٣,٩٥% وإلى ١,٧٩% بعد ١٩٧٤، مُسَجِّلًا بذلك انخفاضًا وصل إلى ٢,١٦%.

لو لم ينخفض معدل نمو إجمالي السكان إلى ٠,٤٧% ، فإن انخفاض إجمالي الناتج الداخلى الفعلى للفرد كان سيسجل انخفاضًا أقوى من ذلك ، وكان سيصل إلى ٢,٦٣% (٢,١٦% + ٠,٤٧%) . إن انخفاض معدل النمو لإجمالي الناتج الداخلى الفعلى للفرد كان سيكون أيضًا أقوى من ذلك.

وعلى كل حال لا نستطع أن نفسر انخفاض معدل النمو لإجمالي الناتج الداخلى الفعلى للفرد عام ١٩٧٤ على أساس انخفاض معدل النمو لإجمالي السكان اعتبارًا من عام ١٩٧٤^(٣)

٣- بخصوص النموذج محل الدراسة :

سؤال ١ :

يبدو أنه من المستحيل أن نستخلص من خلال النموذج محل الدراسة ؛ أن سياسة التبادل الحر العالمى هى السبب الرئيسى فى البطالة فى فرنسا .

هذا النموذج يركز فى التحليل الأخير على الارتباط المتبادل المكثف بين معدل الخفض الكلى للعمالة γ^* ، ومؤشر β للسياسة الاجتماعية ، والمؤشر k للواردات القادمة من الدول ذات الأجور المنخفضة.

فى الواقع أن المدلول السببى للارتباط المتبادل المتعدد هو موضوع مثير للجدل بصفة دائمة بين أساتذة الإحصاء.

الإجابة:

أن الأمر يتعلق هنا بنتيجة كلاسيكية (قديمة) وثابتة بالفعل فى نظرية الإحصاء الخاصة بالارتباط المتبادل والتي استخلصنا منها الارتباط المتبادل البسيط أو المتعدد وعلاقة السببية.

إذا تفحصنا على سبيل المثال الارتباط المتبادل بين عدد المطلقين وعدد المصاعد فى فرنسا منذ بداية هذا القرن، سنجد ارتباطاً متبادلاً إحصائياً مهماً للغاية، ومع ذلك فمن الواضح أننا لن نستطيع إقامة علاقة سببية بين هذين العاملين، إن هذا العامل أو ذاك بمثابة عوامل متزايدة مع مرور الوقت وحسب العبارة الإنجليزية فالأمر ليس سوى: " ارتبط متبادل خاطيء غير منطقي"

والشيء نفسه بالنسبة للنمو المتوازي فى فرنسا منذ ١٩٧٠ بين الصادرات وإجمالى الناتج الداخلى.

وحسب تفسير البنك الدولى ومنظمة التجارة والتنمية الاقتصادية فإن نمو التجارة الدولية يفسر تماماً نمو إجمالى الناتج الداخلى. لكن نستطيع أيضاً أن نتمسك بأن نمو إجمالى الناتج الداخلى قد أدى إلى نمو صادراتنا - صادرات المجتمع الفرنسى- أى أن نمو كل منهما كان نتيجة عوامل أخرى . إنه لخطأ تام أن نجنح للتفسير الأول.^(٧)

إن الوضع يختلف تماماً فى حالة النموذج محل الدراسة والخاص بالبطالة .

إن التدقيق و إمعان النظر فى الوقائع، ثم تحليلها نظرياً كانا السبب وراء التحديد فى عام ١٩٩٣ لعاملين مهمين للبطالة فى فرنسا منذ ١٩٧٤، وهما من جهة البطالة المزمنة الناجمة عن الحماية الاجتماعية المفرطة، ومن جهة أخرى البطالة الناجمة عن سياسة التبادل الحر العالمى، وهكذا فإن تفسير الوقائع كان السبب فى اعتماد النموذج الوارد فى الجزء الثالث من هذا المؤلف.

إن الارتباط المتبادل المتعدد بين معدل γ^* للخفض الكلى للعالة والمؤشرات الثلاثة : $r, (k)$ الفترة التخطيطية لـ $k, \Delta k = k(k)$ كان وراء التحقق من صلاحية هذا النموذج والفروض الخاصة به.^(٨)

فى واقع الأمر، إن الارتباط المتبادل الرائع الذى وجدناه، يؤكد التحليل النظرى الذى قمت به، ولكن ليس بناءً على هذا الارتباط المتبادل قد بنيت تحليلى النظرى ، بل إن ملاحظة الوقائع هى التى أفرزت لنا هذا التحليل النظرى.^(٩)

السؤال ٢:

العديد من أساتذة الاقتصاد يدرسون الأسباب التى أدت إلى البطالة، وقد توصّلوا إلى نتائج متباينة للغاية فيما يتعلق بتأثير الواردات القادمة من الدول ذات الأجور المنخفضة.

على كل حال فإن تقديراتهم أقل بكثير جداً من تلك التى وردت فى هذا المؤلف .

يجب أن يتشاور حتماً، واضعو تلك النماذج لكى يقفوا على مصدر هذه الاختلافات الواردة فى النماذج التى يعدونها.

الإجابة :

لا يسعى سوى أن أذكر أنه بالنسبة لأي نظريتين والنماذج التي تمثل هاتين النظريتين ، فإن المعيار الوحيد لتفضيل نموذج على آخر هو مطابقته لمعطيات أو بيانات التجربة.

إذا أردنا أن نختار من بين نظريتين والنماذج التابعة لهما يجب أن نختار النظرية والنموذج اللذان يتفقان مع معطيات الملاحظة.

إن هذا هو المعيار الأساسي المقبول والمعترف به في جميع العلوم.

في الواقع، لقد ثبت عدم وجود نموذج واحد في المجال الاقتصادي يسمح بالفصل بين تأثير البطالة المزمدة وتأثير البطالة الناجمة عن سياسة التبادل الحر بالنسبة لمجمل الفترة ١٩٩٧-١٩٥٠ والتي تغطي الفترتين ١٩٥٠-١٩٧٤، ١٩٧٤-١٩٩٧^(١٠) وهما فترتان مختلفتان للغاية.

إن النموذج الذي قدمته يجيب على هذه الشروط وقد تم التحقق من صحته تمامًا.

السؤال ٣ :

إن النموذج محل الدراسة لا يشير صراحة بإصبع الاتهام إلى تطور أجهزة الخدمات، وإلى أولئك الذين يخلقون فرص العمالة، حيث الطلب في ازدياد بالنسبة للتجارة العالمية إذ تعتبر فرنسا المصنّر الثاني على مستوى العالم بالنسبة لأجهزة الخدمات.

الإجابة :

١- إن خلق فرص العمالة بمعرفة أجهزة الخدمات قد أخذت بالفعل في الاعتبار طالما أن المتغير التفسيري، ومعدل γ الخاص بالخفض الكلي للعمالة C تقلص عن ذي قبل مع أن أجهزة الخدمات بتخلق المزيد من فرص العمل.

٢- إن ما تضمنته النظرية هو أن الخفض الكلي للعمالة C يزداد عن ذي قبل ، بينما الواردات القادمة من الدول ذات الأجور المنخفضة قد اتسع نطاقها. ^(١١)

وإن ذلك فمن الطبيعي أن نتخذ من المتغير التفسيري مؤشراً للواردات القادمة من الدول ذات الأجور المنخفضة.

السؤال الرابع :

قد يبدو من المفيد تطبيق النموذج على دول أخرى في الاتحاد الأوروبي مثل إسبانيا وإيطاليا حيث معدلات البطالة أكبر من مثيلاتها في فرنسا أو تطبيقه على هولندا والسويد والاندنمارك والسويد ، حيث معدلات البطالة أقل عن مثيلاتها في فرنسا نظراً لانفتاحهم بشكل أكبر على الاقتصاد العالمي.

الإجابة :

١- من المؤكد أن ثمة فائدة في تطبيق النموذج نفسه على دول مختلفة في الاتحاد الأوروبي، غير أن البحث عن معطيات تجريبية على مجمل الفترة ١٩٥٠-١٩٩٧ قد يسفر عن عمل رائع، خصوصا في غياب دليل سنوي إحصائي أوروبي يتضمن فترات طويلة. (١٦)

٢- في الواقع، ورغم الظواهر المتباينة للغاية فهناك تماثل كبير قائم بالفعل في التطور السلبي في ازدياد البطالة وفي السياسات الخاصة بالعمالة . إن ازدياد معدلات البطالة الموحدة في الاتحاد الأوروبي تمثل تشابهاً كبيراً لمجمل الفترة ١٩٦٥-١٩٩٧ حيث أمكن حسابهم (١٧) الشيء نفسه بالنسبة لسياسات العمالة. (١٨)

المسألة ٥ :

إن الطريقة المتبعة لا تسمح إطلاقاً بتوضيح ديناميكية العولمة المتمثلة في فتح أسواق جديدة لصادراتنا - صادرات المجتمع الفرنسي - استثمارات أجنبية مباشرة، نشر الابتكارات التقنية بين القطاعات، خفض الأسعار، خفض تكلفة رأس المال ، تأثير العولمة على الإنتاج وطرق الإدارة ، وتأهيل الأيدي العاملة وتحسين ظروف العمل ، رسم سياسات عامة جديدة وبصفة خاصة العمل علي تطوير العقليات.

هذه هي أهم الأسس والعمليات الديناميكية التي ترتبط فيما بينها والتي نأسس عليها
الرأى السائد حول الآثار المفيدة للعولمة.

الإجابة :

إن أى نموذج يجب وأن يكتفى بالحساب الوارد في المتغيرات الدالة بصفة حقيقية، فهو لا يستطيع أن يتضمن كل القيم الثابتة.

إذا تضمن النموذج كل القيم الثابتة مقدما في المناقشة، سنجد أنفسنا أمام نموذج بلا مدلول حقيقي ، حيث تعدد الأشجار قد يحجب الغاية. إن مثل هذه الغلطة واضحة تماماً في النموذج **Runs** ، الصادر عن البنك الدولي إذ لكي يكون مفهوماً اضطر البنك أن يجرى حساباته على ٢٢ منطقة و ٢٠ منتج خلال ٨ فترات وفي النهاية توصل إلى ٧٧,٠٠٠ متغير .

في الواقع أن مثل هذا النموذج ليس له أى مدلول اقتصادي أو مدلول اقتصادي
قياسي (١٩) .

٣ - بخصوص تقديراتي و تقديرات الآخرين :

السؤال ١ :

بالنسبة للفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٧، فإن النموذج محل الدراسة المطبق على معدل γ^* للخفض الكلى للعمالة (الخفض الكلى للعمالة * C بالمقارنة مع عدد العمال) قد أسفر عن الآتي:

السياسة الاجتماعية	٢٩,٧%
بطالة ناجمة عن سياسة التبادل الحر العالمي	٦١,١%
بطالة ناجمة عن الظروف الاقتصادية الطارئة	٣,١%
بطالة ناجمة عن التقدم التقنى	٦,١%
	١٠٠,٠%

يرى أدريان وود Adrian Wood فى كتابه ١٩٩٤ North-South, Employment And Inequality أنه بالنسبة للدول الأعضاء فى منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية وصل عدد عاطلين بها إلى ٩ مليون عاطل عام ١٩٩٠، وإن البطالة المنسوبة إلى الواردات القادمة من الدول النامية وصلت إلى ٣٦ مليون عاطل ، أى بنسبة مئوية تقدر ب $25\% = 9/36$

وهذا الرقم إذا تم تقريبه إلى ٦١% ، كما سبق، سنجد أن هناك فارقاً بنسبة ١ إلى ٢,٥ (٦١/٢٥)

كيف نفسر إذن مثل هذا الفارق؟

الإجابة :

إن النسبة المئوية التى قدرت بحوالى ٦١% تتطابق مع تطبيق النموذج الخاص بمعدل γ^* الخفض الكلى للعمالة وليس مع معدل γ الخاص بالبطالة الذى يتطابق مع معدل C البطالة حسب مكتب العمل الدولى.

بتطبيق النموذج على المعدل γ الخاص بالبطالة، أعطى النموذج للفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ نسبة مئوية تقدر ب ٤١% للبطالة الناجمة عن السياسة الاجتماعية و ٤٨% عن بطالة التبادل الحر ^(١١) إذن هناك فارق ظاهر من ١ الى ١,٩ حسب رواية وود WOOD (١٩٢=٤٨/٢٥) ^(١٢)

ومع ذلك يجب مراعاة أن معدل البطالة - حسب مكتب العمل الدولي عام ١٩٩٥ بالنسبة لعدد العمال - وصل إلى ١١,٥% في فرنسا مقابل ٧,٦ لإجمالي دول منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية، إذن سجل المعدل نسبة تتراوح من ١ إلى ١,٥ (١١,٥/٧,٦=١,٥١) ^(١٤)

وبوجه عام، فإن الفارق في تقديري بالنسبة للبطالة الناجمة عن سياسة التبادل الحر وتقديرات وود انخفض إلى ٢٥% (١,٢٧ = ١,٩٢/١,٥١) مما يظهر في نهاية الأمر اتفاقاً مكحوظاً بين هذين التقديرين رغم اختلاف وتنوع المصادر.

وفي الواقع، بالنسبة لمجمل دول منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية والتي خضعت للدراسة عن الفترة ١٩٦٩-١٩٩٠ نجد بالرجوع إلى تقديرات وود أنه ثمة تأثير متساو مع الواردات القادمة من الجنوب، ومع الصعوبات والتشدد في القوانين الاجتماعية ^(١٥) ولا يوجد فارق متمثل في ١ إلى ٣ كما يتضح من النسبة المئوية التي قدرت بـ ٢٥% كما سبق وذكر وود بالنسبة لعام ١٩٩٠

وهذا بالضبط ما ورد في النموذج الخاص بي المطبق على الفترة ١٩٥٠-١٩٩٧ على معدل γ العمالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولي.

وإليك النسب المئوية الآتية لمتوسط الأعوام ١٩٩٥-١٩٩٧ ^(١٦)

٤١%	السياسة الاجتماعية
٤٨%	بطالة ناجمة عن التبادل الحر
١%	بطالة ناجمة عن الظروف الاقتصادية الطارئة
١٠%	بطالة ناجمة عن التقدم التقني
١٠٠,٠%	

نستخلص من هذا أن ثمة تأثير يتساوى إلى حد كبير مع البطالة الناجمة عن سياسة التبادل الحر والبطالة المزمدة على معدلات البطالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولي للفترة ١٩٩٧-١٩٩٥

وعلى أي حال، من أجل تحليل الوضع الحقيقي للبطالة في فرنسا، ينبغي أن نعمل على معدل γ^* الخفض الكلي للعمالة C^* وليس معدل γ للبطالة C حسب تقديرات مكتب العمل الدولي ^(١٧)

السؤال ٢ :

في كتابك المعنون **Combats Pour L'Europe** الذي نشر عام ١٩٩٤، قمت بتقييم الأثر على الخفض الكلي للعمالة *C نتيجة عولمة المبادلات بالنسبة لعام ١٩٩٣ بـ ٣٤% (ص ٣٦١)، أى بنسبة ٩/١٠ من أثر البطالة المزمدة والذي قدر بـ ٣٨% .

وفى المؤتمر الذى حضرته فى ٢٣ مارس ١٩٩٨ فى الأكاديمية قمت بتقييم (ص ٣٠) هذا الأثر بواقع ٦٠% بالنسبة لعام ١٩٩٦ أى بزيادة تقدر بـ ٢,٤ عن الزيادة التى تتطابق مع البطالة المزمدة التى قدرت ٢٥%.

من أين يأتى هذا الاختلاف الهائل فعلا ؟

الإجابة :

إن هذا السؤال يعد سؤالاً جوهرياً للغاية.

يجب أن أضيف بأننى أقيم حالياً متوسط تأثير سياسة التبادل الحر العالمى على معدل * γ للخفض الكلي للعمالة عن الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ بنسبة مئوية حوالى ٦٠% تقريباً مقابل ٣٠% للبطالة المزمدة، أى بنسبة تساوى الضعف تقريباً (حساب ١٩٩٩) .

إن من أين أتت مثل هذه الاختلافات فى هذه الحسابات الثلاثة للأعوام ١٩٩٤-١٩٩٨-١٩٩٩ ؟

أولاً: بالنسبة لحساب عام ١٩٩٤ وعام ١٩٩٨ فإن الفترات الزمنية المطابقة ١٩٧٤-١٩٩٣ و ١٩٥٠-١٩٩٦ كانتا مختلفتين. الشيء نفسه بالنسبة لعام ١٩٩٣ وعام ١٩٩٦ اللذان خضعا للبحث وتطابقاً مع حساب المطابقة لعام ١٩٩٤ و ١٩٩٨ هما أيضاً مختلفين^(١)

لكن الأمر الجوهري لا يكمن فى هذا .

فى المطابقات الخاصة بالفترة (١٩٧٤-١٩٩٣) عام ١٩٩٤، ارتكز الحساب على الارتباط المتبادل المتعدد * $C, r-ro, k, k-ko, \Delta k$ بينما فى المطابقة الخاصة بالفترة (١٩٥٠-١٩٩٦) عام ١٩٩٨، ارتكز الحساب على الارتباط المتبادل المتعدد * $k, C, r-ro, k-ko, \Delta(k)$ ، حيث (k) يمثل المطابقة التخطيطية لـ k ^(٢)

فى واقع الأمر، ارتكز حساب ١٩٩٤ الخاص بالفترة ١٩٧٤-١٩٩٣ على خطأ، إذ كان المفروض أن يفصل بين ثلاثة آثار، أثر أة مردود لبطالة المزمدة، أثر البطالة الناجمة عن التبادل الحر، وأثر البطالة الناجمة عن ظروف الاقتصادية الطارئة . لكن فى الحساب الأول عام ١٩٩٤ $k = \Delta k + (k)$ الحساب كان إذاً خطأً ، لأن ثلأو مردود Δk ظهر بدون وجه حق فى القيمة الثابتة لـ k . نستخلص من ذلك أنه فى الحساب الأول

عام ١٩٩٤ تأثير الفترة الزمنية لـ (k) انخفض بشكل هائل . تم تصحيح هذا الخطأ بمعرفة حساب ١٩٩٨ عن الفترة ١٩٥٠-١٩٩٦ .

فيما يتعلق بحساب ١٩٩٩ الخاص بالفترة (١٩٥٠-١٩٩٧) فقد رأيت أنه نتيجة ازدياد عدد العمال خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٩٧ فإن التدقيق في حسابات الخفض الكلي للعمالة *C جعل أهمية خفض العمالة أكبر من حقيقتها بصورة نسبية .

فى واقع الأمر يجب أن نبحث على أساس أن معدل الخفض الكلي للعمالة

$C^*/p = \gamma$ حيث p يمثل عدد العمال الفعلى ، وليس على أساس الإجمالى المطلق لقيمة الخفض الكلي للعمالة *C .

نستخلص من هذا أنه بالنظر إلى حساب ١٩٩٨ وحساب ١٩٩٩ نجد أن $\frac{k}{r}$ مردود

انخفض من ٢,٤ إلى ٢ . وبصفة عامة بالنسبة للفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ ، فإن النسبة المقدره ٢ هى النسبة الصحيحة لتقدير الآثار المتعلقة بمردود k و r إن حساب ١٩٩٤ عن الفترة ١٩٥٠-١٩٩٤ قد خفض بشكل مصطنع المردود الخاص بالبطالة الناجمة عن التبادل الحر. كما أن حساب ١٩٩٨ عن الفترة ١٩٥٠-١٩٩٦ بعدما صحح الخطأ الذى ورد فى حساب ١٩٩٤ عن الفترة ١٩٧٤-١٩٩٣ قد غالى فى نسبة مردود (k) على مردود r بشكل مصطنع وذلك بحساب الخفض الكلي للعمالة *C بدلاً من معدل $\gamma = C^*/p$

كل هذه الاحداث تم تحليلها بالتفصيل فى القسم ٨ وفى الجدول II وفى الملحق الخامس V ، سبق ذكره ، نموذج العوامل المكونة للبطالة.

٤- بخصوص الأسباب التى أفرزت البطالة:

السؤال ١ :

حول عدد العاملات من النساء.

ارتفع عدد العاملات من النساء فى الفترة من ١٩٦٢-١٩٧٤ من ٦ مليون و ٨٠٠ ألف إلى ٨ مليون و ٢٥٠ ألف أى بمتوسط زيادة سنوية تصل إلى حوالى ١٢٠ ألف عاملة.

وفى عام ١٩٧٤ حتى ١٩٩٢ ارتفع العدد من ٨ مليون و ٢٥٠ ألف إلى ١١ مليون و ١٠٠ ألف أى بمتوسط زيادة سنوية تصل إلى ١٦٠ ألف تقريباً.

إن النموذج محل الدراسة لم يُولِ أدنى أهمية لهذا التزايد المكثف فى عدد العاملات من النساء.

أليس فى هذا سبباً مهماً لزيادة البطالة فى فرنسا؟

الإجابة :

من المؤكد أن مثل هذه الزيادة في عدد العاملات من النساء قد أثقلت على سوق العمل. في الفترات ١٩٦٢-١٩٧٤ و ١٩٧٤-١٩٩٢ ارتفع عدد العاملات من النساء على التوالي ليصل إلى ١٢٠ ألف ثم ١٦٠ ألف سنوياً ، ومع ذلك فإن زيادة نسبة البطالة خلال الفترة الأولى ظلت مهمة ^(١٤).

في الواقع ، إن خفض عدد العاملين في مجال الزراعة أضحى أهم بكثير من زيادة عدد العاملات من النساء ، لأنه أثقل بالفعل على سوق العمل نتيجة عدد العاملين الذين تم توفيرهم وأصبحوا بدون عمل.

في الفترة من ١٩٦٢-١٩٧٤ وصل عدد العاملين الزراعيين الجاهزين للعمل إلى ١٤٠ ألف في العام ، وفي الفترة من ١٩٧٤-١٩٩٢ وصل عددهم إلى ٦٠ ألف مهنيين للعمل سنوياً. ^(١٥)

وفي الفترة الأولى كانت زيادة البطالة فعلياً مهمة .

وبالنسبة لمجمل هذه البيانات، لم يكن مُمكنًا احتساب زيادة عدد العاملات من النساء أو تخفيض عدد العاملين في مجال الزراعة من ضمن العوامل التي أدت إلى البطالة في فرنسا.

وفي الواقع، إن الأسباب الرئيسية لزيادة البطالة على نحو مكثف منذ عام ١٩٧٤ تكمن في هيكل السياسة الاجتماعية ، وخاصة منافسة الدول ذات الأجور المنخفضة.

لو لم تظهر هذه الأسباب ، لكان بوسع اقتصاد الأسواق مواجهتها دون صعوبات جمة عن الفترة من ١٩٧٤-١٩٩٧ كما كان سيكون قادرًا على مواجهة زيادة عدد العاملات من النساء وتخفيض عدد العمال الزراعيين مثلما حدث من قبل في الفترة من ١٩٥٠-١٩٧٤ .

السؤال ٢ :

بخصوص البطالة نتيجة هجرة العاملين الأجانب :

شهدت فرنسا منذ الستينيات هجرة مكثفة . في واقع الأمر أن نظام الحماية الاجتماعية المطبق هو الذي شجع الأجانب الذين ينتمون للدول الفقيرة على الهجرة إلى فرنسا لكي يستفيدوا من الرعاية الموجهة للبطالة ، ومن قدرتنا على الاستقبال والاستيعاب.

لماذا لم يتناول النموذج محل الدراسة هذا الموضوع بصراحة ؟

الإحابة:

١ - لقد احتسبت - بالنسبة للنموذج - عدد العاملين الكلى ، بما فى ذلك العمال الأجانب . وفى الواقع يهدف هذا النموذج إلى تحليل أسباب البطالة بالنسبة لعدد العمال الذى تم رصده .

استأذا إلى هذا التحليل وضعت تقدير تقريبى لتأثير الهجرة من خارج الاتحاد الأوروبى. ^(١٦)

٢ - لولا التأثير السلبى لصرامة القوانين الاجتماعية والتنافس مع الدول ذات الأجور المنخفضة، لكان من المحتمل جداً أن يجد المهاجرون من خارج التجمع الأوروبى فرص عمل ، والشئ نفسه بالنسبة للعاملات من النساء والعمال الزراعيين.

٣ - نظراً لعدم وجود إحصائيات مؤكدة ، فمن الصعب للغاية، إن لم يكن مستحيلاً تحليل أثر الهجرة على البطالة فى فرنسا.

لقد سجلت أيضاً اختلافات مهمة للغاية فى التقديرات الرسمية بالنسبة للعمال الأجانب ، وذلك لاختلاف مصادر تلك التقديرات. ^(١٧) والحق يقال ، إن مسألة التقدير الصحيح لعدد العمال الأجانب فى فرنسا اعتباراً من عام ١٩٦٢ أصبحت حقيقة مسألة مزعجة للغاية ، بل ضرب من المستحيل، نظراً لعدم كفاية المصادر الحقيقية ، والجهل وسوء النية دائماً. ^(١٨)

٤ - فى واقع الأمر، إن الهجرة المكثفة من خارج التجمع الأوروبى التى سجلت اعتباراً من الستينيات قد أثقلت بما لا جدال فيه على العمالة ، ونظراً لعدم وجود بيانات إحصائية فاعلة، فإن التقدير الذى ذكرته بخصوص تأثير الهجرة على العمالة بنسبة ١٧% ليس سوى تقدير تقريبى تماماً. ^(١٩)

٥ - كما أن الهجرة المعتدلة أمر مرغوب فيه، فإن الهجرة غير المحدودة أضحت بمثابة كابوس حقيقى.

إن الهجرة لا تشكل فقط مما لا يدعو معه مجالاً للشك عاملاً مهماً من عوامل ازدياد البطالة التى نرصدها اليوم، ولكن أيضاً نتيجة ضخامة هذه المشكلة وتداعياتها المختلفة فهى تشكل خطراً دائماً متمثلاً فى زعزعة استقرار المجتمع الفرنسى. ^(٢٠)

السؤال ٣ :

بخصوص العامل السكانى :

إن العامل الأساسى الذى طرأ منذ عام ١٩٧٤، وهو التغير الديموجرافى - أى السكانى، وكان تغييراً شديداً تزامن مع توقف ارتفاع عدد السكان بعد الحرب وتأثيره على تمويل

المميزات الاجتماعية. فى واقع الأمر، إن الأنظمة التى يتم تمويلها عن طريق اشتراكات العاملين فى تناقص مستمر ، وهى تتولى تأمين دفع التعويضات لغير العاملين الذين تتزايد أعدادهم بصفة مستمرة نتيجة ازدياد البطالة أو الشيخوخة ، كما تعمل هذه الأنظمة بلا كلل على زيادة التكاليف للمشاركة ، وبالتالي تؤدي إلى تزايد حدة البطالة.

الإجابة :

إن هذا التحليل لا أساس له. إن توقف الزيادة السكانية عام ١٩٧٤ أدى إلى خفض فعلى فى معدل الزيادة الكلية للسكان منذ عام ١٩٧٤ ، ولكن حتى عام ١٩٩٩ لم يكن هناك تأثير على عدد العمال وعلى معدل البطالة ^(٣)

فى الحقيقة إن طرح مشكلة شيخوخة السكان بشكل فعلى وبصفة خاصة مشكلة دفع اشتراكات المعاشات قبل حلول القرن المقبل.

السؤال الرابع :

بخصوص تأثير التقدم التكنولوجى :

إن نوعية الارتباط المتبادل بين القيم التى تم رصدتها لخفض العمالة *C ومعدل γ^* خفض العمالة و القيم الخاصة بهما التى تم حسابها لهم أثر كبير فى خاتمة الكتاب وهو أن "التبادل الحر العالمى" يعد العامل الأساسى الذى يفسر خفض العمالة، بينما الأثر الذى خلفه التقدم التكنولوجى قد يكون مهما نسبيا.

ولكن إذا أعننا النظر ، سنجد أن مسألة التقدم التقنى مهمة حاليا لأنها كانت موضوع المناقشة فيما سبق، وأن ثابت خفض العمالة الناتج عن التقدم التقنى وصل فقط إلى ٢,٥% من عدد العاملين كما هو مذكور فى مؤتمر الذى عقد فى ٢٣ مارس ١٩٩٨ فى أكاديمية العلوم السلوكية والسياسية.

وبعبارة أخرى، إذا كان التقدم التقنى مهمش فى النهاية لأننا افترضنا هذا الأمر - أى تهميشه - فى الفروض التى طرحت.

إن هذا الافتراض قد تأكد عَرَضًا، نتيجة ملاحظة معدل البطالة فى اليابان، الذى ارتفع من ١,٣% إلى ٢,٢% خلال الفترة محل الدراسة.

ومع ذلك نستطيع أن نرى أن اتخاذ اليابان كمرجع ليس مُجديًا بالفعل لأن عدد العاطلين لا يسجل فى اليابان إلا فى آخر لحظة.

إن المسألة يجب إذن أن تطرح ككل . فهذه المسألة هي لب الخلاف حول الأسباب المسببة للبطالة في أوروبا.

وإذا كان بالفعل التقدم التكنولوجي ليس بوسعه تفسير خفض العمالة إلا بقدر ضئيل، وكما ذكر كتاب آخرون ، فإن المشكلة هنا هي عدم وجود دليل.

الإحالة :

١- إن تقدير معدل خفض البطالة بنسبة ٢,٥% نتيجة التقدم التكنولوجي والذي ذكرناه عام ١٩٩٨ قد استخلصته من دراساتي السابقة^(٣١) لكن في الإمكان إثباتها مباشرة من خلال حسابات الفترة ١٩٥٠-١٩٧٤.

إن التقدم التقني والتعديلات الخاصة بهيكل الطلب تستدعي تغييرات في نظام الإنتاج الذي يتحقق تدريجياً عن طريق تغيير العمالة داخل كل مهنة وخاصة من مهنة إلى أخرى .

نستخلص من هذا، أنه في الإمكان أن نتخذ كمؤشر على التقدم التقني في فترة محددة نسبة إجمالي عدد العاملين لمتوسط إجمالي القيمة للمتغيرات بقيم مطلقة لعدد العاملين في مختلف القطاعات.

لقد ثبت أن هذا المؤشر احتفظ تقريباً لنفس القيمة في فترتي ١٩٥٥-١٩٧٤ و ١٩٧٤-١٩٩٢ نستخلص من هذا أن تأثير التقدم التكنولوجي كان تقريباً الشيء نفسه ، أي لم يتغير في الفترتين وسجل أكثر من ٢,٥% في الفترة الثانية ، وكذلك في الفترة الأولى.^(٣٢)

٢- إن خط سير حساباتي لعام ١٩٩٨ لم يفترض بأي حال من الأحوال أن معدل خفض العمالة الناتج عن البطالة التقنية يساوي بالضبط ٢,٥% . ومن جهة أخرى ، أفترض اليوم وببساطة أن هذا المعدل ثابت في الفترة المعنية لكن دون تحديد قيمة بعينها.

في الواقع أن الثابت D الخاص بالارتباط المتبادل المكثف

$$\gamma^* = A(r-r_0) + B[(k) - k_0] + C\Delta k + D \quad (1)$$

والذي يمثل الثابت t لمعدل γ^* للخفض الكلي للعمالة يتطابق مع التقدم التقني.^(٣٣)

وهكذا فعلى سبيل المثال نجد في المطابقة لعام ١٩٩٩ والتي تتطابق مع معدل γ^* الخفض الكلي للعمالة عن الفترة ١٩٥٠-١٩٩٧ نجد أن ثابت $D=1.34\%$ ^(٣٤)

٣- بالنسبة لحساب ١٩٩٨ عن الفترة ١٩٥٠-١٩٩٦ ، احتسبت معامل الارتباط كالاتي.

$$C^* = A(r-r_0) + B[(k) - k_0] + C\Delta k + D \quad (2)$$

وصل معامل الارتباط المتبادل المتعدد إلى أقصى درجة له حيث $ro=0.60$ و $ko=0.59$

وبالنسبة لهذه القيم فإن حساب ١٩٩٦ أعطى النسب المئوية التالية لأربعة أجزاء من العلاقة (٢) ^(٣١)

٥% ٦,٥% ٦٢,٩% ٢٥,٦%

ولقد اعتمدت في النهاية النسب المئوية التالية ^(٣٢)

٧% ٨% ٦٠% ٢٥%

بالنسبة لرقم ٥% فقد تطابق مع النسبة المئوية الخاصة بخفض العمالة التقنية بالمقارنة مع عدد العاملين الذي وصل إلى ١,٢% و بالنسبة لرقم ٧% فقد تطابق مع المعدل الخاص بالمقارنة على عدد العاملين الذي وصل إلى ١,٧% وهذا هو الرقم الذي احتفظت به في النهاية .

هذا التقدير ١,٧% بالنسبة لمعدل البطالة التقنية كان بمثابة حل وسط بين النتيجة الخاصة بالحساب الذي أسفر عن ١,٢% والفرض الذي كان محددا من قبل بـ ٢,٥%

السؤال الخامس : ٥

بخصوص الأوضاع الاقتصادية الطارئة :

إذا احتكنا إلى الإحصائيات والدراسات الوافية التي تحلل فرص العمالة الضائعة وفرص العمالة المكتسبة في فرنسا ، نندهش من أن فتح الحدود لا يمثل عاملاً مهماً في تفسير البطالة، ولا يخرج عن كونه عاملاً ثانوياً ضئيلاً يمثل ١٠ إلى ١٥% . بالرجوع إلى الإحصائيات، فإن ظواهر تمويل الآليات الاجتماعية والظروف الاقتصادية الطارئة من أهم الأسباب المسببة للبطالة على الإطلاق .

الإجابة :

١- بالنسبة لمسألة فرص العمالة الضائعة والمكتسبة، لا يبدو لي أنه في الإمكان القول بأن هذا الأمر يعتبر عاملاً "ضئيلاً" . أن تتقل العمال من مكان لآخر يستتبع في الواقع خسائر كبيرة في مجال العمالة. ^(٣٣)

٢- القول بأن عامل الظروف الاقتصادية الطارئة أهم من العامل الدولي، بالنسبة لزيادة البطالة هو قول خاطئ تماماً، لأن ما تم تسجيله أساساً كان اتجاهًا جوهرياً لا علاقة له بالظروف الاقتصادية الطارئة للبطالة C حسب مكتب العمل الدولي والخفض الكلي للعمالة * C .

٣- إن السبب الرئيسى لهذا الاتجاه الجوهرى هو الزيادة المستمرة لسياسة التبادل الحر العالمى.

السؤال ٦ :

بخصوص قسوة الأعباء الاجتماعية وسياسة الحد الأدنى من الأجور :

إن الشئ الأساسى والأولى فى تفسير البطالة، هو قبل كل شئ سياسة التكاليف والأعباء الاجتماعية المرتفعة للغاية بالنسبة لإنتاجية العمل، وكذلك للظروف القاسية فى شتى صورها والتي تتعارض مع المساواة فى مسألة العرض والطلب بالنسبة للأجور.

إن سياسة الحد الأدنى للأجور ، وقسوة الظروف الناجمة عن نصوص قانونية أو اتفاقيات تعاقدية تتعارض مع خفض التكاليف الخاصة بالأجور الشاملة ، كلها عوامل مولدة للبطالة، وهى نتيجة مباشرة لتكاليف الأجور الشاملة المرتفعة للغاية عن القيم التى تحقق التوازن الذى يحدده إنتاجية العمل.

تجدر الإشارة الى ان هذا العامل يتقدم على جميع العوامل الأخرى.

الإجابة :

فى الواقع ، يجب أن يكون هناك تمييز جوهرى بين البطالة المزمنة الناجمة عن وضع حد أدنى للأجور و التكاليف الاجتماعية المرتفعة للغاية بعيدا عن التجارة الخارجية ، وبين البطالة العالمية الناجمة عن تنافس الدول ذات الأجور المنخفضة ، ذلك بسبب قسوة سياسة التكاليف والأعباء الاجتماعية وسياسة الحد الأدنى للأجور ، حيث الآثار المتولدة عنهما فى غاية الأهمية.

وبالفعل لو لم تكن هناك قسوة وصرامة فى الأجور أو فى سياسة وضع حد أدنى للأجور لم تكن البطالة لتتواجد فى الأصل. لكن الأمر يتعلق فى الواقع بظاهرتين متميزتين ، وخاصة ظاهرة خفض الأجور التى تعد ضرورية لخفض البطالة المزمنة والتى ستتراجع كثيرا عن ظاهرة خفض الأجور نتيجة تنافس الدول ذات الأجور المنخفضة. (٣١)

إن الصعوبة تكمن بالتحديد فى توقع الآثار المتعلقة بالبطالة الناجمة عن سياسة الحد من الأجور والبطالة الناجمة عن تنافس الدول ذات الأجور المنخفضة ، وهذا هو بالتحديد الهدف المراد من تحليلي للنموذج محل الدراسة والبحث.

السؤال ٧ :

بخصوص البطالة الناجمة عن سياسة التبادل الحر العالمي :

إن خلاصة القول التي تفيد أن سياسة التبادل الحر العالمي قد تكون العامل الرئيسي في الزيادة المكثفة للبطالة منذ عام ١٩٧٤ ، ما زال هناك نقاش حولها ، بينما الصادرات تعمل على خلق فرص للعمالة.

يوجد بالفعل خفض مستمر منذ عام ١٩٧٤ في عدد العاملين في مجال الصناعة، لكن هناك إمكانية زيادة مكثفة لفرص العمالة في القطاع الثالث.

في دراسة حديثة لباحث شاب في المركز الوطني للأبحاث العلمية ، يدعى توماس بيكيتي، قام بعمل تحليل مقارنة للعمالة في الولايات المتحدة وفي فرنسا (خلق فرص العمالة في فرنسا والولايات المتحدة : " خدمات سريعة " مقابل " أعمال صغيرة " ، مؤسسة سان سيمون ١٩٩٧) وكتب خلاصة مهمة للغاية.

" لو أن فرنسا كان لديها مزيد من فرص العمالة في مجال التجارة في هذا المجال أو ذاك مثل مجال الفنادق - المطاعم مثل الولايات المتحدة ، كان سيتوفر لدى فرنسا ٢,٨٠٠,٠٠٠ فرصة عمل " .

وهكذا نتيجة التكاليف والأعباء الاجتماعية، وبسبب الصعوبات التي تقف حائلاً أمام خلق فرص العمالة اضحى البلد السياحي رقم واحد والأكثر اعتناءً بفن المطاعم يفقد إلى ٢,٨٠٠,٠٠٠ فرصة عمل.

الإجابة :

١- إذا كانت الصادرات قد خلقت الكثير من فرص العمالة ، فإن المنحنيات التي تمثل البطالة حسب مكتب العمل الدولي و الخفض الكلي للعمالة. (١٠) كانت ستختلف تماماً.

وفي واقع الأمر ، إذا كانت الصادرات تخلق فعلياً فرصاً للعمالة فإن الواردات تعمل على تدمير مزيد من الفرص.

٢- لن نواجه المستقبل بهدف يتهدد فرنسا يتمثل في تدمير اقتصادها بشكل تدريجي حتى لو كان المقابل زيادة مكثفة للأنشطة الخاصة بالتجارة والسياحة .

عندما نتفحص تاريخ الحضارات ، لن نجد حضارة واحدة استطاعت أن تتواجد أو أن تستمر إلا إذا كانت قد اعتمدت على الصناعة .

لا توجد حضارة بدون صناعة :

لو لم تكن هناك صناعة فى فرنسا، لكان ينبغي إغلاق كلية الهندسة، والكلية الوطنية العليا للمناجم، والكلية المركزية، ... إلخ. وإنشاء كليات للفندقة فى كل مكان من أجل إعداد شباب فندقيين ونساء عاملات لتنظيف الغرف ، إن هذا الوضع لا يمكن أن نأخذه أبداً مأخذ الجد.

إن الاختفاء التدريجى للصناعة سيهدد حتماً بقاء فرنسا .

السؤال ٨ :

بخصوص المعنى الحقيقي للأزمة الحالية :

إن البطالة المكثفة التى نرصدها ليست راجعة لسياسة التبادل الحر العالمى. ففى العالم الغربى ترتبط الأزمة الحقيقية بعواقب التطور الجديد فى مجال الصناعة ، أى الثورة فى مجال صناعة المعلومات.

إن الأزمة فى حد ذاتها أزمة مركبة وتؤدى إلى البطالة . كما أن مشكلة البطالة المركبة هى مشكلة إعادة الأمور إلى ما كانت عليه.

إن الأمر لا يخرج عن كونه مظهرة جديدة لظاهرة ضرب لنا التاريخ كثيراً من الأمثلة عليها.

فى الواقع لاحظنا أن الثورات التقنية الكبيرة تحدث مرة كل جيلين خلال خمسين عاما. كما أن تكلفة الانتقال البشرى دائماً هائلة ، وسيكون الأمر كذلك أيضاً هذه المرة . وهذا يستتبع للأسف التضحية بأجيال لا تستطيع أن تظهر قدراً كافياً من المرونة والتكيف.

الرجوع إذن إلى مبدأ الحماية، معناه العودة إلى مأساة مطلقة، بمعنى العودة إلى الأزمة الكبرى التى حدثت فى الثلاثينيات من هذا القرن ، والدخول فى دائرة الإحباط على نحو خطير.

إن الحماية حل خاطئ سواء كان على مستوى الدولة أو على مستوى التجمع الدولى ككل.

الإجابة :

إن هذا هو تفسير التاريخ الذى لا نستطيع حياله المشاركة .

١- إن دورات كوندراتييف Kondratieff التى امتدت لفترة خمسين عاما مازالت تحتاج إلى إثبات ، كما أن ربط الأزمة الحالية بهذه الدورات أمر يثير حوله جدل كثير.

٢- تقدم العلوم التكنولوجيا يخلق بالفعل ظروف جديدة ومن ثم يتعين على الاقتصاد التكيف معها.

لكن التقدم التكنولوجى فى حد ذاته ظاهرة مستمرة ستتطور باستمرار وبصورة تدرجية خلال سنوات طويلة ، وأثاره على البطالة مبالغ فيها تماما. ^(١١)

إن تطور الآلات التى تعمل بالبخر، وخطوط السكك الحديدية والكهرباء لم يكن أبداً فجائياً. ولم يؤد ذلك أبداً إلى التضحية بأجيال كاملة.

مما يذكر ان البطالة الحالية لا تُعزى أساساً لتطور التقنية الجديدة ، وبصفة خاصة تلك التى تتعلق بمجال المعلومات.

ترجع البطالة إلى عولمة مندفعة وظالمة للمبادلات بالقياس إلى الاختلافات الهائلة فى الأجور الحقيقية خلال سعر الصرف كما رصدنا من قبل. ^(١٢)

٣- إنه لخطأ تام أن نُرجع سبب الإحباط الكبير لمبدأ الحماية . إن سبب الإحباط الكبير كان سبباً نقدياً بحق، كما أن الحماية التى تطورت لم تكن سوى محاولة من دول مختلفة لكى تحمى نفسها من الفوضى الناجمة عن الإحباط الكبير. ^(١٣)

السؤال ٩ :

بخصوص عولمة المبادلات وتداعياتها :

إن عولمة المبادلات تودى إلى بطالة متزايدة فى حالة صرامة سياسات الأجور ، وإلى عدم المساواة بشكل مطرد فى حالة وجود مرونة فى الأجور ، ومن الثابت أنه فى كلا الحالتين سينتهى الأمر إلى انفجار اجتماعى. فى واقع الأمر، إذا نظرنا إلى بريطانيا التى فضلت مرونة الأجور على ازدياد البطالة، ألا ترى أنها على حافة انفجار اجتماعى ؟

الإجابة :

هذه وجهة نظر قد تبدو لى متفائلة بشكل مبالغ فيه.

لقد سجلنا فروق الأجور الحقيقية من خلال سوق الصرف من ١ إلى ١٠ ، وأحياناً أكثر من هذا ، بالنسبة لفرنسا والدول ذات الأجور المنخفضة. ^(١٤)

ولتجنب كل أشكال البطالة، يجب الإذعان لخفض كبير فى بعض الأجور وهذا الأمر لن يحظى بالقبول إن عاجلاً أم آجلاً.

ثمة توتر اجتماعى خطير تزداد حدته فى الولايات المتحدة وفى بريطانيا نتيجة عدم المساواة المتزايدة. إذا رجعنا إلى تجربة الماضى، سنجد أن أحداثاً ذات صدق كبير جداً لم يكن فى المقدور التنبؤ بها ، وقد حدث هذا مراراً.

إن أحداث مايو ١٩٦٨ تُشكّل بالتأكيد أحد أفضل الأمثلة، ففي يناير ١٩٦٨ لم يستطع أحد التنبؤ بانفجار مايو ١٩٦٨ ومدى شدته، كما يشهد بذلك الإعلان الذى ألقاه الجنرال "بيجول" فى ٣١ ديسمبر ١٩٦٧ و أعرب فيه عن خالص أمنيته من خلال التليفزيون. ^(١٥)

لم يكن عدد العاطلين حينذاك سوى ٥٠٠ ألف عاطل ، بينما خفض الكلى للعمالة وصل إلى ٦ مليون عاطل فى الوقت الراهن.

السؤال ١٠ :

بمقصور الواردات القادمة من الدول ذات الأجور المنخفضة :

إن حجم الواردات القادمة من الدول ذات الأجور المنخفضة بالمقارنة مع إجمالى الناتج الداخلى يعتبر ضعيفا جدًا نسبيًا بحيث لا نستطيع معه أن نَحْمَلُهُ قَدْرًا كبيرًا من البطالة الحالية.

الإجابة :

إذا احتسبنا القيمة الاجمالية للواردات التى دخلت فرنسا من خارج التجمع الأوروبى لمنتجات مُصَنَّعة مختلفة فى عام ١٩٩٧، سنجد أن هذه القيمة بلغت ٩٩,٨ مليار فرنك ^(١٦) بينما ارتفعت قيمة إجمالى الناتج الداخلى إلى ٨,١٣٧ مليار فرنك. كما أن الواردات من خارج التجمع الأوروبى للمنتجات المصنعة المختلفة لا تشكل سوى ١,٢% من إجمالى الناتج الداخلى.

ومن جهة أخرى لم تشكل الواردات سوى ١٠% تقريبًا من القيمة الإجمالية للواردات القادمة من خارج التجمع الأوروبى. ^(١٧)

لكن المقارنة بين الواردات من المنتجات المصنعة المختلفة وبين إجمالى الناتج الداخلى ليس له أى معنى، بل ينبغى احتساب القيمة الإجمالية لإجمالى الناتج الداخلى للمنتجات المصنعة المختلفة.

وفى الواقع ليس لدينا فى دليل الإحصاء السنوى لفرنسا سوى قيم مضافة فى شكل أفرع.

بالنسبة لمجال الصناعة فإن العامودين " معدات لتأثيث المنازل ومنتجات للاستهلاك اليومي، وصلت القيمة المضافة إلى ٣٥١ مليار (٣٥١,١ = ٣٤٠,٧ + ١٠,٤) الدليل السنوي ١٩٩٩، ص ٦٠٥.

لدينا إذن $28,4\% = 99,8/351$ ، وهذه القيمة بطبيعة الحال تقريبية ومبالغ فيها، لأن القيمة بالنسبة لسعر السوق للمنتجات المصنعة المختلفة أعلى من القيمة المضافة فى الصناعة المقابلة.

لكن الشئ الأكيد هو أن النسبة التى سبق ذكرها وهى $1,2\%$ هى نسبة أقل من حقيقتها تماما.

على أى حال، ثمة عدد كبير جداً من الواردات لا تعتبر قادمة من دول ذات أجور منخفضة مثل الواردات القادمة على سبيل المثال من الولايات المتحدة لكنها يجب أن تحتسب فى الحقيقة وبخاصة جزء كبير منها على أنها واردات من دول ذات أجور منخفضة لأن الولايات المتحدة بمثابة دولة وسيطة.^(١٨)

إذا أرجعنا الزيادة المكثفة للبطالة فى أوروبا وعدم المساواة فى الولايات المتحدة للتنافس بين الدول المتقدمة، وإذا لم ننظر بعين الاعتبار لتنافس الدول ذات الأجور المنخفضة، فإن جميع الدول المتقدمة ستعانى فى الوقت نفسه. إن الضغط من أجل خفض التكلفة أصبح ملحاً فى كل مكان، وهذا يفسر لنا التسريح المكثف للعاملين، والضجة التى لا تهدأ فى جميع الدول المتقدمة بأن تكلفة العمالة غير الماهرة مرتفعة للغاية دون أن يحدد أى شخص قيمة هذا الارتفاع.^(١٩)

من أجل البقاء والاستمرار أجبرت بعض المؤسسات الأوروبية على نقل تصنيع منتجاتها إلى الدول ذات الأجور المنخفضة والمقدرة التقنية، مخفضة بذلك وعلى نحو مكثف عدد العاملين فى مصانعها، هذا الانتقال يمثل لتلك المؤسسات مصادر هائلة للربح.

إن هذا الانتقال لا يؤثر فقط على الصناعات التى يعمل بها عدد هائل من الأيدي العاملة، ولكن يؤثر أيضاً على مجالات مهمة فى الصناعة الميكانيكية وأيضاً فى قطاعات ذات تقنية عالية تتقدم سريعاً فى الدول الصناعية الجديدة فى جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

إن التنافس مع الدول ذات الأجور المنخفضة والمقدرة التقنية وراء الاتجاه الملحوظ فى خفض رواتب العمال غير المهرة، وليس التنافس بين الدول المتقدمة.

كيف لم ننتبه إلى حصافة فكر رئيس وزراء سنغافورة جوشوك تونج (الفيجارو، ١٧ أكتوبر ١٩٩٦).

" تواجه أوروبا تنافس الاقتصاد الوليد ، مثل اقتصاد ماليزيا وتايلاند والصين وإندونيسيا. بينما فرنسا تستطيع المنافسة في مجال الصناعات المتخصصة للغاية في مجال البحث والتكنولوجيا ، ومع ذلك لا تستطيع خلق فرص للعمالة غير المؤهلة لتستوعب العمال غير المتخصصين أو شبه المتخصصين. لقد تم تصدير هذه العمالة إلى دول آسيا وأمريكا الجنوبية حيث الأيدى العاملة رخيصة. لا تستطيع فرنسا خفض أجور هؤلاء العمال غير المتخصصين حتى يتساووا مع عمال الدول ذات الأجور المنخفضة. إن هذا الأمر غير ممكن تنفيذه على الصعيد السياسى."

٥ - بخصوص حماية التجمع :

سؤال ١ :

حول التبرير المزعوم لحماية التجمع :

إن علم الاقتصاد هو قِبل أي شئ منهج استدلالى، وهذا المنهج يفترض معلومات نظرية وتجريبية ، وبالتالي ثمة جهود تبذل في هذا الصدد لتحصيلها.

يتطلب أيضًا هذا المنهج الدقة والتجربة ، أى فكر منعّمس فى الواقع ، لأن هذا المنهج ليس عبارة عن آلة مقننة أو منطقية.

إن أعداء سياسة التبادل الحر يجهلون تماما الفروض الأساسية لنظرية للتكاليف المقارنة كما أن معظم الأخطاء الناتجة عن الاستدلال فى هذا الصدد هى نتيجة التركيز المكثف حول مشكلة المنتجين بشكل فردى . ومن أجل الاستدلال على ذلك لجأ فريدريك باستيا الى أسلوب " مفهوم المخالفة " (مثال: الاقتصاد جيد، إذن هو ليس ردينا) .

ونتذكر الدعوى الشهيرة التى تخيلها فريدريك باستيا حيث شجب بائعو الشمعدانات ، والثريات، والللمبات والشموع الكبيرة، والمصابيح والمقصات والمطفاة ومنتجى الشحم والزيت والصمغ والكحول، وبصفة عامة كل ما يتعلق بالإضاءة، شجبوا منافسة الشمس غير المحتملة ، وطلبوا من أعضاء مجلس النواب أن يصدروا قانوناً يأمر بغلق جميع النوافذ، وكذلك الفتحات الصغيرة ، والأباجورات والشبابيك والستائر والفتحات المستديرة والصغيرة بجميع أشكالها أى باختصار غلق جميع الفتحات، بما فى ذلك فتحة المسمار والشقوق التى من خلالها تدخل الشمس إلى المنازل ، بحجة دعم الصناعات الجديدة التى نفخر بأننا زودنا بها البلاد، وأنه سيكون من علامات الجحود أن نتخلى اليوم عن كفاح غير متكافئ، وتقييم النشاط الهائل الذى سيسفر عنه مثل هذه القوانين.^(١٠)

وفى قياسات خاطئة أخرى أوضح فريدريك باسيتا عدم معقولية سلوك الأشخاص الذين يتحملون مصاريف كبيرة لتسهيل المواصلات بينما ينفقون ثروات هائلة لوضع العوائق أمام نقل البضائع من بلد لآخر.

ذكر بول كروجمان منذ وقت قريب الحكمة التالية التى وردت فى كتاب أمريكى عن الاقتصاد الدولى لمؤلفه جيمس إنجرام الذى نشر فى ١٩٨٣.

تخيل إنجرام أن أحد المقاولين قد مارس نشاطاً جديداً بفضل استخدامه لتقنية سرية ، واستطاع أن يحول القمح والخشب ومواد أمريكية أولية أخرى إلى مواد للاستهلاك ذات قيمة عالية وبسعر زهيد. أصبح صاحب هذا العمل بطلاً قومياً، وقد تأثر بالتأكيد بعض منافسيه الأمريكان ، لكن الجميع وافقوا على هذه التحولات العرضية كئمن يتعين دفعه لصالح اقتصاد السوق.

اكتشف صحفي فضولى أن صاحب العمل يُصنّرُ القمح والخشب إلى آسيا حيث يشتري منتجات مُصنّعة، فأعلن عن خداعه واتهمه بتدمير فرص العمالة الأمريكية.

إن الهدف الذى سعى إليه إنجرام بالتأكيد هو توضيح أن التجارة الدولية مثل أى نشاط آخر ممكن مقارنته بعملية إنتاجية تسمح بتحويل الصادرات إلى واردات.

إن هذه الحكمة التى ذكرها باسيتا تذكرنا بأنه فى مجال التجارة الدولية ، التجار الذين يحققون أرباحاً يتواجدون أيضاً فى الدول التى تستورد مثل أولئك الذين يتواجدون فى الدول المصدرة.^(١)

فى واقع الأمر ، إن التجارة الدولية تستند أساساً على المبادلات لتحقيق أكبر فائدة للجميع.

إن حل مشاكل البطالة والحماية الاجتماعية ليس بتشييد الحواجز الجمركية على حدود أوروبا.

يجب عدم التمسك بالأنشطة التى تعد تكلفتها أكبر من التكلفة الدولية. إن مثل هذا الوضع يعد دائماً مصدراً لإفقار الدولة ، وليس للعمل على زيادة ثروتها.

لا نستطيع أن نحظر على دولة ما ألا تستفيد من الظروف الناجمة عن تفوقها فى مجال المقارنة. لكى ترتفع الأجور وتحسن الظروف الاجتماعية فى بلد فقير، يجب أن يكون هناك طلب على المنتجات المحلية التى ينتجها هذا البلد.

الإحالة :

إن هذا البرهان الذى يبدو جَذَابًا للغاية من الوهلة الأولى، لا يركز فى الحقيقة سوى على خلط للأشياء ، حيث يتجاور فيه الصح والخطأ .

• فى واقع الأمر ، النموذج الذى خضع لنظرية التكاليف المقارنة لريكاردو ١٨١٧ يركز على فرض جوهرى ، وهو أن هيكل التكاليف المقارنة (أى وظائف الإنتاج) تظل ثابتة على مر الزمن.^(٥١)

هذا هو بالتحديد وضع القياس الخاطئ ، أو مثال على السفسطة لفردريك باسيتا إن عريضة تجار الشمعدان ليس لها أى أساس ، لأن مميزات ضوء الشمس ثابتة ولن تتغير مستقبلاً.

إن القياس الخاطئ لفردريك باسيتا واضح ومقتع. لكن وضع إنجرام يختلف، إذ يتعين مثلاً على الولايات المتحدة أن تستورد المنسوجات مقابل تصديرها للقمح، ذلك لأن التميز النسبي الذى تستفيد منه الدول ذات الأجور المنخفضة سينتهى إذا ما ارتفعت الأجور فى تلك الدول إلى الحد الذى تصبح فيه صناعة النسيج الأمريكية مَصْدَرًا للدخل.

ولكن بمرور الوقت، قد تختفى صناعة النسيج الأمريكية ويقتد الأمريكان مهاراتهم فى هذا المجال، وبالتالي فإن المعاناة التى تحملوها فى سبيل ذلك لن تخدمهم فى شيء .

وبمرور الوقت أيضاً ، فإن الدول ذات الأجور المنخفضة المستوردة للقمح ، قد تلمس تدهور الزراعة لديها كما ستفقد اكتفاءها الذاتى من الغذاء .

وهكذا نرى كيف أن معارضة حماية التجمع بالنسبة للاتحاد الأوروبى لا تعتمد فى الحقيقة على أساس متين.

السؤال ٢ :

بخصوص إمكانية حماية التجمع :

مهما كانت الآثار الضارة الناجمة عن عولمة المبادلات ، فيبدو أنه من الصعب حقيقة تغيير هذه السياسة .

أولاً : فى حالة تقرير حماية للتجمع ، فإن ذلك لن يتم إلا على المستوى الأوروبى ، كما أن النصوص الأساسية لاتفاقيات ماستريخت وامستردام ستخضع للتعديل.

لكي تتفق الدول الخمس عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، ألن يتطلب ذلك تطويراً بطيئاً للسياسة أليس كذلك؟ ثم هل نستطيع التحرك بمفردنا ؟

والوضع نفسه على الصعيد العالمي. لقد اكتتبنا في جميع نصوص منظمة التجارة العالمية . كيف سنستطيع أن نطرحها للمناقشة مرة أخرى إذا شجبنا هذه النصوص ؟ أليس هناك خطر من إجراءات ثارية ؟

إن حماية التجمع الأوروبي ، و لو بشكل معتدل، قد تستتبع ارتفاعاً في أسعار المواد الاستهلاكية في كبرى الأسواق بصفة خاصة، هل هذا الارتفاع في الأسعار سيكون مقبولا؟ وهل يتم قبوله ؟

إن عولمة المبادلات الدولية شيء لا يمكن تجنبه للأسباب الآتية : بسبب السرعة المتزايدة والتكلفة الضعيفة لوسائل نقل البضائع والأشخاص وبسبب السرعة الفائقة في الاتصالات وفي نقل الأموال ، وأيضاً بسبب المفاهيم الدولية التي تزداد قوة. إذن هل يمكن تجنبها ؟

هناك كثير من المصالح القوية سيشار إليها بالصراع إذا كنا نأمل في إجراء تغيير جذري للسياسة.

كيف لا نرى أنه في حالة ما إذا قررت فرنسا حالياً الاستدارة للخلف أو قررت أن تترك على أعقابها، ستكون عملتها فريسة لأكبر عملية مضاربة دولية في التاريخ . كما ان معدلات الفائدة الخاصة بنا قد تنفجر، علاوة على أن طلباتنا للتصدير ستتهار مع الشروع في إجراءات انتقامية طبيعية ، فضلاً عن انهيار صادراتنا، ستتهار أيضاً العمالة في مشاريعنا ، وخاصة تلك التي تعد من المشاريع الحيوية للغاية.

و خلاصة القول ألا تمثل العودة لسياسة الحماية حلاً خطيراً وغير واقعي؟

الإجابة :

كل هذه الاعتراضات قطعاً غير قابلة للمناقشة وجوهريّة. ومع ذلك هل يجب علينا أن نصرف النظر عن ذلك؟

في الواقع إن السياسة المُطبَّقة منذ عام ١٩٧٤ أدت إلى فشل ذريع في جميع المجالات . في المجال السياسي اتضح للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عدم مقدرتهم على انتهاج سياسة خارجية مشتركة متماسكة ، واثقة وفعالة. وفي المجال الاقتصادي التزمت تلك الدول بانتهاج سياسة عالمية للتبادل الحر حيث آثارها الضارة مستمرة وتتفاقم يوماً بعد يوم.

لقد ساد الاعتقاد أنه يكفي إلغاء الحواجز أمام المبادلات و أمام حركة تداول رءوس الأموال وتخفيف القيود المنظمة لتحرير ديناميكية المشاريع وخلق اقتصاد تنافسي وتأمين رخاء الاتحاد الأوروبي ، بيد أن هذه الأوهام هي محض خيال بحت وكان من نصيبها الفشل الذريع.

وصلت البطالة حاليًا إلى مستوى لا يحتمل ، وهي في ازدياد ، وهي ستؤدي عاجلاً أم آجلاً إلى انفجار اجتماعي. إن نسيجنا الصناعي يتفكك بشكل مستمر وثابت . كما أن معدل النمو بالنسبة لمستوى المعيشة في فرنسا قد انخفض بشكل هائل.^(٥٧)

إن هذا الوضع الذي نحن بصدد الحديث عنه ليس قاصراً على فرنسا وحدها، لكنه يتعلق بكل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي .

إن التطور الحالي الذي طرأ على الصعيد الاقتصادي والسياسي في الاتحاد الأوروبي بأسره ، مثلما هو الحال في فرنسا ، تحكمه مسألة البطالة.

إن الاتجاه الجوهري المتمثل في ازدياد البطالة يتشابه عملياً مع الوضع في فرنسا والاتحاد الأوروبي ^(٥٨) وذلك يرجع لوجود عوامل مشتركة بين فرنسا والاتحاد الأوروبي.

هذا الاتجاه الجوهري ليس له طابع عالمي ، لأنه خلال نفس الفترة شهدت " النُمور الآسيوية" رخاءاً كبيراً.

وقد شهد الاتحاد الأوروبي أيضاً خفض في عدد العاملين في مجال الصناعة ^(٥٩) فضلاً عن التباطؤ في نمو مستوى المعيشة ^(٦٠)

• ومما يذكر أنه نتيجة الاختلافات الهائلة في تكلفة الأجور التي تم رصدتها عالمياً والتي تزامنت مع عدم انتظام عام لحركات تداول رءوس الأموال، أصبحت الآثار الضارة الناجمة عن سياسة التبادل الحر العالمي لا يمكن تجنبها، وأضحت العامل الرئيسي للزيادة المكثفة والتدرجية للبطالة، ووراء الضغط الشديد من أجل خفض رواتب العاملين الأقل كفاءة في الدول المتقدمة.

ثمة وقائع واضحة للغاية ، ولكن أسئ تفسيرها ، أنت بطبيعة الحال إلى مجموعة من الحلول الساذجة الضارة وغير الواقعية ، مثل خفض عدد ساعات العمل، خفض سن الإحالة للتقاعد ، حظر عمل المرأة وذلك دون التطرق لموضوع زيادة الأجور وزيادة التضخم أو خفض معدلات الفائدة، تلك علاجات ضللت الرأي العام، بينما تجربة الماضي كله أوضحت عدم فاعليتها والضرر الواقع في ظروف مماثلة.

إن تطور مجتمع ما يقوم على مجهود الربع من عدد العاملين الذين لا يجدون فرصة عمل ، تطور غير مُجدٍ سياسيًا واجتماعيًا ، وسيؤدي حتمًا إلى مشاكل وإلى طريق مسدود .

إن السياسة التجارية للتجمع الأوروبي اتجهت رويدًا رويدًا إلى سياسة عالمية للتبادل الحر، تتعارض مع الفكرة الأساسية بتكوين مجتمع أوروبي حقيقي . إن هذه السياسة العالمية بالإضافة إلى نظام معدلات الصرف المتغير وعدم انتظام حركات رؤوس الأموال أدت إلى زعزعة الاستقرار وتفاقم البطالة.^(٢٧)

إن عاجلاً أم آجلاً ستتصغر الوقائع، لكن ربما في ظروف سيئة للغاية ، فكلما طال الانتظار ، كلما أصبح من الصعب تخطي الحواجز وإيجاد حلول مناسبة.

إن التغييرات الحقيقية في السياسة والتي سنتقننا من الكارثة وتقرر مصيرنا ستعتمد في الواقع على تطور الرأي العام وعلى وزن القوى السياسية وعلى درجة الذكاء والفطنة لدى السياسيين.

السؤال ٣ :

بخصوص الحماية المقننة :

إن نظام الحماية المقترح، يقوم على نظام الحصص والأنصبة ، وهو يتعارض مع كل الحقائق الثابتة. ويبدو من النظرة الأولى مُعقد نسبياً ، هل ممكن بالفعل تطبيق نظام الحماية.

الإجابة :

إن الهدف هو التأكد من أن كل منتج أو مسعة منتجات تكفي الحد الأدنى من نسبة استهلاك التجمع الأوروبي ، و يكون إنتاجها من داخل التجمع الأوروبي .

متوسط النسبة المثوية قد تصل إلى ٨٠% .

قد يعمم هذا النظام ، وقد يطبق بما يعود بالفائدة بمعرفة كل منظمة إقليمية وفقاً لمعيار يعتمد على نسبة معقولة للواردات من خارج الأقاليم مع منتجات داخلية لكل إقليم على حدة.

يتعين الإشارة إلى أن هذا النظام لن يكون نظام حماية إطلاقاً بالمعنى الذي يفهمه أنصار سياسة التبادل الحر العالمي.

إن الانفتاح بمستوى متوسط ٢٠% (نسبة إجمالى قيمة الواردات مع إجمالى الناتج القومى) بالنسبة للاتحاد الأوروبى سيكون أعلى بكثير من معدل انفتاح الولايات المتحدة الذى سجل رقما أقل من ١٥%.

• ورد تحليل لهذا النظام فى الإضافة ٧ الخامسة -سيأتى ذكرها- تجمع تفضيلى ليبرالى .

٦- بخصوص بعض الدول التى اتخذت كمثال :

السيا إلى ١ :

بخصوص جنوب شرق آسيا كمثال :

كما يتضح بشكل قطعى من تجربة النمرور الآسيوية أن الانفتاح على التجارة الدولية يعمل على تنشيط النمو.

إنن لنحذو حذوهم ونفتح حدودنا حتى نستطيع تأمين النمو فى بلدنا.

الإجابة:

١ - إن العامل الأساسى الذى أدى إلى نمو النمرور الآسيوية كان تخلفها الاقتصادى بالمقارنة مع الدول المتقدمة كما أشير إليه فى الإضافة VI السادسة - سيأتى ذكرها - نمو وتضخم.

٢ - ارتكز تطور النمرور الآسيوية على حد كبير على استيراد الغرب لبطالتهم وعلى تصدير العمالة الخاصة بنا.

٣ - ارتكز النمو لدى النمرور الآسيوية على نظام نقدى ومالى غير سوى وغير مستقر مما أدى إلى انهيار اقتصادهم فى ١٩٩٧ و ١٩٩٨ (٥٨)

٤ - على أى حال لن نقدم لأوروبا أو لفرنسا على وجه الخصوص دول جنوب شرق آسيا كمثال لعلاج ناجع .

السؤال الثاني:

بخصوص المثال الأمريكي :

نتيجة الانفتاح على المنافسة الخارجية حققت الولايات المتحدة منذ عشر سنوات نمواً مستمراً بدون تضخم ، وخلق فرص للعمالة على نحو مكثف، وخفض البطالة وتحقيق الزعامة التي لا تنافس في المجالات المهمة. إذن يجب أن نحذو حذوه.

الإجابة :

كما يوضح الجدول I فإن نمو إجمالي الناتج الداخلي أكبر قليلاً لدى الولايات المتحدة عنه في فرنسا والاتحاد الأوروبي. بيد أن الفارق الذي تم تسجيله لا يؤكد في شيء المديح المتكرر حول الاقتصاد الأمريكي.

١- كما يوضح الجدول II فإن معدل البطالة الأمريكية أقل بنسبة ١ إلى ٢ عن البطالة في فرنسا وأوروبا.

وعلى عكس ما قيل مراراً فإن معدل البطالة الأمريكية سجل أكثر من ضعف معدل البطالة الطبيعية إذ سجل ٢,٥% وهو يتلاءم مع التقدم التقني كما أن عدد العاملين في مجال الصناعة الأمريكية انخفض كما هو الحال في أوروبا نتيجة تنافس الدول ذات الأجور المنخفضة وحركة انتقالات العمال^(١٠)

وقد نتج عن تنافس الدول ذات الأجور المنخفضة بصفة خاصة خفضاً هائلاً في أجور العمال غير المؤهلين وتزايد الهوة بالنسبة لعدم المساواة مما جعل المجتمع الأمريكي مجتمعاً هشاً للغاية^(١١)

٣- وأخيراً فإن الاقتصاد الأمريكي يعاني من ديون هائلة، وعجز دائم في ميزان المدفوعات ، ونظام نقدي ومالي غير سوى وغير مستقر بصفة أساسية^(١٢) .

منذ عشر سنوات والاقتصاد الأمريكي يعاني من أزمة مالية كبيرة، كما أن الارتفاع المطرد لأسعار البورصة أسفر عن تقاؤل غير منطقي . إن هذا الارتفاع أساساً لم ييسره إلا شراء الأسهم الأمريكية بأموال مقرضة . والشيء نفسه بالنسبة لزيادة مصاريف الإعايشة اليومية الذي حقق نمواً ملحوظاً للأموال المقرضة. إن حجم الوعود بالدفع لن تظل مترايدة أبد الدهر كما أن الوضع الاقتصادي للولايات المتحدة غير مستقر .

٤- في النهاية ، لن نُقدِّم الاقتصاد الأمريكي كمثال يحتذى به أو كونه ترياق لكل من فرنسا والاتحاد الأوروبي.

الجدول I

نمو حجم إجمالي الناتج الداخلي

متغير سنوي %

١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	متوسط ١٩٨٥-١٩٩٥	
(٢,٩)	٢,٤	١,٥	٢,١	فرنسا
(٢,٧)	٢,٢	١,٤	١,٤	ألمانيا
(٢,٤)	١,٥	٠,٧	٢,٠	إيطاليا
(١,٧)	٣,٣	٢,٢	٢,٣	المملكة المتحدة
(٢,٧)	٢,٦	١,٧	٢,٠	الاتحاد الأوروبي
(٢,٧)	٣,٨	٢,٨	٢,٤	الولايات المتحدة

هامش: () قيمة مقدرة

المصادر: منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية، يونيو ١٩٩٨، أفاق العملة، ص٢

الجدول II

معدل البطالة الموحدة

% لإجمالي عدد العمال

١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٤	١٩٩٢	١٩٩٠	
١٢,٤	١٢,٤	١٢,٣	١٠,٤	٩,٠	فرنسا
٩,٢	٨,٩	٨,٤	٦,٦	٤,٨ ^١	ألمانيا
—	١٢,٠	١١,٤	٩,٠	٩,١	إيطاليا
٧,١	٨,٢	٩,٦	١٠,١	٧,١	المملكة المتحدة
١٠,٦	١٠,٩	١١,١	٩,٢	—	الاتحاد الأوروبي
٤,٩	٥,٤	٦,١	٧,٥	٥,٦	الولايات المتحدة

هامش (١) ألمانيا الغربية فقط .

المصادر: منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية، يونيو ١٩٩٨، أفاق العمالة، ص ٢٠٨

٧- بخصوص توسيع قاعدة الاتحاد الأوروبي :

سؤال ١ :

بخصوص ضرورة إنشاء أوروبا الكبرى :

مما لا جدال فيه أن أوروبا لن تكتفى بأن تكون أوروبا ذات الدول الست أو اثنتى عشرة أو الخمس عشرة .

يجب أن تتضمن إلينا دول أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية التى كانت تتبع النهج الشيوعى فيما سبق.

الإجابة :

١- من المؤكد أن أوروبا سياسيًا يجب أن تضم إليها فى أسرع وقت دول أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية . فى الوقت الراهن لا يوجد بشكل فعلى أوروبا المتحدة سياسيًا، لا يوجد سوى أوروبا المتحدة اقتصاديًا ، وما زالت أيضًا تفقر لمؤسسات مناسبة.

٢- وتحديدًا بالنسبة للفروق الهائلة للأجور الحقيقية من خلال سعر الصرف فإن ضم دول أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية، سينتج عنه بالتأكيد صعوبات جمة بالنسبة لأوروبا ذات الخمس عشرة دولة.

فى واقع الأمر، وعقب انهيار سور برلين فى ٩ نوفمبر ١٩٨٩، فإن سياسة التبادل الحر إزاء الدول الشرقية قد طُبِّقَت بمعرفة منظمة بروكسل دونما إجراء تحليل واضح للوضع الجديد الذى طرأ ، ودون تطبيق سياسة متكاملة . إن النتائج المتعلقة بانهيار الأنظمة الشيوعية لم تُقنَر على نحو صحيح وتغلّبت الآراء البسيطة السطحية.

كان الرأى السائد داخل السلطات السياسية لمنظمة بروكسل هو إعطاء الأولوية لتعزيز الروابط التجارية مع دول أوروبا الشرقية. ولهذا السبب وضعت الاتفاقيات الأوروبية مع دول أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية فى إطار خلق منطقة للتبادل الحر، وتم التوسع فى الحصص التعريفية التى تتعلق بالمواد الحساسة مثل (الصلب، منتجات نسيجية، ... إلخ) .

إن الاعتبارات السياسية على المدى الطويل التى تتعلق بانضمام هذه الدول للاتحاد الأوروبى قد تقدمت على تلك الاعتبارات الخاصة بالعمالة فى القطاعات الحساسة.

ومع ذلك، فإن التحرير التام للمبادلات التجارية ولحركة رؤوس الأموال مع دول أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية ، في ظل مستويات الأجور المنخفضة كثيرا عن الأجور في الاتحاد الأوروبي من خلال سعر الصرف، سيؤدي لمزيد من عدم الاستقرار والبطالة.

إن التحرير التام للمبادلات عمل غير منطقي بالمرّة.

ثمة استراتيجية لفترة ما قبل الانضمام حاليًا لدول أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية لإدماجهم في تجمع السوق الكبير، بينما ظاهريًا فإن السعي لتحقيق أوروبا ممتدة على نحو سريع و دون تروٍ سينتهي بهذا الأمر بما لا يدعو معه مجالاً للشك إلى الشلل والفشل.

إن الصعوبات الخطيرة التي صادفتها ألمانيا عقب انهيار سور برلين عام ١٩٨٩ لتحقيق وحدتها الاقتصادية يجب أن تظل درسًا نتعظ منه . وإحقاقاً للحق أن هذه العجلة لتحقيق أوروبا غير واضحة المعالم ، وبدون مؤسسات ملائمة وبدون أهداف محددة يعد أمراً غير سوى في جوهره وسيؤدي حتماً إلى أشياء مستحيلة ، وإلى أوضاع لا تحتمل من الناحية الاقتصادية والسياسية.

إن الاندماج الاقتصادي المبكر لدول أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية داخل الاتحاد الأوروبي ، والحرية التامة لهجرة رعايا تلك الدول لأوروبا الغربية سيؤدي حتماً إلى انفجار مشكلة البطالة^(١٧).

السؤال ٢ :

بخصوص انضمام تركيا :

إن توسيع قاعدة الاتحاد الأوروبي بانضمام تركيا، وفتح الحدود والحق في التنقل والإقامة بكل حرية، قد أسفر عن مشكلة سكانية خطيرة. لأن هذا الحق مقصور على رعايا السوق الأوروبية المشتركة ، لكن احتمال انضمام تركيا سيفتح الباب أمام جميع مواطني تركيا ، حيث هناك حوالي ثلاثة ملايين تركي يعيشون بالفعل في أوروبا ذات الخمس عشرة دولة.

إن مشكلة السكان ستتفاقم حتماً حيث أن نمو عدد السكان في تركيا خلال نصف القرن الماضي سجل رقماً مذهلاً : ٢٠ مليون و ٩٠٠ ألف نسمة عام ١٩٥٠، ٣٥ مليون و ٦٠٠ ألف نسمة عام ١٩٧٠، ٥٥ مليون عام ١٩٩٠ ، ٦٣ مليون و ٧٠٠ ألف عام ١٩٩٧.

وعدد السكان أكثرهم من الشباب (الثلاث أثل من ١٥ عاماً) ورغم الانخفاض البسيط في مؤشر الخصوبة في الآونة الأخيرة (٢,٧ طفل لكل امرأة في المتوسط مقابل ١,٧ في فرنسا) فإن معدل النمو السنوي ظل مقارباً من ١٨ في الألف .

فضلاً عن هذا ، وفيما يتعلق باشتراك تركيا فى النشاط الاقتصادى ، فإن الهجرة قد غيرت من نمطها ، على الأقل فيما يتعلق بغير الأوروبيين : فى السابق كانوا يأتون للبحث عن فرصة عمل ، اليوم هم يتمتعون بالميزات الاجتماعية.

هذه على سبيل الإيضاح معدلات البطالة المختلفة التى تم رصدها خلال إحصاء ١٩٩٠ بالمقارنة مع إجمالى عدد العاملين:

الفرنسيون ١١,٥%	(بالنسبة للسيدات ١٦,١ %)
أجانب من أصول أوروبية ١١,٣%	(للسيدات ١٦,٠ %)
أجانب من أصول أفريقية ٢٦,٩%	(السيدات ٤٢,٩ %)
الأتراك ٢٨,٩%	(السيدات ٤٧,٩ %)

ولذلك فإن احتمال انضمام تركيا للاتحاد الأوروبى سيساهم حتماً فى تفاقم حدة الزيادة المكثفة للبطالة.

الإجابة :

إننى اتفق تماماً مع هذا التحليل ، حيث أن انضمام تركيا باتفاق وجهات النظر جميعها سيكون بمثابة انتحار الاتحاد الأوروبى.

٨- رؤية شاملة :

بالنسبة للأسئلة الكثيرة للغاية والاعتراضات التى لا حد لها بخصوص التحليل الخاص بالأسباب الرئيسية المُسببة للبطالة، والبطالة المزمنة وخاصة تلك الناجمة عن سياسة التبادل الحر، ماذا بوسعنا أن نختم ؟

١- إن الاعتراضات المثارة سواء كانت رافضة بشكل مباشر عن طريق معطيات الملاحظة ، أو سواء استندت على استدلالات زائفة ، أو على خلط للأمور بسيطاً كان أو عميقاً فهى مع ذلك لم تعطِ إجابة للسؤال الجوهرى ، ألا وهو:

ما هى أسباب تدمير العمالة فى فرنسا ؟ وكذلك تدمير الصناعة وتدمير النمو منذ عام ١٩٧٤ وكيف السبيل لمعالجة هذه المشاكل ؟

٢- إن المسألة الأساسية والأكثر صعوبة هى تقويم نسبة البطالة المزمنة والبطالة الناجمة عن سياسة التبادل الحر . إن البطالة المزمنة وبطالة التبادل الحر نجما عن تكاليف

الأجور المغالى فيها بالقياس على حجم الإنتاج الفعلى للأنشطة وتتافس الدول ذات الأجور المنخفضة. إن الخلط بين البطالة المزمنة وبطالة التبادل الحر يحدث مزبداً من التعتيم على جزء كبير من المناقشات.

٣- لا توجد أى نظرية بديلة عن تلك التى قدمتها وكانت صالحة بالنسبة للفترة ١٩٥٠-١٩٧٤ و الفترة ١٩٧٤-١٩٩٧ .

٤- على أى حال إن التقديرات التى قدمتها ليست سوى أرقام للقياس، لكن بالنسبة للوقائع التى تم رصدها فى مختلف الدول الأوروبية ، فقد بدت مقنعة وغير مثيرة للجدل سوى فى حدود ضيقة للغاية.

٥- إن جميع السياسات المطبقة منذ عام ١٩٧٤ و مستوحاه من أفكار سائدة كان من نصيبها الفشل.

وهذا فى حد ذاته الدليل الدامغ على الأخطاء التى ارتكزت عليها تلك السياسات.

إن البرهان القاطع الوحيد هو نتيجة التجربة.

٥٨-مستش

١- بخصوص انكسار عام ١٩٧٤ وتفسيره :

١. الرسوم البيانية

XIII*, XIII, XI*, XI, X*, X, IX*, IX, VI*, VI, V*, V, II*, II, I*, I

فى الجزء الثانى - سبق ذكره.

٢. انظر على وجه الخصوص الملحق III الثالث سبق ذكره. مؤشر إحصائى على البطالة التقنية

٣. بخصوص هذه النقاط جميعها انظر Allais ١٩٩٤ Combats Pour L'Europe ، ص ٣٤٢ - ٣٤٣

٤. الجزء الثانى ، الرسم البيانى XII .

٥. الجزء الثانى ، الرسم البيانى IV .

٦. انظر الرسوم البيانية XII, XIII, XIII* فى الجزء الثانى، إن فترة التوقف التي تم رمدها بخصوص الزيادة بالنسبة لإجمالي عدد العاملين غير قابلة للمناقشة ، غير أنها نشأت عن أسباب مختلفة تمامًا.

٣- بخصوص النموذج محل الدراسة :

٧. Allais ، ١٩٩٤ Combats Pour L'Europe ، ص ٢٢٩-٢٣١

٨. الرسم البيانى II فى الجزء الثالث، سبق ذكره.

٩. انظر بصفة خاصة القسم ٣ من المقدمة سبق ذكرها، المنهج المتبع . فى الواقع ، تم استخدام الارتباط المتبادل المتحد من أجل اختبار مدى مطابقة النظرية للحقيقة التي خرجنا بها من الملاحظة.

١٠. انظر الإضافة III الثالثة ، سيأتى ذكرها، المذاهب السائدة بخصوص البطالة.

١١. انظر الإضافة IV الرابعة. سيأتى ذكرها ، نظرية التكاليف المتغيرة والمبادلات الدولية.

١٢. انظر القسم ٧ من الجزء I سيأتى ذكره، تقصير غير مقبول

١٣. انظر الرسوم البيانية VII, VIII فى الجزء الثانى .

١٤. انظر الملحق IV الرابع ، سبق ذكره، سياسة العمالة.

١٥. انظر Allais ، ١٩٩٤ Combats Pour L'Europe ، نموذج غير واقعى ، ص ٢٠٢-٢١٤.

٣- بخصوص تقديراتي والتقديرات الأخرى :

١٦. الملحق V الخامس، القسم ٧ .

١٧. في كل الأحوال يجب الإشارة إلى أن تقدير عدد الماطلين بـ ٩ مليون عاطل حسب تقديرات وود WOOD بالنسبة لدول منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية عام ١٩٩٠ (ص ١٠ من كتاب وود WOOD)، قد ظهر كمؤشر لمتوسط القيمة بين قيمتين كبيرتين (٦ و ١٢ مليون عاطل).

١٨. منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية، يونيو ١٩٩٨، اتفاق العمالة، ص ٢٠٨.

١٩. انظر الإضافة III الثالثة، سيأتي ذكرها، في تأثير قسوة الأعباء الاجتماعية وواردات الجنوب على البطالة.

٢٠. انظر القسم ٧ من الملحق V الخامس سبق ذكره.

٢١. انظر الملحق IV الرابع، وسياسة العمالة، سبق ذكره، القسم ٥.

٢٢. انظر الجدول IV للملحق V الخامس.

٢٣. انظر الملحق الخامس، سبق ذكره، نموذج الأسباب المكونة للبطالة القسم ٨.

٤- بخصوص الأسباب المكونة للبطالة :

٢٤. انظر Allais، ١٩٩٤، Combats Pour L'Europe، ازدياد عدد المعاملات من النساء (ص ٣٥٦ والهوامش المقابلة، ص ٣٥٨).

٢٥. بالنسبة لتدفق عند العاملين، انظر Allais، Combats Pour L'Europe ١٩٩٢-١٩٩٤ (ص ٣٤٠-٣٤١ و ص ٤٩٦-٤٩٧ و ص ٥٠٠-٥٠١).

٢٦. الجزء الثالث، القسم ٢ و ٧.

٢٧. Allais، ١٩٩٤، انظر الهامش السابق، البطالة الناتجة عن العمالة الأجنبية، ص ٣٥٤-٣٥٦ والهوامش المقابلة، ص ٣٥٨.

٢٨. انظر الهامش السابق ص ٤١٣.

٢٩. انظر الجزء الثالث، سبق ذكره، القسم ٧.

٣٠. Allais، ١٩٩٤، انظر الهامش السابق، ص ٤١٥.

٣١. انظر الرسوم البيانية XII، IV اللذان يمثلان عدد العاملين وعدد السكان الكلي في الجزء الثاني، سبق ذكره.

٣٢. انظر القسم ٩ من الملحق V الخامس، سبق ذكره. للنموذج الخاص بمكونات البطالة.

٣٣. هذا التحليل هو جوهر الملحق الثالث III، سبق ذكره، مؤشر إحصائي على البطالة التقنية.

٣٤. انظر الملحق V الخامس، سبق ذكره، القسم ٤.

٣٥. الجزء الثالث، القسم ٦، والملحق الخامس، V، القسم ٦، سبق ذكره.

٣٦. حساب ٢٤ فبراير ١٩٩٨ (جدول رقم ١٣٢٢٨)

٣٧. مؤتمر ٢٣ مارس ١٩٩٨ ، القسم ٣

٣٨. انظر Allais ، ١٩٩٤ ، *Combats Pour L'Europe* ، ١٩٩٢-١٩٩٤ ص ٣٨٦-٣٨٩ وص ٤١٩-٤٢١ .

٣٩. بخصوص التمييز بين نوعي البطالة، انظر بصفة خاصة الإضافة III الثالثة ، سيأتي ذكرها، المذاهب السائدة بخصوص البطالة القسم ٣ .

٤٠. انظر الجزء الثاني ، للرسوم البيانية I*,II,III

٤١. انظر الملحق III الثالث، سبق ذكره مؤشر إحصائي على البطالة للتقنية.

٤٢. انظر جدول تكاليف ساعات العمل بالنسبة للأيدي العاملة في الملحق I الأول سبق ذكره.

٤٣. انظر Allais ، ١٩٩٩ ، *La Crise Mondiale d'Aujourd'hui* ، الجزء الأول.

٤٤. انظر الملحق I الأول ، للتبادل الحر والأجور ، الجدول II ، سبق ذكره.

٤٥. Allais ، ١٩٩٤ ، *Combats Pour L'Europe* ، ١٩٩٢-١٩٩٤ ، ص ٤٤٧ ، الهامش ٢

٤٦. انظر الملحق II الثاني سبق ذكره، بيانات إحصائية ، للجدول III.B انظر أيننا Allais ، ١٩٩٤ ، *Combats Pour L'Europe* ، الجدول V ، ص ٥٠٥ - ٥٠٦

٤٧. Allais ، ١٩٩٤ ، انظر الهامش السابق، ص ٣٥٧-٣٥٨ ، هامش (٧). في الواقع ، إن المؤشر k عبارة عن مؤشر توضيحي للواردات القادمة من الدول ذات الأجور المنخفضة . هذا المؤشر لا يطابق مع قيمة هذه للواردات .

٤٨. وهكذا فإن العناصر المكونة للحاسب الشخصي IBM حيث إجمالي تكلفة الإنتاج ٨٦٠ دولار ، تم إنتاجها في وقت واحد في مصانع أمريكية بتكلفة ٢٣٥ دولار وفي مصانع أجنبية بتكلفة ١٢٥ دولار (٣٧٥ دولار في اليابان، ٨٥ دولار في كوريا و١٦٥ دولار في سنغافورة) . (D.Salvatore, International Economics, MacMillan) ، ١٩٩٤ ، انظر الهامش السابق ، ص ٣٨٧، ص ٣٩٤.

٤٩. Allais ، ١٩٩٤ ، انظر الهامش السابق ، ص ٣٨٩ ، هامش (١٠) ص ٣٩٥

٥٠- بخصوص حماية التجمع الأوروبي : فريدريك باسيتا، الأعمال الكاملة، جومين، الجزء IV قياسات خاطئة اقتصاديًا، ص ٦٢-٥٧

٥٠. بول. كروجمان ، ١٩٩٨ ، العولمة ليست مذنبية ، ص ١١٩-١٢٠

٥١. بخصوص هذه المسألة الأساسية، انظر الإضافة IV الرابعة، سيأتي ذكرها نظرية للتكاليف المقارنة والمبادلات الدولية.

انظر أيضا القسم 4 في الجزء الرابع.

٥٢. انظر الرسوم البيانية الموضحة لخفض العمالة، وخفض عدد العاملين في مجال الصناعة، وخفض إجمالي الناتج القومي للفرد في الجزء الثاني، انكسر عام ١٩٧٤.

٥٣. انظر على وجه الخصوص في القسم ب6 من الجزء الثاني الرسوم البيانية VIII, VII اللذان يوضحان معدلات البطالة الموحدة في الاتحاد الأوروبي.

٥٤. انظر بصفة خاصة Allais ، ١٩٩٤ ، انظر الهامش السابق ، الجدول VI B تنفق العمالة المنية في التجمع الأوروبي ، ص ٥٠٨ ، انظر أيضا الخاتمة ص ٤١١.

٥٥. انظر الجزء الثاني ، القسم د، سبق ذكره.

٥٦. انظر الجزء الرابع، سبق ذكره.

٦- بخصوص بعض الدول التي اتخذت كنموذج:

٥٧. انظر بصفة خاصة Allais ، ١٩٩٩ ، La Crise Mondiale d'Aujourd'hui ، ص ٧٤-٨٩

٥٨. جيمي جولد سميت، ١٩٩٥ ، La Réponse ، ص ١٧٩.

٥٩. انظر الهامش السابق ص ١٨١

٦٠. بخصوص كل هذه النقاط، انظر بصفة خاصة Allais ،

La Crise Mondiale d'Aujourd'hui

٧- بخصوص توسيع قاعدة الاتحاد الأوروبي:

٦١. انظر Allais. Erreurs Et Impasses De La Construction Européenne، ١٩٩٢،

١٩٩٤ Combats Pour L'Europe. ١٩٩٢-١٩٩٤. انظر أيضا القسم ٦ ، من الجزء الرابع، سبق ذكره، مفاهيم خاطئة.

٨- رؤية شاملة:

٦٢. انظر القسم ٣ في الإضافة الثالثة، سيأتي ذكرها، المذاهب السائدة بخصوص البطالة.

III

الإضافة الثالثة

المذاهب السائدة بخصوص

البطالة

إذا ما أصبح أحد المعتقدات مألوفاً ، بات صحيحاً دونما تفكير .
إن الأفكار التي تعتبر في نظر جيل ما غير مؤكدة ، بل ومشكوك في أمرها ،
تمثل للجيل التالي حقائق ثابتة ، وإنكارها أمر يُجرم عليه المرء ، ولا بد من
الإذعان لها .

الدوس هكسلي

الميوان الأكثر حماقة

Aldous Huxley

Le Plus Sot Animal 1945

تحليلات كبرى المؤسسات الدولية :

١ - تتميز التحليلات الخاصة بكبرى المنظمات الدولية مثل : الجات (منظمة التجارة العالمية) ، والبنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، ومنظمة التجارة والتنمية الاقتصادية ، ومنظمة بروكسل ، تتميز بأمرين مُهمّين : تأكيد راسخ على الضرر المطلق لسياسة الحماية ، وعدم وجود نموذج يسمح بفصل الآثار المترتبة على العوامل المسببة للبطالة .

دراسة منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية

بخصوص العمالة لعام ١٩٩٤

فى كتابى Combats Pour L'Europe عام ١٩٩٤ ، قدمت بعض الأمثلة المُهمّة لهذه التأكيدات الراسخة (ص ٣٧٣-٣٨٣).

وفى دراسة لمنظمة التجارة والتنمية الاقتصادية حول العمالة تتضمن وقائع وتحليلات وإحصائيات (تقع فى ٥٣ صفحة) . أوردنا هذا الجزء ص(٢٩) :

"من الآثار المترتبة على سياسة الحماية : خفض مستوى الرخاء الاقتصادى بشكل عام، رفع التكلفة على المستهلك الذى يعانى من الدخل المتواضع ، معاقبة المشاريع النشيطة ، الحد من التصدير ، تشجيع زيادة القوانين الجمركية ، الإضرار بتجارة الدول المتقدمة ، وتقادم الضغوط الناجمة عن الهجرة الدولية ، كما إنها تشجع الاحتكارات الوطنية بقطع الطريق على الاقتصاد الذى تفرزه التطورات العالمية الكبرى".

ومع ذلك وفى المنشور نفسه فى الفقرة السابقة بوسعنا أن نقرأ ص (٢٨):

"إن العولمة ظاهرة مُعقّدة ولا نعرف كل الآثار المترتبة عليها بالكامل ، خاصة فيما يتعلق بسوق العمل..

ورغم هذا فإن تعقيد ظاهرة العولمة والأهمية التى نوليها لتلك الظاهرة يؤكدان ضرورة متابعة الأعمال التى تهدف إلى قياس حجم الآثار المترتبة على المبادلات، والاستثمارات والمظاهر الأخرى للعولمة حول العمالة".

إن الفقرة الأولى ، أكدت بشكل دامغ على الآثار السلبية لسياسة الحماية فى جميع صورها، والفقرة الثانية أوضحت الجهل الحقيقى لمنظمة التجارة والتنمية الاقتصادية بخصوص الآثار الناجمة عن سياسة العولمة على مشكلة العمالة.

وكما أوضحت من قبل فى كتابى (Combats Pour L'Europe ، ص ٣٧٩) :

" في الحقيقة ، إذا استبعدنا من تفسير البطالة مسألة تنافس الدول ذات الأجور المنخفضة ، فإن منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية عاجزة عن تفسير خفض رواتب العمال غير المهرة في الولايات المتحدة والضغط من أجل خفض الرواتب أيضًا في الاتحاد الأوروبي".

إن الدراسة نفسها ، الخاصة بمنظمة التجارة والتنمية الاقتصادية ، وكذلك الملزمتين التابعتين لها بعنوان معطيات وتفسيرات ، I ، II (١٨٦ و ٣٢٧ صفحة) توضحان على الغلاف الخاص بكل منهما زيادة البطالة في المنطقة التابعة لمنظمة التجارة والتنمية الاقتصادية في الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٩٥ .

وخلال عدد صفحات الدراسة - ٥١٣ صفحة - كان البحث بدون جدوى عن التقديرات العددية المقابلة لهذه الرسوم البيانية.

لم تظهر هذه التقديرات ، رغم أن هاتين الملزمتين تضمنا أكثر من ١٢٠ جدول إحصائي حظي بعض منهم بأهمية نسبية للغاية .

تضم هاتان الملزمتان أيضًا أكثر من ٧٥ رسم بياني ، بعضهم مهم للغاية ، لكن بالنسبة للغالبية العظمى فإن البيانات العددية المطابقة غير مسجلة .

دراسات البنك الدولي

كشفت دراسات البنك الدولي عن ملاحظات مماثلة .

على سبيل المثال ، نشر البنك الدولي بالاشتراك مع منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية عام ١٩٩٣ دراسة هامة للغاية بعنوان : "تحرير المبادلات : نتائج تتعلق بالاقتصاد العالمي".

تقدم هذه الدراسة في آن واحد تصوّرًا لما سيكون عليه الاقتصاد العالمي عام ٢٠٠٢ وتقديرًا كمّيًا للأرباح التي ستعمل على تحرير جزئي للمبادلات ، وخاصة في مجال الزراعة ، بما يتفق مع مفاو ضات جولة أوروغواي ، حيث تم استبعاد التحرير الكلي للمبادلات في مجال الزراعة والصناعة والخدمات . وقد اعتمدت هذه الدراسة على نموذج RUNS.

ووفقًا لواضعي تلك الدراسة : "النموذج RUNS يوضح ... الأرباح الطائلة المرتبطة بأكبر قدر من حرية المبادلات".

في واقع الأمر ، وكما أوضحت في كتابي لعام ١٩٩٤ ، *Combats Pour L'Europe ١٩٩٢-١٩٩٤* (ص ٢٠١-٢٢٥) فإن هذا النموذج الذي رصد ما لا يقل عن ٧٧٠٠٠ متغير ارتكز على صيغة خاطئة تمامًا بالنسبة لتقدير الأرباح الناجمة عن سياسة عامة للتبادل الحر.

فضلاً عن هذا ، وتحت مسمى الدقة ، ارتكز هذا النموذج على تبسيط غير واقعي بغرض مبيت .

هذا النموذج الذى يفتقر إلى أى قيمة علمية لا يستطيع أن يغش سوى الجهلاء.

الموضوع المشترك لكبرى المؤسسات الدولية.

نستطيع أن نلخص موقف كبرى المؤسسات الدولية الأربع :

الجات (منظمة التجارة العالمية) ، صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي ، ومنظمة التجارة والتنمية الاقتصادية فى أربعة مقترحات :

- إن التوسع الذى شهده الاقتصاد الغربى كان نتيجة تطور التجارة الدولية،
- إن استمرار هذا التطور قد يسفر عن "أرباح طائلة" .
- رفض استمرار سياسة التبادل الحر سيسفر عن وضع مأساوى .
- أفضل وسيلة لتثقيف اقتصاد الدول الغربية ومحاربة البطالة هو العمل على استمرار سياسة التحرير العالمى للمبادلات بصورة جوهرية وفى أسرع وقت.
- وفقاً لرأى البنك الدولى ومنظمة التجارة والتنمية الاقتصادية، فإن نمو التجارة الدولية يفسر بصفة أساسية نمو إجمالى الناتج الداخلى .
- ولكن فى إمكاننا أيضاً القول بأن نمو إجمالى الناتج الداخلى كان السبب وراء نمو الصادرات، أو أن أحدهما أو كلاهما قد حققا مزيداً من النمو نتيجة عوامل أخرى.
- إنه خطأ كبير أن نرجح التفسير الأول.

فمثلاً منذ بداية هذا القرن ازداد عدد المصاعد وكذلك عدد المطلقين بشكل سريع ، لكن من الذى يستطيع أن يحدد أو يجزم أن الظاهرة الأولى (زيادة عدد المصاعد) كانت السبب فى الظاهرة الثانية (زيادة عدد المطلقين) !

فى الواقع ، إن كل هذه التأكيدات الراسخة لا تستند على أى أساس حقيقى^(١).

يتعين أن نذكر فى هذا الصدد ما سجله هارولد روجرز فى دراسة أعدها عام ١٨٨٤ بعنوان "عمل وأجور فى إنجلترا منذ القرن الثالث عشر: "تضييع الوقت فى منافسة مع خصم يسعى إلى تأكيد ما يتعارض مع الوقائع" .

التحليلات فيما كتب في هذا الشأن :

٢- للحكم على تقديراتي، فإنه من المفيد جدًا الاطلاع على الكم الهائل الذي كتب بخصوص خفض العمالة ، تأسيسها ومكوناتها .

مما يذكر أن هناك العديد من الدراسات التي نشرت لتفسير نمو البطالة في الاتحاد الأوروبي وعدم المساواة في الولايات المتحدة. سوف أستعين أساسًا بالمراجع الآتية :

ثلاثة مقالات وردت في دراسة شاملة نشرت عام ١٩٩٥ في *Economic Perspectives*

Richard B. Freeman "Are Your Wages Set In Beijing? (P15-32)

David Richardson, "Income, Inequality, And Trade : How To Think, What To Conculde? " (p33-55)

Adrian Wood, " How Trade Hurt Unskilled Workers" (p75-80)

- المؤلف المكتظ بالوثائق الذي صدر عام ١٩٩٤ لأدريان وود :

North- South Trade, Employment and Inequality (505p)

- مقال كتبه Paul Krugman نشر في عدد الصيف ١٩٩٥ في مجلة *Foreign Policy* :
"Europe Jobless. America Penniless" وكتابه لعام ١٩٩٨ بعنوان:

La Mondialisation n'est pas coupable. Vertus et limites du libre-échange.

تضمنت هذه الدراسات ، وكذلك الأعمال العديدة التي رجعت إليها هذه الدراسات وبصفة خاصة كتاب وود ، تضمنت ثلاثة عوامل رئيسية أثّرت لتفسير نمو البطالة في أوروبا : عدم مرونة الأجور، الواردات القادمة من الدول ذات الأجور المنخفضة والكفاءة التكنولوجية ، التقدم التقني . كما أن زيادة حدة عدم المساواة في الولايات المتحدة تم إسنادها إلى الواردات القادمة من الدول ذات الأجور المنخفضة ، وإلى التقدم التقني.

تاولت جميع المناقشات الأهمية المتعلقة بمختلف هذه العوامل .

في مقال صدر عام ١٩٩٥ أشار WOOD إلى أن هناك شبه اتفاق جماعي حول خمس نقاط هي : (ص٥٨).

أولاً : إن الطلب على العمال غير المهرة (الذين لا يتمتعون بأكثر من التعليم الأساسي) ، قد انخفض بشكل جوهري منذ عشرين عامًا مضت بالمقارنة على الطلب الخاص بالعمال المهرة في معظم الدول المتقدمة.

هذا التغيير في الطلب أسفر عن زيادة في عدم المساواة في الأجور وعن زيادة البطالة بين العمال غير المهرة عندما دعمت منظمات سوق العمل أجور العمالة غير المهرة كما هو الحال في أوروبا (انظر Freeman عام ١٩٩٤ ، This Issue)

ثانيًا : خلال الفترات الزمنية نفسها في هذه الدول نفسها ، انخفض التوظيف في الشركات الصناعية كجزء من التوظيف الكامل بشكل سريع جدًا أكثر مما كان متوقعًا له في بداية الفترة (Sachs and Shatz ، ١٩٩٤ ، ص ٦-٧ ، Wood ، ١٩٩٤ ، ص ٢٠١-٢٠٣).

ثالثًا : تزامن مع توقيت هذه التغييرات في أسواق العمل نمو سريع في واردات العمالة قليلة المهارة في الصناعات كثيفة العمالة ومنخفضة المهارة من الدول النامية. (Sachs and Shatz ، ١٩٩٤ ، ص ٣٤ ، WOOD ، ١٩٩٤ ، ص ٢٥٧-٢٦٠) .

رابعًا : هذه التغييرات في أسواق العمل قد تزامنت أيضًا مع الانتشار السريع لأجهزة الكمبيوتر في أماكن العمل ، وهكذا فإن الجدل المعقول لتفسير انخفاض الطلب على العمال غير المهرة هو موجة التدفق التلقائي على التقدم التقني مما يتعارض مع مصلحة العمال.

خامسًا : أن معظم الدراسات التجريبية وجدت أن التجارة قد أسهمت بعض الشيء في هذه التغييرات في أسواق العمل في الدول المتقدمة ، لكنها إسهامات بسيطة للغاية واستخلصت من هذا - مع تهميش هذه المساهمة المحدودة- أن القوة الرئيسية المسببة للتغيير هي التقنية الجديدة.

الأمثلة الحديثة على ذلك هي كتابات (Freeman ، Borjas ، Katz و Sachs and Shatz (١٩٩٤) ، لكن كثيرًا من الدراسات التي تمت من قبل (Wood ، ١٩٩٤ ، الفصل ٣ و ٧) توصلت في معظمها إلى النتيجة نفسها . هل هذه النتيجة المشتركة حول حجم الآثار الخاصة بالتجارة هي الهدف الرئيسي لهذا المقال؟ إن الطرق المتبعة في معظم الدراسات تقلل من تأثير التجارة على أسواق العمل .

أما الطرق المعدلة التي لا تنجح إلى التقليل من أهمية التجارة ، فهي تقترح مزيدًا من التأثير.

مما يذكر أن كتاب Wood يتضمن عدداً كبيراً جداً من التعليقات .

ويرى Wood في مجمل هذه التعليقات أن الواردات القادمة من الجنوب بمثابة عامل مهم للغاية (١٧) .

يقول Freeman : (ص ٢٥) " تشير الدراسات الخاصة بتحليل محتوى العامل المعياري إلى أن التجارة قد تكون مسئولة من عشرة إلى عشرين من مائة في المائة من إجمالي الانخفاض في الطلب على العمالة غير الماهرة المطلوبة لتفسير هذا التباين الشديد في الأجور في الولايات المتحدة الأمريكية ، أو زيادة حدة البطالة في أوروبا. إذا وافق المرء على دراسة Wood ١٩٩٤ عن تحليل محتوى العامل المعدل لتجارة السلع وتقديره للتغير التقني كسبب، فإن التجارة مسئولة عن حوالى نصف الانخفاض الأساسى فى الطلب على العمالة . فمتى نستطيع أن نجد النصف الآخر؟ كخطوة أخيرة يفترض Wood أن التجارة استحدثت تغيرات تقنية لتوفير العمالة وانتشر ذلك ونقش إلى قطاعات غير تجارية حيث يتم توظيف معظم العمال غير المهرة.

هذا الافتراض الأخير جعل Wood يستخلص بأن الزيادة في التجارة مع الدول الأقل تقدماً مسئولة عن زيادة حدة عدم المساواة في الأجور في الولايات المتحدة الأمريكية وزيادة حدة البطالة بالنسبة للعمالة غير الماهرة في أوروبا. "

فى الواقع ، يرجع Wood سبب زيادة البطالة فى أن واحد إلى الواردات القادمة من الجنوب وإلى عدم المرونة فى الأجور . لو كانت هناك مرونة كاملة فى الأجور لانعدم أثر الواردات القادمة من الجنوب على العمالة . يبدو أن Wood لم يتطرق بوضوح إلى البطالة الناجمة عن عدم مرونة الأجور فى حالة عدم وجود واردات من الجنوب .

يشير Wood (١٩٩٤) فى (ص ١٠) إلى أن الأثر المتزايد للواردات القادمة من الجنوب على دول منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية قد خفض العمالة عام ١٩٩٠ من ٦ مليون إلى ١٢ مليون عامل ، علماً بأن متوسط التقدير كان ٩ مليون عامل (١٧).

وفقاً للمنشور الإحصائى لعام ١٩٩١ (ص ٨٤٨) ، وصل عدد القادرين على العمل فى الدول الأعضاء فى منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية عام ١٩٩٠ إلى ٣٢٠ مليون شخص وكان متوسط معدل البطالة ٦% .

هناك ٩ مليون عاطل نتيجة الواردات القادمة من الجنوب التى تمثل تقريباً حوالى ٢,٨% من عدد العمال (٢,٨% = ٩/٣٢٠) .

إن التخفيض من ٦ إلى ١٢ مليون شخص يتطابق مع ١,٩% و ٣,٨% من عدد العمال . إن النسبة المئوية التي تتطابق مع إجمالي عدد عاطلين سجلت حوالى ٣١% و ٤٥% و ٦٢% من إجمالي نسبة البطالة .

بالمقارنة مع الفترة ١٩٨٥-١٩٩٤ وبالنسبة لفرنسا ، أدى النموذج الخاص بى إلى نسبة مئوية مقدارها ٦٢% بالنسبة لمعدل *الخفض الكلى للعمالة^(١).

تأثير قسوة الأعباء الاجتماعية والواردات القادمة من الجنوب على البطالة

أوضح Wood فى كتابه (ص٣٠٩) بخصوص ١٤ دولة فى منظمة التجارة والتنمية الدولية معامل الارتباط لتأثير قسوة الأعباء الاجتماعية والواردات القادمة من الجنوب على زيادة البطالة فى الفترة من ١٩٦٩-١٩٧٣ والفترة من ١٩٨٦-١٩٩٠.

إذا تم حساب الارتباط المتبادل المتعدد المطابق سنجد أن ثمة تأثيرًا متساويًا مع تأثير قسوة الأعباء الاجتماعية وواردات الجنوب (الجدول I سيأتى ذكره).

الدليل الرئيسى الذى يتعارض مع التأثير العام للواردات القادمة من الجنوب

كما يوضح Wood فى مقاله لعام ١٩٩٥ (ص٦٣) ، أن الدليل الرئيسى الذى يتعارض مع التأثير المهم للواردات القادمة من دول الجنوب هو ضالة نسبتها المئوية بالمقارنة مع إجمالي الناتج الداخلى .

I الجدول

تأثير قسوة الأعباء الاجتماعية
والواردات القادمة من الجنوب على
زيادة حدة البطالة ١٩٦٩-١٩٩٠
WOOD ، ١٩٩٤ ، ص ٣٠٩

زيادة البطالة % X	قسوة الأعباء الاجتماعية معامل Y	زيادة واردات الجنوب % Z	
٢,٣	٣	٠,٧	النمسا
٧,١	٣	٢,١	بلجيكا
٢,٧	٢	١,٠	كندا
٧,٢	٣	٠,٧	الدانمارك
٢,٠	٣	٠,٤	فنلندا
٧,٢	٣	٠,٨	فرنسا
٥,١	٣	١,٤	المانيا
٣,٥	٣	٠,٩	ايطاليا
١,٣	٢	٠,٥	اليابان
٦,٨	٣	١,٣	هولندا
١,٨	٣	٠,٠	النرويج
-٠,١	٣	٠,٧	السويد
٥,٤	٣	١,١	انجلترا
٠,٩	١	١,٥	الولايات المتحدة
٣,٨٠	٢,٧١	٠,٩٤	للمتوسط

الارتباط المتبادل المتعدد لكل من : X, Y, Z

$$X^* = AY + BZ + C \quad R = 0.709 \quad 1-R^2 = 0.497$$

$$A = 0.36 \quad B = 2.74 \quad C = 5.17$$

$$\sigma X = 2.51 \quad \sigma Y = 0.589 \quad \sigma Z = 0.507$$

$$Z = B \sigma Y + A \sigma X + C = 2.74 \cdot 0.589 + 0.36 \cdot 2.51 + 5.17 = 1.389 + 0.904 + 5.17 = 7.463$$

$$Y = \frac{Z - C}{B} = \frac{7.463 - 5.17}{2.74} = 0.837$$

ارتفعت الواردات من خارج التجمع الأوروبي عام ١٩٧٠ و ١٩٨٥ بالنسبة لمنتجات
صناعية مختلفة استوردتها فرنسا ارتفعت إلى ١٨٩٦ و ٣٣٥٨٧ مليون فرنك (الملحق II

الثانى سبق ذكره ، القسم ٧) ، كما أن القيم المطابقة لإجمالي الناتج الداخلى سجلت ٧٩٣٥١٧ و ١٤٣ و ٤٧٠٠١ مليون فرنك (الدليل السنوى لفرنسا ١٩٤٨ - ١٩٨٨ . ص ٣٥٠) .

لم تسجل الواردات إذن سوى ٠,٢٤% و ٠,٧١% من إجمالي الناتج الداخلى . وبالنظر بإمعان إلى تلك النسبة المئوية ، فإن تأثير الواردات من المنتجات الصناعية المختلفة من دول الجنوب ضئيلة جداً.

إن مثل هذا الدليل أهمل واقعة أساسية ، وهى أن الضغط من أجل خفض الأسعار نتيجة واردات الجنوب يحث المؤسسات على تكثيف التجهيزات المتعلقة بالعمل ، ثم العمل على ضغط عدد العاملين . والخلاصة : نستطيع القول إن الضغط التنافسى المتزايد على الأسعار يؤدي إلى تفاقم حدة البطالة على نحو أكبر من حدة البطالة التى قد تنشأ عن الواردات القادمة من الجنوب .

هذا الدليل أيضاً قد أغفل أن العديد من الواردات القادمة من منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية مثلاً تتضمن واردات قادمة من الدول ذات الأجور المنخفضة^(١)

التقدم التقنى

بعض أساتذة الإحصاء مثل بول كروجمان Paul Krugman خلصوا إلى أنه يتعين إرجاع الأسباب المكوّنة للبطالة إلى التقدم التقنى تماماً.

ووفقاً لبول كروجمان (١٩٩٥) فإن السبب الوحيد للبطالة هو التقدم التكنولوجى.

ومع ذلك ، لو تم قياس التقدم عن طريق التقلات المتزايدة للعمال (بالزيادة أو بالنقص) من قطاع إلى قطاع ، كما أشرنا إلى ذلك فى الملحق III الثالث ، سبق ذكره ، سنجد أن مؤشر التقدم التقنى لم يتغير فى فرنسا فى الفترة ١٩٥٥-١٩٧٤ وكذلك فى الفترة ١٩٧٤-١٩٩٦ ومنذ ذلك الحين فإن التأثير الذى سُجل سنوياً بخصوص البطالة الناجمة عن التقدم التقنى حقق نفس أرقام القياس من ١٩٧٤ إلى ١٩٩٦ وكذلك من ١٩٥٥ - ١٩٩٦ أى بواقع ٢%^(٢).

إن تأثير البطالة منخفض للغاية عن النسبة الشائعة المعروفة.

خطأ وظيفي

٣ - إن المبالغة فى تبسيط الأمور أدى إلى أن غالبية المُعلّقين قد خلطوا بين نوعين من البطالة ، البطالة الناجمة عن سياسة التبادل الحر العالمى ، والبطالة المزمنة ، وبالتالي أرجعوا البطالة إلى سبب وحيد وهو عدم المرونة الكافية فى الأسعار.

البطالة الناجمة عن سياسة التبادل الحر

إن تطبيق النظرية العامة بخصوص التكاليف المقارنة أدى إلى الاعتقاد بأن تنافس الدول ذات الأجور المنخفضة والمقدرة التكنولوجية العالية ، أدى إلى ظهور البطالة في الدول المتقدمة بالنسبة للعاملين الأقل مهارة ، ومنذ ذلك الحين فإن أجور هؤلاء العمال لم تنخفض بشكل كافٍ بالمقارنة مع مستوى الأجور من خلال سعر الصرف في الدول الأقل تقدماً.

إن أساس تواجد هذا الأمر هو لو أن الميزان التجارى من حيث القيمة في حالة توازن ، فهو في حالة عدم توازن من حيث عدد ساعات العمل. إن صادرات الدول المتقدمة تحتاج إلى عدد ساعات أقل عن الواردات التي تستقبلها من الدول الأقل تقدماً.

لو كانت هناك مرونة كافية في الأجور ، فإن سياسة التبادل الحر العالمى في الدول المتقدمة كانت حتمًا ستؤدي إلى خفض هائل نسبيًا لأجور العمال الأقل مهارة ، ولم تكن البطالة لتتواجد في الأصل. .

غير أن هذا الخفض النسبي للأجور لشريحة من السكان أصبح مستحيلًا نتيجة التشريع والاتفاقيات حول سياسة الحد من الأجور . هذا هو أحد الأسباب الرئيسية للبطالة التي تم رصدتها في تلك الدول ، والتي نستطيع أن نطلق عليها البطالة الناجمة عن سياسة التبادل الحر العالمى.

البطالة المزمنة

بهدف إيجاد وضع متوازن ، ثمة محاولة لجعل قيمة الرواتب الشاملة (بما في ذلك المميزات الاجتماعية) تتمشي مع إنتاجية العمل. وبما أن هذه الإنتاجية بمثابة عامل مخفض للعمالة ، فإن جميع الإجراءات التي تهدف إلى تحديد هذه الرواتب في مستويات أعلى من القيم التي تحقق التوازن ، قد أدت إلى خفض العمالة بالنسبة للمستوى الذى يحقق المساواة في إنتاجية العمل وإجمالى الراتب لهذا المستوى. وهكذا تطفو على السطح بطالة مركبة نستطيع أن نصفها بالبطالة المزمنة.

إن البطالة المزمنة في إطارها الوطنى نتيجة - بعيدًا عن التجارة الخارجية - السياسة الاجتماعية (سياسة الحد من الأجور ، تكاليف الأجور الشاملة ، تعويض البطالة ... إلخ) والتي تبلورت في شكل تكلفة أجور أعلى من إنتاجية العمل.

خلط غير مقبول

كلما ازدادت تكاليف الأجور الشاملة ، وكلما كان هناك إقبال على الواردات القادمة من الدول ذات الأجور المنخفضة والمقدرة التكنولوجية العالية كلما ازدادت حدة البطالة . إذن ثمة علاقة سببية على الأقل بالنسبة لجميع الأنشطة المتعلقة بالعاملين غير المهرة.

وهكذا أيضًا ، كلما ارتفعت تكاليف الأجور الشاملة بالمقارنة على إنتاجية العمل في دول متقدمة ، كلما زادت البطالة نتيجة هذا الفارق .

هناك أيضًا تشابه تام بين البطالة المزمّنة والبطالة الناجمة عن التبادل الحر العالمي : لو كان هناك مرونة في الأجور لم تكن لتتواجد البطالة المزمّنة والبطالة الناجمة عن سياسة التبادل الحر العالمي.

من هنا ظهر الخلط الرهيب في تقدير العوامل المسببة للبطالة والخلط بين البطالة الناجمة عن سياسة التبادل الحر العالمي والبطالة المزمّنة.

إذا كان هناك فعلياً خلط بين هذين العاملين المسببين للبطالة نستطيع القول إن البطالة في معظمها ترجع إلى عدم المرونة بشكل كافٍ في الأجور.

من منطلق هذا التفسير ، أرجع النموذج الخاص بي ٩١% من البطالة ^(٣) إلى عدم المرونة الكافية في الأجور وذلك عن الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٧.

في الحقيقة إن مثل هذا الخلط غير مقبول، إذا كان يسعى إلى توضيح سببين مختلفين تمامًا من أسباب البطالة، وبالتالي يؤدي هذا الخلط إلى تزييف وتضليل النقاش حول الأسباب الفعلية المسببة للبطالة.

سواء كانت البطالة المزمّنة أو البطالة الناجمة عن سياسة التبادل الحر نتيجة عدم المرونة الكافية في الأجور، فلنضع لهما تعريفًا : " البطالة المزمّنة وليدة اقتصاد تكاليف الأجور الشاملة فيه مرتفعة للغاية بالنسبة لإنتاجية العمل في الداخل " .

"البطالة الناجمة عن التبادل الحر وليدة تكاليف الأجور الشاملة المرتفعة للغاية بالنسبة لإنتاجية العمل في الخارج من خلال سعر الصرف."

تجدر الإشارة إلى أن تطبيق حماية مناسبة لاقتصاد دولة متقدمة من شأنه أن يعمل على اختفاء البطالة الناجمة عن سياسة التبادل الحر بشكل شبه تام.

إن بطالة التبادل الحر ستظل قائمة إذا تطابقت تكاليف الأجور الشاملة مع إنتاجية العمل في الداخل .

يجب على كل تحليل يتناول الأسباب المؤدية للبطالة أن يميز بين البطالة المزمّنة وبطالة التبادل الحر لكي يكون تحليلاً موضوعياً .

إن التقدير الكمي لهذين النوعين من البطالة بالتأكيد أمر صعب ، لكن لاغنى عنه.

فى واقع الأمر ، لم تستطع أى دراسة معاصرة لأسباب البطالة أن تميز حقيقة بين البطالة المزمنة وبطالة التبادل الحر ، وذلك لعدم وجود نموذج مناسب.

مهما يكن من أمر الاعتراضات التى يمكن أن تثار من الوهلة الأولى ، فإن النموذج الذى قُدمته^(٩) أدى إلى تقريب أولى على الأقل بالنسبة للتقدير الكمى للبطالة المزمنة وبطالة التبادل الحر.

إذا وافقنا على أنه هناك خلط بين البطالة المزمنة وبطالة التبادل الحر فهو خلط غير مقبول تماماً فى الحقيقة ، وكما تفعل كبرى المنظمات الدولية جميعها مثل منظمة التجارة العالمية ، البنك الدولى ، صندوق النقد الدولى ، ومنظمة التجارة والتنمية الاقتصادية ومنظمة بروكسل التى لم تستطع التمييز بينهما يصبح الأمر فى غاية البساطة.

إن نستطيع أن نؤكد فعلياً أن عدم المرونة الكافية فى الأجور يفسر لنا تماماً مشكلة البطالة.

خفض الأجور

إن النقاش يتضح تماماً حينما سجلنا أن خفض الأجور هو أمر ضرورى للقضاء فى آن واحد على البطالة المزمنة وعلى بطالة التبادل الحر.

ثمة حساب بسيط مفاده إنه ، إذا تحقق خفض يصل إلى ١٥% من تكاليف الأجور الشاملة فى عام ١٩٩٧ فى فرنسا ، لأصبح فى الإمكان القضاء على البطالة المزمنة^(١٠) لكن القضاء على بطالة التبادل الحر قد يتطلب خفضاً كبيراً ، بنسبة ٢ إلى ١ ، أو حتى ٥ إلى ١ وربما أكثر من ذلك^(١١) إن مثل هذا الخفض هو أمر غير واقعى تماماً.

فى واقع الأمر ، إن كبرى المنظمات الدولية تمتنع تماماً عن إعطاء أى تقدير غير مدروس لكل دولة على حدة بخصوص خفض أجور العمال غير المهرة ، والذي تراه ضرورياً للقضاء على البطالة الناجمة عن التشدد فى الأجور.

خفض الأجور أم بطالة

كما أشرت من قبل^(١٢) ، فإن تنافس الدول ذات الأجور المنخفضة والمقدرة التكنولوجية ستجعل الدول المتقدمة أمام خيار جبرى : سواء خفض فى أجور العمال غير المهرة وزيادة عدم المساواة الاجتماعية ، سواء الحفاظ على أجور العمال غير المهرة وزيادة حدة البطالة. إن الخيار الأول طبقته بريطانيا وخاصة الولايات المتحدة ، فكانت النتيجة أن عدم المساواة والتفاوت الاجتماعى فى تزايد مستمر .

الخيار الثانى لجأت إليه الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى باستثناء بريطانيا حيث وصلت البطالة فيها إلى حد الانفجار^(١٣)

إنّ غير صحيح إطلاقاً القول بأن البطالة في الولايات المتحدة سببها البطالة التقنية والبطالة الناجمة عن الظروف الاقتصادية الطارئة . إنّ معدل البطالة في الولايات المتحدة سجل من ٥ إلى ٦% بالنسبة لعدد العاملين ^(١٢) وهو معدل أكبر بكثير من البطالة التقنية التي سجلت على أكثر تقدير من ٢ إلى ٣% بالنسبة لعدد العمال . أيضاً غير صحيح أن سياسة التبادل الحر العالمي التي تنتهجها منظمة بروكسل قد تحولت في فرنسا إلى بطالة متزايدة فقط لأنّ التفاوت في الدخول قد زادت حدته بشكل هائل ^(١٣).

مواضع

١- تحليلات كبرى المؤسسات المالية

(١) بخصوص تحليلات كبرى المنظمات الدولية ، انظر Allais ، ١٩٩٤ ، Combats Pour L'Europe ، الفصل VII ، ص ١٩٩-٢١١ ، والفصل XI ص ٣٧١-٣٩٦ .

٢- التحليلات فيما كتبه في هذا الشأن .

(٢) من الواضح أن هذا الاعتقاد هو الذي جعله يقرر ترك العمل في البنك الدولي لكي يستأنف عمله الأكاديمي في إنجلترا من خلال هذا التمايل الذي يبدو فيه محبطاً.

"إن هذه المؤسسة كانت مخدعة علماً قررت العودة إلى الحياة الأكاديمية في إنجلترا ، البلد المتسامح والمتحضر ، لأجد جماهير غفيرة من الشباب للماطلين يرشقون للشرطة بالحجارة.

Adrian Wood, 1994, "North-South Trade, Employment and Inequality". Preface, p VII .

(٣) انظر أيضاً الإضافة II ثنائية ، سبق ذكرها ، للتسم ٣ ، السؤال ١ .

(٤) انظر الجزء الثالث ، سبق ذكره ، للتسم ٦ ، والإضافة الخامسة V ، للتسم ٦ ، للجدول II .

(٥) Allais ، ١٩٩٤ ، انظر الهامش السابق ، ص ٣٨٧ و ص ٣٩٤ الهامش ٦ .

(٦) انظر الإضافة III ثنائية ، سبق ذكرها ، مؤشر إحصائي على البطالة للتقنية .

٣- خلاصة

(٧) $90.8\% = 61.1 + 29.7$ الجزء الثالث ، للتسم ٦ ، للجدول II

(٨) الجزء الثالث ، للتسم ب ، والملحق V الخامس ، سبق ذكره .

(٩) في عام ١٩٩٧ سجل المؤشر ٢ ما قيمته ٠.٧٠ بينما قيمة ٢٥ التي ظهرت عندها البطالة المزمومة

سجلت ٠.٦١ (الجزء الثالث ، للتسم ٦ ، والملحق V الخامس ، للتسم ٤)

نستخلص من هذا أنه في عام ١٩٩٧ وصلت المعيزلات الاجتماعية في المتوسط إلى ١٥% تقريباً محققة مستوى أعلى من المستويات التي يتعدى منها ملاحظة البطالة للتقنية $(1.15 = 0.61 / 0.70)$.

انظر Allais ، ١٩٩٤ ، Combats Pour L'Europe ، ص ٣٦١-٣٦٢ .

(١٠) Allais ، ١٩٩٤ ، انظر الهامش السابق ، ص ٤٢٠

(١١) الجزء الأول ، للتسم أ ٣

(١٢) انظر الرسوم البيانية VII و VIII في الجزء الثاني سيق ذكره.

(١٣) انظر الإضافة II الثانية ، سيق ذكرها ، القسم ٦.

(١٤) بخصوص للتمييز بين البطالة المزمدة وبطالة التبادل الحر انظر الجزء الثالث ، سيق ذكره ، القسم ٢ والإضافة

III الثالثة، القسم ٣.

IV

الإضافة الرابعة نظرية التكاليف المقارنة المبادلات الدولية *

لا شيء قد ضر بالفعل بالمشكلة الليبرالية أكثر من
الإلحاح العنيد لبعض الليبراليين بخصوص بعض
المبادئ المصمتة مثل مبدأ التسبب.

د.أ. هايك

طريق العبودية

F. A. Hayek

La Route De La Servitude 1946

(*) مقتطفات من المحاضرة التي ألقيتها في أبريل ١٩٩٣ ، حول نظرية التكاليف
المقارنة والمبادلات الدولية .

أسبوع رجال الاقتصاد ، الدراسات التجارية العالمية . أبريل ١٩٩٣ .

نظرية التكاليف المقارنة

فى تحليل أخير ، ارتكز تأييد سياسة الجات فى جوهرها على نظرية التكاليف المقارنة التى قنمها ريكاردو، عام ١٨١٧ ، فى كتابه "مبادئ السياسة الاقتصادية" **On The Principles of Political Economy** واتخذ كمثال إنجلترا والبرتغال ونوعين من المنتجات هما المنسوجات والنبىذ.

تم تعميم هذه النظرية فيما بعد وامتدت لتشمل منتجات أكثر تعقيداً.

بالنسبة للمناقشات التى دارت خلال هذه الأشهر الأخيرة فى العالم السياسى وفى وسائل الإعلام ، فإن نموذج ريكاردو الذى تم تعميمه بشكل مناسب مازال حتى اليوم فى جوهره الأكثر تبسيطاً والأكثر مواءمة لفهم كل ما هو أساسى.

لنتخذ كمثال دولتين ، لا علاقة لهما ببعض ، الدولة الأولى متقدمة نسبياً ، والدولة الثانية أقل تقدماً من الأولى ، وتعمل كلتاهما فى نفس الوقت فى صناعة الملابس والسيارات.

إذا افترضنا أن الدولة المتقدمة مستوى الإنتاج بها أكبر بنسبة الضعف من الدولة الأخرى فى مجال صناعة الملابس وأكثر بنسبة أربعة أضعاف فى مجال صناعة السيارات ، سنجد أن الدولة المتقدمة هى الأكثر فعالية فى مجال صناعة السيارات.

لنفترض الآن توازن واستقرار اقتصاد الأسواق القائم بالفعل فى هاتين الدولتين فى ظل سياسة التبادل الحر التام ، فى فرض أن ظروف الإنتاج لم تتغير ، حيث اقتصرت المبادلات فى مجال التصدير والاستيراد على منتجات مصنعة، مع استبعاد المبادلات فى مجال التكنولوجيا والاستثمار الخارجى وتنقلات السكان.

هذا الوضع المتوازن والمستقر يتميز بتخصص كل دولة فى الصناعة التى تجيدها، مثل تطور صناعة السيارات فى الدولة المتقدمة ، وتطور صناعة الملابس فى الدولة الأقل تقدماً.

تحدد معدل سعر الصرف فى مستوى أدى إلى توازن الميزان التجارى لكلا الدولتين وأعطى الفرصة للمساواة بين أسعار الملابس وأسعار السيارات فى الدولتين وذلك بالنسبة لنفس العملة.

هذا التخصص المزدوج كان من نتيجته إرتفاع مستوى المعيشة فى كلتا الدولتين، كل دولة على حدة ، وهكذا فإن التخصص أفاد كلتا الدولتين.

هذا النموذج البسيط للغاية يوضح لنا ما يحدث بصفة عامة فى العديد من الدول وللعديد من البضائع والعوامل العديدة التى لها علاقة بالإنتاج وللتقارير الخاصة بالإنتاج المتغير مع حجم هذا الإنتاج.

النتيجة العامة لا تتغير . إذن بالنسبة للاكتفاء الذاتى فى الاقتصاد ، فإن توازن التبادل الحر القائم بالفعل يعمل على زيادة مستوى الدخل المتوسط فى كل دولة على حدة ، وهكذا فإن هذا النظام صالح اقتصاديًا لكل دولة على حدة.

إن الوضع الأكثر شيوعًا هو أن اختلاف الأسعار فى سوق الصرف يعمل على ارتفاع وانخفاض الأسعار فى كل دولة بالمقارنة مع الدولة الأخرى ، بيد أنه يثبت عند مستويات تسمح بتحقيق التوازن فى الميزان التجارى فى كل دولة على حدة.

نستخلص من هذا ، أن أسعار سوق الصرف تعكس فى المتوسط الاختلافات المتوسطة فى حجم الإنتاج.

بالنسبة للدولتين اللتين اتخذتا كمثال فإن مقارنة الأجور الشاملة بسعر الصرف تتساوى بالمقارنة مع متوسط حجم الإنتاج، كما أن سعر الصرف يعمل على المساواة بين المستويات المتوسطة للأسعار القومية.

فى كل دولة وعقب تطبيق سياسة تحرير المبادلات نجد أن صناعة ما تشهد بوار إنتاجها ، بينما صناعة أخرى تشهد تطور إنتاجها، وبمعنى آخر أن تخصص كل دولة يستتبع بالضرورة الهجر الجزئى أو الكلى لبعض الأنشطة والتنمية المتوازنة لأنشطة أخرى ، وفى النهاية نجد أن هذه التغيرات مواتية لكل دولة.

فى واقع الأمر ، إذا كانت الدول الأكل تقدمًا مستفيدة من أجورها المنخفضة ، فهى تعاني من ضعف إنتاجية العمل ، إلا أن معدلات الصرف تعوض هذا الفارق فى الأسعار بين متوسط الاختلافات فى الإنتاج وبين الأسعار الحقيقية.

لكن معدلات الصرف لا تحقق سوى تعويضًا متوسطًا لمستويات الأسعار ، كما أن كل دولة لديها صناعات متطورة نسبيًا ، أو الأجور الحقيقية بها منخفضة نوعًا ما تستفيد من هذا الوضع .

هذا هو جوهر تحليل التكاليف المقارنة فى الوضع الأكثر شيوعًا .

شروط قابلية تطبيق نظرية التكاليف المقارنة :

٢- هل نستخلص من هذا التحليل أن تعميم التبادل الحر على الصعيد العالمى ممكن اعتباره مفيدًا ومرغوبًا فيه ؟ الإجابة بالتأكيد سلبية.

فرض ثبات التكاليف المقارنة بمرور الوقت :

أولاً : النموذج محل الدراسة يركز على فرض أساسي ، غير معن بصفة عامة ، وهو أن هيكل التكاليف المقارنة (أى وظائف الإنتاج بلغة رجال الاقتصاد) ظل ثابتاً بمرور الوقت. فى الواقع ، إن الأمر ليس كذلك بصفة عامة سوى فيما يتعلق بالثروات الطبيعية فمثلاً بالنسبة لأوروبا الغربية فإن الدول المنتجة للبتروى لديها ميزة نسبية ستظل ثابتة فى المستقبل . وكذلك فإن المنتجات الاستوائية لديها ميزة نسبية لن تختفى أيضاً.

وفى المقابل ، نجد إنه فى المجال الصناعى ، ليس هناك ميزة واحدة نسبية يمكن اعتبارها دائمة .

إن كل دولة تتطلع بصورة شرعية إلى تفعيل صناعتها، وهذا أمر مرغوب فيه. نستخلص من هذا أن الحد من أو اختفاء بعض الأنشطة فى دولة متقدمة نتيجة المميزات النسبية اليوم قد تصبح غداً خاطئة تماماً وضارة فى حالة اختفاء هذه المميزات النسبية، كما أن هذا الاختفاء سيحتّم بالضرورة إعادة أنشطة تم إلغاؤها.

هذا هو الحال على سبيل المثال لما حدث فى فرنسا فى مجال التعدين، وصناعة النسيج والترسانة البحرية ، وفى عدة أنشطة أخرى تعرضت لأزمات خطيرة نتيجة الواردات القادمة بصفة خاصة من كوريا وتايوان وهونج كونج وسنغافورة والدول الشرقية.

فى الواقع ، يجب أن نعتبر سياسة التحرير التام للمبادلات مع الدول خارج السوق الأوروبية المشتركة سياسة غير منصفة ، نظراً لأن ظروف الإنتاج ، وبصفة خاصة تكاليف الأيدى العاملة من خلال سعر الصرف ، مختلفة تماماً ، علاوة على أن هذه الظروف تتغير كثيراً بمرور الوقت.

إن التخصصات الاقتصادية تستتبع ظروفًا وضمانات تعمل على تأكيد الاستقرار بشكل حقيقى مستقبلاً، كما تستتبع مجالات للمبادلات تتفق معها و تكون قادرة على خلق ظروف تعمل هذه المجالات من خلالها.

نستخلص من هذا أن أى تجمع اقتصادى لا يمكن تحقيقه إلا بتوافر شرطين :

- عدم التوسع بشكل مبالغ فيه والائتماء للمجال الجغرافى نفسه .
- تجميع الدول (أو الشعوب) التى وصلت لتطور اقتصادى متقارب وتشكل فيما بينها نسيجاً اجتماعياً وسياسياً متماثلاً .

إن سياسة تحرير المبادلات تصلح فقط داخل الجماعات الإقليمية ، المزودة بأسواق مشتركة فى ظل إطار سياسى موحد . من مصلحة كل جماعة أو رابطة إقليمية أن تحمى

نفسها إزاء الغير بُغية الحفاظ على الأنشطة الصناعية ، حيث أن اختفاء هذه الأنشطة نتيجة ظروف طارئة سيكون له أضرار بالغة مستقبلاً .

عدم احتساب تكاليف الانتقال من حال إلى آخر

ثانيًا : إن النموذج الذى ذكرته يقارن بين وضعين ، وضع أولى للاكتفاء الذاتى بصفة عامة ، ووضع نهائى لتعميم التبادل الحر . هذا النموذج لم يضع فى الحسبان إطلاقاً الانتقال من وضع إلى آخر والتكاليف التى تستتبعها جميع صور التقلات والتحويلات .

مما لا شك فيه يوجد فى كل دولة عاملون ينتمون لصفة مهنية معينة لا يستطيعون الحصول على عمل آخر، يتطلب مهارة مهنية أخرى إلا بعد مرور مدة معينة قد تطول نسبيًا ، وهذا إذا افترضنا أن اكتساب صفة مهنية جديدة أمر ممكن. إن الاستثمارات الصناعية فى القطاعات المغضوب عليها استثمارات ضائعة وهكذا يتعين الادخار من جديد لتحقيق استثمارات جديدة.

لذلك يتعين على التخصصات المتاحة أن تضع فى الحسبان تكاليف الانتقال من وضع إلى آخر بالقياس على المزايا الناجمة عن هذه التخصصات . أى حساب اقتصادى صحيح يجب أن يضع فى الحسبان هذه التكاليف ، مُحققًا بذلك نوع من الموازنة بين الحاضر والمستقبل.

يجب كذلك مراعاة - عند تقييم التكلفة - ليس فقط الصناعات التى اندثرت ولكن أيضًا الأنشطة التى ارتبطت بها.

يجب أن نضع فى الحسبان أيضًا العبء النفسى للخسائر التى لحقت بالعاملين الذين انضموا لصفوف العاطلين ، فهو عبء نفسى ربما يكون أكبر بكثير من فقدانهم لرواتبهم.

الاكتفاء الذاتى فى الغذاء

ثالثًا : وحتى فى حالة وجود مميزات نسبية ذات صفة دائمة ، فمن الممكن أن يكون من غير الصالح العام إقامة تخصصات تقودها سياسة عامة للتبادل الحر .

وهكذا، فى مجال الزراعة ، فإن سياسة التبادل الحر ستعمل حتمًا على اندثار الزراعة تمامًا فى التجمع الأوروبى، نتيجة المميزات النسبية ذات الصفة الدائمة التى تستحوذ عليها حاليًا دول مثل الولايات المتحدة ونيوزيلانده ، وأستراليا أو الإرجنتين. إن اندثار الزراعة أمر غير مرغوب فيه شرعًا من وجهة النظر الاجتماعية والسياسية وهى على أى حال ستعرض أمن التجمع الأوروبى للخطر فى مجال المواد الغذائية.

والأمر نفسه ينطبق على اليابان أيضاً ، فمن غير المنطقي إجبار اليابان على هجر إنتاجها الوطنى من الأرز ، وبالتالي تعرض اكتفائها الذاتى من الغذاء للخطر لمجرد أن الولايات المتحدة لديها ميزة نسبية فى الزراعة.

الأمر نفسه ينطبق على عدد كبير من دول العالم الثالث التى لديها ميزة كبرى نسبياً فى مجال المواد الأولية وبعض المنتجات الاستوائية .

إن التخصص المفرط فيه سيعرض اكتفاءهم الذاتى من الغذاء للخطر وكذلك تطورهـم الصناعى مستقبلاً .

فى الواقع يجب اعتبار حماية الزراعة فى أوروبا مسألة حيوية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

إن العمل على خفض العمال الزراعيين بالنسبة لفرنسا عن المستوى الحالى له، يعد أمراً غير مقبول على الإطلاق ، كما إن الحفاظ على هذا المستوى يجب أن يكون هنفاً سياسياً واجتماعياً بصفة جوهرية .

على أى حال ، من غير المعقول تماماً مساعدة الدول الشرقية عن طريق استيراد منتجاتها الزراعية إلى داخل التجمع الأوروبى ، وأن نعمل بذلك على تفاقم الأزمة الزراعية القائمة حالياً بالفعل فى التجمع الأوروبى.

إن استيراد التجمع الأوروبى للمنتجات الزراعية من الدول الشرقية والجمهوريات السوفيتية السابقة أصبح لا مبرر له عن ذى قبل ، نظراً لأن هناك نقص فى المواد الغذائية فى مناطق عديدة فى تلك الدول.

المغالاة فى تقدير الأرباح الناجمة

عن التكاليف المقارنة

رابعاً : تظهر الملاحظة والتحليل النظرى فى أن واحد أن المميزات التى أسفرت عنها التجارة الدولية، هى ناجمة أساساً عن تحسين إنتاجية العمل، نتيجة ضغط التنافس فى الأسواق، وليس نتيجة تحقيق فائض يتفق مع المميزات النسبية التى تم تقييمها بشكل مبالغ فيه.

فى واقع الأمر إن المكاسب الكبيرة التى فى الإمكان الحصول عليها من جراء سياسة تحرير البضائع لا تأتى فقط من الفروق فى هياكل التكلفة والأسعار، ولكن أيضاً من زيادة حجم الفاعلية الناجمة عن التنافس داخل السوق المشتركة ذاتها.

فى الواقع يجب إسناد ارتفاع مستوى المعيشة فى السوق الأوروبية المشتركة بشكل كبير منذ إنشائها إلى هذا التنافس.

تحرير المبادلات ومعدلات الصرف

خامساً : أوضح التحليل السابق الدور الأساسى الذى لعبته معدلات الصرف.

على كل حال ، فإن التبادل الحر لا قيمة له إلا اذا تطابقت معدلات الصرف مع توازن الميزان التجارى.

فى الواقع إن التجارة الدولية ومعدلات الصرف تتطابقان مع مظهرين لا ينفصلان ، بل ولا نستطيع رصدتهما منفصلين.

إن الحديث عن تحرير المبادلات فى إطار منظمة الجات ، أمر يفتقر إلى أى معنى حقيقى، وعلى هذا فعلى سبيل المثال ، ونظراً لمضاربة دولية غير محسوبة فإن سعر صرف الدولار بالنسبة للمارك الألمانى ممكن أن يتغير من ٣٠% إلى ١٠٠% فى غضون أعوام فى اتجاه ، ثم فى اتجاه مضاد ، مثلما حدث فى الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٩٢.

بالنسبة للتقلبات غير المحكومة وغير المستقرة لمعدلات الصرف ، والتى ترجع فى آن واحد إلى مضاربة كبيرة وإلى نظام للصرف يتغير بحرية ، فإن تحرير المبادلات لا يُجنى من وراءه غير الضرر.

ولمواجهة هذه المضاربة فى البورصة فإن تطبيق الاجراءات التعريفية - وهى ضرورية بالطبع - قد تبدو غير كافية إطلاقاً .

إن تطبيق نظام تعيين الحصص قد يبدو فى الحقيقة ذا فاعلية من أجل حماية الاقتصاد الوطنى فعلياً من الآثار الضارة للتغيرات الناجمة عن معدلات الصرف.

على أى حال ، إن عدم تطبيق هذه الحماية أمر يفتقر إلى العقل.

ومن جهة أخرى ينبغى على منظمة الجات وصندوق النقد الدولى الاندماج فى منظمة واحدة ، إذ أن ثمة ضرورة ملحة فى ذلك .

إن المفاوضات حول تحرير المبادلات الدولية، والمفاوضات بخصوص تشغيل النظام النقدى الدولى تشكلان فى الواقع كياناً واحداً لا يتجزأ .

إن خفض التنافس ، وتذبذب قيمة النقود حتى داخل الاتحاد الأوروبى جعلنا من المستحيل تماماً تشغيل اقتصاد التجمع الأوروبى بشكل صحيح، ومنذ ذلك الحين فإن إمكانية إقامة حماية جمركية قد ألغيت داخل التجمع.

ومن جهة أخرى يجب أن يُنص على أن أى تذبذب فى قيمة العملة الخاصة بأى دولة عضو فى التجمع الأوروبى ، مثلما الحال حاليًا فى بريطانيا وإيطاليا، هو أمر يتناقض تمامًا مع بقائهم فى التجمع الأوروبى الاقتصادى .

إن النظام الوحيد الصالح حقيقة ، هو معدلات الصرف الثابتة ، والتى فى الإمكان مراجعتها ، وإذا تحتم مراجعتها تتم هذه المراجعة فى إطار اتفاق مشترك داخل التجمع الأوروبى.

يتعين مواجهة انخفاض أو تذبذب قيمة الفرنك لتعويض مميزات سعر الصرف التى تستفيد منها حاليًا كل من بريطانيا وإيطاليا وإسبانيا .

لكن ذلك الأمر سيتتبع الدخول فى عملية الحد من التنافس التى ستقود التجمع الأوروبى إلى ضرب من المستحيل، وإلى الفشل فى نهاية الأمر. إن الحد من التنافس الذى حدث فى الثلاثينيات من هذا القرن يجب أن يكون مثالاً نضعه نصب أعيننا.

إن الأمر يستلزم فى الحقيقة انضمام بريطانيا وإيطاليا مرة أخرى إلى النظام النقدي الأوروبى مع نسبة تباين معقولة ، وإن نبحث عما إذا كان خفض قيمة البيزيتا (عملة إسبانيا) تم فعليًا بشكل صحيح وإن نراجع نتيجة ذلك .

بالنظر إلى مجريات الأمور فى الوقت الراهن ، فإن إيجاد عملة موحدة للتجمع الأوروبى قد لا تثمر عن حل مُرضى .

فى ظل ظروف مماثلة مثل معدلات الصرف الثابتة ، فإن العملة الموحدة قد تمنع بشكل فعلى أى خفض تنافسى ، مما سيؤدى بالتسويات والمطابقات إلى تسجيل التضخم فى الأسعار والأجور فى بعض الدول، وإلى انكماش الأسعار والأجور فى دول أخرى .

طالما إن التسويات الأساسية التى تتطابق مع تحرير المبادلات لم تتم بعد، فإن الموافقة على العملة الموحدة أمر سابق لأوانه تمامًا.

إن عملة موحدة معناه الانتهاء من إقامة سوق مشترك و تجمع سياسى.

ضرورة إيجاد إطار اقتصادى وسياسى مشترك :

سادساً : إن تحرير المبادلات لن يكون ذا نفع إذا تعرضت الظروف السياسية ، التى يتم من خلالها تلك المبادلات، للمساءلة أو للشجب فيما بعد أو إذا كانت غير مستقرة. فى واقع الأمر، لكى تؤتى سياسة المبادلات ثمارها يتعين إيجاد إطار اقتصادى وسياسى مشترك وثابت فى ظل مؤسسات مناسبة . إن التجمع الأوروبى وكذلك كم من الإجراءات التى كان يتعين اتخاذها لتجنب حدوث اضطرابات نتيجة التنافس يوضح لنا أن تحقيق حد أدنى من الاندماج السياسى أمر ضرورى ، ولذلك فإن الاندماج الاقتصادى أمر مرغوب فيه بشدة. إن الاضطرابات والمشاكل التى نرصدها اليوم توضح مرة أخرى ما ذكرته منذ نصف قرن ولم أتوقف عن ذكره ، وهو أن الوحدة السياسية مع وجود مؤسسات مناسبة يجب أن تسبق الاندماج الاقتصادى الكامل. إن جميع الأمثلة فى التاريخ توضح لنا أن الوحدة السياسية تسبق دائماً الوحدة الاقتصادية، ولم يُعطِ لنا التاريخ دليلاً واحداً على أن الوحدة الاقتصادية قد مهدت الطريق للوحدة السياسية.

النفع الحقيقى للمستهلكين :

مازال القول يتردد بأن ممارسة سياسة التبادل الحر على الصعيد العالمى يعد أمراً مفيداً بشكل أساسى لأنها تعمل على خفض الأسعار و بالتالى ترفع مستوى المعيشة.

لكن هذه الحجة تهمل فى آن واحد ، الآثار الناجمة عن التبادل الحر على المدى الطويل، وكذلك تكاليف الانتقال من وضع إلى آخر، بالإضافة إلى التكاليف الخارجية.

أين إذن الأرباح إذا كانت ستختفى صناعات ثم تضطر إلى إعادتها للوجود فيما بعد؟

أما فيما يتعلق بتكاليف الانتقال من وضع إلى آخر والتكاليف الخارجية، فإنه يتعين على المستهلك أن يتحمل فى النهاية عن طريق الضرائب، التكلفة الناتجة عن البطالة بالنسبة لمجموع الشعب، و على أى حال يجب أن نتذكر أن كل مستهلك هو بصفة عامة منتج. ماذا يعنى إذن للمواطن انخفاض الأسعار إذا فقد وظيفته أى مصدر دخله الوحيد وبالتالي لن يقدر على شراء أى شئ على الإطلاق ؟

انتقال الصناعات :

يفترض النموذج التقليدى الخاص بالتكاليف المقارنة ، الذى استعرضته بإيجاز أن المبادلات بين الدول المشار إليها محدودة فى مجال السلع المصنعة، ولا يوجد استثمار خارجى على الإطلاق.. بيد أنه إذا كان فى إمكانية دولة من دول التجمع الأوروبى الاستثمار بحرية فى الدول الأقل تقدماً ، فإن مؤسسات التجمع الأوروبى ستستفيد من

الاستثمار فى هذه الدول ، حيث تكاليف الأجور الشاملة التى تم احتسابها من خلال سعر الصرف منخفضة ، وسيعملون بالتالى على إقامة وحدات للإنتاج مع تزويدها بالتقنية اللازمة لها و المعدات المصدرة ، ثم سيعاد تصدير هذه المنتجات إلى الاتحاد الأوروبى .

ما هو المتوقع حدوثه إذا فى فرض كهذا ؟

فى الوضع الراهن، تعمل معدلات الصرف بين الدول المتقدمة والدول الأقل تقدماً على تعويض الفروق المتوسطة للإنتاجية المحلية من خلال العمل على المساواة بين مستويات الأسعار كما أشرت من قبل .

إذا نظرنا على سبيل المثال لدولتين من حيث استقرار التوازن مع فارق فى تكاليف الأجور الشاملة بنسبة ١ إلى ٢ من خلال سعر الصرف ، فإن الانتقال الجزئى لصناعة ما فى بلد متقدم سيكفل لها تأمين نفس الإنتاجية فى الإطار القومى مع تكاليف أجور أقل بنسبة النصف . بالطبع لن يكتب للصناعة الوطنية البقاء إذا استمرت الأمور على هذا الوضع، بل سينضم العمال جميعهم إلى صفوف العاطلين . ستتم الأمور كما لو كانت الصناعة الوطنية المعنية استقدمت العمال المهاجرين من الدولة الأقل تقدماً، و دفعت لهم أجورهم بنسبة النصف من أجره العمال الوطنيين العاملين ، إن هذا الأمر ليس له صلة بمؤسسة تعليمية ، و لكن هذا ما تم رصد تدرجياً فى الوقت الراهن بشكل أو بآخر .

وهكذا وعلى سبيل المثال فإن مؤسسة جونو شيدت فى بولندا مراكب صغيرة للتزده بقيمة تصل إلى النصف من قيمة تكلفتها فى بلدها الأصلي ، أى أنتجت المراكب بنصف التكلفة الفعلية . ونفس الشيء مع مؤسسة أيرفرانس التى قررت مؤخراً تعديل طائرات البوينج ٧٢٧ و ٧٣٧ فى مدينة "براج" التشيكية بدلاً من مدينة "تولوز" الفرنسية حيث يوجد فى "براج" مركز مراجعة الشركة الوطنية التشيكية. وبالطبع هذه الأمثلة قد تتعدد .

أى حكم ينبغى إذا أن نستند إليه فى مثل هذا التصرف ؟

قبل أى شيء ، إذا استمر هذا الأمر على هذا النحو، فإن الأمر سينتهى إلى وضع غير مقبول ، حيث سينقل عدد كبير من الأنشطة من الدول المتقدمة و تكون النتيجة زيادة حدة البطالة على نحو خطير وفقدان الاستثمارات المحلية بشكل تام . وفى الحقيقة لن ينجو من هذا الأمر أى نشاط صناعى.

ما العمل إذا ؟ الحل هو : إيجاد حماية معقولة للتجمع الأوروبى فى إطار تجمع تفضيلى عام ، ونلغى بذلك الميزة التى يتمخض عنها انتقال الصناعة من دولة متقدمة إلى دولة أقل تقدماً.

بطبيعة الحال تستطيع الدول الأقل تقدماً إقامة أنشطة جديدة بمعدات جديدة، و تقنية جديدة ، لكن بمجهوداتهم وأمورهم التي تأتي إليهم عن طريق التصدير مثل المميزات النسبية الدائمة ، كما هو الحال في مجال المواد الأولية و المنتجات الاستوائية و بعض المنتجات الحرفية. إن هذا الحل هو الوحيد القادر على الاستمرار . هذا الأمر يستلزم بعض الوقت ، بيد أن هذا الشرط لا يمكن تفاديه .

على أى حال ، غير ممكن على الإطلاق تأسيس سياسة معقولة لتنمية الدول الأقل تقدماً على أطلال الدول المتقدمة ولا على زيادة حدة البطالة المكثفة والتي سيكون من نتيجتها حتما انفجار اجتماعي .

تداعيات حرية الهجرة :

٤- إن حرية الهجرة إلى الدول المتقدمة تمثل منطقاً مهماً في عولمة الاقتصاد بشكل عام . لا أحد يدافع اليوم - والحق يقال - عن مثل هذه السياسة ، على الأقل علناً أو كلية، لكن من الأهمية أن نشير بليجاز إلى تداعيات هذه السياسة . إن حرية الهجرة بوجه عام إلى الدول المتقدمة سوف تستتبع تدفق سريع ومكثف لملايين الرجال والنساء ، كما أن هذه الدول سوف تعجز عن توفير فرص عمل وظروف حياتية مماثلة لظروف مواطنيها الأصليين. إن تنافس الوافدين للجدد سيؤدي بالتأكيد إلى انهيار في الأجور الفعلية في الدول المتقدمة وفي الحقيقة سوف تؤدي الهجرة إلى القضاء على اقتصاد تلك الدول.

إن الهجرة إلى الدول المتقدمة على هذا النحو ، لن تحل في شيء المشاكل المتعلقة بزيادة عدد السكان في الدول الأقل تقدماً طالما أن التوسع في النمو السكاني لديهم مستمر، وقد يؤدي في الحقيقة إلى الانفجار .

في الواقع إن هذا التوسع في النمو السكاني يلقي قبولاً طالما أن الهجرة تعمل - ولو مؤقتاً - على خفض مشكلات الدول المكتظة بالسكان.

هذه حالات قصوى بطبيعة الحال ، لكن يجب أن نضعها في الاعتبار لكي نفتتح بأنه لكي نقدم يد المساعدة للدول الشرقية أو لدول العالم الثالث ، لا يوجد خلا مطروحاً اليوم سوى الهجرة من الدول الأقل تقدماً إلى الدول الأكثر تقدماً.

إن أوروبا الغربية أصبحت من الآن فصاعدا مكتظة اقتصادياً، رغم أن هذا الأمر لم يوضع في الاعتبار بصفة عامة ، و لذلك يتعين تطبيق الحماية الفعالة لمواجهة أى هجرة جديدة قائمة من الخارج ، على أى حال ، إن المرشحين للهجرة لأوروبا الغربية قد يكونون أكثر فائدة لبلادهم من حيث المساهمة في تطويرها .

من الجلى ، أن مسألة إلغاء الحدود الداخلية للتجمع الأوروبي أمام تنقلات الأفراد التى وافقت عليها اتفاقات " شنجن " Shengen لا تخدم تطبيق سياسات فعّالة لاحتواء الهجرة ، وهذا ليس فى صالح أى دولة من دول التجمع فى الوقت الراهن .

و فيما يتعلق بفرنسا ، وحسب بعض التقديرات الجادة، تعدى عدد المهاجرين فى الفترة من ١٩٦٢ - ١٩٩٠ : ٨ مليون شخص، بينهم مليون مهاجر بصفة غير رسمية، تقدير مبالغ فيه بالتأكيد. بقدر ما تكون الهجرة المعتدلة أمراً مرغوباً فيه ، فإن الهجرة المفرطة وغير المعقولة تشكل بنتائجها المختلفة عبئا لا يطاق .

إن الآراء الاقتصادية حول الهجرة هى آراء سطحية بصفة عامة . بيد أنه ثمة حقيقة ثابتة وهى أنه فى الدول المختلفة تمثل الثروة الوطنية المنتجة أربعة أضعاف الدخل القومى. نستخلص من هذا ، أنه فى حالة قدوم عامل إضافى من المهاجرين ، سيستلزم فى النهاية لتحقيق البنية الأساسية الضرورية (إسكان، مستشفيات ، مدارس ، جامعات ، بنية أساسية من كافة الأنواع ، منشآت صناعية ... الخ) توفير إضافى يعادل أربع مرات الأجر السنوى لهذا العامل. إذا قدم هذا العامل مع زوجته و ثلاثة أطفال فإن التوفير الإضافى الضرورى سيمثل حسب الحالات من عشرة إلى عشرين ضعفا الأجر السنوى لهذا العامل ، مما يمثل بالنسبة للاقتصاد الوطنى عبئا من الصعب للغاية تحمله . إن مثل هذا الأمر قد تم إغفاله تماما .

هذا الأمر يمثل الصعاب التى تواجهها بلد مثل فرنسا حيث البنية الأساسية بها غير كافية بالمرّة بالقياس على الهجرة المكثفة وغير المدروسة ، والتى تقبلها وتشجعها منذ الستينيات ، ومازالت تقبلها حتى اليوم .

فى واقع الأمر أن الفرنسيين هم الذين يتحملون تقريبا كل العبء المباشر لهذا النقص فى البنية الأساسية . وفيما يتعلق برأس المال غير المُنتَج (أى الثروات الطبيعية) فمن الواضح أن القيمة بالنسبة للفرد ستخفّض أكثر من ذى قبل طالما أن الهجرة مستمرة .

هل يوسعى أن أضيف هنا أن ثمة عدم وعى تام تتسم به السياسات المتعلقة بالهجرة فى الدول الأوروبية .

وهكذا ، فإن الإعانات العائلية فى فرنسا تقررت من أجل هدف واحد ألا وهو القضاء على ظاهرة نقص المواليد لدى الفرنسيين . لكن تطبيق هذا القانون بحيث يشمل العمال الأجانب وهم من محبى للتاسل بكثرة ، لهُو أمر يخلو من أى منطق.

بالطبع هذه السياسة تجذب المهاجرين الأجانب إلى فرنسا ، مما يؤدى بالتالى الى زيادة حدة عدم التوازن الديموجرافى (السكانى).

السياسة العالمية لمنظمة الجات و السوق الأوروبية :

٥ - إن كل التحليل الذى عرضته لتوى ، أوضح أن سياسة التبادل الحر العالمى ليست فى حقيقة الأمر سوى تطبيق خاطئ لنظرية صحيحة ، وهى نظرية التكاليف المقارنة.

إن التحرير التام للمبادلات على الصعيد العالمى ، وهو هدف تؤكده منظمة الجات ، يجب أن ينظر إليه فى آن واحد كأمر غير ممكن تحقيقه ، بل وغير مرغوب فيه سوى فى إطار مجموعات إقليمية تشترك فيما بينها اقتصاديًا وسياسيًا ، و تضم دولاً على نفس الدرجة من التقدم الاقتصادى . تتولى كل مجموعة إقليمية حماية نفسها بإنصاف إزاء المجموعات الأخرى . فى واقع الأمر ، إن أى تحليل صحيح لنظرية التكاليف المقارنة لن يؤدى بأى حال من الأحوال إلى النتيجة التى تفيد أن تطبيق سياسة عامة للتبادل الحر على المستوى العالمى قد يتطابق مع المصلحة الحقيقية لكل دولة ، سواء الدول المتقدمة فى أوروبا الغربية أو دول أمريكا الشمالية أو اليابان أو حتى الدول النامية فى أوروبا الشرقية أو جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق أو دول إفريقيا أو أمريكا اللاتينية أو دول آسيا .

بالنسبة للسوق الأوروبية المشتركة ، فإن سياسة التبادل الحر التى تطبقها منظمة بروكسل سياسة ضارة من الأساس ، وحان الوقت لوضع حد لهذا الأمر . إن القاعدة الكبرى التى يتعين على السوق الأوروبية انتهاجها ليست سياسة التبادل الحر مع الخارج لكن انتهاج سياسة التجمع التفضيلى فى جميع المجالات .

يجب وضع حد لسياسة خاطئة هى سياسة التبادل الحر و العمل على كبح جماحها ، ومن ثم تغليب مبدأ التجمع التفضيلى داخل السوق الأوروبية ، وتعديل كل تعهداتنا الدولية ومراجعة سياستنا التجارية .

وفى كل الأحوال ، ووفقاً لأهداف طويلة المدى ، فإن تطبيق نظام حماية معتدل وفعال يجب وأن يكون الهدف الأسمى.

إن الأمر لا يتعلق بتشديد " قلعة أوروبية " لا يمكن اقتحامها ، ولكن قلعة أوروبية تحمى بصورة معقولة وفعالة المصالح المشتركة الجوهرية للدول الأعضاء فى السوق الأوروبية إزاء العالم الخارجى.

باسم الضروريات المزعومة لتقديم مزعوم ، وباسم ليبرالية أسوأ فهمها وباسم أوروبا فإنه من الخطأ أمامنا فتح السوق الأوروبية أمام كافة التيارات من أجل اقتصاد عالمى يفترق لأى إطار تأسيسى مناسب حقيقةً، بل ويحكمه قانون الغابة وجعل السوق الأوروبية

لاحول لها ولا قوة وبدون حماية معقولة. إن مثل هذه السياسة ستعرض للخطر وبشكل يتعذر إصلاحه الكيان الأوروبي الذي يعد شرطاً لمستقبلنا . إن إيديولوجية التبادل الحر التي تم تبسيطها بشكل تعسفي ليست سوى خدعة كبيرة مبنية على الجهل وعلى عدم الإدراك، وهذه السياسة مسئولة من الآن فصاعداً وبصورة مباشرة عن العديد من المآسي نتيجة ملايين العاملين اللذين فقدوا وظائفهم في العالم أجمع .

كيف وصلنا إلى هذا الحد ؟

السبب في غاية البساطة ، فالذين بيدهم اتخاذ القرار أعينهم مغلقة عن رؤية الحقيقة نتيجة التكرار الملح من الجميع حول الحقائق المغلوطة من الأحكام المسبقة الخاطئة . كما إنه كلما انتشرت الأفكار السائدة كلما تعمقت في نفسية البشر . مهما كان خطأ الأحكام فهي تكتسب نتيجة التكرار صفة الحقائق الثابتة التي لا غبار عليها دون التصدي للمعارضة النشطة لجماعات الضغط المختلفة .

V

الإضافة الخامسة

تجمع تفضيلي ليبرالى *

إن الأفكار المطروحة هنا أفكار بسيطة للغاية ، ويجب أن تكون واضحة. إن الصعوبة لا تكمن فى فهم الأفكار الجديدة ، ولكن فى التحرر من الأفكار القديمة التى تغلغلت فى خبايا أذهان الناس الذين نشأوا مثل غالبيتنا ، أى مثل غالبية المواطنين .

جون مينار كينيز

النظرية العامة للعمالة و الفائدة
والنقدية.

John Maynard Keynes

Théorie Générale De L'Emploi, De L'Intérêt, Et De La
Monnaie.1936

(*) مستخرج من كتابى لعام ١٩٩٤ ، Combats Pour L'Europe ، حماية السوق
الكبير للتجمع الأوروبى من خلال نظام تعيين الحصص والأنصبة.

ص ٤٢٧-٤٣٥ ، ص ٤٥٦-٤٥٧.

حماية السوق الكبير للتجمع الأوروبي

نظام تعيين الحصص والأنصبة

١- فى الفصول السابقة ، اقترحت على التجمع الأوروبى تطبيق مبدأ التجمع التفضيلى، أى مبدأ الحماية المناسبة للسوق الكبير للتجمع الأوروبى إزاء العالم الخارجى.^(١)

يطيب لى أن أسرد بإيجاز شديد لماذا أضحت حماية التجمع أمراً ضرورياً، وكيف يتعين الخيار بين الحماية بنظام التعريف والحماية بنظام تعيين الحصص، وما هى المبادئ العامة للحماية بنظام تعيين الحصص ، وما هى الاعتراضات المطروحة والأجوبة عليها.

لماذا مبدأ الحماية :

٢- لقد أوضحت أكثر من مرة لماذا يسفر تطبيق سياسة التبادل الحر العالمى عن آثار ضارة ، سواء تعلق الأمر بالآثار الخبيثة للتبادل الحر، أو تعلق الأمر بالانتقالات أو سياسة مفرطة للتصدير.^(٢)

لقد ذكرت أيضاً إنه فى جميع الأحوال، فإن الشروط التى استتبعتها سياسة التبادل الحر فى الوقت الراهن والتى قد تبدو مواتية، ستعرض للخطر على نحو كبير نتيجة نظام معدل الصرف المتغير ، وحرية الحركة لرعوس الأموال ، والمضاربة فى البورصة والإغراق النقدى.^(٣)

لقد أشرت كذلك إلى إنه منذ عام ١٩٧٤ انفجرت مشكلة البطالة على نحو فظيع نتيجة سياسة التبادل الحر العالمى الذى يطبقها التجمع الأوروبى، إذ أسهمت هذه السياسة فى هذا الوضع بنسبة كبيرة للغاية ، وواكبتها تفكك النسيج الصناعى فى فرنسا والتباطؤ الكبير فى معدل نمو مستوى المعيشة لدى الشعب الفرنسى.^(٤)

لقد أوضحت فى النهاية أن هذا الوضع ستتفاقم حدته فى المستقبل القريب نتيجة تزايد الأهمية على التجارة العالمية فى الدول ذات الأجور المنخفضة والتفوق التكنولوجى^(٥) بشكل لم يسبق له مثيل.

لقد بات واضحاً أن مثل هذا الوضع لن يكتب له الاستمرار، وعلى كل حال يتعين على اقتصاد التجمع الأوروبى لى يستطيع مواجهة هذا الوضع أن يعتمد على التجمع التفضيلى فى جميع القطاعات، مما يتطلب بالضرورة حماية مناسبة للسوق الكبير للتجمع.

إن التجمع الأوروبي أصبح اليوم فى حاجة ماسة لى يحمى نفسه، والسؤال الحقيقى الذى نطرحه اليوم ليس: "هل يجب أن يحمى نفسه؟" بل كيف يحمى نفسه؟".

نظام التعريفه أم نظام الحصص :

٣- أى نظام للحماية يتعين تطبيقه ؟ نصح العديد من الخبراء بتطبيق نظام التعريفه التعويضية لدرء أخطار تنافس الدول ذات الأجور المنخفضة، وإغراق البضائع والتتذبذبات التى تعمل على إشاعة الفوضى فى سوق الصرف بتحريض من المضاربات فى البورصة.^(١)

إن مثل هذا الحل يعتبر غير واقعى تمامًا. إذ لا أحد يستطيع على سبيل المثال أن يحدد بصورة معقولة معدل الصرف المتوازن للدولار مقابل المارك الألمانى أو الفرنك الفرنسى.

وبالأحرى إذا اتجهنا لدول جنوب شرق آسيا أو كوريا أو بولندا أو روسيا، فما هى إذن معدلات الصرف المتوازنة ؟ لا يمكن حساب تلك المعدلات، ولا يستطيع أى خبير فى العالم تقديرها، لا أحد يستطيع، بالفعل لا أحد يستطيع أن يحسب حاليًا معدلات الصرف المتغير إلا إذا تم حسابها بشكل تعسفى.

ومن باب أولى، إذا احتسبنا فروق الأسعار وإنتاجية العمل من قطاع إلى قطاع، وفروق الضرائب والتشريعات الاجتماعية فإن الحصول على حساب دقيق للتعريفه التعويضية بمثابة مهمة مستحيلة.

فى الواقع إن فكرة اللجوء لتعريفه تعويضية تتطلب تقييم كل سلعة على حدة وتقييم كل دولة على حدة للوقوف على التفاوت الناجم عن التنافس الدولى. إن مثل هذا التقييم أمر غير واقعى تمامًا.

ولذلك، فإن نظام تعيين الحصص المباعة بالمزاد العلنى هو النظام الأيسر فى تطبيقه وهو أكثر فاعلية ، وأكثر تواؤمًا مع المبادئ العامة لاقتصاد الأسواق .

وبالتالى فإن مع تطبيق نظام التعريفه التعويضية، يتعين اتخاذ عدة قرارات بالنسبة لكل سلعة على حدة ولكل دولة على حدة وبشكل تعسفى تمامًا سيصعب معه التوصل لاتفاق مما سيستلزم معه التعديل بصفة مستمرة، كما إن نظام الحصص لا يتضمن سوى قرار واحد لكل سلعة ، وهو عبارة عن تحديد أكبر جزء من استهلاك التجمع لهذه السلعة التى يؤمنها الاستيراد.^(٢)

مبادئ الحماية بنظام تعيين الحصص للسوق الكبير للتجمع الأوروبي :

٤ - بالنسبة لجميع المنتجات - باستثناء المواد الأولية والمنتجات الاستوائية والمنتجات الخزفية - حيث لا ينتج التجمع الأوروبي مثيلاً لها، سيعتمد مبدأ الحماية على البيع بالمزاد العلني للأصبة أو الحصص الخاصة بكل منتج أو مجموعة من المنتجات.

إن الهدف سيكون تأمين حد أدنى من النسبة المئوية لاستهلاك التجمع الأوروبي بالنسبة لكل منتج أو مجموعة منتجات عن طريق إنتاج التجمع الأوروبي لها . متوسط قيمة هذه النسبة المئوية قد تصل إلى ٨٠ % . ومما يذكر أن التنافس سيكون تنافساً حراً تماماً داخل السوق الكبير حيث سيتم العمل بمبادئ اقتصاد الأسواق التابع للتجمع الأوروبي وهكذا، سيتم تأمين نظام يعمل على استقرار الأسعار وحمايتها من أى اضطرابات خارجية داخل السوق الكبير للتجمع الأوروبي.

إن الدخل الناتج عن البيع بالمزاد العلني لنظام تعيين الحصص سيسمح بتعيين كل منتج على حدة بالنسبة لحصص التصدير، حتى نستطيع تعويض فروق الأسعار بين أسعار سوق التجمع الأوروبي والأسعار "العالمية" بالدولار الذى يخضع دائماً لتذبذبات شديدة . سيعمل هذا الدخل أيضاً على تمويل جزئى لهذه البرامج الموجهة لمساعدة الدول النامية.

إن هذا النظام سيكون مرناً للغاية، إذ سيسمح بتأمين كل سلعة بإنتاج مماثل للسوق الأوروبية بواقع ٨٠ % من استهلاك التجمع الأوروبي كما سيعمل على تجنب الاندثار الجزئى أو الكلى لقطاعات كاملة من الأنشطة.

إن السماح باستيراد ٢٠% فقط من كل سلعة لاستهلاك التجمع الأوروبي سيكون من نتيجته تنشيط التنافس الدولى فعليا.

هذا النظام سيحل محل النظام المعمول به حالياً و الخاص بقوانين الجمرک والتعريفه وتعيين الحصص. وقد يستلزم تطبيقه من أربعة إلى خمسة أعوام.

إن النظام المقترح لن يتضمن كقاعدة عامة أية إعانات داخلية ، وإن حصص التصدير ستعمل على تعويض فروق الأسعار نتيجة الأسعار الداخلية والأسعار "العالمية". هذا النظام لن يكلف الميزانية أى شيء على الإطلاق.

مغزى تحديد مستوى متوسط للحماية بنحو ٢٠٪

٥ - بتعين الإشارة إلى إن هذا النظام لن يكون جمانياً إطلاقاً بالمعنى الذى يفهمه أنصار سياسة التبادل الحر العالمى.

فى عام ١٩٩٢، وصلت نسبة القيمة الإجمالية للواردات بالمقارنة مع إجمالى الناتج الداخلى المباع إلى ١٢,٣% فى الولايات المتحدة و١٦,٧% لدى اليابان، ووصلت فى فرنسا إلى ٣٢,٦% مع الأخذ فى الاعتبار الواردات من داخل ومن خارج التجمع الأوروبى.

ولكن إذا تطرقنا فقط- مثلاً فعلنا الآن- للواردات من خارج التجمع الأوروبى ، وصلت النسبة إلى ١٥,٢% وهو رقم يمكن مقارنته تماماً مع الأرقام ١٢,٣% و١٦,٧% الخاصة بكل من الولايات المتحدة واليابان.

فضلاً عن هذا، إذا استبعدنا - كما فعلنا أيضاً - المواد الأولية ومواد الطاقة من الواردات الفرنسية من خارج التجمع الأوروبى التى تقتصر لكل أنواع الحماية، فإن نسبة قيمة الواردات من خارج التجمع الأوروبى بالمقارنة مع إجمالى الناتج الداخلى المباع انخفضت إلى ١١,٧ ، إذن هذا هو الرقم الذى يجب مقارنته على المستوى المتوسط للحماية المقترحة بنحو ٢٠%^(٤).

نستخلص من هذا أن الاقتراح الذى تقدمت به بخصوص نظام حماية الحصص نظاماً تحريراً أى ليبرالياً للغاية.

وفى واقع الأمر، وبالنظر إلى الوضع غير المستقر وغير المتوازن على الإطلاق فى عالمنا اليوم، يعتبر نظام تعيين الحصص المباعة بالمزاد العلنى الحل الوحيد لتأمين نظام حماية معقولة لقطاعات أساسية فى مواجهة التنافس المصطنع الذى يفتقر إلى أى مبرر، مع فتح السوق الأوروبى إلى حد ما أمام تنافس الدول الخارجية.

إن نظام تعيين الحصص المباعة بالمزاد العلنى يعتبر نظاماً ذا شفافية تامة. فهو نظام بسيط للغاية، وبمجرد تعيين الحصص لكل سلعة أو لمجموعة من السلع، فإن تطبيقه خال من مظاهر التعسف. إن هذا النظام غيرعنصرى لا يميز سلعة على أخرى ، وبالتالي فهو يتواءم مع الشرط العام للدولة الأكثر تفضيلاً.

وبمجرد تعيين الحصص وبيع الواردات المماثلة بالمزاد العلنى، سيضطلع اقتصاد الأسواق بدوره تماماً فى السوق الكبير للتجمع الأوروبى .

وكما هو معروف يجب تعويض الصادرات من حيث القيمة بالواردات، فلن أثار الحماية بالنسبة للواردات قد تتعارض مع زيادة الصادرات التى تتعدى الضروريات من أجل استيراد منتجات لا ينتجها التجمع الأوروبى مثل المواد الأولية والمنتجات الاستوائية.

إن نظام الحماية بتعيين الحصص للتجمع الأوروبي يضمن لكل قطاع نسبة مئوية محددة من استهلاك التجمع بحيث يتولى التجمع إنتاجها، مما يجعل من السهل مواجهة الآثار الضارة الناجمة حاليًا عن سياسة التبادل الحر العالمي، كما أن المؤسسات ستكون حرة تمامًا فى التصدير فى حدود المسموح به بالقياس على الأسعار العالمية وحصص التصدير لتعويض فروق الأسعار بين سوق التجمع الأوروبي والسوق العالمي.

الوضع بالنسبة للزراعة :

٦- بالنسبة لقطاع الزراعة فإن نظام تعيين الحصص سيكون مطابقاً لنظام القطاع الاقتصادى. نستطيع فقط فى هذا القطاع خفض النسبة المئوية للواردات فى حدود ١٠% من استهلاك التجمع ويتولى التجمع تأمين الإنتاج بنسبة ٩٠% لحماية التجمع . فضلاً عن هذا، فإن حصص الإنتاج قد تمنح لمنتجات المناطق المحرومة، هذه الحصص يتم تمويلها من دخل بيع الحصص بالنسبة للتجمع الأوروبي ككل.^(٩)

نتفق تمامًا على أن السوق الزراعى المشترك يستتبع بالضرورة تقييد مطلق للبضائع. لقد غاب عن الأذهان أن التجمع الأوروبي فى مجمله يستورد المحاصيل الزراعية بنسبة أكبر من تلك التى يقوم بتصديرها.

فى واقع الأمر، إن تطبيق الحماية بنظام تعيين الحصص سيضمن فى آن واحد الاكتفاء الذاتى فى مجال المحاصيل الزراعية للتجمع الأوروبي، والحفاظ على مستوى العمال الزراعيين بشكل لائق، وخلق اقتصاد للأسواق المنافسة بدون اللجوء لإعانة داخلية باستثناء المناطق الجبلية المحرومة من الزراعة.^(١٠)

بعض الاعتراضات :

٧- هل الحماية لن تُعرض النمو والعمالة للخطر؟ أن تعمل على خفض مستوى المعيشة نتيجة ارتفاع الأسعار التى تتضمنها؟ وهل لن تعرض التقدم التقنى أيضًا للخطر؟ وهل سيكون تطور ونمو الدول المختلفة بمنأى عن الخطر من جراء هذه السياسة؟

تلك هى الأسئلة التى تطرح علىّ دائماً خلال محاضراتي، والتى أجبت عليها باستفاضة عدة مرات فى الفصول السابقة.

وردًا على كل هذه الأسئلة أقول لا. ^(١١)

سأكتفى هنا بالرد بإقتضاب على بعض الأسئلة الخاصة.

لقد قيل إن إرساء نظام للأسعار خاص بالتجمع الأوروبي يختلف عن نظام الأسعار العالمية قد يُعرض الفاعلية للخطر، وهو قد يتساوى مع سياسة الإغراق. هذه الحجة غير مقبولة .

أولاً : إن الأسعار العالمية تخضع دائماً للتذبذبات الخاطئة والتي تعرض للخطر كل حساب اقتصادي فعال.

وطالما هكذا سيكون الحال، فإن الشرط المُهم الذي يحقق الفاعلية هو إرساء نظام ثابت للأسعار داخل التجمع الأوروبي يكون بمنأى عن الاضطرابات الضارة للسوق العالمي.

ثانياً : إن إرساء مثل هذا النظام لا يتساوى بأى حال من الأحوال مع سياسة الإغراق.

إن تحقيق الأهداف السياسية الداخلية للتجمع الأوروبي يتحمل تكلفتها فقط رعايا هذا التجمع. ليس هناك أى سبب يدعو الزعايا الأجانب لتحمل التكلفة الخاصة بتلك السياسة.

أضف إلى ذلك إلى أن الهدف الاسمي من جراء هذه السياسة هو حماية اقتصاد السوق الأوروبي من التقلبات الخارجية التي تعمل على زعزعة الاستقرار وخلق البطالة.

ولذلك وعلى سبيل المثال، فإن البيع بأسعار عالمية تم تخفيضها بشكل مصطنع نتيجة الإغراق النقدي لا تعد تطبيقاً لسياسة الإغراق . هذه السياسة هي فى واقع الأمر سياسة لتحديد الإغراق النقدي الخارجى.⁽¹¹⁾

لقد قيل أيضاً إن نظام تعيين الحصص سيكون نظاماً مُعقّداً، وسوف يتسبب فى خلق العديد من المشاكل.

بالتأكيد إن نظام الحماية بتعيين الحصص من طبيعته خلق كثير من الأسئلة، وقد تبدو سياسة الحماية فى جوهرها من أول نظرة على أنها أبسط بكثير من سياسة التبادل الحر العالمي. إن سياسة التبادل الحر لا تشكل ظاهرياً أى صعوبة، إذ لا يوجد نظام الحصص، ولا يوجد قوانين للتعريف الجمركية، مع إلغاء كافة الحواجز أمام المبادلات، إلا أن كل ذلك على الورق فقط ، وبالنسبة للجهلاء هذه المزايا رائعة تماماً.

لكن الحقيقة أبسط من ذلك . إذا كان بسبب هذه السياسة ازدادت البطالة على نحو مكثف، وتفاقم النسيج الصناعى، وتدهور مستوى المعيشة، فإن المشاكل الحقيقية لسياسة التبادل الحر العالمي هي أكبر من ذلك بكثير ، هي مشاكل من الصعب جداً التغلب عليها بالمقارنة مع المشاكل والصعوبات التي قد تنتج عن سياسة حماية الحصص وهي سياسة معتدلة ومعقولة، تعمل على المساهمة بشكل فعال فى تنمية العمالة والنمو.⁽¹²⁾

لقد قيل أيضًا إن نظام الحماية بتعيين الحصص ليس نظامًا ليبراليًا. غير أنه ثمة خلط بين اقتصاد الأسواق التي يستتبع إطارًا تأسيسيًا مناسبًا وبين سياسة التسيب العالمي التي تسفر عن زعزعة الاستقرار وخلق البطالة.

وعلى أى حال، وبالنسبة لمجال الزراعة، ما هو النظام الذى فرضته علينا الولايات المتحدة باسم الليبرالية ؟ هو فى الواقع نظام الأنصبة الذى يتعارض مع الاقتصاد والمساعدات المباشرة، نظام قيادى يحث على غرار الطراز السوفيتى، نظام يتسم بعدم الفاعلية والتعسف والظلم.

إن النظام الذى اقترحتة للحماية بنظام الحصص لا يتعارض إطلاقاً مع حرية العمل لاقتصاد الأسواق ، بل بالعكس يجعله يعمل بصورة صحيحة ، بمنأى عن الآثار الضارة لنظام عالمى مزعوم والذى لا يمثل فى حقيقة الأمر سوى اضطراب وفوضى.

لقد قيل أيضًا إن نظام الحماية بتعيين الحصص مستتبع فى اتخاذ إجراءات تأرية ما هى تلك الإجراءات التأرية ؟ إذا عملت الإجراءات التأرية على تعميم نظام الحماية بتعيين الحصص بالنسبة للاقتصاديات الإقليمية المختلفة ، فإنه حتمًا ستعم الفائدة على جميع هذه الاقتصاديات.

فى الواقع إن المعيار الحقيقى للحماية ليس فى وجود هذا القانون أو ذاك فى مجال القوانين الجمركية، أو تعيين هذه الحصص أو تلك، ولكن فى الانفتاح التام للاقتصاد على التنافس الخارجى. وهكذا، وفى النهاية فإن المعيار الحقيقى التام والكمى للحماية هو النسبة بين القيمة الإجمالية للواردات وإجمالى الناتج الداخلى المباع.

لكن إذا كانت هناك إجراءات تأرية فرضتها هذه الدولة أو تلك، للدفاع عن مصالحها الخاصة، فإن مواجهة هذه الإجراءات التأرية سيكون سهلاً للغاية، وذلك بفرض إجراءات تأرية مضادة رداً على الإجراءات التأرية الأخرى التى فرضتها تلك الدولة.

فى واقع الأمر، إن الهدف من إرساء نظام اقتصادى عالمى جديد لن يكون بمثابة قانون الغابة الذى تفرضه هذه الدولة أو تلك، بل سيكون بمثابة إرساء اقتصاد عالمى ينعم بالرخاء، حيث يستطيع اقتصاد الأسواق العمل بصورة أفضل لمصلحة الجميع ، كما أنه لن يكون أيضًا أداة للبقاء الخداع باسم المبادئ الكبيرة الجوفاء، أيضًا لن يساهم هذا النظام الاقتصادى فى الفوضى التى يشهدها العالم حاليًا، حيث الأقوى يسعى لاستعباد الأضعف.

لنفكر إذاً فى الأمر بإمعان . يجب أن يركز النظام العالمى الجديد على مؤسسات إقليمية تضم دولا ذات اقتصاد متجانس بشكل كافٍ ، وتطبق فيما بينهم سياسة تبادل حر تام بعيدًا عن الفوضى الخارجية.^(١٤)

فى الواقع إن الوسيلة الوحيدة لمواجهة الآثار الضارة لسياسة التبادل الحر العالمى
والتي هى فى ازدياد مستمر، هو إعادة التفكير تمامًا فى جوهر التجارة الدولية وفى الإطار
التأسيسى المنظم لها، وبمعنى آخر وضع قواعد جديدة واستبدالها بالقواعد القديمة التى أثبتت
فشلها لفترة طويلة.^(١٠)

هوامش

١- انظر على وجه الخصوص Allais ، ١٩٩٤ ، *Combats Pour L'Europe* ، الفصل:

XI 2, XI 1, IX 2, VIII 3, VIII 2, VIII 1, VI 4, VI 3, VI 1, IV 1, II 1

سبق ذكرهم. لا للتبادل الحر العالمي، الآثار الضارة للتبادل الحر العالمي، التبادل الحر خرافات وحقائق، تبادل حر انتحاري، تأثير ضار للتبادل الحر، أوجه القصور في الاتحاد الأوروبي، إصلاح الاتحاد الأوروبي، لحادوا أوروبا بخصوص الآثار الضارة للتبادل الحر، بديهيات لا أساس لها من الصحة وتناقض الدول ذات الأجور المنخفضة.

٢- انظر بصفة خاصة: *Combats Pour L'Europe* ، الفصل:

1. VI 1, VI 4, VIII 1, VIII 2. سبق ذكرهم، التبادل الحر، حقائق وخرافات، تبادل حر انتحاري، تأثير ضار للتبادل الحر، أوجه القصور في الاتحاد الأوروبي وإصلاح الاتحاد الأوروبي.

٣- انظر الهامش السابق، الفصل 1. VI ، VIII ، الفساد النقدي للتبادل الحر العالمي، وفساد الاتحاد

الأوروبي.

٤- الهامش السابق، الفصل 1. X ، انكسار عام ١٩٧٤.

٥- الهامش السابق، الفصل 2. XI ، تناقض الدول ذات الأجور المنخفضة.

٦- انظر على وجه الخصوص Jean Arthuis ، ١٩٩٣ ، *Les Délocalizations Et L'Emploi* ، دار النشر

أورجوتزاسيون . *Organization*

٧- *Combats Pour L'Europe* ، الفصل: 3. VI ، 4. VII ، 2. VIII ، تبادل حر انتحاري. أجوبة

على "رجال الاقتصاد في منظمة الجات" وإصلاح شأن الاتحاد الأوروبي.

٨- بخصوص الواردات وإجمالي الناتج الداخلي للولايات المتحدة واليابان وفرنسا، انظر INSEE ، حسابات ومؤشرات اقتصادية ، تقرير حول حسابات الأمة ١٩٩٣ ، ص ٣٦ ، ص ٢٧٤ - ٢٧٥ بخصوص الواردات من خارج التجميع الأوروبي، انظر *Combats Pour L'Europe* الفصل 2. X العوامل المسببة للبطالة ، الهامش ٧ .

٩- *Combats Pour L'Europe* ، الفصل 1. IV ، فساد التبادل الحر العالمي.

١٠- الهامش السابق ، الفصل 1. II ، لا للتبادل الحر العالمي.

١١- الهامش السابق ، الفصول : 3. VI , 2. VII , 1. X , 1. XI , 2. XI تبادل حر انتصارى، الغد الذى يتفنى بالتبادل الحر العالمى، انكسار عام ١٩٧٤، بديهيات لا أساس لها من الصحة، وتناقض الدول ذات الأجور المنخفضة.

١٢- الهامش السابق، الفصل 1. IV ، الآثار الضارة للتبادل الحر للعالمى

١٣- الهامش السابق، الفصل 1. X، انكسار عام ١٩٧٤

١٤- الهامش السابق، الفصول 3. VI , 4. VII ، تبادل حر انتصارى وأجوبة على "رجال الاقتصاد فى منظمة الجات".

١٥- الهامش السابق، الفصول 3. VI , 3. VII , 2. VIII ، تبادل حر انتصارى ، تسعة أسباب رئيسية وإلجبارية لإرجاء التوقيع على اتفاقيات الجات وإصلاح شأن الاتحاد الأوروبى .

VI

الإضافة السادسة

نمو وتنضج*

يدعى البعض أن التاريخ لا يكرر نفسه، ومع ذلك فنحن دائماً أمام الوقائع نفسها و المظاهر نفسها رغم إنه قد تختلف الأشكال والأشياء ...

لم ننس تواتر المذاهب التي كان لها الغلبة رغم سطوتها . لا ينبغي أن نعكف على دراسة الآراء مهما يكن من تسلط مصدرها ، كما أننا نجد في رصد الوقائع إجابة مباشرة على الاعتراضات المثارة منذ زمن طويل ، والتي تتجدد باستمرار .

كليمون جوجلار

أزمات تجارية

Clément Juglar

Des Crises Commerciales 1889

(*) مستخرج من كتابي لعام ١٩٧٤ ، L'Inflation Française Et La Croissance

معطيات الملاحظة :

١- إن الحجة الأساسية هي في واقع الأمر في صالح التضخم ، وهي إن التضخم سيكون مواتياً للنمو بالمعنى الحقيقي ، وإن كل سياسة معادية للتضخم ستحكم على الاقتصاد بمالا يدعو معه مجالاً للشك إلى خفض العمالة على نحو مكثف.

في واقع الأمر ، أدت المعطيات القائمة على الملاحظة إلى نتيجة مزدوجة.

(١) خلال تذبذب الوضع الاقتصادي الطارئ نلاحظ أن هناك ارتباطاً متبادلاً وثيقاً بين التغيرات في الكتلة النقدية والإنفاق العام والإنتاج. هذه التغيرات ذات الأطوار المختلفة بالمقارنة مع بعضها البعض هي نتيجة سبب واحد لا يتغير وهو التغيرات المرتبطة بالوضع الاقتصادي الطارئ.

(٢) وعلى عكس ذلك إذا رصدنا المسألة الأساسية وهي تأثير التضخم المنتظم على مستوى الإنتاج، سنخلص إلى إنه لا يوجد أى ارتباط متبادل بين معدل التضخم ومعدل نمو الاقتصاد بالمعنى الحقيقي.

تذبذبات الأوضاع الاقتصادية الطارئة :

٢- أسفر تحليل معطيات التجربة عن وجود ارتباط قوى بين تذبذبات الكتلة النقدية وتذبذبات إجمالي الناتج القومي الحقيقي بتأخير يتراوح مدته لثلاثة أشهر بالنسبة لإجمالي الناتج القومي عن الكتلة النقدية ^(١)

إذن ثمة ارتباط متبادل تم رصده منذ زمن طويل ومعلومات إحصائية صالحة، وذلك منذ بداية القرن التاسع عشر.

تحركات الأسعار على المدى الطويل :

٣- بما أن كل توسع نقدي في الظروف الاقتصادية الطارئة يتبعه توسع في أنشطة الظروف الاقتصادية الطارئة بالمعنى الحقيقي، لن نخلص إلى أن كل تضخم منتظم يعد شرطاً للنمو. كما أنه لن نخلص أيضاً إلى وجود مميزات صالحة لتذبذبات الظروف الاقتصادية الطارئة أو للتحركات على المدى الطويل

لتحليل أثر التحركات الخاصة بالأسعار على المدى الطويل بشكل صحيح يجب أن يتم تحديد فترة طويلة بشكل كاف يتم من خلالها رصد تحركات الأسعار ، سواء ارتفاعاً أو هبوطاً على المدى الطويل.

ومن جهة أخرى ، لا يوجد أى ارتباط متبادل مقبول فى كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة بين التوسع على المدى الطويل للإنتاج وبين حركات الأسعار على المدى الطويل فى القرن التاسع عشر.^(٢)

نستخلص من هذا أن التضخم المنتظم على المدى الطويل لا يعد إطلاقاً شرطاً ضرورياً لتحقيق النمو بالمعنى الصحيح.

ارتباط متبادل ذو مغزى مهم للغاية :

٤- تميزت الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية ، بتضخم عام ونمو قوى لكنها تميزت أيضاً بمعدلات تضخم ونمو مختلفة للغاية فى الدول الصناعية . فى عام ١٩٦٨ تناولت التحليل للدول الأساسية الأعضاء فى منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية وعددهم ست عشرة دولة- المعدلات الخاصة بمتوسط النمو السنوى لإجمالى الناتج القومى الحقيقى للفرد ، والمستوى العام للأسعار فى الفترة من ١٩٥٢-١٩٦٥^(٣)

لقد تم بالفعل رصد ارتباط متبادل بين معدل النمو وبين معدل التضخم ، ومع ذلك إذا تم التقريب بين معدل النمو المتأخر لكل دولة بالمقارنة مع الولايات المتحدة- يمكن قياس معدل النمو بمقارنة متوسط إجمالى الناتج القومى للفرد خلال نفس الفترة مع معدل النمو فى الولايات المتحدة - سنلاحظ أن هناك ثمة ارتباط متبادل أكثر قوة.

وبمجرد زوال تأثير هذا التأخر، سنلاحظ أنه لا يوجد أى ارتباط متبادل بين معدل النمو وبين معدل التضخم.^{(١) (٤)}

تضخم وفاعلية اقتصادية :

٥- ترتفع جميع الأسعار سريعاً فى فترة التضخم، وتكون الأعمال ميسرة نتيجة المكاسب الناجمة عن الزيادة المستمرة فى طرق الدفع . فى ظل هذه الظروف نجد أن التضخم يعرض للخطر فاعلية الاقتصاد التى تنمو وتستقر فى ظل ثبات الأسعار اللازمة لتشغيل اقتصاد الأسواق اللامركزية.

فى فترة الارتفاع السريع للأسعار، فإن أى مقارنة بين الأسعار، وأى كشف تقديرى للاستثمارات الواجب إنجازها ستكون وهمية أو يستحيل تنفيذها . إن الأسعار و معدلات الفائدة لا تقوم بدورها - فى مثل هذه الظروف - من حيث التنظيم وهو دور أساسى لتشغيل اقتصاد الأسواق اللامركزية على نحو فعال. إن الأرباح التى تدونها الحسابات هي أرباح شكلية تماماً ولا معنى لها إطلاقاً.

فى واقع الأمر، بدلا من أن نُشجّع النمو، فإن التضخم يُعرّضه للخطر وذلك باستحالة الحصول على حساب اقتصادى فعّال، كما أن التضخم يؤدى إلى الإسراف العام وتبديد الثروات والموارد.

وُجُوبَة شاملة :

٦- إن مجمل النتائج التى نستطيع أن نستخلصها من المعطيات التجريبية المتعلقة بين الربط بين التضخم وبين النمو هى على النحو الآتى :

(١) إن التضخم المنتظم ليس شرطاً ضرورياً للنمو بالمعنى الصحيح .

(٢) طالما هناك استحالة فى الحصول على أى حساب اقتصادى فعّال، وتشغيل صحيح لاقتصاد الأسواق اللا مركزية، والإسراف المكلف لرأس المال فإن التضخم يعرض للخطر نمو الاقتصاد.

(٣) نظراً لأنه خلال التذبذبات الناجمة عن الوضع الاقتصادى الطارئ فإن التذبذبات فى الكتلة النقدية يتولد عنها تذبذبات فى الأنشطة، ولذلك لا نستطيع الجزم بأنه فى الإمكان زيادة العمالة والإنتاج بلا نهاية عن طريق نمو منظم فى الكتلة النقدية، وأن التضخم شرط لتحقيق النمو^(١).

(٤) إذا عقدنا مقارنة بين معدلات النمو لدول مختلفة، سنلاحظ أن نمو بلد ما يصبح أكثر قوة كلما كان المعدل متأخراً بالمقارنة مع الدول الأكثر تقدماً من حيث المعدل.

(٥) لا توجد فروق جوهرية بين التذبذبات الناجمة عن الوضع الاقتصادى الطارئ التى أعقبت الحرب العالمية الثانية، وتلك التى كانت قائمة فى القرن التاسع عشر.

إن هاتين الفترتين لا تختلفان سوى بشكل نسبى مع الفترة الزمنية التى أعقبت الحرب العالمية الثانية والتي حدث فيها التضخم. ^(٢)

هو المشرق

(١) انظر بصفة خاصة Allais ، ١٩٩٤ ، *L'Inflation Française Et La Croissance* ، الرسم

البياني VI ، الولايات المتحدة، ١٩٤٣-١٩٧٣، معدلات التغير السنوي للكتلة النقدية والإنتاج . ص ٣٢

(٢) انظر الهامش السابق، الرسم البياني VIII فرنسا ، ١٨٢٠-١٩١٣، إنتاج القمح ومؤشر أسعار الجملة،

ص.٣٦، الرسم البياني IX بريطانيا، ١٨٢٠-١٩١٣، الإنتاج الصناعي ومؤشر أسعار الجملة، ص ٣٧، الرسم

البياني X، الولايات المتحدة، ١٨٣٩-١٩١٣ مؤشر لحجم إنتاج التمدين والطاقة الهيدروكهربائية ومؤشر أسعار الجملة في

أمريكا، ص ٣٨، الرسم البياني XI ، العالم ١٨٦٣-١٩١٣ الإنتاج الزراعي العالمي، الإنتاج العالمي للمواد الأولية غير الزراعية، ومؤشر أسعار الجملة في إنجلترا. ص. ٣٩ .

(٣) في الفترة من ١٩٥٢-١٩٦٥ فإن الدول التي اعتبر معدل النمو بها في نفس القرن متأخرًا بالنسبة

للولايات المتحدة هم على التوالي :

للولايات المتحدة - كندا - السويد - سويسرا - فرنسا - بلجيكا - الدانمرك - النرويج - إنجلترا - ألمانيا (الاحتياطية) -

هولندا - النمسا - إيطاليا - اليونان - إسبانيا - اليابان.

أن تأخر معدل النمو e لبلد ما بالمقارنة مع الولايات المتحدة يساوي النسبة :

$$e = q / (\text{دولة ما}) \text{ (الولايات المتحدة)}$$

حيث q تمثل إجمالي الناتج القومي الحقيقي للفرد.

على سبيل الإيضاح وبالنسبة للفترة ١٩٥٢-١٩٦٥ فإن قيم التنمية e تساوي ١ بالنسبة للولايات المتحدة، ١,٧٢

لسويسرا و ٢,٠٦ لفرنسا، ٢,٣٤ لإنجلترا، ٢,٦٤ لألمانيا الاتحادية، ٤,٥٤ لإيطاليا، ٦,٨٤ لإسبانيا، ٧,٦٧

للإيابان.

(٤) Allais ، ١٩٧٤، انظر الهامش السابق، الرسم البياني XII، الارتباط المتبادل لمعدل النمو لإجمالي

الناتج القومي الفعلي للفرد ومعدل النمو للمؤشر العام للأسعار، ص.٤٢، الرسم البياني XIII ، الارتباط المتبادل للنمو

ولإجمالي الناتج القومي الفعلي للفرد ص ٤٣، الرسم البياني XIV، الارتباط المتبادل للمنتج من الارتباط المتبادل للرسم

البياني XIII ولمعدل النمو الخاص بالمؤشر العام للأسعار ١٩٥٢-١٩٦٥ ص ٤٤ . معامل هذا الارتباط المتبادل

الآخر هو 0,0283 = r .

(٥) X^1 يشير إلى معدل النمو π ويشير X^2 إلى المؤشر :

$$X^2 = \log q \text{ EU} - \log q = \log e \quad (1)$$

و يشير X^3 إلى معدل ارتفاع الأسعار p ، وتساوى مساحة معاملات الارتباط الممتد الكامل r_{ij} الآتى :

P	Log e	π	
٠,٦٥٢١	٠,٩٠٨٧	١	π
٠,٧٠٤٦	١	٠,٩٠٨٧	log e
١	٠,٧٠٤٦	٠,٦٥٢١	P

$$r_{12.3} = 0.8551$$

معاملات الارتباط الممتد الجزئى هى الآتى :

$$r_{13.2} = 0.0398$$

تم احتساب هذه الأرقام كما لو كان معدل النمو لإجمالى الناتج القومى الفعلى للفرد في بلد ما لا يعتمد إلا على تأخر معدل النمو بالتقاس على الولايات المتحدة ، إن تأثير معدل النمو الخاص بالأسعار مُهْمَشًا تمامًا.

بخصوص هذه المعاملات انظر Allais ، ١٩٦٨ ، *Monnaie Et Developpement* ، المزمرة II ، المدرسة الوطنية العليا لمناجم باريس، ص ١٥١-١٥٢.

(٦) وعلى عكس ما يمكن أن يقترحه تحليل سطحي، فإنه لا يوجد أى تعارض بين التبعية التى تم رصدتها بين تنبؤات النموذج الاقتصادى للطارئ فى مجال الإنتاج والكتلة النقدية وبين عدم وجود ارتباط متبادل عندما يتعلق الأمر بالتنبؤ على المدى الطويل . بخصوص هذه النقطة الجوهرية، انظر Allais ، ١٩٧٤ ، *L'inflation Française Et La Croissance* ، الهامش، ٢٢،١ ص ٦١ .

(٧) بخصوص كل ما تقدم انظر Allais ، الهامش السابق، و Allais ١٩٧٤ :

Le Concept De Monnaie Et De Pouvoir D'achat Par Le Mécanisme Du Crédit Et Ses Implications

الفصل IV ، مركز التحليل الاقتصادى ، مذكرة وردت فى كتاب Allais لعام ١٩٧٤ ، *Monnaie Et Developpement* ، المزمرة IV ، المدرسة الوطنية العليا لمناجم باريس، انظر أيضا Allais ، ١٩٨٥ ، *The Credit Mechanism And Its Implications* . الفصل IV .

إضافة صغيرة

١٩٩٩

لدى قياس التغيرات الأساسية التى طرأت على الفترة من ١٩٥٢-١٩٦٥ فى الجدول I الآتى ذكره، سنجد أنه فى عام ١٩٩٥ خضع ترتيب الدول لتعديل كبير حسب مستوى المعيشة لكل دولة . وأصبح الترتيب على النحو الآتى :

قيم النسبة

(الدولة محل الدراسة) q / (الولايات المتحدة) e = q

١٩٩٥	١٩٥٢-١٩٦٥	
١	١	الولايات المتحدة
٠,٦٣	١,٧٢	سويسرا
١,٠٥	٢,٠٦	فرنسا
١,٤٥	٢,٣٤	إنجلترا
١,٠٥	٢,٦٤	ألمانيا الاتحادية
١,٤٦	٦,٨٤	إيطاليا
٠,٦٧	٧,٦٧	اليابان

المصدر: الهامش ٣ سبق ذكره ومستخرج إحصائى للولايات المتحدة ١٩٩٧،

ص ٨٣٨

الهوامش: (١) فى عام ١٩٩٥ تطابقت قيمة e مع ألمانيا الموحدة.

(٢) على كل حال ، هذه الحسابات هى فقط أرقام للقياس.

المراجع

إن المراجع الآتي ذكرها بخصوص الكيان الأوروبي هي جزء مُكَمَّل للمراجع التي قدمتها في مؤلفاتي عام ١٩٩١، **L'Europe Face A Son Aveinr, Que Faire?** (ص٢٤٧-٢٧٤) وعام ١٩٩٤ **Combats Pour L'Europe** (ص٥١٣-٥١٨). إن هذه المراجع بالضرورة ناقصة إلى حد كبير. والمراجع التي ذكرتها هي ذات قيمة متباينة للغاية.

في الواقع ، لقد وقع الاختيار على هذه المراجع بغية التوضيح من خلال موضوعات مختلفة ، المواضيع التي تناولتها في هذا الكتاب.

تم توزيع هذه المراجع إلى ستة أقسام لسهولة الاطلاع عليها.

أ- اقتصاد الأسواق والهيكل التأسيسي.

A-Economie De Marchés Et Structure Institutionnelle.

ب - مبادلات دولية وتنمية اقتصادية. نظرية وتطبيقات.

B-Echanges Internationaux & Developpement Economiques. Théorie & Applications

ج- هجرة. C-Immigration.

د- الكيان الأوروبي. D- Construction Européenne.

هـ- هيئات رسمية فرنسية. E-Organismes Officiels Français.

و- منظمات دولية. F-Organisations Internationales.

اقتصاد الأسواق والهيكل التأسيسي

آليه موريس :

- ١٩٤٥ تمهيد لإعادة إنشاء الاقتصاد العالمى، سيرى، باريس، ١٩٤٥، ص ٣٩، الطبعة الثامنة.
- ١٩٤٨ ما بعد التبادل الحر والشمولية.
- المذهب الليبرالى والاشرأكى لاقتصاد الغد.
- تقرير قُدم فى مؤتمر أوروبا لاهأى، مايو ١٩٤٨، المجلة الجديدة للاقتصاد المعاصر، إبريل ١٩٥٠، ص ٣٢-٢٥، و مايو ١٩٥٠، ص ٣٢-٢٦.
- ١٩٤٩ اشتراكية وليبرالية
- تقرير قدم فى المؤتمر الوطنى الخامس عشر للسلام فى باريس، نوفمبر ١٩٤٩ المذكرات الاشتراكية الوطنى، ليه كاييه سوسياليست، بروكسل، مارس ١٩٥٠، ص ٣١-٣٧.
- ١٩٥٩ الشروط الاقتصادية لمجتمع حر.
- مجلة أعمال أكاديمية العلوم السلوكية والسياسية. العام ١١٢، ١٩٥٩، ص ٣٧-٥١
- ١٩٦٩ المجتمع الليبرالى فى خطر.
- مجتمع قدامى خريجي مدرسة الهندسة، لاجون آيه لاروج، رقم ٢٤١ أكتوبر ١٩٦٩، ص ٣-٢٥.
- ١٩٧٠ رأسمالية وجماعية.
- النودة الثالثة للفكر الليبرالى، الليبرالية، ص ٩٣-١٠٧.
- ١٩٧٤ طبقات اجتماعية وحضارية

- اقتصاديات ومجتمعات، مذكرات معهد العلوم الاقتصادية المطبقة ، (المسلسل ٤٣، رقم ١٧، عام ١٩٧٤، ص ٢٥٨-٣٧٧)
- ١٩٧٧ الضريبة على رأس المال والإصلاح النقدي.
- دار نشر هرمان، مقدمة، ص ٥-٢٧، وخاتمة، ٢٤١-٢٥٦، الطبعة الثانية، ١٩٨٨
- ١٩٩٠ العلم الاقتصادي المعاصر والوقائع.
- مجلة العالم، يونيو ١٩٩٠، ص ٥٤-٧٤.
- ١٩٩٠ التفكك الأخلاقي للمجتمع الفرنسي.
- الفيجارو، ٥ ديسمبر ١٩٩٠ .

ب

مبادلات دولية وتنمية اقتصادية

نظرية وتطبيقات

آليه موريس:

١٩٤٣ البحث عن نظام اقتصادي، الجزء الأول- الاقتصاد البحث، الطبعة الأولى، دار نشر انتمستريا، ١٩٤٣، في ٨٥٢ صفحة وملحقات في ٦٨ صفحة.

الطبعة الثانية، ١٩٥٢، نشرت بمعرفة المركز القومي للبحث العلمي، بعنوان: اتفاقية الاقتصاد البحث، المطبعة الوطنية، الجزء ٥ في ٩٨٤ صفحة. تختلف الطبعة الثانية عن الطبعة الأولى في إضافة "مقدمة للطبعة الثانية". (٦٣ صفحة)

الطبعة الثالثة، دار نشر كليمون جوجلار، ١٩٩٤، نشر بمعرفة وزارة التعليم العالي والبحث، بعنوان: معاهدة الاقتصاد البحث، مع إضافة مقدمة ثالثة(ص١٥-١٥٦).

١٩٤٧ اقتصاد ومنفعة

مكتبة المنشورات الرسمية والمطبعة الوطنية ، باريس، في ٨٠٠ صفحة، في جزئين.

الطبعة الثانية، دار نشر كليمون جوجلار، ١٩٩٨، نشر بمعرفة وزارة التعليم القومي، والبحث والتكنولوجيا مع إضافة مقدمة ثانية ، ص١١-٢٦٥.

١٩٤٧ مظاهر اقتصادية للفيدرالية

تقرير قدم في مؤتمر مونترال "الاتحاد الأوروبي للفيديراليين، في الفترة من ٢٧-٣١ اغسطس عام ١٩٤٧. نشر في الجزء الجماعي، تقرير المؤتمر السنوي الأول للاتحاد الأوروبي للفيديراليين، الاتحاد الأوروبي للفيديراليين، قصر ويلسون، جنيف، ص٣٣-٥٧.

الترجمة الإنجليزية :

حرية واتحاد، واشنطن، فبراير، مارس ومايو ١٩٤٩، الآثار السيئة للتأميم،

- مظاهر اقتصادية للاتحاد الفيدرالي، وعوائق اقتصادية أمام الاتحاد ، ص ٩-١٢٥.
- ١٩٦١ العالم الثالث في مفترق الطرق، مركزية متسلطة أم تخطيط تنافسي. المذكرات الأفريقية، الحجم ٨٧ ، بروكسل كرياسيون دي برس، ٣٤ الشانزليزية، باريس. الترجمة الإيطالية :
- العالم الثالث في مفترق الطرق، ج.س سانسوني، دار نشر فلورانس ١٩٦٢، في ٢٦٢ صفحة.
- ١٩٦٧ شروط الفاعلية بخصوص الخطة الدولية.
- معهد الدراسات العليا الدولية، جنيف ، ١٩٦٩، ص ٥٢
- ١٩٦٧ النظام الدولي واقتصاد الأسواق
- معهد الدراسات العليا الدولية، جنيف ، ١٩٦٩، في ١٢٨ صفحة.
- ١٩٧٠ تحرير العلاقات الاقتصادية الدولية - اتفاقيات تجارية أم تكامل اقتصادي. جوتييه- فيلار، باريس ١٩٧١ في ١٩٥ صفحة.
- ١٩٧٤ التضخم الفرنسي والنمو- أساطير وحقائق.
- رابطة الحرية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي ، باريس ١٩٧٤، في ١١٩ صفحة.
- ١٩٧٧ الضريبة على رأس المال والإصلاح النقدي.
- دار نشر هرمان، باريس، في ٣٧٠ صفحة. الطبعة الثانية، دار نشر هرمان/ ١٩٨٨
- ١٩٨١ النظرية العامة للفائض.
- اقتصاديات ومجتمعات. باريس، يناير- مايو ١٩٨١ معهد العلوم الرياضية والاقتصادية ، الجزء ٢ ، في ٧١٨ صفحة . الطبعة الثانية، دار نشر جرينوبل الجامعية ١٩٨٩.
- ١٩٨٩ علم الاقتصاد المعاصر وعدم الاستقرار الشامل،

تحليلات نقدية لبعض السمات الجوهرية.

المؤتمر الدولي حول عدم الاستقرار الشامل

مالك جيل يونيفرستي

عدم الاستقرار الشامل في العالم الاقتصادي، دار نشر بلدزاري. مالك كالوم، ر. موندل. ص ٢٥-٣٨، مطبعة سان مارتنز.

باسيتا فريدريك

١٨٤٥ اقتصاديات خاطئة.

أعمال كاملة، الجزء الرابع، جيومين، ١٨٧٨، في ٥٤٨ صفحة

بورجينا هنري

١٩٩٥ تسلط الأسواق

إيكونوميكا ، في ١٧٠ صفحة.

برزنسكي جنبو

١٩٩٧ المسرح الكبير

دار النشر بايار، في ٢٧٦ صفحة.

كلين وليام. ر

١٩٩٧ التجارة وتوزيع الدخل.

معهد الاقتصاد الدولي ، واشنطن في ٣٠٦ صفحة.

فريمان ريتشاد. ب

١٩٩٥ هل تحدد راتبك مقدماً؟

جريدة آفاق الاقتصاد ، جينف ١٩٩٥، ص ١٥-٣٢

جولد سيمث جيمى

١٩٩٣ الفخ ، دار النشر فيكوست

١٩٩٥ الإجابة ، دار النشر فيكوست، فى ٢٤٦ صفحة.

المجموعة الأوربية للأمم

١٩٩٧ أوروبا- الحامية أو أوروبا الأمم؟

البرلمان الأوروبى، ١٩٩٨، فى ٢١٤ صفحة.

إززالوش إريك

١٩٩٧ هذا العالم الذى ينتظرنا ، درا نشر جراسية، فى ٢٦٦ صفحة.

جوانو داتيل

١٩٨٠ الجات ومنظمة التجارة العالمية ،دار نشر فرنسا الجامعية، مجموعة "ماذا أعرف" رقم ١٨٥٨، فى ١٢٦ صفحة.

كروجامن بول

١٩٩٤ بطاقة أوروبا، إفلاس أمريكا.

مجلة السياسة الأجنبية، رقم ٩٥، صيف ٩٤، ص ٥٥-٦٨

١٩٩٤ المناقشة : فكر متسلط خطير

مجلة أوزيريس، رقم ١٠، سبتمبر، ١٩٩٤ . ص ١٧-٢٥

١٩٩٥ زهرة التوليب الهولندية وظهور الأسواق.

مجلة العلاقات الخارجية، الجزء ٧٤ و رقم ٤، ص ٢٨-٤٤

١٩٩٨ العولمة ليست مذنبه

دار نشر لا ديكوفرت، فى ٢٢٠ صفحة.

منك الآن :

١٩٩٧ العولمة السعيدة

دار النشر بلون، في ٢٦٠ صفحة.

بيكيتي توماس:

١٩٩٧ خلق العمالة في فرنسا والولايات المتحدة، دار نشر سان سيمون، ٥٥ صفحة

ريتشاردسون دافيد:

١٩٩٥ عدم المساواة في الدخل والتجارة، كيف تفكر، ماذا تستخلص. جريدة الأفاق الاقتصادية، صيف ١٩٩٥، ص ٣٣-٣٥.

رودريك دني

١٩٩٨ ندوة حول الشمولية في التطلع إلى الأشياء ، جريدة الأفاق الاقتصادية، الجزء ١٢ رقم ٤، ص ٣-٧٢.

سوروس جورج

١٩٩٨ أزمة الرأسمالية العالمية، دار نشر بلون، في ٢٦٢ صفحة.

تيدي دومنيك وكوريا بنجامين

١٩٩٣ صنع في فرنسا، كتاب الجيب، في ٤٧٢ صفحة.

اتحاد البنوك السويسرية

١٩٩٤ أسعار وأجور في العالم، يوبي إس، في ٤٢ صفحة.

وود إيريان

١٩٩٤ تجارة الشمال والجنوب، عمالة وعدم مساواة، مطبعة كلارندون، أكسفورد، في ٥٠٦ صفحة.

١٩٩٥ كيف تؤذى التجارة العمال غير المهرة.

جريدة أفاق اقتصادية، صيف ١٩٩٥، ص ٥٧-٨٠.

ج

الهجرة

بارو جان كلود

١٩٩٧ هل ستختفى فرنسا ؟

دار نشر جراسية، في ١٩٨ صفحة.

دى جاردان تيرى

١٩٩٥ رسالة إلى الرئيس بخصوص الهجرة ، دار نشر فيكسوت، في ٢٧٢ صفحة.

دوباكية جاك

١٩٩٧ أرقام الهجرة: أساطير وحقائق، مجلة العلوم السلوكية والاجتماعية ص٧١-٩٩

١٩٩٧ سلوكيات وسياسات الهجرة، وقائع ندوة ١٥ أكتوبر ١٩٩٧، مؤسسة مينجر بولينياك، مطبعة فرنسا الجامعية، ١٩٨٨، ص١٥٨.

١٩٩٨ تقرير حول العنف فى الأوساط المدرسية ، أكاديمية العلوم السلوكية والسياسية، ١٥ مايو ١٩٩٨، فى ٦٨ صفحة.

جيلين كرستيان

١٩٩٦ فرنسا المتفجرة، دار نشر نيل ، فى ٢٨٦ صفحة.

لولان إيف.مارى

١٩٩٨ الأمم المتفجرة ، دار نشر جيبار. فى ٣٠٦ صفحة.

ماسينية ميشل

١٩٩٤ هجرة متوحشة ، دار نشر روشية ، فى ٢٢٦ صفحة.

ميلوز بيبار

- ١٩٩٠ تكلفة الهجرة، دار نشر ناسيونال ، في ٦٢ صفحة.
- ١٩٩١ الأجانب والبطالة في فرنسا، دار نشر ناسيونال، في ٥٨ صفحة.
- موتان جان
- ١٩٩٢ هجرة وتجنس، الاتحاد الوطني للجامعات، في ٩٢ صفحة.

التشكيل الأوروبي

أليه موريس

- ١٩٥١ الاتحاد السياسى ، شرط أساسى لكل اتحاد اقتصادى، نشرة الغرفة التجارية لأقاليم منطقة لياج، مارس- إبريل ١٩٥٢ ص ٧-٨ وص ٧-٩ .
- ١٩٥٩ أوروبا الموحدة، طريق الرخاء.
- دار نشر كلمان ليفى، باريس، ١٩٥٩، فى ٣٦٩ صفحة
- الجائزة الكبرى للرابطة الفرنسية للتجمع الاطلائى، ١٩٦٠ حصل أيضًا على الجائزة الأولى من قبل لجنة التحكيم الخاصة بالجائزة الحادية عشرة الأوروبية كورتيتا أوليس عام ١٩٥٩
- ١٩٨٠ العوامل المسببة البطالة، فرنسا ١٩٥٢-١٩٧٨ تقرير النشاط الاقتصادى، يوليو ١٩٧٨، يونيو ١٩٨٠ ميمو، باريس، المركز القومى للبحث العلمى. ص ٤٦-٦٧
- ١٩٨١ البطالة و تكاليف الأجور الشاملة.
- صحيفة لوموند فى ١٤-١٥ يونيو ١٩٨١، ص ٩ .
- ١٩٩١ أوروبا تواجه مستقبلها - ما العمل ؟
- دار نشر روبير لافون وكليمون جوجلار، فى ٣١٠ صفحة.
- ١٩٩٢ أخطاء ومآزق التشكيل الأوروبى.
- دار نشر كلیمون جوجلار، فى ١٢٢ صفحة.
- ١٩٩٣ نظرية التكاليف المقارنة والمبادلات الدولية.
- إتش. إيه.سى أسبوع رجال الاقتصاد، إبريل ١٩٩٣، الغرفة التجارية والصناعية لباريس، فى ٣٦ صفحة.
- ١٩٩٤ معارك من أجل أوروبا، ١٩٩٢-١٩٩٤
- دار نشر كلیمون جوجلار، فى ٥٣٠ صفحة .

- ١٩٩٦ ما كان يجب أن يحدث قد حدث. فكر جاك رواف والأزمة الراهنة.
- ندوة جاك رواف، دروس لزماننا ، إيكونوميكا، ١٩٩٧ ص ١٠٥-١١٨. مجلة نقدية، ربيع ١٩٩٧ ، الجزء ٢٠، رقم ٧٧، ص ١٥-٢٤.
- ١٩٩٧ تحرير المبادلات وتجربة التجمع الأوروبي.
- مجلة العاملين، سبتمبر ١٩٩٧، ص ١١-٣٢.
- ١٩٩٧ تحرير التجارة وتجربة التجمع الأوروبي
- المجلة الدولية للعلوم الاقتصادية والتجارة ، الجزء XLIV رقم ٣، سبتمبر ١٩٩٧، ص ٤٦٥-٤٨٤.
- 1998 الاتحاد الأوروبي ، العولمة والبطالة . التجربة خير دليل. أكاديمية العلوم السلوكية والسياسية، ٢٣ مارس ١٩٩٨
- ١٩٩٨ من أجل ميثاق كونفدرالى.
- صحيفة الفيجارو، ١٢ نوفمبر ١٩٩٨
- ١٩٩٨ أمستردام ، خطأ تاريخى.
- صحيفة الفيجارو، ١٣ نوفمبر ١٩٩٨
- ١٩٩٨ الشموليين من بين صفوفنا. صحيفة الفيجارو ، ١٤ ديسمبر ١٩٩٨
- ١٩٩٨ عولمة المبادلات . أساطير و حقائق. المساهمة فى العمل الجماعى ، من أجل أوروبا أخرى (فى طور الإعداد) ، تكريماً لجيمى جولد سميث .
- ١٩٩٩ الأزمة العالمية الراهنة . دار نشر كليمون جوجلار ، باريس ، فى ٢٤٠ صفحة
- ١٩٩٩ انعكاسات على الحقائق الثابتة صحيفة الفيجارو ، ٢٧ أبريل، ١٩٩٩
- ١٩٩٩ المسألة الرئيسية الراهنة. صحيفة الفيجارو ، ١٠ مايو، ١٩٩٩
- ١٩٩٩ الحقائق الثابتة . صحيفة الفيجارو ، ١٨ مايو، ١٩٩٩
- ١٩٩٩ ظروف تتعلق بمستقبلنا، صحيفة الفيجارو، ٢٧ مايو ١٩٩٩

- ١٩٩٩ نظرية التكاليف المقارنة . صحيفة الفيجارو ، ٢٣ يونيو ١٩٩٩
- ٢٠٠٠ معارك جديدة من أجل أوروبا. مقالات منشورة في صحيفة الفيجارو ، ١٩٩٥-
١٩٩٩ دار نشر كلينمون جوجلار (في طور الاعداد).
- برتو جورج**
- ١٩٩٨ لكل شعب عملته . الاعتراض على العملة الموحدة. دار نشر فرانسوا إكزافييه
دو جيبار في ١٩٠ صفحة .
- 1998 لا لاتفاقية أمستردام. الجزء الأول: مؤسسات وسياسات. البرلمان الأوروبي ،
المجموعة الأوروبية للأمم في ٣٥٠ صفحة
- شاردون جان مارك ولتسل ديتس**
- ١٩٩٨ الفكر الموحد . القضية الحقيقية دار نشر إيكونوميكا في ٢٦٦ صفحة.
- كونولي برناد**
- ١٩٩٦ الحرب القذرة للعملة الأوروبية. دار نشر البان ميشيل في ٤٥٨ صفحة.
- المجلس الإقليمي لنقابة خبراء المحاسبة في باريس.**
- ١٩٩٣ الخروج من الأزمة . عمل جماعي تحت إشراف فرانسوا بسنيل دار نشر فنثي
في ٢٦٨ صفحة
- المائدة الأوروبية المستديرة حول الصناعة**
- ١٩٩٣ التغلب على الأزمة . ميثاق للمستقبل الصناعي في أوروبا. أ. ب. تى .
ديسمبر ١٩٩٣، في ٣٢ صفحة.
- جيرندو كريستيان**
- ١٩٩٨ ساذج في بلاد الليبراليين . دار نشر البان ميشيل ، في ٣٢٠ صفحة .
- مجموعة أوروبا للأمم**
- ١٩٩٧ أوروبا - الحامية أو أوروبا الأمم. البرلمان الأوروبي ، أكتوبر ١٩٩٧ ، في
٢١٤ صفحة.

- لوران إيف
 ١٩٩٣ المساهمة فى الكتاب الأبيض بالتناوب. دائرة الحريات الجمهورية، فى ٤٨
 صفحة
- ليبرتى جاك
 ١٩٩٦ مفتاح لأوروبا ، برويلان، بروكسل ، ٤٢٦ صفحة.
- ليزورن جاك
 ١٩٩٨ النموذج الفرنسى . صعود و هبط. دار نشر فايار ، فى ٤٣٠ صفحة
- بلاسي دومينيك
 1992 من يحكم أوروبا ، فايار. فى ٤٣٠ صفحة
- معهد فيليب موريس
 ١٩٩٦ السوق الموحدة : نجاح؟ معهد فيليب موريس ، نوفمبر ١٩٩٦ ، فى ١١٦
 صفحة
- فيليه فيليب دو
 ١٩٩٨ آليه أمستردام. دار نشر البان ميشيل ، فى ١٩٨ صفحة
- فيليه فيليب و برتوجورج
 ١٩٩٩ أوروبا بشكل آخر. دار نشر جيبار ، فى ١٩٠ صفحة

منظمات رسمية فرنسية

الجمعية الوطنية

- ١٩٩٤ الميزانية الأوروبية لعام ١٩٩٥ : الشدة التي لا غنى عنها. مقرر : برناد كارايون . تقرير إعلامي رقم ١٥٧٩ ح في ٣٢ صفحة.
- ١٩٩٤ عمل جماعي لدول العالم الثالث. مقرر: باتريك هوجيه . تقرير إعلامي رقم ١٦٢١ ، في ٩٤ صفحة
- ١٩٩٤ دورة أورو جوى. مقرر : باتريك هوجيه تقرير إعلامي رقم ١٧١٣ ، في ٩٤ صفحة
- ١٩٩٤ ما هي الإصلاحات لأوروبا الغد ؟. مقرر : نيكول كاتالا و نيكول أملين تقرير إعلامي رقم ١٩٣٩ ، في ٢٣٨ صفحة.
- ١٩٩٥ من أجل تنافس حر ذات أبعاد إنسانية : إعادة تعريف قواعد الانتماء. مقرر جان كلود شارى . تقرير لجنة الإنتاج و المبادلات رقم ٢١٨٧ ، في ٤٢٨ صفحة.
- ١٩٩٥ هل يجب الدفاع عن الخدمة العامة . مقرر فرانك بوروترا تقرير إعلامي رقم ٢٢٦٠ ، في ١٢٢ صفحة .
- ١٩٩٥ المشاكل النقدية للاتحاد الأوروبى : خفض تنافسى و عملة موحدة . مقرر : موريس ليجو تقرير إعلامي رقم ٢٤٤٠ - في ٢١٠ صفحة.
- ١٩٩٥ صناعة ، تجارة خارجية . ملحق رقم ٢٠ للتقرير الخاص بلجنة التمويل والاقتصاد العام و الخطة حول مشروع قانون التمويل فى عام ١٩٩٦ ، فى ٩٨ صفحة.
- ١٩٩٦ أنى حد للانماج : خطة ، أفاق و اقتراحات. مقرر : كلود جيرار تقرير إعلامي : رقم ٢٦٥٧ فى ٥٨ صفحة
- ١٩٩٦ هجرة سرية و إقامة غير منتظمة للأجانب فى فرنسا. لجنة تحقيق ، الرئيس جان بيير فليبار ، مقررة سوزان سوفيجو تقرير رقم ٢٦٩٩ ، الجزء الثانى ، فى ٢٣٢ و ٤٩٠ صفحة.

- ١٩٩٦ المساعدات في مجال العمالة. لجنة تحقيق ، الرئيس ميشيل بريكا ، مقرر هنري بوفلي تقرير رقم ٢٩٤٣ ، الجزء الثاني ، في ٢٧٨ و ٢٩٦ صفحة.
- ١٩٩٧ ميثاق الاستقرار و النمو : التبديل لصالح العمالة. مقرر جان لوى بيانكو تقرير إعلامي رقم ٤٠ في ٥٢ صفحة.
- ١٩٩٧ مراجعة المعاهدات الأوروبية بمعرفة اتفاقية أمستردام. تقرير إعلامي رقم ٣٣٦ في ٤٣٢ صفحة .
- ١٩٩٨ إنجاز الطريق إلى اليورو. مقرر : آلان بارو تقرير إعلامي : رقم ٨١٨ في ١٥٢ صفحة.
- المفوضية العامة للخطّة**
- ١٩٩٦ جاك رواف. دروس لزماننا. أعمال الندوة بصدد الاحتفال بالذكرى المئوية لإنشائها ، المفوضية العامة للخطّة. الجمعية الوطنية ، ٧ نوفمبر ١٩٩٦ ، إيكونوميكا ، ١٩٩٧ ، في ١٨٠ صفحة.
- ١٩٩٧ بطالة : الحالة الفرنسية . تقرير مجموعة العمل برئاسة هنري جوينو المفوضية العامة للخطّة ، مايو ١٩٩٧ ، في ٢٤٨ صفحة.
- ١٩٩٨ تقرير بأنشطة عام ١٩٩٧ الوثيقة الفرنسية ، في ٢٤٢ صفحة
- وزارة العمالة و التضامن - دارس**
- ١٩٩٦ أربعون عامًا على سياسة العمالة . الوثيقة الفرنسية ، ديسمبر ١٩٩٦ ، في ٣٠ صفحة .
- ١٩٩٧ سياسة العمالة. دار نشر لأكوفرت ، ١٩٩٧ ، في ١٢٤ صفحة.
- وزارة الصناعة و البريد و الاتصالات و التجارة الخارجية**
- ١٩٩٣ الجات. وفد لإجراء الاتصالات ، في ٣٦ صفحة.
- مجلس الشيوخ الأمريكي**
- ١٩٩٥ أفاق متوسطة الأجل للاقتصاد العالمي. تقرير رقم ٤١١ في ١١٦ صفحة .
- ١٩٩٧ اتفاقية أمستردام. مقرر : كريستان دولا مالين تقارير مجلس الشيوخ الأمريكي رقم ١٤ في ٥٤ صفحة

- ١٩٩٨ مجلس الشيوخ الأمريكى فى مواجهة اتفاقية أمستردام. مقرر : بيار فوشون
تقارير مجلس الشيوخ ، رقم ٤٣٢ ، فى ٣٤ صفحة.
- ١٩٩٨ هل يجب التصديق على اتفاقية أمستردام ؟ محقق إكزافييه دو فيلوبان تقارير
مجلس الشيوخ ، رقم ٥٠٨ ، فى ١٧٤ صفحة.

منظمات دولية

البنك الدولي :

١٩٩٣ تحرير المبادلات . نتائجها على الاقتصاد العالمي، البنك الدولي ، مايو ١٩٩٣، في ٢٤١ صفحة.

١٩٩٣ التقرير السنوي. البنك الولي ، في ٢٧٨ صفحة.

لجنة التجمعات الأوروبية.

١٩٩٣ نمو، تنافس، عمالة، التحديات والمسائل للدخول في القرن الحادي والعشرين. الكتاب الأبيض. نشرة التجمعات الأوروبية ، ملحق إضافي ٩٣/٦، في ١٦٠ صفحة.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية :

١٩٩٣ آفاق العمالة

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، يوليو ١٩٩٣ ، في ٢١٢ صفحة.

١٩٩٣ دراسة العمالة - البطالة.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في ٣٢ صفحة.

١٩٩٤ دراسة حول العمالة ، معطيات وتفسيرات.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. في ١٨٦ صفحة.

١٩٩٤ دراسة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول العمالة.

الجزء الثاني: - I وقائع - تحليل - سياسات.

II معطيات - وتفسيرات

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، ٥٤ و ٣٢٦ صفحة.

١٩٩٧ آفاق العمالة.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، في ٢١٢ صفحة

- ١٩٩٨ من أجل انفتاح الأسواق.
- ١٩٩٨ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية . فى ١٩٢ صفحة.
أفاق العمالة.
- ١٩٩٨ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، فى ٢٣٦ صفحة.
صندوق النقد الدولي :
- ١٩٩٣ العالم الاقتصادى المرتقب.
صندوق النقد الدولي ، فى ١٩٨ صفحة.
الأمم المتحدة :
- ١٩٩٨ التقرير العالمى حول التطور البشرى ١٩٩٨
- ١٩٩٩ برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، إيكونوميكا ، ١٩٩٨ فى ٢٥٤ صفحة.
الاستثمار الدولى فى العالم
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

المؤلف فى سطور

موريس آليه

ولد فى ٣١ مائة ١٩١١ فى باريس ، وهو سليل أسرة متواضعة ، حيث كان جده يعمل بالنجارة وعمل والده بالتجارة . ظهر عليه النبوغ منذ الصغر واهتمامه بالدراسات الاقتصادية بصفة خاصة .

بدأ موريس آليه كتابة أول مؤلف له منذ أكثر من خمسين عامًا عام ١٩٤٣ بعنوان "البحث عن نظام اقتصادى ، الاقتصادى البحث" فى ١٠٠٠ صفحة واستغرق العمل ٣٠ شهرًا بدءًا من يناير ١٩٤١ حتى يوليو ١٩٤٣ .

اهتم موريس آليه أيضًا بالفيزياء ، وله مؤلفات عن الجاذبية وسرعة الضوء وتباين خواص الفضاء ، وقد حصل على الجائزة الذهبية فى مارس ١٩٧٩ من المركز القومى للبحث العلمى فى فرنسا ، كما حصل على جائزة نوبل لعام ١٩٨٨ عن نظرية التكاليف المقارنة حيث برع فى تحليل الوقائع والربط بين النظرية والتجربة ، والانطلاق من التجربة للوصول إلى النظرية وليس العكس كما يعتقد معظم رجال الاقتصاد .

ربط موريس آليه علم الاقتصاد بالعلوم الإنسانية الأخرى مثل علم النفس وعلم الاجتماع والتاريخ . كما أن هناك أكثر من ٣٥٨٠ موقعًا على الانترنت مخصصة للتعليق على مؤلفاته التى تعدت ٩٠ مؤلف فى الاقتصاد والفيزياء والسياسة .

المترجمة فى سطور

أميرة جمعة خليفة

ليسانس لغات وترجمة فورية قسم اللغة الفرنسية ١٩٨٠ جيد جدًا مع
مرتبة الشرف - كلية الدراسات الإنسانية - جامعة الأزهر .

ليسانس ترجمة فورية جامعة السوربون Paris III La Sorbonne
Nouvelle عام ١٩٨٣ من المعهد العالى للترجمة الفورية بباريس
E.S.I.T

ماجستير فى الترجمة ج. الأزهر تقدير "ممتاز" عام ١٩٨٧ .

دكتوراه فى اللغويات والترجمة الفورية مع مرتبة الشرف الأولى عام
١٩٩٣ .

أستاذ. م. بكلية اللغات والترجمة قسم اللغة الفرنسية جامعة الأزهر .

نشر العديد من الأبحاث الأكاديمية فى المجلات والمؤتمرات العلمية فى
مجال اللغويات والترجمة والتي تتناول فى مجملها المشاكل المتعلقة بالترجمة
من حيث الفهم والاستيعاب والتخزين والتحليل والنقد والنقل المباشر
والحر...إلخ .

المراجعة فى سطور

رقية جبر

الدكتورة رقية جبر خريجة المدارس الفرنسية حصلت على الليسانس والماجستير فى الأدب الفرنسى من جامعة القاهرة.

ثم حصلت على دكتوراه الدولة فى الأدب الفرنسى المعاصر بمرتبة الشرف الأولى من جامعة السوربون بباريس فى عام ١٩٨٢.

تخصصت الدكتورة رقية جبر فى مجال ترجمة النصوص الإسلامية إلى اللغة الفرنسية ولها عدة أعمال فى هذا المجال مثل "ترجمة المنتخب فى تفسير القرآن" للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وقامت أيضًا بمراجعة عدة ترجمات إلى الفرنسية ولها أيضًا دراسات أدبية ومؤلفات فى مجال الأدب المقارن. وهى تشرف على عدة رسائل تتناول دراسات نقدية فى مجال الترجمة من وإلى اللغة الفرنسية.

المشروع القومى للترجمة

المشروع القومى للترجمة مشروع تنمية ثقافية بالدرجة الأولى ، ينطلق من الإيجابيات التى حققتها مشروعات الترجمة التى سبقته فى مصر والعالم العربى ويسعى إلى الإضافة بما يفتح الأفق على وعود المستقبل، معتمداً المبادئ التالية :

- ١- الخروج من أسر المركزية الأوروبية وهيمنة اللغتين الإنجليزية والفرنسية .
- ٢- التوازن بين المعارف الإنسانية فى المجالات العلمية والفنية والفكرية والإبداعية .
- ٣- الانحياز إلى كل ما يؤسس لأفكار التقدم وحضور العلم وإشاعة العقلانية والتشجيع على التجريب .
- ٤- ترجمة الأصول المعرفية التى أصبحت أقرب إلى الإطار المرجعى فى الثقافة الإنسانية المعاصرة، جنباً إلى جنب المنجزات الجديدة التى تضع القارئ فى القلب من حركة الإبداع والفكر العالميين .
- ٥- العمل على إعداد جيل جديد من المترجمين المتخصصين عن طريق ورش العمل بالتنسيق مع لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة .
- ٦- الاستعانة بكل الخبرات العربية وتنسيق الجهود مع المؤسسات المعنية بالترجمة .

المشروع القومي للترجمة

١- اللغة العليا	جون كوين	أحمد درويش
٢- الوثنية والإسلام (١٤)	ك. مادهو يانيكار	أحمد فؤاد بليغ
٣- التراث المسروق	جورج جيمس	شوقي جلال
٤- كيف تتم كتابة السيناريو	انجا كاريتيكيوفا	أحمد الحصري
٥- ثريا في غيبوبة	إسماعيل لمصيح	محمد علاء الدين منصور
٦- اتجاهات البحث اللساني	ميلكا إيفيتش	سعد مصطوح ووفاء كامل فايد
٧- العلوم الإنسانية والفلسفة	لوسيان غراندمان	يوسف الأنطكي
٨- مشعلو الحرائق	ماكس فريش	مصطفى ماهر
٩- التغيرات البيئية	أندرو. س. جودي	محمود محمد عاشور
١٠- خطاب الحكاية	جيرار چينيث	محمد ممتصم وعبد الجليل الأزدي وعمر حلي
١١- مختارات شعرية	فيسولفا شيميوييسكا	هناء عبد الفتاح
١٢- طريق الحرير	ديفيد براونستون وأيرين فراك	أحمد محمود
١٣- ديانة الساميين	روبرتسن سميث	عبد الوهاب علوب
١٤- التحليل النقسي للألب	جان بيلمان نويل	حسن الموزن
١٥- الحركات الفنية منذ ١٩٤٥	إدوارد لوسى سميث	أشرف رفيق عفيفي
١٦- أثنية السوداء (ج١)	مارتن برنال	يلشراند لحد عثمان
١٧- مختارات شعرية	فيليب لاركين	محمد مصطفى بدوي
١٨- الشعر النسائي في أمريكا اللاتينية	مختارات	طلعت شاهين
١٩- الأعمال الشعرية الكاملة	جورج سفيريس	نسيم عطية
٢٠- قصة العلم	ج. ج. كراوتز	يمنى طريف الخولي وبدوي عبد الفتاح
٢١- خوخة ولف خوخة وقصص أخرى	صمد بهرنجي	ماجدة العناني
٢٢- مذكرات رحالة عن المصريين	جون أنتيس	سيد أحمد علي الناصري
٢٣- تجلى الجميل	هانز جيورج جادامر	سعيد توفيق
٢٤- ظلال المستقبل	باتريك بارنر	يكر عباس
٢٥- مثنوى	مولانا جلال الدين الرومي	إبراهيم الدسوقي شتا
٢٦- دين مصر العام	محمد حسين فيكل	أحمد محمد حسين فيكل
٢٧- التنوع البشري الخلاق	مجموعة من المؤلفين	إليشراف: جابر عصفور
٢٨- رسالة في التسامح	جون لوك	منى أبو سنة
٢٩- الموت والوجود	جيمس ب. كارس	بدر الديب
٣٠- الوثنية والإسلام (٢٤)	ك. مادهو يانيكار	أحمد فؤاد بليغ
٣١- مصادر دراسة التاريخ الإسلامي	جان موفاجيه - كلود كاين	عبد الستار الطنجي وعبد الوهاب علوب
٣٢- الانقراض	ديفيد روب	مصطفى إبراهيم فهمي
٣٣- التاريخ الاقتصادي لأفريقيا الغربية	أ. ج. هويكنز	أحمد فؤاد بليغ
٣٤- الرواية العربية	روجر آن	حصه إبراهيم المنيف
٣٥- الأسطورة والحداثة	بول ب. ديكسون	خليل كلفت
٣٦- نظريات السرد الحديثة	والاس مارتن	حياة جاسم محمد

٢٧-	راحة سيوة وموسيقاها	بريجيت شيفر	جمال عبد الرحيم
٢٨-	نقد الحداثة	ألن تورين	أنور مفتي
٢٩-	الحسد والإغريق	بيتر والكيت	منيرة كروان
٤٠-	قصائد حب	آن سكستون	محمد عيد إبراهيم
٤١-	ما بعد المركزية الأوروبية	بيتر جران	عاطف أحمد وإبراهيم فتحي ومحمود ماجد
٤٢-	عالم ماك	بنجامين بارير	أحمد محمود
٤٣-	اللهب المزروع	أوكتافيو باث	المهدي أخريف
٤٤-	بعد عدة أصياف	ألدوس هكسلي	مارلين تانرس
٤٥-	التراث المغفور	روبرت دينيا وجون فاين	أحمد محمود
٤٦-	عشرون قصيدة حب	بابلو نيرودا	محمود السيد على
٤٧-	تاريخ النقد الأدبي الحديث (ج١)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٤٨-	حضارة مصر الفرعونية	فرانسوا بوما	ماهر جويجاتي
٤٩-	الإسلام في البلقان	ه . ت . نوريس	عبد الوهاب علوب
٥٠-	ألف ليلة وليلة أو القول الأسير	جمال الدين بن الشيخ	محمد براءة وعشاشي الليلود ويوسف الأنطكي
٥١-	مسار الرواية الإسبانية أمريكية	داريو بيانونيا وخ . م . بينياليستي	محمد أبو العطا
٥٢-	العلاج النفسي التجميعي	ب . ثوماتيس . روجسيفيتز ويوجر بيل	لطفي قطيم وعادل نمرdash
٥٣-	الدراما والتعليم	إ . ف . التجتون	موسى سعد الدين
٥٤-	المفهوم الإغريقي للمسرح	ج . مايكل والتون	محسن مصيلحي
٥٥-	ما وراء العلم	جون بولكنجهوم	على يوسف على
٥٦-	الأعمال الشعرية الكاملة (ج١)	فديريكو غرسيه لوركا	محمود على مكي
٥٧-	الأعمال الشعرية الكاملة (ج٢)	فديريكو غرسيه لوركا	محمود السيد و ماهر البطوطي
٥٨-	مسرحيات	فديريكو غرسيه لوركا	محمد أبو العطا
٥٩-	المحبرة (مسرحية)	كارلوس مونتيث	السيد السيد سهيم
٦٠-	التصميم والشكل	جوهانز إيتين	صبرى محمد عبد الفتى
٦١-	موسوعة علم الإنسان	شارلوت سيمور - سميث	يأشراف : محمد الجوهري
٦٢-	لذة النص	رولان بارت	محمد خير البقاعي
٦٣-	تاريخ النقد الأدبي الحديث (ج٢)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٦٤-	بورتاند راسل (سيرة حياة)	ألان رود	رمسيس عوض
٦٥-	في مدح الكسل ومقالات أخرى	بورتاند راسل	رمسيس عوض
٦٦-	خمس مسرحيات أندلسية	أنطونيو جالا	عبد اللطيف عبد الحليم
٦٧-	مختارات شعرية	فرناندو بيسوا	المهدي أخريف
٦٨-	تنشأ العجز وقصص أخرى	فالنتين راسبييتين	أشرف الصباغ
٦٩-	العالم الإسلامي في القرن العشرين	عبد الرشيد إبراهيم	أحمد فؤاد متولى وهويدا محمد فهمي
٧٠-	ثقافة وحضارة أمريكا اللاتينية	أوخينيو تشانج روبريوت	عبد الحميد غلاب وأحمد حشاد
٧١-	السيدة لا تصلح إلا للرمي	داريو فو	حسين محمود
٧٢-	السياسي العجوز	ت . س . إليوت	فؤاد مجلى
٧٣-	نقد استجابة القارئ	جيم . ب . تومبكنز	حسن ناظم وعلى حاكم
٧٤-	صلاح الدين والمالوك في مصر	ل . ا . سيمينوفا	حسن بيومي

أحمد درويش	أندريه موروا	فن التراجم والسير الذاتية	٧٥-
عبد المقصود عبد الكريم	مجموعة من المؤلفين	چاك لكان واغواء التحليل النفسي	٧٦-
مجاهد عبد المنعم مجاهد	رينيه ويليك	تاريخ النقد الأدبي الحديث (ج٢)	٧٧-
أحمد محمود ونورا أمين	رونالد روبرتسون	العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية	٧٨-
سعيد الغانمي وناصر حلاوي	بوريس أوسبنسكي	شعرية التأليف	٧٩-
مكارم الفهمي	ألكسندر بوشكين	بوشكين عند «نافورة الدموع»	٨٠-
محمد طارق الشرقاوي	بنديكت أندرسن	الجماعات المتخيلة	٨١-
محمود السيد على	ميجيل دي أونامونو	مسرح ميجيل	٨٢-
خالد المعالي	غوتفريد ين	مختارات شعرية	٨٣-
عبد الحميد شبيحة	مجموعة من المؤلفين	موسوعة الأدب والنقد (ج١)	٨٤-
عبد الرازق بركات	صلاح زكي أقطاي	منصور الحلاج (مسرحية)	٨٥-
أحمد فتحي يوسف شتا	جمال مير صابقي	طول الليل (رواية)	٨٦-
ماجدة العناني	جلال آل أحمد	نون والقلم (رواية)	٨٧-
إبراهيم النمسوقي شتا	جلال آل أحمد	الابتلاء بالتغريب	٨٨-
أحمد زايد ومحمد محيي الدين	أنتوني جيننز	الطريق الثالث	٨٩-
محمد إبراهيم مبروك	بورخيس وأخرون	وسم السيف وقصص أخرى	٩٠-
محمد مناء عبد الفتاح	باربرا لانسوتسكا - يشونيك	المسرح والتجريب بين النظرية والتطبيق	٩١-
نابية جمال الدين	كارلوس ميجيل	لناب يفسح للمسرح الإسباني للمسرح	٩٢-
عبد الوهاب غلوب	مايك فينستون وسكوت لاش	محتثات العولمة	٩٣-
فوزية العشماوي	صغويل بيكيت	مسرحيات الحب الأول والصعبة	٩٤-
سرى محمد عبد الطيف	أنطونيو بويرو وبايخو	مختارات من المسرح الإسباني	٩٥-
إدوار الخراط	نخبة	ثلاث زينقات ووردة وقصص أخرى	٩٦-
بشير السباعي	فرنان برودل	هوية فرنسا (مج١)	٩٧-
أشرف المصباح	مجموعة من المؤلفين	الهم الإنساني والابتزاز الصهيوني	٩٨-
إبراهيم قنديل	ديفيد روينسون	تاريخ السيمياء العالمية (١٨٩٥-١٩٨٠)	٩٩-
إبراهيم فتحي	بول هيرست وجراهام تومبسون	مسألة العولمة	١٠٠-
رشيد بخدو	بيرنار فاليط	النص الروائي: تقنيات ومناهج	١٠١-
عز الدين الكتاني الإدريسي	عبد الكبير الخطيب	السياسة والتسامح	١٠٢-
محمد بنيس	عبد الوهاب المظب	قبر ابن عربي يليه آباء (شعر)	١٠٣-
عبد الغفار مكاوي	برتوات بريشت	أوبرا ماهوجني (مسرحية)	١٠٤-
عبد العزيز شبيل	جيراچينيث	مدخل إلى النص الجامع	١٠٥-
أشرف على دعمر	ماريا خيسوس روبييرامتي	الأدب الأندلسي	١٠٦-
محمد عبد الله الجعدي	نخبة من الشعراء	مودة الغداني في الشعر العربي القديم للمسرح	١٠٧-
محمود على مكي	مجموعة من المؤلفين	ثلاث دراسات عن الشعر الأندلسي	١٠٨-
هاشم أحمد محمد	جون بولوك وعادل درويش	حروب المياه	١٠٩-
منى قطان	حسنة بيجوم	النساء في العالم الثامن	١١٠-
ريهام حسين إبراهيم	فرانسيس هيدسون	المرأة والجريمة	١١١-
إكرام يوسف	أرلين علوي ماكلويد	الاحتجاج الهادئ	١١٢-

١١٣- رواية التمرد	سأدى پلاتت	أحمد حسان
١١٤- مسرحيات حصاد كونيي وسكان المستنق	رول شوينكا	نسيم مجلى
١١٥- غرفة شخص المرء وحده	فرچينيا وولف	سمية رمضان
١١٦- امرأة مختلفة (درية شقيق)	سينثيا تلسون	نهاد أحمد سالم
١١٧- المرأة والجنوسة فى الإسلام	ليلى أحمد	منى إبراهيم وهالة كمال
١١٨- النهضة النسائية فى مصر	يث بارون	لميس النقاش
١١٩- النساء والسرور وفرائين الخلال فى التاريخ الإسلامى	أميرة الأزهري سنبل	بإشراف: روف عباس
١٢٠- الحركة النسائية والتطور فى الشرق الأوسط	ليلى أبو لغد	مجموعة من المترجمين
١٢١- الليل الصغير فى كتابة المرأة العربية	فاطمة موسى	محمد الجندى وإيزابيل كمال
١٢٢- نظام العبودية القديم والنموذج المثالى للإنسان	جوزيف فوجت	منيرة كروان
١٢٣- الإمبراطورية العثمانية وعلاقتها المرأة	أنثىل ألكسندرو فنابولينيا	أنور محمد إبراهيم
١٢٤- الفجر الكائن: أوهام الرأسمالية العالمية	جون جراى	أحمد فؤاد بليغ
١٢٥- التحليل الموسيقى	سيدريك ثورپ ديفى	سمحة الخولى
١٢٦- فعل القراءة	فولفانج إيسر	عبد الوهاب علوب
١٢٧- إرهاب (مسرحية)	صفاء فتحي	يشير السباعى
١٢٨- الأدب المقارن	سوزان بامستيت	أميرة حسن نورية
١٢٩- الرواية الإسبانية المعاصرة	ماريا دولوريس أسيس جاروته	محمد أبو العلا وأخرون
١٣٠- الشرق يصعد ثانية	أندريه جوندرو فرائك	شوقى جلال
١٣١- مصر القديمة: التاريخ الاجتماعى	مجموعة من المؤلفين	لويس بقطر
١٣٢- ثقافة العملة	مايك فيذرستون	عبد الوهاب علوب
١٣٣- الخوف من المرايا (رواية)	طارق على	طلعت الشايب
١٣٤- تشريح حضارة	بارى ج. كيغب	أحمد محمود
١٣٥- المختار من نقد ت. س. إليوت	ت. س. إليوت	ماهر شفيق فريد
١٣٦- فلاحو الباشا	كينيث كرونو	سحر توفيق
١٣٧- ملكرات ضابط فى الصلة الفرنسية على مصر	جوزيف ماري مواريه	كاميليا صبحى
١٣٨- عالم التليفزيون بين الجمال والعنف	أندريه جالوكسمان	وجيه سمعان عبد المسيح
١٣٩- باريسفالى (مسرحية)	ريتشارد فاچنر	مصطفى ماهر
١٤٠- حيث تلتقى الأنهار	هريوت ميسن	أمل الجبوري
١٤١- اثنتا عشرة مسرحية يونانية	مجموعة من المؤلفين	نعيم عطية
١٤٢- الإسكندرية : تاريخ ودليل	أ. م. فورستر	حسن بيومى
١٤٣- قضايا التنظير فى البحث الاجتماعى	ديرك لايدر	على السمرى
١٤٤- صاحبة اللوكاندة (مسرحية)	كارلو جولونيتى	سلامة محمد سليمان
١٤٥- موت أرثيميو كروث (رواية)	كارلوس فوينتس	أحمد حسان
١٤٦- الورقة الحمراء (رواية)	ميجيل دى لبيس	على عبدالروف البعبى
١٤٧- مسرحيات	تاتكرود دورست	عبدالفار مكارى
١٤٨- القصة القصيرة: النظرية والتقنية	إنريكي أندرسون إمبرت	على إبراهيم منوفى
١٤٩- النظرية الشعرية عند إليوت وأندريس	عاطف فضول	أسامة إسبر
١٥٠- التجربة الإغريقية	روبرت ج. ليتمان	منيرة كروان

١٥١- هوية فرنسا (مج ٢ ، ج١)	فرنان يرويل	بشير السباعي
١٥٢- عدالة الهند وقصص أخرى	مجموعة من المؤلفين	محمد محمد الخطابي
١٥٣- غرام الفراغة	فيولن فانريك	فاطمة عبدالله محمود
١٥٤- مدرسة فرانكفورت	فيل سليتر	خليل كلفت
١٥٥- الشعر الأمريكي المعاصر	نخبة من الشعراء	أحمد مرسى
١٥٦- المدارس الجمالية الكبرى	جى أنبال والآن وأريدت فيرمو	مى التمساني
١٥٧- خسرو وشيرين	النظامى الكنجرى	عبدالعزیز بقوش
١٥٨- هوية فرنسا (مج ٢ ، ج٢)	فرنان يرويل	بشير السباعي
١٥٩- الأيديولوجية	ديفيد هوكس	إبراهيم فتحي
١٦٠- آلة الطبيعة	بول إيرليش	حسين بيوى
١٦١- مسرحيتان من المسرح الإسباني	اليجاندرو كاسوتا وأنطونيو جالا	زبدان عبدالعليم زبدان
١٦٢- تاريخ الكنيسة	يوحنا الأسوى	صلاح عبدالعزیز محجوب
١٦٣- موسوعة علم الاجتماع (ج ١)	جوردون مارشال	بإشراف: محمد الجوهري
١٦٤- شامبوليون (حياة من نور)	جان لاكوتير	نبيل سعد
١٦٥- حكايات الثعلب (قصص أطفال)	أ. ن. ألفاناسيفا	سهير المصادفة
١٦٦- العلاقات بين التينين والطمانين في إسرائيل	يشعيا هو ليتمان	محمد محمود أبوغير
١٦٧- في عالم طماغور	رايندرنات طماغور	شكرى محمد عياد
١٦٨- دراسات في الأدب والثقافة	مجموعة من المؤلفين	شكرى محمد عياد
١٦٩- إبداعات أدبية	مجموعة من المؤلفين	شكرى محمد عياد
١٧٠- الطريق (رواية)	ميجيل دليبيس	بسام ياسين رشيد
١٧١- وضع حد (رواية)	فرانك بيجو	هدى حسين
١٧٢- حجر الشمس (شعر)	نخبة	محمد محمد الخطابي
١٧٣- معنى الجمال	ولتر ت. ستيس	إمام عبد الفتاح إمام
١٧٤- صناعة الثقافة السوداء	إيليس كاشمور	أحمد محمود
١٧٥- التليفزيون في الحياة اليومية	لورينزو فيلشس	وجيه سمعان عبد المسيح
١٧٦- نحو مفهوم للاقتصاديات البيئية	توم تيتنبرج	جلال البنا
١٧٧- أنطون تشيخوف	هنرى تروايا	حصه إبراهيم الخنيف
١٧٨- مختارات من الشعر اليوناني الحديث	نخبة من الشعراء	محمد حمدي إبراهيم
١٧٩- حكايات أيسوب (قصص أطفال)	أيسوب	إمام عبد الفتاح إمام
١٨٠- قصة جاويد (رواية)	إسماعيل فصيح	سليم عبد الأمير حمدان
١٨١- الله اللى الأمريكى من التكنيداه إلى الثانينيات	فنتسنت ب. ليتش	محمد يحيى
١٨٢- العنف والنوومة (شعر)	و.ب. بيتس	ياسين طه حافظ
١٨٣- جان كوكتر على شاشة السينما	رينيه جيلسون	فتحى العشرى
١٨٤- القاهرة: حالة لا تنام	هانز إيندورفر	دسوقي سعيد
١٨٥- أسفار العهد القديم في التاريخ	توماس ترمسن	عبد الوهاب علوب
١٨٦- معجم مصطلحات هيجل	ميخائيل إتوره	إمام عبد الفتاح إمام
١٨٧- الأرضة (رواية)	يُزرج علوى	محمد علاء الدين منصور
١٨٨- موت الأدب	ألفين كوتان	بدر الديب

سعيد الغانمي	بول دي مان	١٨٩-	النسب والتسمية: عقائد في بكتلة النقد المتأخر
محسن سيد فرجاني	كونغفوشيويس	١٩٠-	محاوالت كونغفوشيويس
مصطفى حجازي السيد	الحاج أبو بكر إمام وآخرون	١٩١-	الكلام وأسمال وقصص أخرى
محمود علاوي	زين العابدين المراغي	١٩٢-	سياحات نامه إبراهيم بك (ج١)
محمد عبد الواحد محمد	بيتر أبراهامز	١٩٣-	عامل النجم (رواية)
ماهر شليق فريد	مجموعة من النقاد	١٩٤-	مختارات من النقد الأثجار-أمريكي الحديث
محمد علاء الدين منصور	إسماعيل فصيح	١٩٥-	شقاء ٨٤ (رواية)
أشرف الصباغ	فالنتين راسبوتين	١٩٦-	المهلة الأخيرة (رواية)
جلال السعيد الحفناوي	شمس العلماء شبلي النعماني	١٩٧-	سيرة الفاروق
إبراهيم سلامة إبراهيم	إدوين إمري وآخرون	١٩٨-	الاتصال الجماهيري
جمال أحمد الرفاعي وأحمد عبد الحليط حماد	يعقوب لاندان	١٩٩-	تاريخ يهود مصر في الفترة العثمانية
فخرى لييب	جيرمي سيبروك	٢٠٠-	شعياا التسمية: المقامة والبدائل
أحمد الأنصاري	جوزايا رويس	٢٠١-	الجانب المبني للفلسفة
مجاهد عبد المنعم مجاهد	رينيه ويليك	٢٠٢-	تاريخ النقد الأدبي الحديث (ج٤)
جلال السعيد الحفناوي	الطاف حسين حالي	٢٠٣-	الشعر والشاعرية
أحمد هويدى	زلمان شازار	٢٠٤-	تاريخ نقد العهد القديم
أحمد مستجير	لويجي لوقا كافاللي- سفورزا	٢٠٥-	الجيئات والشعوب واللغات
علي يوسف على	جيمس جلايك	٢٠٦-	الهيولاية تصنع علماً جديداً
محمد أبو العلا	رامون خوتاسندير	٢٠٧-	ليل أفريقي (رواية)
محمد أحمد صالح	دان أوريان	٢٠٨-	شخصية العربي في المسرح الإسرائيلي
أشرف الصباغ	مجموعة من المؤلفين	٢٠٩-	السرد والمسرح
يوسف عبد الفتاح فرج	سنائي الغزنوي	٢١٠-	مثنويات حكيم سنائي (شعر)
محمود حمدي عبد الفنى	جوناثان كلار	٢١١-	فريديان توسوسير
يوسف عبدالفتاح فرج	مرزيان بن رستم بن شروين	٢١٢-	قصص الأمير مرزيان على لسان الحيوان
سيد أحمد علي الناصري	ريمون فلاور	٢١٣-	مسرح منذ قدم نابليون حتى رحيل ميداننا
محمد محبى الدين	أنتونى جيبينز	٢١٤-	قواعد جديدة للمنهج في علم الاجتماع
محمود علاوي	زين العابدين المراغي	٢١٥-	سياحات نامه إبراهيم بك (ج٢)
أشرف الصباغ	مجموعة من المؤلفين	٢١٦-	جوانب أخرى من حياتهم
نادية الينهاوي	صمويل بيكيت وهارولد بينتر	٢١٧-	مسرحيتان طليعتان
علي إبراهيم منولى	خولير كورتاتان	٢١٨-	لعبة الحيلة (رواية)
طلعت الشايب	كازو إيشيجورو	٢١٩-	بقايا اليوم (رواية)
علي يوسف على	باري باركر	٢٢٠-	الهيولاية في الكون
رلفت سلام	جريجورى جوزدانييس	٢٢١-	شعرية كلفاني
نسيم مجلى	رونالد جرائ	٢٢٢-	فرانز كافكا
السيد محمد نقادى	بالول فيرابند	٢٢٣-	العلم في مجتمع حر
منى عبدالظاهر إبراهيم	برانكا ماجاس	٢٢٤-	دمار يوتسلافيا
السيد عبدالظاهر السيد	جابريل جارتيا ماركيت	٢٢٥-	حكاية غريق (رواية)
ظاهر محمد علي البروري	ديفيد هريت لورانس	٢٢٦-	أرض المساء وقصائد أخرى

السيد عبدالظاهر عبدالله	السرحد الإسباني في القرن السابع عشر	٢٢٧
ماري تيريز عبدالمسيح وخالد حسن	علم الجمالية وعلم اجتماع الفن	٢٢٨
أمير إبراهيم العمري	ماتق البطل الوحيد	٢٢٩
مصطفى إبراهيم فهمي	عن الذباب والفتان والبشر	٢٣٠
جمال عبدالرحمن	الرافيل أو الجيل الجديد (مسرحية)	٢٣١
مصطفى إبراهيم فهمي	ما بعد المعلومات	٢٣٢
طلعت الشايب	فكرة الاضمحلال في التاريخ الغربي	٢٣٣
فؤاد محمد عكود	الإسلام في السودان	٢٣٤
إبراهيم النسوقي شتا	ديوان شمس تبريزي (ج١)	٢٣٥
أحمد الطيب	الولاية	٢٣٦
عنايات حسين طلعت	مصر أرض الوادي	٢٣٧
ياسر محمد جادالله وعيسى مديولى احمد	العولة والتحرير	٢٣٨
نادية سليمان حافظ وإيهاب صلاح فانيق	العربي في الالب الإسباني	٢٣٩
صلاح محبوب إدريس	الإسلام والغرب وإمكانية الحوار	٢٤٠
أيتسام عبدالله	في انتظار البرابرة (رواية)	٢٤١
صبري محمد حسن	سبعة أنماط من القموض	٢٤٢
بإشراف: صلاح فضل	تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج١)	٢٤٣
نادية جمال الدين محمد	الغليان (رواية)	٢٤٤
توفيق علي منصور	نساء مقاتلات	٢٤٥
علي إبراهيم منوفي	مختارات قصصية	٢٤٦
محمد طارق الشقراري	الثقافة الجماهيرية والحدائق في مصر	٢٤٧
عبداللطيف عبدالحليم	حقول عدن الخضراء (مسرحية)	٢٤٨
رفعت سلام	لغة التمرق (شعر)	٢٤٩
ماجدة محسن أبانلة	علم اجتماع العلوم	٢٥٠
بإشراف: محمد الجوهري	موسوعة علم الاجتماع (ج٢)	٢٥١
علي بدران	رائدات الحركة النسوية المصرية	٢٥٢
حسن بيومي	تاريخ مصر الفاطمية	٢٥٣
إمام عبد الفتاح إمام	أقدم لك: الفلسفة	٢٥٤
إمام عبد الفتاح إمام	أقدم لك: أفلاطون	٢٥٥
إمام عبد الفتاح إمام	أقدم لك: ديكارت	٢٥٦
محمود سيد أحمد	تاريخ الفلسفة الحديثة	٢٥٧
عبادة كحيلة	العجز	٢٥٨
قاروجان كازانجيان	مختارات من الشعر الأرمني عبر العصور	٢٥٩
بإشراف: محمد الجوهري	موسوعة علم الاجتماع (ج٣)	٢٦٠
إمام عبد الفتاح إمام	رحلة في فكر زكي نجيب محمود	٢٦١
محمد أبو العطا	مدينة المعجزات (رواية)	٢٦٢
علي يوسف علي	الكشف عن حافة الزمن	٢٦٣
لويس عوض	إبداعات شعرية مترجمة	٢٦٤

روايات مترجمة	أوسكار وايلد وصمويل جونستون	لويس عوض	٢٦٥
مدير المدرسة (رواية)	جلال آل أحمد	عادل عبدالمعنى على	٢٦٦
فن الرواية	ميلان كونديرا	بدر الدين عروكي	٢٦٧
ديوان شمس تبريزي (ج٢)	مولانا جلال الدين الرومي	إبراهيم السوقي شتا	٢٦٨
وسط الجزيرة العربية وشرقها (ج١)	وليم جيفورد بالجريف	صبري محمد حسن	٢٦٩
وسط الجزيرة العربية وشرقها (ج٢)	وليم جيفورد بالجريف	صبري محمد حسن	٢٧٠
الحضارة الغربية: الفكرة والتأريخ	توماس م. ياترسون	شوقي جلال	٢٧١
الأديرة الأثرية في مصر	م. م. والترز	إبراهيم سلامة إبراهيم	٢٧٢
الأساطير الإجماعية والثلاثية لمرسة ماري في مصر	جوان كول	عنان الشهاوي	٢٧٣
السيدة باربارا (رواية)	رومولو جانييوس	محمود على مكي	٢٧٤
د. س. إيليه شامو، وثائقها وكتابتها سرمدية	مجموعة من النقاد	ماهر شفيق فريد	٢٧٥
فنون السينما	مجموعة من المؤلفين	عبدالقادر التلمساني	٢٧٦
الجنينات والصراع من أجل الحياة	براين فورد	أحمد فوزي	٢٧٧
البيدات	إسحاق عظيموف	نزيه عبدالله	٢٧٨
الحرب الباردة الثقافية	ف. س. سوندرز	طلعت الشايب	٢٧٩
الأم والنصيب وقصص أخرى	بريم شند وأخرون	سمير عبد الحميد إبراهيم	٢٨٠
الفردوس الأعلى (رواية)	عبد الحليم شرر	جلال الخفناوي	٢٨١
طبيعة العلم غير الطبيعية	لويس ويلبرت	سمير حنا صادق	٢٨٢
السهل يخترق وقصص أخرى	خوان رولفو	علي عبد الرحمن البيبي	٢٨٣
هرقل مجنوناً (مسرحية)	يورينيديس	أحمد عثمان	٢٨٤
رحلة خواجة حسن نظامي الدهلوي	حسن نظامي الدهلوي	سمير عبد الحميد إبراهيم	٢٨٥
سياحت نامه إبراهيم بك (ج٢)	زين العابدين المراغي	محمود علوي	٢٨٦
الثقافة والعولمة والنظام العالمي	أنثوني كنج	محمد يحيى وأخرون	٢٨٧
الفن الروائي	ديفيد لوردج	ماهر البطوطي	٢٨٨
ديوان متوجهي الدماغاني	أبو نجم أحمد بن قوص	محمد نور الدين عبدالمعنى	٢٨٩
علم اللغة والترجمة	جورج مونان	أحمد زكريا إبراهيم	٢٩٠
تاريخ المسرح الإسباني في القرن العشرين (ج١)	فرانشيسكو رويس وأمون	السيد عبد الظاهر	٢٩١
تاريخ المسرح الإسباني في القرن العشرين (ج٢)	فرانشيسكو رويس وأمون	السيد عبد الظاهر	٢٩٢
مقدمة للأدب العربي	روجر ألن	مجدي توفيق وأخرون	٢٩٣
فن الشعر	بوالو	رجاء ياقوت	٢٩٤
سلطان الأسطورة	جوزيف كامبل وبيل موريز	بدر الديب	٢٩٥
مكبث (مسرحية)	وليم شكسبير	محمد مصطفى بدوي	٢٩٦
فن النحو بين اليونانية والسريانية	ديونيسيوس ثراكس ويوسف الأهوازي	ماجدة محمد أنور	٢٩٧
مأساة العبيد وقصص أخرى	نخبة	مصطفى حجازي السيد	٢٩٨
ثورة في التكنولوجيا الحيوية	جين ماركس	هاشم أحمد محمد	٢٩٩
أسطورة بديشيس في الأدب الإنجليزي والفرنسي (ج١)	لويس عوض	جمال الجزيرة وبهاء جاعين وإيزابيل كمال	٣٠٠
أسطورة بديشيس في الأدب الإنجليزي والفرنسي (ج٢)	لويس عوض	جمال الجزيرة ومحمد الجندى	٣٠١
أقدم لك: فنجنشتين	جون هيتون وجودي جروفز	إمام عبد الفتاح إمام	٣٠٢

٢٠٣-	أقدم لك: يوزا	جين هوب ويورث فان لون	إمام عبد الفتاح إمام
٢٠٤-	أقدم لك: ماركس	ريوس	إمام عبد الفتاح إمام
٢٠٥-	الجدد (رواية)	كروزيو مابارته	صلاح عبد الصبور
٢٠٦-	الحماسة: النقد الكانطي للتاريخ	جان فرانسوا ليوتار	نبيل سعد
٢٠٧-	أقدم لك: الشعور	ديفيد بابيتو وهوارد سلينا	محمود مكي
٢٠٨-	أقدم لك: علم الوراثة	ستيف جونز ويورين فان لو	ممنوح عبد المنعم
٢٠٩-	أقدم لك: الزمن والمخ	أنجوس جيلاتي وأوسكار زاريت	جمال الجزيري
٢١٠-	أقدم لك: يونج	ماجى هايد ومايكل ماكجنس	محيي الدين مزيد
٢١١-	مقال في المنهج الفلسفي	ر.ج. كرانجورد	فاطمة إسماعيل
٢١٢-	روح الشعب الأسود	وليم دييوس	أسعد حليم
٢١٣-	أمثال فلسطينية (شعر)	خايبير بيان	محمد عبدالله الجعدي
٢١٤-	مارسيل دوشامب: الفن كعدم	جانيس مينيك	هويدا السباعي
٢١٥-	جرامشي في العالم العربي	ميشيل برونديرو والطاهر لبيب	كاسيليا صبحي
٢١٦-	محاكمة سقراط	أي. ف. ستون	تسيم مجلى
٢١٧-	بلاغد	س. شير لايموفا- س. رتيكين	أشرف الصباغ
٢١٨-	الأب الريس في السنوات العشر الأخيرة	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٢١٩-	صور دريدا	جايتري أسيفالك وكريستوفر نوريس	حسام نايل
٢٢٠-	لمعة السراج لحضرة التاج	مؤلف مجهول	محمد علاء الدين منصور
٢٢١-	تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج. ١، ٢)	ليلى برو فتسال	بإشراف: صلاح فضل
٢٢٢-	وجهات نظر حديثة في تاريخ الفن الغربي	دبليو يوجين كليتاورد	خالد مطلق حمزة
٢٢٣-	فن الساتورا	تراث يوتاني قديم	هانم محمد فوزي
٢٢٤-	اللعب بالنار (رواية)	أشرف أسدي	محمود علاوي
٢٢٥-	عالم الآثار (رواية)	فيليب بوسان	كرستين يوسف
٢٢٦-	المعرفة والمصلحة	يورجين هايرماس	حسن صقر
٢٢٧-	مختارات شعرية مترجمة (ج١)	نخبة	توفيق على منصور
٢٢٨-	يوسف وزليخا (شعر)	نور الدين عبد الرحمن الجامي	عبد العزيز بقوش
٢٢٩-	رسائل عبد الميلاء (شعر)	تد هيويز	محمد عيد إبراهيم
٢٣٠-	كل شيء عن التمثيل الصامت	مارفن شپرد	سامي صلاح
٢٣١-	عندما جاء السردين وقصص أخرى	ستيفن جراهي	سامية دياب
٢٣٢-	شهر العسل وقصص أخرى	نخبة	علي إبراهيم متولي
٢٣٣-	الإسلام في بريطانيا من ١٥٥٨-١٦٨٥	نبيل مطر	بكر عباس
٢٣٤-	لقطات من المستقبل	أرثر كلارك	مصطفى إبراهيم فهمي
٢٣٥-	عصر الشك: دراسات عن الرواية	ناتالي ساروت	فتحي العشري
٢٣٦-	متون الأهرام	نصوص مصرية قديمة	حسن صابر
٢٣٧-	فلسفة الولاء	جوزايا رويس	أحمد الأنصاري
٢٣٨-	نظرات حائرة وقصص أخرى	نخبة	جلال الحفناوي
٢٣٩-	تاريخ الأدب في إيران (ج٢)	إدوارد براون	محمد علاء الدين منصور
٢٤٠-	اضطراب في الشرق الأوسط	بيرش بيريروجلو	فخرى لبيب

حسن حلمي	رايتر ماويا ولكه	قصائد من ولكه (شعر)	٣٤١
عبد العزيز بقوش	نور الدين عبدالرحمن الجامي	سلامان وأيسال (شعر)	٣٤٢
سمير عبد ربه	نادين جورديمير	العالم البرجوازي الزائل (رواية)	٣٤٣
سمير عبد ربه	بيتر بالانجيرو	الموت في الشمس (رواية)	٣٤٤
يوسف عبد الفتاح فرج	بونه ندائى	الركض خلف الزمان (شعر)	٣٤٥
جمال الجزيري	رشاد رشدى	سحر مصر	٣٤٦
يكر الطو	جان كوككو	الصبيبة المائشون (رواية)	٣٤٧
عبدالله أحمد إبراهيم	محمد فؤاد كويويلي	التصويرة الأولى في الأدب التركي (ج١)	٣٤٨
أحمد عمر شاهين	أرثر والدهورن وآخرون	دليل القارئ إلى الثقافة الجادة	٣٤٩
عطية شحاتة	مجموعة من المؤلفين	بانوراما الحياة المسيحية	٣٥٠
أحمد الانصارى	جوزايا رويس	مبادئ المنطق	٣٥١
نعيم عطية	تسطنطين كفافيس	قصائد من كفافيس	٣٥٢
على إبراهيم منوفى	باسيلير يابون مالدونادو	الفن الإسلامي في الأتليز: الزخرفة الهندسية	٣٥٣
على إبراهيم منوفى	باسيلير يابون مالدونادو	الفن الإسلامي في الأتليز: الزخرفة النباتية	٣٥٤
محمود علاوى	حجت مرتجى	التيارات السياسية في إيران المعاصرة	٣٥٥
بدر الرقاعى	بول سالم	الميراث المر	٣٥٦
عمر الفاروق عمر	تيموثى فريك وبيتر غاندى	متون هرمس	٣٥٧
مصطفى حجازى السيد	نخبة	أمثال الهوسا العامية	٣٥٨
حبيب الشارونى	أفلاطون	محاوره بارمنيدس	٣٥٩
ليلى الشريينى	أندريه جاكوب ونويلا باركان	أنثروبولوجيا اللغة	٣٦٠
عاطف معتمد وأمال شاور	آلان جرينجر	التصوير: التهديد والمجابهة	٣٦١
سيد أحمد فتح الله	هاينرش شيبول	تلميذ باينيرج (رواية)	٣٦٢
صبرى محمد حسن	ريتشارد جيبسون	حركات التحرير الأفريقية	٣٦٣
نجلاء أبو عجاج	إسماعيل سراج الدين	حادثة شكسبير	٣٦٤
محمد أحمد حمد	شارل بولهير	سام باريس (شعر)	٣٦٥
مصطفى محمود محمد	كلاريسا بنكولا	نساء يركضن مع النشاب	٣٦٦
البراقى عبدالهادى رضا	مجموعة من المؤلفين	القلم الجريء	٣٦٧
عابد خزندار	جيرالد برنس	المصطلح السردى: معجم مصطلحات	٣٦٨
فوزية العشماوى	فوزية العشماوى	المرأة في أدب نجيب محفوظ	٣٦٩
فاطمة عبدالله محمود	كلير لا لويت	اللون والحياة في مصر الفرعونية	٣٧٠
عبدالله أحمد إبراهيم	محمد فؤاد كويويلي	التصويرة الأولى في الأدب التركي (ج١)	٣٧١
وحيد السيد عبدالحميد	وانغ مينغ	عاش الشباب (رواية)	٣٧٢
على إبراهيم منوفى	أومبرتو إيكو	كيف تعد رسالة دكتوراه	٣٧٣
حمادة إبراهيم	أندريه شديد	اليوم السادس (رواية)	٣٧٤
خالد أبو اليزيد	ميلان كونديرا	الخلود (رواية)	٣٧٥
إسوار الترواط	جان أنوى وآخرون	الغضب وأحلام الستين (مسرحيات)	٣٧٦
محمد علاء الدين منصور	إنوارد براون	تاريخ الأدب في إيران (ج١)	٣٧٧
يوسف عبدالفتاح فرج	محمد إقبال	المسافر (شعر)	٣٧٨

جمال عبدالرحمن	سنيل باث	٢٧٩- ملك في الحديقة (رواية)
شيرين عبدالسلام	جوتتر جراس	٢٨٠- حديث عن الخسارة
رانيا إبراهيم يوسف	ر. ل. تراسك	٢٨١- أساسيات اللغة
أحمد محمد ناي	بهاء الدين محمد إسفنديار	٢٨٢- تاريخ طبرستان
سمير عبدالحميد إبراهيم	محمد إقبال	٢٨٣- هدية الحجاز (شعر)
إيزابيل كمال	سوزان إنجيل	٢٨٤- القصص التي يحكيها الأطفال
يوسف عبدالفتاح فرج	محمد علي بهزادراد	٢٨٥- مشنري العشق (رواية)
ريهام حسين إبراهيم	جانيت تود	٢٨٦- دفاعاً عن التاريخ الأدبي النسوي
بهاء جاهين	چون دن	٢٨٧- أغنيات وسوناتات (شعر)
محمد علاء الدين متصور	سعدى الشيرازي	٢٨٨- مواعد سعدى الشيرازي (شعر)
سمير عبدالحميد إبراهيم	نخبة	٢٨٩- تفاهم وقصص أخرى
عثمان مصطفى عثمان	إم. في. روبرتس	٢٩٠- الأرشيفات والمدن الكبرى
منى النروي	مايف بينشي	٢٩١- الحافلة الليلية (رواية)
عبداللطيف عبدالطيم	فرناندو دي لاجرانجا	٢٩٢- مقامات ورسائل أندلسية
زينب محمود الخضيرى	ندوة لويس ماسينيون	٢٩٣- في قلب الشرق
هاشم أحمد محمد	بول ديفيز	٢٩٤- القوى الأربع الأساسية في الكون
سليم عبد الأمير حمدان	إسماعيل فصيح	٢٩٥- آلام سيانوش (رواية)
محمود علوى	تقى نجارى راد	٢٩٦- السافاك
إمام عبدالفتاح إمام	لورانس جين وكيتي شين	٢٩٧- أقدم لك: نيتشه
إمام عبدالفتاح إمام	فيليب تودى وهوارد ريد	٢٩٨- أقدم لك: سارتر
إمام عبدالفتاح إمام	ديفيد ميروفلتش وألن كوركس	٢٩٩- أقدم لك: كامى
باهر الجوهري	ميشائيل إنده	٤٠٠- موسم (رواية)
منوح عيد المنعم	زياد بن سارس وأخرون	٤٠١- أقدم لك: علم الرياضيات
منوح عبدالمنعم	ج. ب. ماك إيفرى وأوسكار زاريت	٤٠٢- أقدم لك: ستيفن هوكينج
عماد حسن بكر	تومور شتوروم وجوتفرد كوكار	٤٠٣- ربة الطر والملاس تصنع اتاس (روايتن)
ظبية خميس	ديفيد إبرام	٤٠٤- تعويذة الحصى
حمادة إبراهيم	أندريه جيد	٤٠٥- إيزابيل (رواية)
جمال عبد الرحمن	مانويلا مانتاناريس	٤٠٦- المستعربين الإسبان في القرن ١٩
طلعت شاهين	مجموعة من المؤلفين	٤٠٧- الأدب الإسباني المعاصر بأقلام كتابه
عنان الشهاوى	جوان فونتشركنج	٤٠٨- معجم تاريخ مصر
إلهامى عمارة	برتراند راسل	٤٠٩- انتصار السعادة
الزواوى بغورة	كارل بوير	٤١٠- خلاصة القرن
أحمد مستجير	جينييفر أكرمان	٤١١- همس من الماضي
بإشراف: صلاح فضل	ليلى بروفنسال	٤١٢- تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج ٢، ج ٢)
محمد البخارى	ناظم حكمت	٤١٣- أغنيات المنفى (شعر)
أمل الصبان	باسكال كازانوف	٤١٤- الجمهورية العالمية للأدب
أحمد كامل عبدالرحيم	فريدريش دورينمات	٤١٥- صورة كوكب (مسرحية)
محمد مصطفى بنوى	أ. أ. وتشايرز	٤١٦- مبادئ النقد الأدبي والعلم والشعر

٤١٧-	تاريخ النقد الأدبي الحديث (ج٥)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٤١٨-	سياسات الزنبر الحاكمة في مصر الشامية	جيزن هاشواي	عبد الرحمن الشيخ
٤١٩-	العصر الذهبي للإسكندرية	جون مارلو	نسليم مجلى
٤٢٠-	مكرو ميخاس (قصة فلسفية)	فولتير	الطيب بن وجب
٤٢١-	الزلازل والقيادة في المجتمع الإسلامي الأول	روى متحدة	أشرف كلالتي
٤٢٢-	رحلة لاستكشاف أفريقيا (ج١)	ثلاثة من الرحالة	عبد الله عبدالرازق إبراهيم
٤٢٣-	إسراءات الرجل الطيف	نخبة	وحيد النقاش
٤٢٤-	لوائح الحق والوابع العشق (شعر)	نور الدين عبدالرحمن الجاسي	محمد علاء الدين منصور
٤٢٥-	من طابوس إلى فرح	محمود طلوعى	محمود علاوى
٤٢٦-	الخفافيش وقصص أخرى	نخبة	محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب
٤٢٧-	باندرياس الطاغية (رواية)	باي إنكلان	ثرثا شلبى
٤٢٨-	الخرانة الخفية	محمد هوتك بن داري خان	محمد أمان صافى
٤٢٩-	أقدم لك: هيجل	ليود سينسر وأندرجى كروز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٠-	أقدم لك: كانت	كروستوفر وائت وأندرجى كليوفسكى	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣١-	أقدم لك: فوكو	كريس هورويكس ويوزان جفتيك	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٢-	أقدم لك: ماكيفاللى	باتريك كيرى وأوسكار زاريت	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٣-	أقدم لك: جويس	ديفيد نوريس وكارل قلنت	حمدي الجابري
٤٣٤-	أقدم لك: الرومانسية	دونكان هيث وجوى بورهام	عصام حجازى
٤٣٥-	توجهات ما بعد الحداثة	نيكولاس زيرج	ناجى رشان
٤٣٦-	تاريخ الفلسفة (مج١)	فرديريك كروستون	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٧-	رحالة هندي في بلاد الشرق العربي	شبلو النعماني	جلال الحفناوى
٤٣٨-	بطلان وضحايا	إيمان ضياء الدين بيررس	عايدة سيف الدولة
٤٣٩-	موت المرابي (رواية)	صدر الدين عيني	محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب
٤٤٠-	قواعد اللهجات العربية الحديثة	كريستن بروسنات	محمد طارق الشرفاوى
٤٤١-	رب الأشياء الصغيرة (رواية)	أروناتى روى	فخرى لبيب
٤٤٢-	حتشبسوت: المرأة الفرعونية	فوزية أسعد	ماهر جويجياتى
٤٤٣-	اللغة العربية: تاريخها وستراتيجياتها وتطورها	كيس فرستينج	محمد طارق الشرفاوى
٤٤٤-	أمريكا اللاتينية: الثقافات القديمة	لاوريت سيجورته	صالح علماني
٤٤٥-	حول وزن الشعر	برويذ ناتل خانلرى	محمد محمد بونس
٤٤٦-	التحالف الأسود	ألكسندر كيركجور وجيفرى سانت كلير	أحمد محمود
٤٤٧-	أقدم لك: نظرية الكم	ج. پ. ماك إيلوى وأوسكار زاريت	مدوح عبد المنعم
٤٤٨-	أقدم لك: علم نفس التطور	ديلان إيفالز وأوسكار زاريت	مدوح عبد المنعم
٤٤٩-	أقدم لك: الحركة النسوية	نخبة	جمال الجزيرى
٤٥٠-	أقدم لك: ما بعد الحركة النسوية	صوفيا فوكا وريبيكا رايت	جمال الجزيرى
٤٥١-	أقدم لك: الفلسفة الشرقية	ريتشارد أريزون ويوزان فان لون	إمام عبد الفتاح إمام
٤٥٢-	أقدم لك: لينين والثورة الروسية	ريتشارد إيجينياتزى وأوسكار زاريت	محيى الدين مزيد
٤٥٣-	القاهرة: إقامة مدينة حديثة	جان لوك أرنو	حليم طوسون وفؤاد الدمان
٤٥٤-	خمسون عامًا من السيمفonia الفرنسية	رينيه بريذال	سوزان خليل

محمود سيد أحمد	فردريك كويلستون	٤٥٥- تاريخ الفلسفة الحديثة (مج ٥)
هويدا عزت محمد	مريم جعفرى	٤٥٦- لا تتسنى (رواية)
إمام عبدالفتاح إمام	سوزان مولر أوكين	٤٥٧- النساء في الفكر السياسى الغربى
جمال عبد الرحمن	مرثيديس غارشيا أرينال	٤٥٨- الموريسكيون الأندلسيون
جلال البنا	توم تيتنبرج	٤٥٩- نمو مفهوم الاقتصاديات الموارد الطبيعية
إمام عبدالفتاح إمام	ستوارت هود وليتز جاستنر	٤٦٠- أقدم لك: الفاشية والنازية
إمام عبدالفتاح إمام	داريان ليدر وجودى جروفز	٤٦١- أقدم لك: لكن
عبدالرشيد الصادق محمودى	عبدالرشيد الصادق محمودى	٤٦٢- طه حسين من الأزم إلى السوربون
كمال السيد	ويليام بلوم	٤٦٣- الدولة المارقة
حمسة إبراهيم المنيف	مايكل بارنتى	٤٦٤- ديمقراطية لليلة
جمال الرفاعى	لويس جنزيرج	٤٦٥- قصص اليهود
فاطمة عبد الله	فيراين فانويك	٤٦٦- حكايات حب ويطولات فرعونية
ربيع وهبة	ستيفن ديلو	٤٦٧- التفكير السياسى والنظرة السياسية
أحمد الانصارى	جوزابيا روس	٤٦٨- روح الفلسفة الحديثة
مجدى عبدالرازق	نصوص حبشية قديمة	٤٦٩- جلال الملوك
محمد السيد الفنة	جارى م. بيرنيسكى وآخرون	٤٧٠- الأرض والجودة البيئية
عبد الله عبد الرزاق إبراهيم	ثلاثة من الرحالة	٤٧١- رحلة لاستكشاف أفريقيا (ج٢)
سليمان الطاهر	ميجيل دى ثريانتس سايدرا	٤٧٢- دون كيشوتى (القسم الأول)
سليمان الطاهر	ميجيل دى ثريانتس سايدرا	٤٧٣- دون كيشوتى (القسم الثانى)
سهام عبدالسلام	بام موريس	٤٧٤- الأدب والنسوية
عادل هلال عثمانى	فرجينيا دانيلسون	٤٧٥- صوت مصر: أم كلثوم
سحر توفيق	ماريلين بوث	٤٧٦- أرض الميايى بعيدة: بيرم الترنسى
أشرف كيلانى	هيلدا هوخام	٤٧٧- تاريخ السج منذ ما قبل التاريخ حتى القرن العشرين
عبد العزيز حمدى	ليوشيه شنج ولى شى تونج	٤٧٨- الصين والولايات المتحدة
عبد العزيز حمدى	لاى شه	٤٧٩- المخفوس (مسرحية)
عبد العزيز حمدى	كو مو روا	٤٨٠- تساي ون جى (مسرحية)
رضوان السيد	روى متحدة	٤٨١- بردة النيس
فاطمة عبد الله	روبير جاك تيبو	٤٨٢- موسوعة الأساطير والرموز الفرعونية
أحمد الشامى	سارة جاميل	٤٨٣- النسوية وما بعد النسوية
رشيد يحنو	هانسن روبرت يارس	٤٨٤- جعالية التقى
سمير عبدالحميد إبراهيم	نذير أحمد النهلوى	٤٨٥- التوبة (رواية)
عبدالحميد عبدالقنى رجب	يان أسمن	٤٨٦- الذاكرة الحضارية
سمير عبدالحميد إبراهيم	رفيع الدين المراد أبادى	٤٨٧- الرحلة الهندية إلى الجزيرة العربية
سمير عبدالحميد إبراهيم	نخبة	٤٨٨- الحب الذى كان وقصائد أخرى
محمود رجب	إدموند هسزل	٤٨٩- هسزل: الفلسفة علماً دقيقاً
عبد الوهاب علوب	محمد قاسرى	٤٩٠- أسرار البيقاء
سمير عبد ربه	نخبة	٤٩١- نصوص قصصية من روائع الأدب الأثريقى
محمد رقت عواد	جى فارجيت	٤٩٢- محمد على مؤسس مصر الحديثة

٤٩٣-	خطابات إلى طالب الصوتيات	هارولد بالمر	محمد صالح الضالع
٤٩٤-	كتاب الموتى: الخروج فى النهار	نصوص مصرية قديمة	شريف الصيفى
٤٩٥-	الووبى	إيوارد تيفان	حسن عبد ربه المصرى
٤٩٦-	الحكم والسياسة فى إفريقيا (ج١)	إكوانو بانولى	مجموعة من المترجمين
٤٩٧-	العلمانية والنوع والنوعية فى الشرق الأوسط	نادية العلى	مصطفى رياض
٤٩٨-	النساء والنوع فى الشرق الأوسط الحديث	جويوت تاكر ومارجريت مريونز	أحمد على بدوى
٤٩٩-	تقاطعات: الأمة والمجتمع والنوع	مجموعة من المؤلفين	فيصل بن خضراء
٥٠٠-	فى طوفان: براسة فى السيرة القاتلة العربية	تيئز روكى	طلعت الشايب
٥٠١-	تاريخ النساء فى الغرب (ج١)	أرثر جولد هامر	سحر فراج
٥٠٢-	أصوات بديلة	مجموعة من المؤلفين	هالة كمال
٥٠٣-	مختارات من الشعر الفارسى الحديث	نخبة من الشعراء	محمد نور الدين عبدالمنعم
٥٠٤-	كتابات أساسية (ج١)	مارتن هايدجر	إسماعيل المصدق
٥٠٥-	كتابات أساسية (ج٢)	مارتن هايدجر	إسماعيل المصدق
٥٠٦-	ربما كان قديساً (رواية)	آن تيلر	عبد الحميد فهمى الجمال
٥٠٧-	سيدة للمضى الجميل (مسرحية)	بيتر شيفر	شوقى فهم
٥٠٨-	الملاوية بعد جلال الدين الرومى	عبد الباقي جليتلارلى	عبد الله أحمد إبراهيم
٥٠٩-	الفكر والإحسان فى عصر سلاطين المالك	آدم صبرة	قاسم عيده قاسم
٥١٠-	الأرملة الماكورة (مسرحية)	كارلو جولونوى	عبدالرازق عيد
٥١١-	كوكب مرعق (رواية)	آن تيلر	عبد الحميد فهمى الجمال
٥١٢-	كتابة النقد السينمائى	ثيموثى كوريغان	جمال عبد التاصر
٥١٣-	العلم الجسور	تيد أنتون	مصطفى إبراهيم فهمى
٥١٤-	مدخل إلى النظرية الأدبية	چونثان كولر	مصطفى بيومى عبد السلام
٥١٥-	من التقليد إلى ما بعد الحداثة	فوى مالطى دوجلاس	فوى مالطى دوجلاس
٥١٦-	إرادة الإنسان فى علاج الإدمان	أرنولد واشنطن ولونا باوندى	صبرى محمد حسن
٥١٧-	نقش على الماء وقصص أخرى	نخبة	سمير عبد الحميد إبراهيم
٥١٨-	استكشاف الأرض والكون	إسحق عظيموف	هاشم أحمد محمد
٥١٩-	محاضرات فى المثالية الحديثة	جوزايا رويس	أحمد الانتصارى
٥٢٠-	الواع الفرنسى يصر من العلم إلى المشروع	أحمد يوسف	أمل الصبان
٥٢١-	قاموس تراجم مصر الحديثة	أرثر جولد سميت	عبدالوهاب بكر
٥٢٢-	إسبانيا فى تاريخها	أميركو كاسترو	على إبراهيم منوفى
٥٢٣-	الفن الطليطلى الإسلامى والمحدث	باسيليو يابون مالدونادو	على إبراهيم منوفى
٥٢٤-	الملك لير (مسرحية)	وايم شكسبير	محمد مصطفى بدوى
٥٢٥-	موسم صيد فى بيريت وقصص أخرى	نثيس جونسون	نادية فعت
٥٢٦-	أقدم لك: السياسة البيئية	ستيفن كروى ووايم رانكين	محى الدين مزيد
٥٢٧-	أقدم لك: كافكا	ديفيد زين ميرفيس وروبرت كرمب	جمال الجزيرى
٥٢٨-	أقدم لك: تروتسكى والماركسية	طارق على وفل إيفانز	جمال الجزيرى
٥٢٩-	بدائع العالمة إقبال فى شعره الأردى	محمد إقبال	حازم محفوظ
٥٣٠-	مدخل علم إلى فهم النظريات التراثية	رونيه جينو	عمر الفاروق عمر

٥٣١-	ما الذى حثَّ فى «حَثْ» ١١ سبتمبر	چاك دويدا	صفاء قنصى
٥٣٢-	المغامر والمستشرق	هنرى لورنس	بشير السباعى
٥٣٣-	تلم اللغة الثانية	سوزان جاس	محمد طارق الشرقاوى
٥٣٤-	الإسلاميون الجزائريون	سيرفين لوبا	حمادة إبراهيم
٥٣٥-	مخزن الأسرار (شعر)	نظامى الكتجوى	عبدالمعز يقوش
٥٣٦-	الثقافات وقيم التقدم	صمويل منتجتون ولورانس هاريزون	شوقى جلال
٥٣٧-	الحب والحرية (شعر)	نجبة	عبدالقادر مكالى
٥٣٨-	النفس والأخرى فى قصص يوسف الشاربتى	كيت دانيلز	محمد الحديدي
٥٣٩-	خمس مسرحيات قصيرة	كاريل تشرشل	محسن مصيلحي
٥٤٠-	توجهات بريطانية - شرقية	السير رونالد ستورس	رووف عباس
٥٤١-	هى تتخيل وهلوس أخرى	خوان خوسيه مياس	مروة رزق
٥٤٢-	قصص مخفلة من الأب اليونانى الحديث	نجبة	نعم عطية
٥٤٣-	أقدم لك: السياسة الأمريكية	باتريك بروجان وكريس جرات	ولاء عبدالقادر
٥٤٤-	أقدم لك: ميلانى كلاين	روبرت هنتشل وآخرون	حمدى الجابرى
٥٤٥-	يا له من سباق محموم	فرانسيس كريك	عزت عامر
٥٤٦-	ريموس	ت. ب. وايزمان	توفيق على منصور
٥٤٧-	أقدم لك: بارت	فيليب تودى وأن كورس	جمال الجزيرى
٥٤٨-	أقدم لك: علم الاجتماع	ريتشارد أوزون ويون فان لون	حمدى الجابرى
٥٤٩-	أقدم لك: علم العلامات	بول كويلى وليتا جانز	جمال الجزيرى
٥٥٠-	أقدم لك: شكسبير	نيك جروم ويبرو	حمدى الجابرى
٥٥١-	الروسيكى والعولة	سايمون مائدى	سمحة الخولى
٥٥٢-	قصص مثالية	ميجيل دى ثريانتس	على عبد الرؤف البمبى
٥٥٣-	مدخل للشعر الفرنسى الحديث والمعاصر	دانيال لوفرس	رجاء ياقوت
٥٥٤-	مصر فى عهد محمد على	عفاف لطفي السيد مارسوه	عبدالسميع عمر زين الدين
٥٥٥-	إستراتيجية أمريكا للقرن الحادى والعشرين	أناثولى أوتكين	أنور محمد إبراهيم ومحمد نمرالدين الجبالي
٥٥٦-	أقدم لك: جان بولريار	كريس هوروكس ووزران جيفتك	حمدى الجابرى
٥٥٧-	أقدم لك: الماركيز دى ساد	ستوارت هود وجراهام كرولى	إمام عبدالفتاح إمام
٥٥٨-	أقدم لك: الدراسات الثقافية	زيووين سارداوويورين فان لون	إمام عبدالفتاح إمام
٥٥٩-	الماس الزائف (رواية)	تشا تشاجى	عبدالحى أحمد سالم
٥٦٠-	صلصلة الجرس (شعر)	محمد إقبال	جلال السعيد الحفناوى
٥٦١-	جناح جبريل (شعر)	محمد إقبال	جلال السعيد الحفناوى
٥٦٢-	بلايين وبلايين	كارل ساجان	عزت عامر
٥٦٣-	ورود الخريف (مسرحية)	خاشيتو بينابيتتى	صبرى محمدى التهامى
٥٦٤-	غش الغرب (مسرحية)	خاشيتو بينابيتتى	صبرى محمدى التهامى
٥٦٥-	الشرق الأوسط المعاصر	دييورا ج. جيرنو	أحمد عبدالحديد أحمد
٥٦٦-	تاريخ أوروبا فى العصور الوسطى	موريس بيشوب	على السيد على
٥٦٧-	الوطن المقتصد	مايكل رايس	إبراهيم سلامة إبراهيم
٥٦٨-	الاصولى فى الرواية	عبد السلام حيدر	عبد السلام حيدر

٥٦٩-	موقع الثقافة	هومي بابا	ثائر ديب
٥٧٠-	دول الخليج الفارسي	سير روبرت هاي	يوسف الشاروني
٥٧١-	تاريخ النقد الإسباني المعاصر	إيميليا دي ثوليتا	السيد عبد الظاهر
٥٧٢-	الطب في زمن القراعة	برونو أليوا	كمال السيد
٥٧٣-	أقدم لك: فرويد	ريتشارد أيجنانتس وأسكار زارتي	جمال الجزيري
٥٧٤-	مصر القديمة في عيون الإيرانيين	حسن بيونيا	علاء الدين السباعي
٥٧٥-	الاقتصاد السياسي للعملة	نجير وودز	أحمد محمود
٥٧٦-	فكر ثريانتس	أمريكو كاسترو	ناهد العشري محمد
٥٧٧-	مغامرات بينوكيو	كارلو كولودي	محمد قدرى عمارة
٥٧٨-	الجماليات عند كيتس وفنت	أيومي ميزوكوشي	محمد إبراهيم ومسام عبد الرؤف
٥٧٩-	أقدم لك: تشومسكي	جون ماهر وجودي جرونز	محسن الدين مزيد
٥٨٠-	هاترة المعارف الدولية (مج ١)	جون فيز وبول سيجرز	بإشراف: محمد فتحي عبدالهادي
٥٨١-	الحققي يميوتين (رواية)	ماريو بوزو	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٢-	مرايا على الذات (رواية)	هوشنك كلشيري	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٣-	الجيوان (رواية)	أحمد محمود	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٤-	سفر (رواية)	محمود نولت إبادي	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٥-	الأمير احتجاب (رواية)	هوشنك كلشيري	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٦-	السينما العربية والأفريقية	ليزييث مالكموس وروى أرمن	سهام عبد السلام
٥٨٧-	تاريخ تطور الفكر الصيني	مجموعة من المؤلفين	عبدالعزیز حمدي
٥٨٨-	أمتحتب الثالث	أنيس كابلول	ماهر جويجاتي
٥٨٩-	تمبكت العجيبة (رواية)	فيلكس دييوا	عبدالله عبدالرازق إبراهيم
٥٩٠-	أساطير من الموروثات الشعبية الفلنتية	نخبة	محمود مهدي عبدالله
٥٩١-	الشاعر والمفكر	هوراثيوس	علي عبدالنواب علي رصلاح رمضان السيد
٥٩٢-	الثورة المصرية (ج ١)	محمد صبري السوريوني	مجدى عبدالحافظ وطى كورخان
٥٩٣-	قصائد ساحرة	بول فاليري	بكر الحار
٥٩٤-	اللقب السمين (قصة أطفال)	سوزانا تامارو	أمانى فوزي
٥٩٥-	الحكم والسياسة في أفريقيا (ج ٢)	إكوانو بانولبي	مجموعة من المترجمين
٥٩٦-	الصحة العقلية في العالم	روبرت نيجارليه وآخرون	إيهاب عبدالرحيم محمد
٥٩٧-	مسلمو غرناطة	خوليو كاروواروخا	جمال عبدالرحمن
٥٩٨-	مصر وكثمان وإسرائيل	نونالد ريدفورد	بيومي على قنديل
٥٩٩-	فلسفة الشرق	هرداد مهريين	محمود علاوى
٦٠٠-	الإسلام في التاريخ	برنارد لويس	مدحت طه
٦٠١-	النسوية والمواطنة	ريان فوت	أيمن بكر وسمر الشيشكلي
٦٠٢-	ليوتارنحو فلسفة ما بعد حداثة	چيمس وايامز	إيمان عبدالعزیز
٦٠٣-	النقد الثقافي	آرثر أيزنبرجر	وفاء إبراهيم ورمضان بسطاويسي
٦٠٤-	الكوارث الطبيعية (مج ١)	باتريك ل. أبوت	توفيق على منصور
٦٠٥-	مخاطر كوكبنا المضطرب	إرنست زينورسكي (الصغير)	مصطفى إبراهيم فهمي
٦٠٦-	قصة البردي اليوناني في مصر	ريتشارد هاريس	محمود إبراهيم السعدني

٦٠٧-	قلب الجزيرة العربية (ج١)	هارى سينت فيليبى	صبرى محمد حسن
٦٠٨-	قلب الجزيرة العربية (ج٢)	هارى سينت فيليبى	صبرى محمد حسن
٦٠٩-	الانتخاب الثقافى	أجنر فوج	شوقى جلال
٦١٠-	الساعة المجدبة	رفائيل لويث جوشمان	على إبراهيم منوفى
٦١١-	النقد والأيدولوجية	تيرى إيجلتون	فخرى صالح
٦١٢-	رسالة التفسيرية	فضل الله بن حامد الحسينى	محمد محمد يونس
٦١٣-	السياحة والسياسة	كوان مايكل هول	محمد فريد حجاب
٦١٤-	بيت الأقصر الكبير (رواية)	فوزية أسعد	منى قطان
٦١٥-	مرض الجلد الذى يمتد فى بطنه من ١٨٧٣ إلى ١٨٨١	اليس يسيرينى	محمد رفعت عواد
٦١٦-	أساطير بيشاه	روبرت يانج	أحمد محمود
٦١٧-	الفولكلور والبحر	هوراس بيك	أحمد محمود
٦١٨-	نحو مفهوم لاقتصاديات الصحة	تشارلز فيليس	جلال البنا
٦١٩-	مفاتيح أورشليم القدس	ريمون استانبولى	عائدة الباجورى
٦٢٠-	السلام الصليبي	توماس ماستنك	شير السباعى
٦٢١-	الثوية المعبر الحضارى	وليم ى، أدمز	فؤاد عكر
٦٢٢-	أشعار من عالم اسمه الصين	أى تشينج	أمير نبيه وعبدالرحمن حجازى
٦٢٣-	نوابر جحا الإيرانى	سميد قانعى	يوسف عبدالفتاح
٦٢٤-	أزمة العالم الحديث	رينيه جينو	عمر الفاروق عمر
٦٢٥-	الجرح السرى	جان جينيه	محمد برادة
٦٢٦-	مختارات شعرية مترجمة (ج٢)	نخبة	توفيق على منصور
٦٢٧-	حكايات إيرانية	نخبة	عبدالوهاب علوب
٦٢٨-	أصل الأنواع	تشارلس داروين	مجدى محمود المليجى
٦٢٩-	قرن آخر من الهيمنة الأمريكية	نيقولا جويات	عزة الخميسى
٦٣٠-	سيرتى الذاتية	أحمد بللو	صبرى محمد حسن
٦٣١-	مختارات من الشعر الأفريقى المعاصر	نخبة	بإشراف: حسن طلب
٦٣٢-	المسلمون واليهود فى مملكة فالنسيا	دولرس برامون	رائيا محمد
٦٣٣-	الحب وفنونه (شعر)	نخبة	حمادة إبراهيم
٦٣٤-	مكتبة الإسكندرية	روى ماكوييد وإسماعيل سراج الدين	مصطفى البهنساوى
٦٣٥-	التبثيث والتكيف فى مصر	جودة عبد الخالق	سمير كريم
٦٣٦-	حج بوقدة	جنتاب شهاب الدين	سامية محمد جلال
٦٣٧-	مصر الضخوية	ف. روبرت هنتر	بدر الرفاعى
٦٣٨-	الديمقراطية والشعر	روبرت بن ودين	فؤاد عبد المطلب
٦٣٩-	فندق الأرق (شعر)	تشارلز سيميك	أحمد شافعى
٦٤٠-	ألكسياد	الأميرة أناكرومينا	حسن حبشى
٦٤١-	برتراندرسل (مختارات)	برتراندر رسل	محمد قدرى عمارة
٦٤٢-	أقدم لك: داروين والتطور	جوناثان ميلر ويورين فان لون	ممنوح عبد المنعم
٦٤٣-	سفرناهم حجاز (شعر)	عبد الماجد النريبادى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٦٤٤-	الطوبى عند المسلمين	هوارد ديتيرن	فتح الله الشيخ

عيد الوهاب علوب	تشارلز كجلي ويوجين ويتكوف	البنية الفرجية التركية وسامرا القاطنة	٦٤٥-
عيد الوهاب علوب	سپهر بيهج	قصة الثورة الإيرانية	٦٤٦-
فتحي العشري	جون نينه	رسائل من مصر	٦٤٧-
خليل كلكت	بياتريث سارلو	بورخيس	٦٤٨-
سحر يوسف	جى دى موياسان	الخوف وقصص خرافية أخرى	٦٤٩-
عيد الوهاب علوب	روجر أوين	الدولة والسلطة والسياسة في الشرق الأوسط	٦٥٠-
أمل الصبيان	وثائق قديمة	ديليسيس الذي لا نعرفه	٦٥١-
حسن نصر الدين	كلود ترونكر	آلهة مصر القديمة	٦٥٢-
سمير جريس	إيريش كستور	مدروسة الطفافة (مسرحية)	٦٥٣-
عبد الرحمن الشميسي	نصوص قديمة	أساطير شعبية من أوزبكستان (ج١)	٦٥٤-
حليم طوسون ومحمود ماهر طه	إيزابيل فرانكو	أساطير وآلهة	٦٥٥-
ممنوح البستاني	ألفونسو ساستري	خيز الشعب والأرض العمراء (مسرحيتان)	٦٥٦-
خالد عباس	مرثيديس غارثيا أرينال	محاكم القنفش والمورسكيون	٦٥٧-
صبرى التهامي	خوان رامون خيمينيث	حوارات مع خوان رامون خيمينيث	٦٥٨-
عبد الحليف عبد الحليم	نخبة	قصائد من إسبانيا وأمريكا اللاتينية	٦٥٩-
هاشم أحمد محمد	ريتشارد فايفيك	نافذة على أحدث العلوم	٦٦٠-
صبرى التهامي	نخبة	روائع أدبسية إسلامية	٦٦١-
صبرى التهامي	دامو سالنييار	رحلة إلى الجنور	٦٦٢-
أحمد شافعي	ليوسيل كليفتون	أمرأة عادية	٦٦٣-
عصام زكريا	ستيفن كيهان ولينا راي هارك	الرجل على الشاشة	٦٦٤-
هاشم أحمد محمد	بول دافيز	عوامل أخرى	٦٦٥-
جمال عبد الناصر ودمت الجبار وجمال جاد الرب	ولفجانج أنتش كلين	تطور الصورة الشعرية عند شكسبير	٦٦٦-
على ليلة	ألان جولدنر	الأزمة القائمة لعلوم الاجتماع الغربي	٦٦٧-
ليلى الجبالي	فريدريك جيمسون وماساو ميوشى	ثقافات العمالة	٦٦٨-
نسيم مجلى	وول شوينكا	ثلاث مسرحيات	٦٦٩-
ماهر البطوطي	جوستاف أدولفو بكر	أشعار جوستاف أدولفو	٦٧٠-
على عبدالأمير صالح	جيمس بولكويين	قل لي كم قمص على رحيل القطار؟	٦٧١-
إيهال سالم	نخبة	مختارات من الشعر الفرنسي للأطفال	٦٧٢-
جلال الحفناوي	محمد إقبال	شرب الكليم (شعر)	٦٧٣-
محمد علاء الدين منصور	آية الله العظمى الخميني	ديوان الإمام الخميني	٦٧٤-
بإشراف: محمود إبراهيم السعدني	مارتن برنال	أثينا السوداء (ج٢، ج١)	٦٧٥-
بإشراف: محمود إبراهيم السعدني	مارتن برنال	أثينا السوداء (ج٢، ج١)	٦٧٦-
أحمد كمال الدين حلمي	إنوار جرانظيل براون	تاريخ الأدب في إيران (ج١ ، ج٢)	٦٧٧-
أحمد كمال الدين حلمي	إنوار جرانظيل براون	تاريخ الأدب في إيران (ج١ ، ج٢)	٦٧٨-
توفيق على منصور	وليام شكسبير	مختارات شعرية مترجمة (ج٢)	٦٧٩-
سمير عيد ريه	وول شوينكا	سنوات الطفولة (رواية)	٦٨٠-
أحمد الشيمى	ستانلى فش	هل يوجد نص في هذا الفصل؟	٦٨١-
صبرى محمد حسن	بن أوكري	نجوم حطر التجوال الجديد (رواية)	٦٨٢-

٦٨٣-	سكين واحد لكل رجل (رواية)	تي. م. ألوكر	صبري محمد حسن
٦٨٤-	الاعمال القصصية الكاملة (ثلاث كندا) (ج١)	أوراثيو كيروجا	رزق أحمد بهنسي
٦٨٥-	الاعمال القصصية الكاملة (الصمراء) (ج٢)	أوراثيو كيروجا	رزق أحمد بهنسي
٦٨٦-	امراة محارية (رواية)	ماكسين هونج كنجستون	سحر توفيق
٦٨٧-	محبوبة (رواية)	فتانة حاج سيد جوادى	ماجدة العناني
٦٨٨-	الانفجارات الثلاثة العظمى	فيليب م. نوبير وريتشارد آ. موار	فتح الله الشيخ وأحمد السماحي
٦٨٩-	الملف (مسرحة)	تاموش روجيفيتش	هناء عبد الفتاح
٦٩٠-	محاكم التنقيش في فرنسا	(مختارات)	رمسيس عوض
٦٩١-	ألبرت أينشتاين: حياته وغرامياته	(مختارات)	رمسيس عوض
٦٩٢-	أقدم لك: الوجودية	ريتشارد أيبجانسي وأوسكار زاريت	حمدي الجابري
٦٩٣-	أقدم لك: القتل الجماعي (المحرقة)	حاثيم برشيت وآخرون	جمال الجزيري
٦٩٤-	أقدم لك: دريدا	جيف كراينز وبيبل ماييلين	حمدي الجابري
٦٩٥-	أقدم لك: رسل	ديف روينسون وجودي جروف	إمام عبدالفتاح إمام
٦٩٦-	أقدم لك: روسو	ديف روينسون وأوسكار زاريت	إمام عبدالفتاح إمام
٦٩٧-	أقدم لك: أرسطو	روبرت ونغن وجودي جروف	إمام عبدالفتاح إمام
٦٩٨-	أقدم لك: عصر التنوير	ليود سينسر وأندريجي كروز	إمام عبدالفتاح إمام
٦٩٩-	أقدم لك: التحليل النفسي	إيفان وارد وأوسكار زاريت	جمال الجزيري
٧٠٠-	الكاتب وواقعه	ماريو بارجاس يوسا	بسمة عبدالرحمن
٧٠١-	الذاكرة والحدائق	وليم رود فيفيان	منى البرنس
٧٠٢-	الأساطير الفارسية	أحمد وكيليان	محمود علوي
٧٠٣-	تاريخ الأدب في إيران (ج٢)	إدوارد جرانفيل براون	أمين الشوابري
٧٠٤-	فيه ما فيه	مولانا جلال الدين الرومي	محمد علاء الدين متصور وآخرون
٧٠٥-	فضل الأنام من رسائل حجة الإسلام	الإمام الغزالي	عبدالحמיד مذكور
٧٠٦-	الشفرة الروائية وكتاب التحولات	جونسون ف. يان	عزت عامر
٧٠٧-	أقدم لك: فالتر بنيامين	هوارد كاليجل وآخرون	وفاء عبدالقادر
٧٠٨-	فراغة من؟	دونالد مالكوام ريد	رعوف عباس
٧٠٩-	معنى الحياة	ألفريد أدلر	عادل نجيب بشري
٧١٠-	الأطفال والتكنولوجيا والثقافة	إيان هانتشباي وجوموران - إليس	دعاء محمد الخطيب
٧١١-	درة التاج	ميرزا محمد هادي رسوا	هناء عبد الفتاح
٧١٢-	ميراث الترجمة: الإلياذة (ج١)	هوميروس	سليمان اليستاني
٧١٣-	ميراث الترجمة: الإلياذة (ج٢)	هوميروس	سليمان اليستاني
٧١٤-	ميراث الترجمة: حديث القلوب	لامنيه	حنا صلاوه
٧١٥-	جامعة كل المعارف (ج١)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين
٧١٦-	جامعة كل المعارف (ج٢)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين
٧١٧-	جامعة كل المعارف (ج٣)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين
٧١٨-	جامعة كل المعارف (ج٤)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين
٧١٩-	جامعة كل المعارف (ج٥)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين
٧٢٠-	جامعة كل المعارف (ج٦)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين

٧٢١-	فلسفة المتكلمين في الإسلام (مج ١)	هـ. أ. ولفسون	مصطفى لبيب عبد الغنى
٧٢٢-	الصفحة وقصص أخرى	يشار كمال	الصمصامى أحمد التطورى
٧٢٣-	تحديات ما بعد الصهيونية	إفرايم نيمنى	أحمد ثابت
٧٢٤-	اليسار الفرويدى	بول روينسون	عبد الريس
٧٢٥-	الاضطراب النفسى	جون فيتكس	مى مقلد
٧٢٦-	الموريسكيون في المغرب	غبيرمو غوثاليس بوسكو	مروة محمد إبراهيم
٧٢٧-	حلم البحر (رواية)	باچين	وحيد السعيد
٧٢٨-	العولة: تدمير العمالة والنمو	موريس أليه	أميرة جمعة

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الإيداع ١٤٠٢٩ / ٢٠٠٥

